# الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء
العدد 005 ـ خاص بالذكرى الـ 60 للاستقلال الوطني
السعر: 100 أوقية

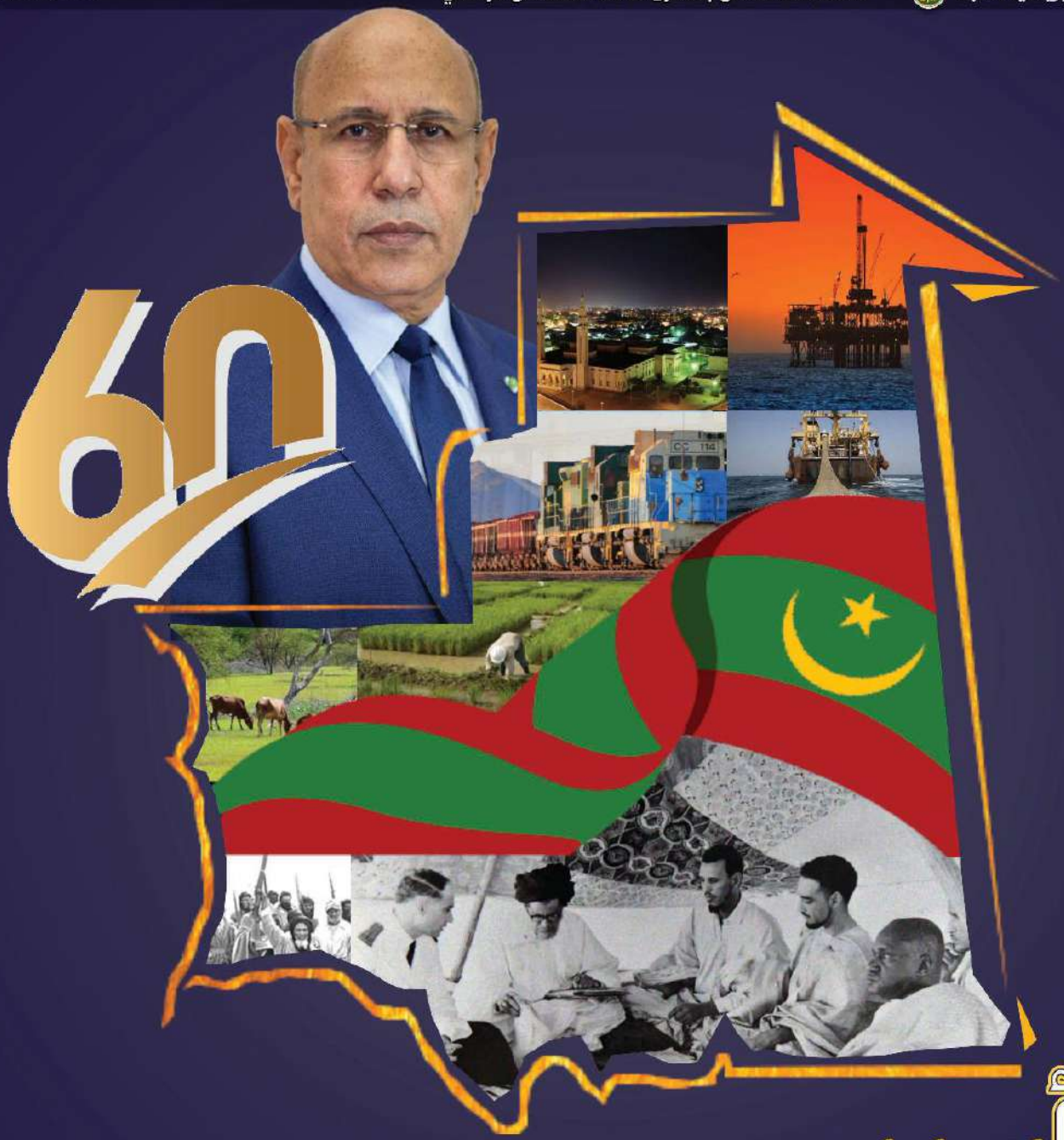

## التأسيس...
## وإعادة التأسيس

# الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
**محمد فال عمير أبي**

مدير التحرير:
**أحمدو ولد محمدن ولد بارك الله (أحمد عبد الرحمن)**

رئيس التحرير:
**د. أحمدو ولد آكاه**

الكاتبة العامة للتحرير:
**حواء بنت سعيد**

رئيس قسم الإخراج:
**عبد الرحمن ولد الداه**
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

**أحمد ولد أحمد اعل**
هاتف: 37073607

السحب:
**مطبعة المزايا**

**الوكالة الموريتانية للأنباء:**
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467
نواكشوط
هاتف: 45252970 /45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

**الإدارة التجارية:**
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami@yahoo.fr

# كلمات متقاطعة

إعداد:
صفية بنت فتى

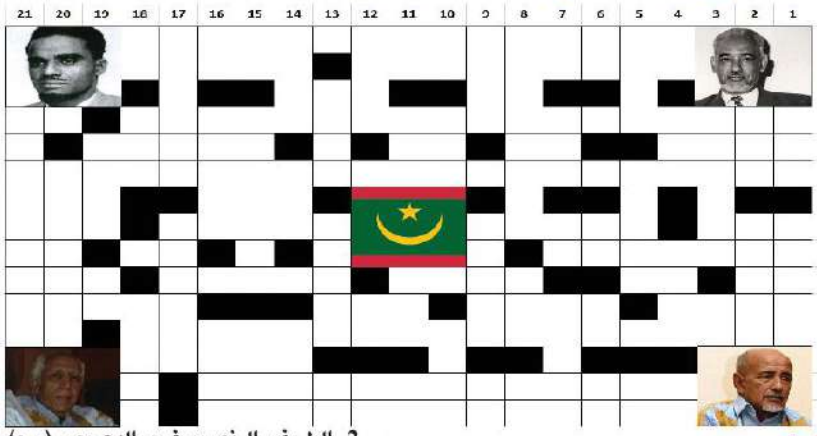

## أفقيا:

1- أول رئيس لموريتانيا (احدى الصور)
– 2 من ابطال المقاومة –محل الميلاد أوالانتماء
– 3 للجزم- من مصطلحات علم الفرائض
– 4 قائد إسلامي شهير- آلة موسيقية تقليدية
– 5 ينظر او يفكر بتركيز- متشابهان- عكس فر- عاصر داوود عليه السلام واشتهر بالحكمة وذكر في القرآن الكريم
– 6 اول رئيس للبرلمان الموريتاني (إحدى الصور)
– 7 –مدينة مقدسة – يغلق
– 8 حصل على- فنانة عربية –نزل (مع)
– طغيان في النعمة
– 9 الأمنيات – كلمة حسانية بمعنى بنت شفة- ضمير- متصل
– 10 متشابهان- عجز- ولد شارع –مرتهن (غير طبيعي)- منحة
– 11 مدينة الضباب- قبائل عبدت الكواكب والشمس( مع) – غطى –لقب بحكيم البيظان
– 12 رئيس الوزراء الموريتاني الرابع رحمه الله (إحدى الصور) –" للنهي
– 13 تثاب على صالحه وتعاقب على طالحه
– 14 قارئ سوداني توفي مؤخرا في حادث سير محزن
– 15 شخصية وطنية معروفة في المجال السياسي والثقافي والأدبي (إحدى الصور)

## عموديا

– 1 الاسم الأول لمجنون ليلى- صحابي جليل ( مع)
– 2 يدلي (مع )-يخرج من بين الصلب والترائب
– 3 الطرف الذي يرفع الدعوى (مع)- متشابهان
– 4 متشابهان بنان غير مكتمل – أكرم وأحسن (مع)- ضمير متصل
– 5 قرابة أو نسيج – مدينة هندية – شرطية (مع )
– 6 منشابهان – عملة آسيوية – جازمة – متشابهان
– 7 جانب الوجه – نكث( مع) – للجر- درويش غير طبيعي
– 8 الملاحظات الداخلية للحالات الشعورية ( مع) –سقط المتاع- ضمير متصل
– 9 الجنون- من آيات موسى عليه السلام المرسلة على فرعون وقومه
– 10 جواب-ضرب برجله ( مع)- الاسم الاول لأشهر نجوم الكوميديا بمصر ( مع)
– 11 نعم بالأجنبية – انتفاخ ،(مع)- تجبر –سئم
– 12 أغير رأيي( مع )-بوم بلا قلب (مع) متشابهان
– 13 رضيع – ضمير متصل –وزير فرعوني – متشابهان
– 14 دولة أو حيز ترابي (مع )-قصد- أرفع دعواي( مع)
– 15 للتعريف – بمعنى الرقابة والتوصية
– الاسم الاول لشاعر عذري شهير
– 16 حب (مع) يقهقه بدون ترتيب –الخالص
– 17 تجدها في ( الفواطم) –القلة
– 18 ضمير منفصل-بعد (مع)-يتصل هاتفيا
– 19 الاسم الأول لصاحب( قصر الشوق)- للاستفهام
– 20 مدينة تركية
– 21 حروف الفراهيدي

# الافتتاحية

تنقضي اليوم ستون عاما على استقلال البلاد.. ستون عاما من الجهد والبذل والتضحية.. ستون عاما من عمر موريتانيا، الدولة التي أراد لها ثلة من البناة الأولين، أن تكون جامعة لا مفرقة، عصرية لا متخلفة أصيلة لا متنكرة..

إن التقييم الموضوعي والمنصف لما حققته البلاد خلال العقود الستة الماضية، يقتضي منا استحضار الأوقات العصيبة التي صاحبت نشأة الدولة، وحينها، سنشعر بانتمائنا لدولة موحدة، لها شخصيتها وهويتها الحضارية وسيادتها الكاملة وعلاقاتها المتميزة..

وهاهي السنة المنقضية من مأمورية الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، تفتح آمالا عريضة لإعادة تأسيس، لا تخطئها إلا عيون المشككين والمتشائمين والمكابرين..

لقد أصبح الإجماع الوطني حقيقة لا مراء فيها، وكيف لا والقناعة راسخة بأن رصّ الصفوف ممكن وضروري باعتباره، العامل الأساسي في تحقيق ما نصبو إليه من نماء ورخاء وإخاء وعدل.

إن المرحلة تفرض علينا التعاضد والتكاتف والتآزر وحتى التعاطف، من أجل أن يتعزز الشعور بوحدة المصير.

لقد حان الوقت لبلورة مشروع عقد مدني مبني على خصائص وقيم الأسلوب الجديد للحكامة الذي يعتمد الشفافية في التسيير والانفتاح على المجتمع والتجاوب مع تطلعات المواطن مع الاستقامة في المنهج والإنصاف في التعاطي مع الشأن العام.

كانت بداية الحكامة الجديدة، بتقوية الدولة العصرية وجعلها في خدمة المواطن. فكان فصل السلطات المعلن عنه، بوصفه خيارا ثابتا لا يقبل التأجيل. وليس استحداث لجنة برلمانية للتحقيق في جوانب أساسية من تسيير المال العام وترك ملف التحقيق يعالج حسب المسطرة المنصوص عليها في قوانين البلد، ليس إلا تجليا من تجليات هذه الإرادة الواعية بضرورة نشر العدل وإعادة الهيبة والمصداقية لدولة حاضنة للجميع.

نحن فعلا دولة تحيط بها بؤر من التوتر المخيف.. لكن..

موريتانيا اليوم تعتبر عاملا للاستقرار وحفظ السلام في الساحل والصحراء.. وحتى في أراض إفريقية بعيدة من محيطها القريب. ووجود وحدات لحفظ السلام في عدد من مناطق التوتر في إفريقيا، يدل على الثقة التي تحظى بها بلادنا.

إن احتضان أول قمة في ما بعد جائحة الكوفيد بين دول الساحل وشركائهم في نواكشوط شهر يوليو الماضي، شكل هو الآخر حدثا مميزا في التعاطي الدبلوماسي الجديد.

المؤشرات الاقتصادية واعدة، وتنبئ بمستقبل زاهر حيث أن استرجاع الثقة بيننا والشركاء يمهد الطريق للاستغلال الأمثل لخيرات وموارد البلد. مع أنه علينا أن نستعد لعصر الغاز الذي سيبدأ قريبا.

سيكتب تاريخ المرحلة مثلما تروى القصة.. لكونه سيرة مشروع إعادة تأسيس دولة، تم التفكير فيه بجدية وتعقل حتى رأى النور مع تنصيب الرئيس الجديد وفتح آفاق للبلد و أهله..

ولأننا نعيش اليوم نقطة تحول تعد هي الأهم من الناحية السياسية حيث أنها تؤسس التشاور كفاتحة لتطبيع العملية الديمقراطية، فعلينا أن نستحضر مضامين المشروع المؤسس، لنتمكن من المحافظة على المكاسب وتطويرها من أجل وضع لبنة جديدة في بناء مشروعنا الطموح.. فبناء الدول يتم على أيدي الأجيال ولا يعد بالسنين..

ومن أجل نجاح المشروع، يجب علينا دعم إعادة التأسيس بمجهود هادف إلى استرجاع موريتانيا التي نحلم بها.. ويمر ذلك حتما بإعادة الاعتبار لشعار الجمهورية الإسلامية الموريتانية: شرف-أخاء- عدل، من خلال إعادة الاعتبار للقيم الكفيلة باسترجاع كرامة الإنسان الموريتاني وذلك باستحضار مفهوم الشرف الذي يشكل مفخرة لسكان هذا الحيز ويفرض التعلق بأرض الرجال.

كما أن التعايش، يتطلب إحياء مضمون الإخاء الذي تغذيه إرادة العيش المشترك والتآزر والإنصاف.

ولا وجود لدولة القانون، إلا باحترام المؤسسات والقوانين والنظم المعمول بها، وهي التي تفرض سلطانها على الجميع ليتمكن كل فرد من التمتع بحقوقه دون المساس بحقوق الآخرين.. وهي التي تضمن المساواة بالخضوع التام للقانون..

وبذلك فقط، نؤسس لدولة المواطنة التي تضمن قسطا من العدالة الاجتماعية يكفي لضمان سلامة اللحمة الوطنية..

إن تاريخ موريتانيا يعلمنا أن لهذه الأرض رسالة خالدة، تنبع من أنها كانت مهدا للتبادل و التعايش، في تناغم مع تعدد المشارب والهويات.. وفي ذلك تكمن مركزيتها وقوتها.

لقد كانت موريتانيا المتعددة، هي الرابحة دائما في مسيرتها التاريخية: غانا، المرابطون.. الخ

حتى أوصلنا المسار إلى ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية يوم 28 نوفمبر 1960.

**الوكالة الموريتانية للأنباء**

البرنامج الرئاسي..

# تعهدات، إنجازات وتوصيات

المختار ولد داهي،
سفير سابق

انتخب الشعب الموريتاني منذ عام ونيف الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني على أساس برنامج رئاسي خمسي «أغسطس 2019- أغسطس 2024 « حمل تسمية «تعهداتي» شمل رزمة كبيرة من الالتزامات غطت كافة مستعجلات وانشغالات الشعب الموريتاني السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية،...

ومن المناسب استغلال تخليد ذكرى ستينية الاستقلال الوطني للتذكير بمعالم التعهدات المشار إليها واستحضار أمهات الإنجازات المتحصل عليها في «الربع الأول من الطريق» (16 شهرا من أصل 60 شهرا) سبيلا إلى التعريف والتثمين المستحق للتعهدات التي تم إنجازها والتنبيه الواجب إلى الاختلالات المتعين تصحيحها؛ وسيركز هذا المقال على تقييم إجمالي للمنجز في المجال السياسي والميدان الاقتصادي و الصعيد الحقوقي - الاجتماعي.

ففي المجال السياسي وبناء على تشخيص إجماعي بغلبة الاستقطاب بلا سبب والحدية العمياء القطيعة المعيقة في السنوات الأخيرة تعهد رئيس الجمهورية بتهدئة المشهد السياسي وتطبيعه من خلال إرساء علاقات ضابطها المؤسسية واحترام القوانين واعتبار كل أقطاب المشهد السياسي من الموالاة والمعارضة شركاء لا خلطاء.

وتنفيذا لهذا التعهد قطعت أشواط في هذا الربع الأول من المأمورية منها مثلا لا حصرا:

- استئناف وانتظام اللقاءات المنصوص عليها دستوريا كل ثلاثة أشهر بين رئيس الجمهورية وزعيم المعارضة الديمقراطية وإعطاء المكانة البروتوكولية اللائقة لزعيم المعارضة إبان كل التظاهرات ذات السمت الوطني؛
- لقاء رئيس الجمهورية بكافة المترشحين للانتخابات الرئاسية الأخيرة والتشاور معهم وهو أمر غير مسبوق في التاريخ السياسي الحديث لهذا البلد؛
- تصفية كافة المظالم ذات الخلفية السياسية وعودة السياسيين ورجال الإعلام والمال ومشاهير الأدب والفن الذين أخرجوا من ديارهم لأسباب سياسية ومزاجية؛
- خلق إطار تشاوري تنسيقي بين غالب أحزاب الموالاة والمعارضة الممثلة بالبرلمان يناقش مستجدات المشهد الوطني ويحرر إمكانيات التوافق حولها وضوابط الاختلاف إن لم يكن منه بد؛
- التواصل مع الجماعات ذات الأهداف السياسية المطالبة بترخيص أحزاب ودراسة الحلول المناسبة للعوائق التي تحول دون انضمام تلك المجموعات إلى «القطاع السياسي المصنف».

ورغم الإنجاز الملموس بخصوص التعهد بتهدئة المشهد السياسي الذي بلغ حدا دفع بعض المراقبين الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى التساؤل عن خطوط وحدود التمايز بين الموالاة والمعارضة فإن خطوات عملية يتعين اتخاذها في الربع الثاني من المأمورية لتثبيت المكتسب والحؤول دون الحور و الارتكاس في هذا المجال منها: الاستزادة من إشراك الأطر المنتسبين للمعارضة في الوظائف السامية ذات الطابع الفني ورسم موقف واضح من «حدود و ضوابط وآجال» الحوار المطلوب من بعض قوى المعارضة ومزيد «الانفتاح على «المجموعات غير المصنفة حزبيا» وفق ضوابط المصلحة العليا للوطن وروابط الصرامة القانونية.

وفي الميدان الاقتصادي تعهد رئيس الجمهورية بإرساء يقظة اقتصادية مؤسسة على تنويع قاعدة الاقتصاد من خلال التركيز على القطاعات التي يحوز البلد بها ميزات تنافسية وهي الزراعة- التنمية الحيوانية- الصيد و التعدين التقليدي وشبه الصناعي كما تعهد بزيادة معدل النمو خلال المأمورية بنسبة 66% لينتقل من 5% عام 2019 إلى 8% سنة 2024.

وقد أثرت جائحة «كوفيد» على كل الخطط الاقتصادية و توقعات ارتفاع معدلات النمو بكل دول العالم و لم تكن طبعا بلادنا استثناء لكن استحداث الحكومة لآليات «الخطة متعددة القطاعات لمواجهة آثار كوفيد» و»الصندوق الوطني لتمويل إجراءات محاربة كورونا» ومخطط الانتعاش الاقتصادي المسمى «برنامج أولوياتي الموسع» كلها آليات ساهمت في التخفيف من انعكاسات الجائحة.

ومن محاسن الصدف أن جائحة كورونا أكدت وجاهة وحصافة التوجهات التي رسمها البرنامج الرئاسي المتعلقة بالتركيز على القطاعات الأربعة: الزراعة- التنمية الحيوانية- الصيد- التعدين التقليدي والتي بإمكان البلد تبعا للميزات التنافسية كسب رهانها في فترة زمنية قليلة تحقيقا للأمن الغذائي وخلقا لفرص التشغيل...

وفي مجال ذي صلة بالحكامة الراشدة يجدر التذكير بأحد أبرز تعهدات رئيس الجمهورية وهو محاربة الفساد و إرساء حكامة تسييرية نظيفة وفي هذا المجال يمكن رصد العديد من الإجراءات المطمئنة على الوفاء بهذا التعهد منها: نشر تقارير محكمة الحسابات وإطلاع العموم عليها والمواكبة الإيجابية من قبل السلطة التنفيذية للمسارين البرلماني والقضائي للتحقيق حول شبهات وقرائن الفساد والتأكيد في أكثر من مناسبة ومن طرف رئيس الجمهورية نفسه أن لا مكان ولا حماية للفساد والمفسدين.

ورغم الحصيلة الإيجابية في المجال الاقتصادي ومحاربة الفساد فإن الرأي العام يتطلع في المجال التنموي إلى تحيين الإستراتيجيات المتبعة في القطاعات الأربعة من أجل مزيد مقروئية أهداف كبرى وطموحة مطمئنة ومعبئة للرأي العام يتم العمل بتفان من أجل تحقيقها قبل انتهاء الخمسية. أما في ميدان محاربة الفساد فإن الرأي العام متعطش إلى تسريع وتيرة المسار القضائي في مجال الملفات التي أحالتها لجنة التحقيق البرلمانية كما يطالب بتحييد «مشاهير السوابق التسييرية المؤكدة» عن المشهد الإداري.

وعلى الصعيد الحقوقي والاجتماعي كانت محاربة الغبن وإصلاح أعطاب واختلالات العدالة الاجتماعية ذروة وسنام اهتمامات وتعهدات رئيس الجمهورية باعتبارها «الشاغل الجمهوري 001» وقد تم بالربع الأول من المأمورية اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة للوفاء السريع بهذا التعهد منها: إنشاء مندوبية عامة لمحاربة الغبن «تآزر» رصدت لها ميزانيات وأموال كبيرة وإسداء التوجيهات لكل القطاعات الوزارية (وخصوصا التعليم- الصحة- التشغيل...) بإعطاء الأولوية لكل ما يمت بصلة لمحاربة الغبن ومحو الفوارق بين الشرائح والمناطق والأجيال...

ورغم العديد من الخطوات والمبادرات الرمزية والمعنوية والمادية التي تم اتخاذها في مجال محاربة الغبن والتخفيف من الفوارق فإن استفحال الظاهرة وتجذرها وتنامي مخاطرها يحتم على السلطات العمومية زيادة تسارع وتمويل السياسات المتبعة في هذا المجال كما أن قطاعا مذكورا من الرأي العام يعتبر أنه حان الأوان لمبادرات جريئة وغير تقليدية من طرف الفقهاء وحملة العلم الشرعي والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني من أجل رأب الصدع الاجتماعي والحقوقي وتحصين البلد والمجتمع من «هزات حقوقية صدامية» أضرت بمجتمعات عديدة.

وخلاصة القول أن تقييم تنفيذ البرنامج الرئاسي خلال الربع الأول من المأمورية يوضح أن خطوات كبيرة قطعت و جهودا معتبرة بذلت و أهدافا مرحلية بلغت رغم الطوارئ الصحية (كوفيد19) والإكراهات السياسية المحلية والمستجدات الأمنية الإقليمية كما أن اختلالات معلومة سجلت وأخطاء معروفة رصدت (وهل يسلم أي مسار من اختلالات وأخطاء؟) والمتعين هو أن يكون الربع الثاني من المأمورية فرصة لتقويم الاختلالات وتصحيح الأخطاء والمضي بوتيرة أسرع تعتبر أن «ما تبقى من المأمورية دقائق وثوان» نحو الوفاء بالتعهدات وترتيب الأولويات والقطيعة التامة مع كافة سلبيات الماضي.

# برنامج «أولوياتي» تجسيد لعمل اجتماعي تشاركي

ملف من إعداد: أحمد الشيخ الرباني محمد ولد الكوري محمد يحظيه ولد محمد المختار

استهدف برنامج «أولوياتي» الموسع لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والذي أعلن عنه يوم 29 يناير2020، جملة من المشاريع المتزامنة استجابة للحاجات الأكثر إلحاحا بالنسبة للمواطنين والمساهمة الفعالة في تحسين ظروفهم المعيشية.

وفي هذا الإطار ركز المحور الثاني من هذا البرنامج على عدة أنشطة من شأنها تعزيز البرامج الهامة والتي سبق تنفيذها من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء (تآزر) وبعض القطاعات الحكومية الأخرى في إطار مواجهة جائحة كورونا على عموم التراب الوطني، حيث يرتبط نجاح هذا البرنامج بأداء الجهات والهيئات الرسمية المسؤولة عن التنفيذ الميداني، كما يتطلب مواكبة من المواطن بكونه الغاية والوسيلة الأولى لأي تنمية.

وتأتي الأنشطة المقررة في هذا المحور للرفع من المستوى المعيشي للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، وتحسين عرض الخدمات الصحية، والجهود الداعمة لقيام مدرسة جمهورية واستحداث آفاق واعدة لتشغيل الشباب وهي مكونات أساسية من برنامج «أولوياتي»، حيث تمثل 33.9% من إجمالي التمويل وبغلاف مالي قدره 8.192.6 مليارات أوقية.

ويشمل المحور الثاني من برنامج أولوياتي المكونات التالية:

1- تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع

في إطار برنامج «أولوياتي» تدخلت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، عبر مكونات ثلاث وبغلاف مالي قدره 11 مليار أوقية وهو ما يعادل 25 % من الميزانية المخصصة للبرنامج، كما بدأت عملية تسجيل الأسر المستفيدة من برنامج تكافل.

وعملا على تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية للأسر الأكثر هشاشة، تم توسيع قاعدة المستفيدين لتصل إلى 59 ألف أسرة، حيث تستفيد هذه الأسر الموجودة في السجل الاجتماعي في مقاطعات كيدي ماغا الثلاث (سيلبابي- ولد ينج- غابو) والحوض الغربي ( العيون- الطينطان- تامشكط- كوبني) من التحويلات المالية النقدية المنتظمة ضمن برنامج تكافل،كما شمل البرنامج توسيع التحويلات النقدية لكافة الأسر الفقيرة في مقاطعات كُوركول ( امبود- كيهيدي- مونكل- مقامة) وفي مقاطعتين من لعصابه (باركيول وكنكوصة)، وأربع مقاطعات في لبراكنه ( ألاگ- بوكي- أمباني- مكطع لحجار) ومقاطعتين في اترارزه ( روصو- اركيز)، أي أن 19 مقاطعة غطاها برنامج تكافل.

وستضاف سبع مقاطعات من الحوض الشرقي (النعمه- تمبدغه- آمورج- جيكني- باسكنو- ولاته- انبيكت لحواش) لمنطقة تغطية برنامج تكافل قبل نهاية السنة الحالية ليطال 70000 أسرة خلال العام 2021.

وقد أوفدت المندوبية بعثات للتشخيص التشاركي ل 2340 أي أن كل بلديات الوطن البالغ 219 ستستفيد من إنجازات المندوبية العامة «تآزر».

وبدورها نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة خلال المرحلة الأولى من برنامج «أولوياتي» إجراءات عملية تتعلق بتمكين 6000 امرأة مع اندماج اقتصادي لـ 3800 شخص من ذوي الإعاقة نصفهم من النساء.

وسيتم تعزيز هذه التدخلات من خلال انشاء صندوق وطني لتطوير ريادة الأعمال النسائية وبناء دار للمرأة الموريتانية رائدة الأعمال إضافة إلى إنشاء مرصد وطني لحقوق النساء.

كما سيتم دعم 602 تعاونية نسوية عن طريق تمويل مشاريع مدرة للدخل في كل الولايات ما عدى الحوضين ولعصابة وكيدي ماغة التي استفادت فيها1153 امرأة من تكوينات ميدانية مؤهلة وتجهيزات إنتاجية في عدة مجالات.

ويشمل البرنامج تمويل 126 مشروع منتج لخريجات التعليم العالي والتكوين المهني إضافة إلى 90 من مربيات الأطفال أقمن مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال).

من جهة أخرى ساهم البرنامج في تعزيز قدرات ما يربو على 900 أسرة فقيرة تعيلها نساء للتصدي لمخلفات جائحة كوفيد 19 من بينها 750 في نواكشوط و150 في نواذيبو وتقدر تكلفة هذه العملية ب 64 مليون أوقية جديدة منها 25 مليون هبة من البنك الدولي في إطار مشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي.

وفي إطار الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة فقد استفاد 890 فردا في نواكشوط من تمويلات لمشاريع صغيرة أغلبها فردية بمبلغ إجمالي بلغ 30 مليون أوقية جديدة.

من جهة أخرى بادر قطاع الشؤون الاجتماعية بتحديد مجموعة من الأنشطة التي يمكن تنفيذها خلال الفصل الأخير من 2020 وقد اتخذت الإجراءات الضرورية لتنفيذ البرنامج في الآجال المحددة.

كما تم اختيار 40 قطعة أرضية من طرف الإدارة الترابية لبناء رياض للأطفال في أغلب عواصم مقاطعات البلد، وتم تحديد المربيات اللواتي ترغبن في إنشاء رياض خصوصية للأطفال وفتحها خلال السنة الدراسية 2020-2021، بينما سيستفيد 1110 من الأطفال من دعم مالي للتكفل بدراستهم خلال العام الحالي كتشجيع للقطاع الخصوصي بنواكشوط ونواذيبو بعد تأثره بمخلفات جائحة كوفيد 19.

ويشمل برنامج أولوياتي في جانبه الاجتماعي كذلك إجراءات عملية تتمثل في الآتي:

- تحسين ظروف الفئات الأكثر هشاشة مع تطوير التمويلات الصغرى وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل في الوسط الريفي.
- دعم المبادرات النسوية وتعزيز الاندماج الاقتصادي للأشخاص المعوقين.
- توسيع عمليات تحويل الأموال لتشمل 100 ألف أسرة ورفع المبالغ من 15000 إلى 36000 أوقية قديمة.
- دعم الأمن الغذائي عن طريق التوزيع المجاني للمواد الغذائية وتكثيف مكافحة سوء التغذية بين النساء والأطفال.
- زيادة المنحة بـ 5000 أوقية قديمة لصالح 8000 طالب مع مضاعفة عرض شركة توزيع الأسماك في الأسواق.
- خفض التعرفة الاجتماعية للكهرباء وتمديد برنامج التمويلات الصغرى لصالح سكان الوسط الريفي 2021-2022.
- تحويلات نقدية لـ 206 ألف أسرة بالإضافة إلى استحداث صندوق لتشجيع السكن الاجتماعي.

## 2- تحسين عرض الخدمات الصحية

وفي إطار تحسين عرض الخدمات الصحية تم تخصيص غلاف مالي بلغ 1.747 مليار أوقية أي بنسبة 21.3% من هذا المحور، الهدف منها هو ضبط القطاعات الصحية العامة والخاصة وإخضاعها للمواصفات الكفيلة بتغطية صحية شاملة.

حيث نفذت وزارة الصحة ضمن برنامج أولوياتي جملة من المشاريع ذات الأولوية الكبيرة في الرفع من مستوى جاهزية المستشفيات الصحية وتقريب خدماتها من المواطنين مع التكفل بضحايا حوادث السير وتدريب وتكوين فرق التدخل.

وتضمنت حزمة التدخلات في مجال تحسين عرض الخدمات الصحية ضمن برنامج

أولوياتي تسعة مشاريع أربعة منها بدأ تنفيذها والباقي قيد الدراسة والبرمجة وستدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل وهي:

- مجانية التكفل بصحة الفقراء على عموم التراب الوطني مع التكفل بالإنعاش لكل الموريتانيين.
- خفض التكلفة الجزافية من 9000 إلى 5000 أوقية قديمة مع مجانية تكلفة متابعة الحمل والولادة في كافة المنشآت الاستشفائية العمومية الوطنية.
- مجانية النقل في حالات الاسعاف مع التكفل الكامل بالوقود وتشجيعات العمال المرافقين للمريض.
- التكفل بضحايا حوادث السير على كافة الطرق الرئيسية على المستوى الوطني حيث تتواجد حاليا عند كل 50 كلم من الطرق الرئيسية سيارة إسعاف مجهزة وفرق مدربة للتدخل عند الحاجة.
- ضبط القطاعات الصحية العامة والخاصة مع اخضاعها لمعايير ومواصفات محددة تمكن من تقديم خدمات صحية جيدة.
- دعم قدرات الاستشفاء والمستشفيات للتصدي لكل المخاطر الصحية كالأوبئة والكوارث الطبيعية حيث سيشمل هذا الدعم كل المستشفيات الصحية على عموم التراب الوطني.
- إنشاء مصلحة عمومية لاستقبال الحالات المستعجلة والتكفل بها على عموم التراب الوطني تكون قادرة على التدخل في كل الظروف.
- بناء وتجهيز ما يقارب 40 مركزا و30 نقطة صحية لدعم التغطية الصحية في الأماكن ذات العزلة والكثافة الديموغرافية المعتبرة.
- دعم تنفيذ خطة التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين حيث تعكف الوزارة على إشراك كافة المواطنين في تأمين صحي شامل.

## 3- الجهود الداعمة لتأسيس مدرسة جمهورية

وفي إطار إرساء مدرسة جمهورية خصص المحور الثاني من برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية غلافا ماليا بلغ 4.075 مليار أوقية أي ما يمثل 49.7% من المحور ويدخل رصد هذا الغلاف المالي المعتبر في إطار استمرار برنامج الأولويات بالنسبة للبنى الأساسية المدرسية.

ومن أجل تعليم يقوم على أسس سليمة تذوب فيه كافة الفوارق الاجتماعية وتتساوى فيه الفرص دون تمييز فقد اهتم برنامج أولوياتي ببناء مدرسة جمهورية تضمن لجميع الموريتانيين التعليم الذي يكفل لأبنائهم المستقبل الزاهر ويشعر فيه كل مواطن بأنه جزء من هذه المدرسة.

إن ترسيخ قيم المدرسة الجمهورية هو الضمان لاندماج اجتماعي وتعايش سلمي، مع تقديم خدمة تربوية نوعية في ظل استعداد الدولة لتوفير الوسائل المادية والمعنوية لذلك، حيث ظهر مصطلح المدرسة الجمهورية في نهاية القرن التاسع عشر وهو عبارة عن مشروع حضاري يجسد القيم الثقافية والحداثة ويرسخ الأخلاق المدنية ، ويقوم على مجانية التعليم وتسمى مدرسة الشعب لأنها تجمع

كل مكوناته، ومن مبادئ هذه المدرسة جعل المكانة الاجتماعية تابعة للقدرة العلمية للفرد وتكوينه تكوينا ذاتيا مستقلا، كما تسعى المدرسة الجمهورية لإيجاد تعليم مواكب لمستجدات العصر يتحلى خريجوه بالقيم الإسلامية والمدنية ويتميزون بتكوين ذاتي يساعدهم على شق طريق نجاحهم في الحياة.

وفي هذا السياق وضع قطاع التهذيب الوطني والتكوين والإصلاح مشروعا متكاملا كانت أولى لبناته عملية إغناء برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي شملت تطوير البرامج والكتاب المدرسي وتعميم هذه المستجدات على مستوى التراب الوطني عن طريق تكوين الطواقم التربوية على شكل دفعات، وتكوين المفتشين على برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على عموم التراب الوطني من أجل تكوين معلمي السنة الأولى قبل الافتتاح.

كما شرع القطاع في إحصاء عام للتعليم الأساسي يشمل الموظفين والتلاميذ واللوازم والأثاث والبنى التحتية بهدف إنشاء قاعدة بيانات محفوظة لدى الوزارة لضبط وضعية التلاميذ في التعليم العام والخاص، وقد شيدت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء تآزر 32 مؤسسة ابتدائية و7 مؤسسات ثانوية مع ملحقاتها وهي جاهزة للاستخدام خلال السنة الدراسية الحالية، كما سيتم بناء 1000 فصل دراسي و64 مؤسسة تعليمية لصالح التعليم الأساسي والثانوي، وبناء وتأهيل وصيانة المدارس وإنتاج 66 ألف طاولة مدرسية على المستوى المحلي لمواكبة تطوير العرض المدرسي وبدء العمل ببرنامج الكفالات المدرسية وفتح 50 روضة للأطفال واكتتاب وتكوين 150 مربية أطفال.

ويشمل هذا المحور كذلك:

- بناء 853 فصل مدرسي بما في ذلك 79 مدرسة.
- بناء 42 مؤسسة جديدة للتعليم الثانوي و 62 فصلا دراسيا.
- تشييد معهد للتكوين التقني والمهني في الرياض وتوسيع المركز العالي للتعليم الفني وتأهيل مدارس التكوين الفني والمهني في كل من لعيون كيفة وسيلبابي وروصو وأطار.
- تحسين النظافة والصرف الصحي في المدارس مع تسييج المؤسسات التعليمية وتزويدها بالماء.

## 4- استحداث آفاق واعدة لتشغيل الشباب

ولأن الشباب يحتل الصدارة في اهتمامات رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ركز برنامج أولوياتي على ضرورة تشغيله باعتباره القوة الحية في المجتمع، حيث أن تمكين الشباب من المشاركة في الشأن العام ضمان لمستقبل زاهر للبلد.

وفي هذا المجال خصص برنامج أولوياتي الموسع مبلغ 400 مليون أوقية أي نسبة 4.9 في المائة من المحور لتوسيع «مشروعي مستقبلي» والتعجيل بتنفيذه والتكفل ب 500 مشروع ودعم برنامج «مهنتي» من خلال ضمان تقديم القروض للشباب الذين يباشرون الحياة النشطة.

وقد ركزت وزارة التشغيل والشباب والرياضة في سياساتها على تحسين وسائل الإنتاج من خلال العديد من الأنشطة في نواكشوط وفي الداخل، بهدف تطوير وتعزيز طرق أساليب العمل، حيث وفر القطاع ثلاثة آلاف دراجة ثلاثية العجلات ومتعددة الاستخدامات في العاصمة وفي المدن الداخلية، كما اهتم بتوسيع برنامج «مشروعي مستقبلي» وتسريع وتيرة تنفيذه.

وفي إطار العملية الأولى من البرنامج والذي خصص لإنشاء 500 شركة صغيرة ومتوسطة، استهدفت أغلب المشاريع في عواصم الولايات و المقاطعات المركزية، كما تم خلال العملية الثانية تنشيط المشاريع بالمقاطعات الثانوية (35 مقاطعة) بواقع 5 مشاريع لكل مقاطعة، حيث تم انتقاء وتمويل 250 شركة صغيرة ومتوسطة في هذه المقاطعات وتكوين 350 من أصحاب المشاريع و 52 مكونا في مجال التسيير، وتنفيذ العملية الثانية من «مشروعي مستقبلي» وتمويل 500 مشروع.

ومن جهة أخرى تم دعم مشروع « مهنتي « الذي يتدخل في جميع ولايات الوطن ويستهدف فئات شعبية هشة مثل العمال البسطاء والتقليديين وعمال المهن الحضرية، كما يقدم مساعدات وقروض للتسيير تتراوح بين 10 و15 ألف أوقية جديدة، وشجع القطاع قيام شركات لمعالجة النفايات الصلبة في المدن الكبرى.

و تعمل الوزارة على دعم الإنتاج التقليدي لدوره الكبير في توفير البدائل الغذائية المتاحة و إعادة تثمين عدد من الأنشطة الإنتاجية التقليدية كـ «التيشطار وآدلكان والكسكس التقليدي وانبك وتوكه والكارور .....مما سيساهم في تكوين القائمين عليها وخلق فرص للعمل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في التنمية المحلية الوطنية، وتوفير تمويلات صغيرة لصالح هذه الشركات خاصة الجديدة منها وتمويل الأنشطة المدرة للدخل.

لقد شكل برنامج أولوياتي أول تجسيد لعمل تشاركي للرفع من مستوى القطاعات الاجتماعية، بهدف تحسين وضع الفئات الأكثر احتياجا مع التركيز على استحداث خدمة صحية جيدة، وقيام مدرسة جمهورية تذوب فيها الفوارق الاجتماعية، وخلق آلاف فرص لتشغيل الشباب من خلال استحداث مشاريع تنموية جديدة وقروض ميسرة لتشجيع الشباب وتنويع الاقتصاد الوطني.

إن هذا البرنامج وغيره لن يتكلل بالنجاح ولن يحقق الأهداف المرجوة منه، دون تحقيق حكامة رشيدة وتسير معقلن للإمكانيات المادية والبشرية مع الحرص على الشفافية التامة، في تسيير الموارد العمومية والصرامة في التعامل مع كل أشكال الفساد إداريا وماليا وفقا للقانون.

# رئيـــس الجمعيـــة الوطنيـــة:

# الفصل الحقيقي للسلطات واحترام السلطة التشريعية ضمانان أساسيان للاستقرار

ترجمها إلى العربية: الحسن ولد أحمد

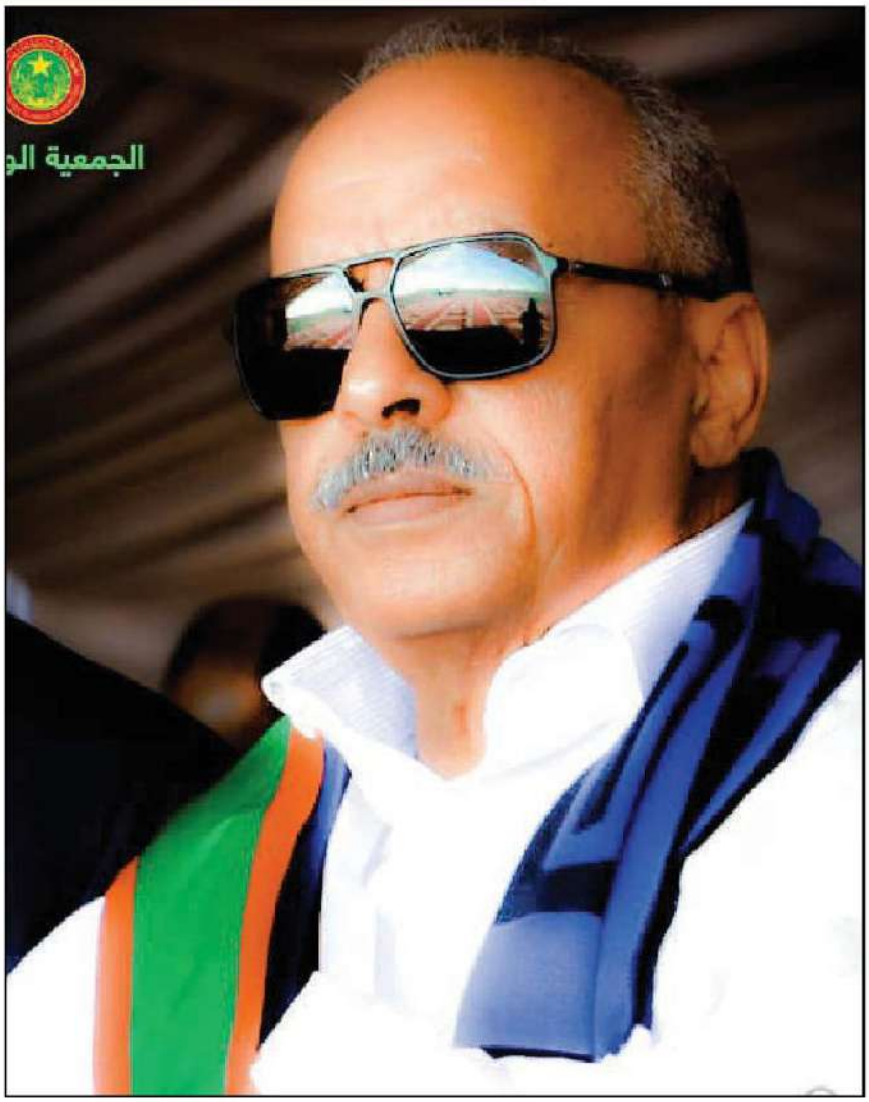

أكد رئيس الجمعية الوطنية السيد الشيخ ولد بايه أن فصل السلطات فصلا حقيقيا واحترام وظيفة المشرعين هما الضامنان الأساسيان لاستقرار الدولة وتحقيق التوازن لممارسة السلطة.

وقال رئيس الجمعية الوطنية في مقابلة مع جريدة الشعب إن بث وقائع الجلسات العلنية للجمعية الوطنية باللغة الرسمية العربية لم يساهم وحده في إثارة الجمهور حول القضايا الوطنية بل ساهم كذلك بثها باللغات الوطنية الأخرى، البولارية، والصنغية، والولفية، بدوره وبشكل واسع في إطلاع جمهور واسع على مضمون هذه الجلسات العلنية والنقاشات:

وفيما يلي نص المقابلة:

**سؤال: لقد انتقلت موريتانيا مؤخرا من نظام ثنائية الغرف في البرلمان إلى نظام الغرفة الواحدة.**

**فهل كان لهذا التغيير أثره على الدور الذي يلعبه البرلمان بوصفه المشرع ؟**

جواب: أعتقد أن الدورين اللذين ذكرتما منوطان ببرلمان واحد أي أن الدور التشريعي والرقابة يتم القيام بهما اليوم على أكل وجه من طرف السلطة التشريعية في صيغتها الحالية.

صحيح أن فترة (ثمانية شهور) لجلسات الثمانية بدل الأربع التي كان العمل بها سائدا تعتبر عرقلة بالنسبة للنواب إلا أنها من شأنها أن تحسن بصورة ملحوظة نوعية النقاشات وترفع من مستوى ترسيخ الديمقراطية التعددية .

ومهما يكن، وبعيدا عن الجدال حول إلغاء غرفة مجلس الشيوخ، فمن المؤكد أن الأخير كان يلعب دورا مهما إلا أن غرفتين برلمانيتين بنفس الأغلبية يعتبر أمرا غير مريح بالنسبة لأربعة ملايين نسمة .

وعلى كل حال فإن فصلا حقيقيا للسلطات واحترام السلطة التشريعية يعتبران ضمانان أساسيان للاستقرار وتوازنا حقيقيا لممارسة السلطة.

**سؤال : قامت لجنة برلمانية مؤخرا بمساءلة عدد من المسؤولين السامين من السلطة التنفيذية، فما هو تقديركم لهذه الخطوة الأولى في تاريخ البلاد؟ ألا تتماشى هذه الخطوة مع تعزيز مبدأ فصل السلطات ؟**

جواب: إن تشكيل لجنة تحقيق

برلمانية يجسد بوضوح النشاط والدور الأساسيين للسلطة التشريعية أي دور الرقابة على السلطة التنفيذية .
وحتى لو كان هذا الحدث يتم لأول مرة عندنا فليس الوحيد الذي يجسد فصل السلطات .
فالأسئلة الشفهية والمكتوبة الموجهة للوزراء وحرية التعبير في قاعات البرلمان ونوعية النقاشات كل هذا يجسد هو الآخر مبدأ فصل السلطات .

**سؤال: من بين التجديدات التي أدخلتم، استخدام اللغات الوطنية في الجلسات البرلمانية، فلماذا القرار؟ وهل كان له تأثير على نوعية النقاشات والنفاذ للجمهور؟**

جواب: أعتقد أن هذا الإجراء لا يمكن إلا أن يكون جيدا ومفيدا للجميع لأنه يمكن من بث النقاشات وما يجري في قاعات البرلمان لجمهور عريض.
فاليوم ولأول مرة يتم بث الجلسات العلنية ليس باللغة الرسمية فقط ولكن باللغات الوطنية ، البولارية، والصنتكية، والولفية، مما ساهم بصورة واسعة في إنارة الجمهور حول ما يجري في البرلمان ومضمون نقاشاته.
كما أن هناك ترجمة لهذه النقاشات من العربية إلى هذه اللغات وبالعكس .
ومثل هذا الإجراء سمح للجميع بالتعبير بلغته الوطنية تعبيرا حرا عن رأيه وبوضوح.

**سؤال : من الملاحظ، وهذا أمر جيد انسجام غير طبيعي بين مختلف المجموعات البرلمانية خلال مناقشة مشاريع القوانين، ألم يكن غياب مثل هذه القطبية مؤثرا على جاذبية النقاشات البرلمانية؟**

جواب: أنتم تعرفون أن النقاشات البرلمانية تعتبر المرآة العاكسة للساحة السياسية وتترجم ترجمة دقيقة مواقف كل طرف من القضايا المطروحة .
من هنا نعتبر أن قاعات البرلمان اليوم تعتبر جذابة بنوعية التدخلات وأهمية المواضيع المناقشة وبروز نقاشات متعارضة .

**سؤال : إذا ما قمنا بوضع حصيلة للسنتين الأخيرتين لعمل الجمعية الوطنية فما هو تقديركم لهذه النتائج؟**

جواب: إن التقدير الموضوعي لا يمكن أن يطلب إلا من مراقب غير رئيس الجمعية الوطنية.
كما تعلمون فهنا المطبخ السياسي وأنا شخصيا مهما كنت اعتقد أن إجراءات مهمة قد تم اتخاذها بخصوص سير الجمعية الوطنية وقد كانت بمستوى مواكبة الإرادة الحقيقية للتغيير.
فزملاء الموقرون يلعبون اليوم ا دوارهم كاملة بوصفهم نوابا للشعب كما أن الإطار العامة للجمعية قد شهد تحسنا كبيرا سيعزز بصورة ملموسة عملها إذا ما انتقلنا إلا المقر الجديد الذي يجري تشييده حاليا.
فحرية التعبير أمر أساسي يحكمه نظام داخلي تمت المصادقة عليه مؤخرا وستتم مراجعته وتحسينه بشكل دوري.
وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن السلسة البرلمانية بمختلف هيئاتها من رقمية ومنصات شبكات اجتماعية تشارك بجد وفاعلية في بث ونشر الرؤية الموضوعية والحقيقية للعمل البرلماني.

# الصندوق الوطني للتأمين الصحي (اكْنامْ)

## كنام : توسعة جديدة لنظام التأمين الصحي

يغطي تأمين الصندوق الوطني للتأمين الصحي حاليا ما يزيد على 20 % من السكان ويتوسع هذه تدريجيا سعيا إلى الوفاء بالتزامات الحكومة في هذا المجال ليشمل جميع المواطنين.

وفي هذا السياق أدرجت اكنام هذه السنة مجموعة جديدة تتألف من 2000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة. بناء على اتفاقية مع الحكومة تدفع بمقتضاها الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية مساهمات هذه الفئة المشمولة. ويقدم يوفر الصندوق الوطني للتأمين الصحي حاليا لهذه المجموعة التغطية الصحية للمؤمّن الرئيس وزوجه وأطفاله دون سن 21 والتأمين مدى الحياة في حالة إصابة أحدهم بإعاقة دائمة.

وتضاف هذه الفئة الجديدة إلى المجموعات السابقة التي شملتها تغطية تأمين الصندوق خلال السنوات السابقة وهي :

2007: موظفو ووكلاء الدولة، والقوات المسلحة وقوات الأمن، والبرلمانيين، والمتقاعدين من هذه الفئات.

2010: عمال المؤسسات العمومية، والشركات ذات رأس المال العمومي، والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام.

2012: عمال المجموعات المحلية، والموظفون الدائمون في القطاع الخاص، والعلماء، والمهن الحرة (المحامون، العدول المنفذين، الصحفيون، إلخ ...)، والعمال المستقلون وبعض ذوي الدخل المستقر.

2016: عمال قطاع الصيد الصناعي

2017: العمال المستقلون

## نظام خدماتي لتقريب الإدارة من المواطن

في إطار الجهود التي تقوم بها السلطات العليا في البلد من أجل تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل ولوجه إلى الخدمات العامة، تم في مطلع هذه السنة 2020 تطبيق نظام خدماتي على مستوى الصندوق الوطني للتأمين الصحي (اكنام).

وبفضل هذا النظام تم تبسيط الإجراءات بهدف تقليص الآجال الزمنية التي كانت تأخذها معالجة الملفات. وفي هذا الإطار فقد تم التركيز على عدة جوانب من بينها :

**• المحور التنظيمي واللوجستي:**

حيث تم تحديث نظام الطوابير الأوتوماتيكي في مكاتب الاستقبال، الذي يتيح للمؤمن عند دخوله أخذ رقم في الطابور ليتم بعد ذلك مباشرة عبر شاشات الانتظار توجيهه إلى الشباك المعني بإيداع ملفه الذي يسلمه وصل الإيداع. كما تم استحداث مكتب للاستعلام وتوجيه المؤمنين والإجابة على مختلف إستشكالاتهم. وزيادة على ما سبق استحدث صندوق اكنام نظام المداومة على مدار الساعة في جميع مكاتب ممثلياته في المستشفيات الوطنية ليبقى قريبا من مؤمنيه في كل وقت.

**• محور تبسيط الإجراءات :**

عمل الصندوق الوطني للتأمين الصحي على تبسيط الإجراءات بهدف تقليص الآجال الزمنية، فخفف العناصر المكونة للملفات لتتم انسيابية المسار الذي تأخذه معالجتها، وفي هذا الإطار تم التركيز على الملفات التالية التي كانت تأخذ وقت طويلا في بعض الأحيان :

- الانتساب
- تعويض العلاجات
- الإعفاء للأمراض المزمنة
- دفتر غسل الكلى
- التكفل بالرفع إلى الخارج

التار ولد الما - مستشار مكلف بالإتصال - اكنام

## مسار معالجة الملفات

**اكنام يرجو لكم وافر الصحة والسعادة وكل عام وموريتانيا بخير.**

## وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية:

# جعل ثروات البلاد أساسا لنموها الاقتصادي وموردا لفرص التشغيل

**أوضح السيد عثمان مامودو كان، وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، أن رئيس الجمهورية يتطلع لتطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصناعة والصيد) بوصفها مصادر أساسية لنمو وتطوير التشغيل.**

**وأضاف الوزير في مقابلة مع مجلة «الشعب»، أن هذه القطاعات تتضمن موارد مهمة للتشغيل لشبابنا وفرص واسعة للاستثمار وخلق موارد لمؤسساتنا وللقطاع الخصوصي.**

**وفيما يلي نص المقابلة:**

**• الشعب: السيد الوزير، تضم هيكلة قطاعكم الآن ما يسمى بترقية القطاعات الإنتاجية، فما هي دلالة هذا التجديد؟**

الوزير: إن أي وزارة مكلفة بالشؤون الاقتصادية، هي بطبيعة الحال مكلفة بترقية القطاعات الإنتاجية، فإبراز هذا العنصر في الوقت الحالي في عنوان القطاع لابد أن يتم فهمه بوصفه رسالة وخيارا استراتيجيا من طرف صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

ولابد هنا من التأكيد على الأهمية التي يوليها فخامته لهذه القطاعات (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصناعة والصيد) بوصفها مصادر أساسية لنمو وتطوير التشغيل. فالأمر يتعلق بتعليمات واضحة لإعطاء بعد آخر ووجه جديد لهذه القطاعات.

فهي قطاعات تتضمن موارد مهمة للتشغيل لشبابنا وفرص واسعة للاستثمار وخلق موارد لمؤسساتنا وللقطاع الخصوصي. فالوضعية التي توجد فيها هذه القطاعات في الوقت الراهن، بعيدة كل البعد عن ما نطمح إليه، فهي دون ما يتطلع إليه رئيس الجمهورية من تطوير لهذه القطاعات.

إن التسمية الجديدة للقطاع، تعتبر دعوة لتثمين إمكاناتنا وجعلها أولوية بالنسبة لنشاط القطاع، وكان لنا الشرف بإسناد مهمة تحقيق هذا الهدف الطموح.

**• الشعب: لقد أعلن رئيس الجمهورية مؤخرا برنامجا للإقلاع الاقتصادي في أعقاب الفترة الصعبة الماضية بسبب ظهور جائحة كوفيد 19، ما هي المحاور الرئيسة لهذا البرنامج؟**

الوزير: قبل ظهور هذه الجائحة كما تتذكرون، أعلن رئيس الجمهورية برنامجا مهما لتنشيط الاقتصاد ودعم السكان ذوي الهشاشة، إلا أن هذا الوباء زاد من تفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لذلك جاء برنامج رئيس الجمهورية «أولوياتي الموسع»، تكملة وتوسعة للبرنامج الأول من أجل أخذ الوضعية الجديدة في الحسبان. فرئيس الجمهورية، كما نعرف جميعا، أعلن هذا البرنامج في خطاب وجهه للأمة يوم 2 سبتمبر2020، ويدور حول ستة محاور: تطوير البنى التحتية دعما للنمو وتحسين العرض ودعم الطلب وتثمين إمكانات القطاعات الإنتاجية وتسريع الوصول للاكتفاء الذاتي ودعم القطاع الخصوصي (القطاع غير الصنف والقطاع العمومي) وخلق فرص تشغيل وانتهاج الحكامة.

وبعد خطاب رئيس الجمهورية وبعد إعلان الوزير الأول للسياسة العامة للحكومة، بدأت القطاعات بشرح وتعميم مضمون هاتين الرسالتين ولم يبق إذا سوى العمل والتنفيذ.

**• الشعب: أين نحن اليوم من هذا التنفيذ؟**

الوزير: يتعلق الأمر هنا ببرنامج يتم تنفيذه على امتداد فترة ثلاثين شهرا، ومنذ المصادقة عليه بدأت مختلف القطاعات المعنية، كل فيما يخصه، بتنفيذ المكونات المتعلقة بمجاله، لذلك تم تنظيم وتنسيق الجهود بما يضمن مواجهة فاعلة لهذا التحدي: في إطار احترام الإجراءات المتخذة وفي شفافية كاملة سيتم تنفيذ هذا البرنامج الطموح في الآجال المحددة له بإذن الله.

إنه، لاشك، تحد حقيقي ولكني متأكد من أننا سنرفعه، ولهذا تم تحرير والإعلان ملفات مناقصات وبدأت أشغال الخبراء في هذا المجال ولاشك أن سنة 2021 ستكون سنة مليئة بالنشاط في هذا الميدان إن شاء الله.

**• الشعب: مرت حتى الآن ستون سنة على الاستقلال، فما تقييمكم لاقتصاد البلاد خلال هذه الفترة؟**

الوزير: هناك قلة من الموريتانيين يتذكرون الوضعية التي كانت توجد فيها البلاد عند استقلالها سنة 1960 ، 5 % فقط من بين السكان اليوم كان عمرهم

حينها يتجاوز بقليل 5 سنوات.
وهنا لابد من التنويه بالعمل الجبار والمتميز الذي قام به أسلافنا، لتوفير المتطلبات الاجتماعية للسكان وتشييد البنى التحتية الأساسية.
من هنا نلاحظ أن هذه الجهود استمرت بتوفير الخدمات الأساسية (تهذيب وصحة موانىء وطرق ومحطات توليد الكهرباء وشبكات مياه إلخ... )، بالإضافة لتنويع الاقتصاد الوطني والتحكم في الماليات العمومية وتطوير فرص التشغيل.
على كل حال فالبلاد شهدت تقدما كبيرا في شتى المجالات، من حيث ظروف عيش للسكان وغيرها، إلا أن حجم الطموحات ونوعها قد تغيرا كثيرا، مما يفرض متطلبات أخرى وإجراءات تتماشى والظروف الجديدة.
وبالفعل، فقد كان بإمكاننا أن نفعل الكثير، إذ ضيعنا فرصا وفي فترات مختلفة من تاريخنا المعاصر فتدهورت أدوات التنمية الأساسية: بانعدام تعليم ذي نوعية وعدم مراعاة القواعد الأخلاقية في تسيير المال العمومي وعدم الانفتاح السليم على القطاع الخصوصي.
وكان من نتائج هذه الوضعية، ضعف حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي كان يمكن للدولة أن تحصل عليها خارجا عن ما كان موجها لقطاع الصناعات الاستخراجية، فالشركات الخصوصية في موريتانيا ركزت في تنظيمها وتصميمها على النفاذ للمال العمومي: واقتصرت على أداء الخدمات للمؤسسات العمومية (توريدات، أشغال، خدمات للدولة والمؤسسات العمومية).
فالقطاعات الإنتاجية التي أشرت إليها آنفا وكذلك النشاطات الصناعية كانت استفادتها من الاستثمارات الخصوصية قليلة حتى تلك الوطنية منها، ولم تكن محاولات القطاع العمومي لمعالجة هذه الوضعية إلا لتفشل.

**• الشعب: كيف تأخذون في الحسبان، في إطار إعادة تأسيس الاقتصاد الوطني، إعادة النظر من طرف مؤسسات «برتون وودز» في برنامجها الإصلاحي الذي اعتبر غير فعال؟**

الوزير: أنا أعرف أنه من المتداول أن نلقي بمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية على مؤسسات «برتون وودز»، فعندنا كما عند الآخرين، هذه المؤسسات التي ليست استثناء من الانتقادات، أصبحت اليوم كبش فداء سهلا لفشل بعض السياسات الاقتصادية المنتهجة لدى الكثيرين.
ونحن لابد أن نكون أكثر شجاعة ونعترف بحصتنا من المسؤولية في هذا المجال، ومن الأفضل التذكير في هذا الصدد بأن هذه المؤسسات الدولية لا تتدخل في أي بلد إلا بطلب من سلطاته.
وفيما يخص مستقبل الاقتصاد الوطني، لابد أن نعرف أن الإصلاحات القادمة سيتم تحديدها من طرف السلطات الموريتانية وسنطلب عند الحاجة وعلى أساس خياراتنا، استشارة ودعم شركائنا الماليين، لأن لديهم الوسائل وهذه مهمتهم ليواكبونا في تنفيذ هذه الخيارات على افتراض أن نكون قادرين على شرح هذه الخيارات وإقناع هذه المؤسسات بانسجام الخيارات المذكورة.
وأتفق معكم بأن هذه المؤسسات قد عرفت في الماضي بعدم اكتراثها بالتأثيرات الاجتماعية للإصلاحات التي تدعم ولدي ما يبرر اعتقادي بأن هذا الماضي قد ولى.
وفي كل الأحوال فهناك ضرورة للتضامن ودعم الشبكات الاجتماعية والسكان الفقراء، وهذا ما تركز عليه سياسة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية فهذه الانشغالات ستكون قائمة دائما في كل الإصلاحات المستقبلية.

**• الشعب: ما هي الآفاق المستقبلية للاقتصاد الوطني على ضوء الموارد المتعددة من المواد الأولية التي تتوفر عليها البلاد؟**

الوزير: تتوفر بلادنا بفضل الله،على موارد متعددة ومتنوعة، وهذه فرصة نستفيد منها منذ السنوات الأولى من الاستقلال. وقد لعبت أنشطة «ميفرما» التي حلت محلها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم سنة 1974، دورا أساسيا في ترسيخ ودعم استقلالنا السياسي، كما كان لاستغلال مناجم أخرى دور في إثراء النسيج الصناعي للبلاد.
ونأمل أن ندخل عهدا جديدا باستغلال غاز مشروع «احميميم» و«بير الله» وغيرهما، فهذه الآفاق الواعدة هي التي تغذي أملنا في تحقيق الرفاه والازدهار.
وأضيف إلى ما سبق، أن تطوير هذه الموارد لن يستجيب كما ينبغي لحاجات الموريتانيين، إلا إذا واكب دخولنا في هذا العهد الجديد، قبول مشترك وجاد بمتطلبات حكامة اقتصادية وسياسية جيدة. فالتجربة تثبت يوما بعد يوم، أن كثرة الموارد المتأتية من الصناعات الاستخراجية، لا تؤدي وحدها بالضرورة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. فكل هذا يكون ناقصا إذا ما فشلت البلاد لا قدر الله، في إنتاج احتياجاتها الغذائية وتطوير ثروتها الحيوانية والبحرية، لتصبح كل هذه الثروات مصدر نمو اقتصادي وموردا للتشغيل .



# أخيرا.. أصبح للعهد معنى..

بقلم: محمد المامون ولد عبد الحميد

الاستقلال، عبارة درجنا على تكرارها كلما أقترب 28 من نوفمبر، وهي في الحقيقة عبارة تستحق النظر.
فإذا كان الاستقلال معناه التحرر من هيمنة قوى أجنبية، والسيادة داخليا وخارجيا على حيز جغرافي واضح المعالم، وبحدود مرسومة معترف بها، فقد حصلت عليه الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ ستين سنة..
لقد بدأ جيل التأسيس في تشييد معالم دولة لم يترك لها المستعمر، رغم حجمه الواهية في إعمار أو إعادة إعمار المستعمرات، معلما عمرانيا واحدا.
لقد كانت مرحلة التأسيس مرحلة صعبة ومع ذلك فقد رسخ جيل التأسيس مفهوم الدولة عند بدو رحل سادت فيهم ولقرون النعرات القبلية والعرقية ومظاهر متعددة من الفوضوية و«السيبة».. الخ..
ولا شك أن جيل التأسيس قد نجح إلى حد بعيد في إقناع بدو الأمس بأن أوان الدخول إلى عالم المدنية والدولة المعاصرة قد حان..
وليس هذا فحسب، فقد كان هذا الجيل نموذجا في الاستقامة ونظافة اليد، وبالطبع تبقى الأخطاء سمة إنسانية لا مناص منها، مثلما يبقى اتفاق الناس في التقييم أمرا متعذرا في أحيان كثيرة..
وكما ينطبق ذلك على جيل التأسيس، فإنه ينطبق على الأجيال التي تلت ذلك، وإن كنت شخصيا أعتبر أن البلاد مرت بعد الجيل الأول بأوضاع يمكن أحيانا أن نعتبر فيها أن قاف الاستقلال أبدلت غينا، حيث ظهر الفساد وانتشرت مفاهيم الاستغلال والنهب وأكل المال العام وتراجعت هيبة الدولة..
وحين جاءت الديمقراطية، حاول البعض إفراغها من مضمونها وبدل أن ترسخ مفاهيم الوئام والعيش المشترك والسلم الإجتماعي والرأي والرأي الآخر، فتح الباب واسعا أمام انتشار القبلية والجهوية والمحسوبية والزبونية وشهدنا مظاهر حربائية ومسرحيات انتخابية محسومة النتائج سلفا، يهلل فيها شعب مسلوب الإرادة للناجح كائنا من كان..
لقد حدث كل ذلك وكاد أن يطال وجود الدولة نفسه.. لكن المولى جلت قدرته، لطف بهذا الشعب الأبي المسالم وأتاح له أخيرا أن يخرج من رحمه رجل للعهد عنده معنى.

## البنية التحتية كرافعة للتنمية:

# إنجازات واعدة في مجالات الانسيابية الحضرية والمنشآت الزراعية والمائية والبنية التحتية الرقمية

إعداد: أحمد مولاي امحمد ـ سارة بنت الناجي

**تعتبر البنية التحتية بوابة العبور إلى التنمية المستدامة، كما تشكل جودة البنى التحتية رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي والدولي، وبدون بنى تحتية متطورة ومتكاملة لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة ومستدامة. لذلك تركز مختلف الأمم على تطوير بنياتها التحتية في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والطرق والكهرباء والماء والتقنيات الرقمية وغيرها، بإعتبارها من أدوات التنمية الأساسية في عصرنا اليوم.**

**وهي إلى جانب ذلك مدعاة لجلب وتشجيع الاستثمار الوطني والدولي وبالتالي فلا بد لأية تنمية شاملة ومستدامة من بنية تحتية متكاملة في كافة المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية أداء اقتصاديات الدول.**

وفي هذا الصدد تبذل الدولة الموريتانية جهودا متميزة في سبيل النهوض بالبنية التحتية في مختلف المجالات الحيوية باعتبارها رافعة للتنمية وأداة لا غنى عنها لتطوير الاقتصاد والتحسين من الظروف المعيشية للمواطنين في بلد يمتلك ثروات هائلة وإمكانات متنوعة ستمكن مع حسن التسيير والحكامة الرشيدة من تغيير واقعه إلى واقع مختلف تماما يتسم بالرفاهية والازدهار والحياة الكريمة للوطن وللمواطن.

وسنتناول في هذا الملف جوانب أساسية من البنية التحتية بوصفها رافعة للتنمية في عالم اليوم، وهي الانسيابية الحضرية، والمنشآت الزراعية والمائية والبنية التحتية الرقمية في بلادنا.

## البنية التحتية الرقمية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في موريتانيا، آخر الإنجازات والآفاق

تعتبر تقنيات الإعلام والاتصال (ICT) المعروفة أيضا ب «الاتصالات الإلكترونية» بأنها هي تقنيات أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تسمح للجميع بالتواصل للولوج إلى مصادر المعلومات، والتخزين، والقيام بالمعاملات الإلكترونية لشراء السلع أو الاشتراك في العقود، وإنتاج ونقل المعلومات في أشكال مختلفة ...

وتلعب تقنيات الإعلام والاتصال دورًا محوريًا وشاملاً في النمو الاقتصادي وفي مشاركة المواطنين وتحسين جودة الخدمة العمومية وإمكانية الوصول إليها. ذلك أنها في الواقع، تنظم التبادلات التجارية والاقتصادية والحياة في العمل والحياة الاجتماعية من خلال تحولات عميقة.

إن هذه التقنيات تسمح بتبسيط الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزز الاندماج المالي وتبادل السلع والخدمات عن بعد، كما تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة الـ 17 (SDGs) أو أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 من خلال وسائل مختلفة يتقدمها «الدفع الإلكتروني، والإدارة الذكية للموارد، وخفض تكاليف الإنتاج، والحكومة الإلكترونية، والوصول إلى العلوم، والانتقال إلى المدن الذكية...».

وللاستفادة من هذه التقنيات، وضعت الحكومة برنامجًا طموحًا في مجال تقنيات الإعلام والاتصال، يتكون من ستة محاور وهي:

(1) ترقية الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع تقنيات الإعلام والاتصال، من أجل الحصول على بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية للتنمية المتناغمة والمستدامة للاستخدامات الرقمية، وتشجيع ظهور سوق اتصالات تنافسية تشجع الاستثمار وتضمن حماية البيانات الشخصية المستخدمة في التطبيقات الرقمية؛

(2) محو الأمية وتنمية المهارات في المجال الرقمي، بهدف نشر الثقافة الرقمية وتحفيز الإبداع والابتكار وتمكين شرائح السكان والشباب والشركات من بلوغ الأداء المطلوب للتطوير واستغلال التقنيات الرقمية؛

(3) تعزيز الأمن السيبراني والثقة الرقمية، لضمان أفضل تأمين لنظم المعلومات

والمعاملات الإلكترونية وحماية مستخدمي خدمات الإنترنت؛

(4) تطوير البنية التحتية لتقنيات الإعلام والاتصال، من أجل توسيع نطاق النفاذ إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات بالشبكة الوطنية ذات النطاق العريض، وتطوير الإنترنت عالي السرعة، وتحسين حركة الإنترنت وإنشاء بيئة لاستضافة المنصات بغية تطوير المحتوى وتطبيقات الاقتصاد الرقمي؛

(5) تطوير الإدارة الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية)، لتبسيط إنجاز المساطر الإدارية من خلال تطوير الخدمات عبر الإنترنت (الحكومة الإلكترونية)، وتوفير بيئة عمل عصرية للوكلاء العموميين وإشراكهم بالكامل في تعريف ومتابعة مسطرة تبسيط الإجراءات الإدارية، وخفض الإنفاق العام عن طريق أتمتة المهام والانتقال إلى الخدمات العمومية مع وصول مجاني على مدار 24 ساعة في اليوم مع «0% دفع نقدي» و«0% ورقة» و«بدون تنقل للمستخدم» وأخيرًا:

(6) تطوير أنظمة المعلومات، التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية.

وقد تم تحقيق إنجازات مهمة مؤخرًا في كل محور من محاور هذا البرنامج. ففي هذا الإطار، تم إنشاء المجلس الأعلى للرقمنة (HCN) لتوفير إطار للتوجيه، وتعزيز تجميع الموارد، وتعزيز التشاور وتنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية الرقمية وترشيد الموارد.

ويعتبر إنشاء هذا المجلس مؤخراً شاهدا على الإرادة السياسية والدور المتنامي الذي تنوي الدولة منحه لتقنيات الإعلام والاتصال في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تم إطلاق برنامج إصلاح لتعزيز ظهور سوق اتصالات تنافسية مواتية للاستثمار، وتحسين تنظيم خدمات الاتصالات. وتتعلق هذه الإصلاحات بتفعيل نظام الترخيص المنصوص عليه في قانون الاتصالات الإلكترونية، وتعزيز تنظيم النفاذ إلى البنية التحتية الأساسية والنطاق العريض، بما في ذلك تلك المملوكة للشركات التي لا تملك تراخيص اتصالات، وإعداد قانون لخفض تكلفة نشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز التنسيق بين القطاعات التي تقوم بالأعمال المدنية التي تتم في إطار مشاريع البنية التحتية العمومية. وقد تم بالفعل اعتماد بعض هذه التدابير، ويجري إعداد البعض الآخر وسيتم الانتهاء منه خلال السنة القادمة.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني لمجتمع المعلومات الموريتاني، الذي يتكون من القوانين المعتمدة بين عامي 2016 و 2018، تم إعداد جميع المراسيم التطبيقية وسيتم اعتمادها قريبا. وتكمل هذه المراسيم تلك القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والمعاملات الإلكترونية ومكافحة الجرائم السيبرانية.

كل هذه التدابير ضرورية لتهيئة مناخ من الثقة الرقمية العالية وحماية الحريات والمعاملات الأساسية للأفراد في بيئة رقمية، والاستجابة لمخاطر الاختراق والهجوم على أنظمة المعلومات في البلاد، بما في ذلك تلك التي تعتبر حيوية لعمل الدولة والاقتصاد وتسمح بتطوير إدارة أكثر شفافية ومسؤولية ويمكن الوصول إليها بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني المتعلق بمحو الأمية وتنمية المهارات في المجال الرقمي، فقد تم تغيير وضعية المركز الموريتاني للتدريب والتبادل عن بعد من جمعية ذات نفع عام ليصبح مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ستكون قادرة على تنفيذ مهامها في التكوين وبناء القدرات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم (TICE) وفي الوقت نفسه، تعمل جامعة نواكشوط العصرية على تطوير مركز التعلم عن بعد الخاص بها لتزويد الطلاب بمكان ومحتوى رقمي لمواكبة تعليمهم.

ومن أجل تعريف الجمهور بالمعلوماتية والانترنت، وقعت موريتانيا اتفاقية شراكة مع تجمع المصلحة العمومية PIX بهدف نشر مجموعة من منصات التدريب ومنصات الشهادات على أساس تجريبي لاكتساب مهارات في المعلوماتية والإنترنت. هذه الأدوات ستمكن من التكوين والحصول على شهادات لأكثر من 2500 طالب في مؤسسات التعليم العالي في عام 2021.

إن اعتماد إجراء تكوين المكونين (أي نقطتي اتصال من كل مؤسسة للتعليم العالي) سيمكن من تكوين المدربين المستقبليين الذين سينفذون التكوين عن بعد من خلال منصة PIX Orga لنشر المحتوى لصالح الطلاب.

ومن جهة أخرى، بعد ظهور وباء COVID-19، شرعت الوزارة في إنشاء منصات للتعليم عبر الإنترنت لمواصلة استمرارية العملية التربوية بعد التوقف عن الدارسة.

وفي هذا السياق، تم تفعيل العديد من المنصات لصالح مؤسسات التعليم العالي منها نظام Microsoft Teams للتعليم و Google Classroom بالإضافة إلى المنصة الخاصة التي تم تطويرها داخليًا لنشر مقاطع فيديو لمحاضرات المدرسين عبر الإنترنت.

وهكذا تمت دعوة المدرسين لرقمنة دروسهم حتى يتمكنوا من مشاركتها عبر هذه المنصات حيث تم القيام بعمل كبير لرقمنة المحتوى التعليمي وتحسينه بغية نشره على الويب.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث، المتعلق بتعزيز الأمن السيبراني، والثقة الرقمية، ولضمان حماية وتأمين نظم المعلومات، والمعاملات الإلكترونية، تم وضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني، هذه الإستراتيجية تجري مراجعتها لدمج جانب إقليمي في إطار إعداد إستراتيجية إقليمية للأمن السيبراني والجرائم السيبرانية أطلقها مشروع OCWARE وهو مشروع لتقوية استجابة غرب أفريقيا بشأن الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية الذي تنتمي إليه موريتانيا.

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع والمتعلق بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تم بذل جهد كبير لإعداد إستراتيجية لترقية النطاق العريض، والنفاذ الشامل من أجل الحصول على خطة متجانسة على المدى المتوسط من أجل التطور السريع لتغطية الإنترنت والنطاق العريض.

لقد ثبت أن البلدان التي لديها استراتيجيات لتطوير النطاق العريض تكون الكفاءة التكنولوجيا الرقمية عندها مضاعفة بالمقارنة مع البلدان التي لا تتوفر على استراتيجيات من هذا النوع. وهكذا وبعد اعتماد هذه الإستراتيجية من قبل الحكومة، تم تحديد

الأهداف الثلاثة الرئيسية التالية:

(1) توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الاتصالات، وربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات بالشبكة الوطنية للنطاق العريض وتطوير الإنترنت عالي السرعة.

(2) تأمين الربط الدولي للسماح بالوصول إلى شبكات الاتصالات العالمية.

(3) امتلاك بيئة استضافة للمنصات مواتية لتطوير المحتوى والتطبيقات والاقتصاد الرقمي.

وفي إطار الهدف الأول المذكور أعلاه، فقد اكتمل للتو، بناء 1700 كم من شبكة الألياف البصرية للوصول إلى شبكة ألياف بصرية إجمالية هذا العام تبلغ 4000 كم بدلاً من 2300 كم في السابق.

هذه الشبكة الجديدة تم إنجازها في إطار مشروع وارسب- موريتانيا الممول من طرف البنك الدولي ويضم المقاطع «نواكشوط- أطار- شوم»، «روصو- بوغي- كيهيدي- سيليبابي»، وكذلك «سيليبابي- كيفة»، و«العيون-النعمة»، بالإضافة إلى حلقة محلية في نواكشوط.

وسيتم تدشين مقطعين من هذه المقاطع في إطار فعاليات تخليد ذكرى عيد الاستقلال الوطني لهذه السنة، والمقاطع المتبقية في بداية العام القادم بعد الانتهاء من مهمة التدقيق الفني المقام به حاليا.

كما تجري مراجعة دفاتر التزامات مشغلي الاتصالات في إطار تجديد تراخيص الجيل الثاني والثالث (2G/3G) ومنح تراخيص الجيل الرابع LTE-4G.

ومع منح تراخيص الجيل الرابع -LTE 4G، ستتوفر خدمة الانترنت عالي السرعة في نواكشوط خلال العام 2021.

مقارنة مع سعة الانترنت بالنسبة للمستخدم 2018 المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات

وقد سمحت الجهود التي تم بذلها بتطوير هام للتغطية. حيث ارتفع معدل انتشار الهاتف الثابت والمحمول من 106% في عام 2017 إلى 117% في عام 2020، بينما ارتفع معدل النفاذ إلى الإنترنت خلال نفس الفترة، من 35% إلى 62%. في نفس الوقت، زادت جودة الوصول إلى الإنترنت بفضل زيادة عرض النطاق الترددي الدولي المستخدم، والذي ارتفع من 21 جيجابايت في الثانية في 2018 إلى أكثر من 50 جيجابايت في الثانية حاليا. وبالتالي، زاد عرض النطاق الترددي لكل مستخدم من 10 كيلوبايت في الثانية في 2018 (انظر المقارنة في الشكل المقابل التي أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات في 2018) إلى أكثر من 20 كيلوبايت في الثانية حاليًا.

وفي إطار الهدف الثاني المتمثل في تأمين الربط الدولي، يجري حشد التمويل لإنشاء ربط بكابل بحري ثان. وقد أعلن بنك الاستثمار الأوروبي عن رغبته في المساهمة بما يصل إلى 25 مليون يورو.

وفيما يتعلق بالهدف الأخير من هذا المحور والمتعلق بتوفير بيئة لاستضافة المنصات تكون مواتية لتطوير المحتوى وتطبيقات الاقتصاد الرقمي، تم إطلاق مناقصة لبناء مركز بيانات من الجيل الثالث (Datacenter Tier-3)، يجمع بين الموثوقية وتكاليف البناء المعقولة. وتم اعتماد تصميم مركز البيانات من قبل معهد أبتام العالمي (UPTIME INSTITUTE) المتخصص في دراسة وتقييم مراكز البيانات العالمية، وهي المؤسسة الوحيدة المعتمدة في إطار مسطرة التصديق هذه.

وفيما يتعلق بالمحور الخامس من خطة العمل، المتعلقة بتطوير الإدارة الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية)، فإن الأهداف المحددة هي:

(1) تبسيط الوصول إلى المعلومات العمومية والمحتوى الرقمي.

(2) تحسين جودة الخدمات العمومية وإمكانية الوصول إليها من خلال استخدام التقنيات الرقمية.

(3) تعزيز التعاون بين مصالح الإدارة العمومية وتطوير الخدمات الإلكترونية المتكاملة.

وبالتالي، تم إطلاق دراسة جدوى لإعداد برنامج للحكومة الإلكترونية يسمح بإزالة الطابع المادي من الإجراءات الإدارية الرئيسية، ورقمنة وسائل الدفع في القطاع العام وحماية بيانات الإدارة.

وأخيراً، ومن أجل تعزيز التعاون بين مصالح الإدارة العمومية، يجري العمل على توسيع شبكة إنترنت الإدارة ذات النطاق العريض.

وفيما يتعلق بالمحور الأخير لخطة العمل، والخاص بتطوير نظم المعلومات (IS)، يتم التحضير لوضع نهج جديد لإنشاء نظم المعلومات بغية السماح بتطوير سريع لوحدات مستقلة لصالح مستخدمي الإدارة العمومية.

أما بالنسبة للآفاق، فإن هناك مشاريع أخرى قيد الإعداد، ستمكن موريتانيا من تحقيق الأهداف التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض من أجل التنمية المستدامة بحلول عام 2025، وهي:

1) امتلاك خطة أو إستراتيجية وطنية للنطاق العريض ممولة.

2) يجب أن تكون خدمات النطاق العريض ميسورة التكلفة بأقل من 2% من الدخل القومي الإجمالي للفرد.

3) ولوج استخدام الإنترنت ذو النطاق العريض يجب أن يصل إلى 35% على الأقل.

4) ينبغي أن يكون 60% من الشباب والبالغين قد اقتنوا على الأقل مستوى أدنى من المهارات الرقمية المستدامة من أجل الوصول إلى موارد النطاق العريض والإنترنت واستخدامها والاستفادة منها.

5) يجب أن يستخدم 40% من سكان العالم الخدمات المالية الرقمية.

6) انخفاض على الأقل بـ 50% لعدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر على ربط بالإنترنت.

7) يجب تحقيق المساواة بين الجنسين في الولوج إلى جميع الأهداف بما في ذلك استخدام الإنترنت والمهارات الرقمية والخدمات المالية الرقمية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

## البنية التحتية المائية

تعتمد التنمية المستدامة بشكل أساسي على المياه والمنشآت المائية، حيث تعتبر دعامة

أساسية للتنمية ولا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية بدون مياه ومنشآت مائية.

وتزخر مناطق مختلفة من بلادنا بمصادر مائية هامة كالبحيرات الجوفية متفاوتة العذوبة فضلا عن نهر السنغال الممتد على طول حدودنا الجنوبية والذي يعتبر أحد أهم مصادر المياه في البلاد.

ورغم ندرة المياه الجوفية والأنهار والبحيرات في أغلب أنحاء البلاد ومعاناة بعض المناطق من العطش بما في ذلك بعض مناطق الشمال، فإنه يتم حاليا استغلال العديد من البحيرات الجوفية في عدة مناطق من البلاد للشرب وللري وغيرها، بينما تمت الاستعاضة عن بحيرة إديني بمشروع آفطوط الساحلي لتزويد العاصمة نواكشوط بالمياه العذبة.

وتتوفر بلادنا على منشآت مائية عصرية تزود السكان والمشاريع الكبرى بهذه المادة الأساسية في الحياة وفي التنمية.

وفي مجال المياه تعمل الحكومة على تعبئة الموارد المائية من اجل إنشاء السدود المائية الكبرى وتمويل مشاريع نقل المياه السطحية والجوفية بين مختلف مناطق الوطن والاستثمار في شبكات توزيع المياه وبناء محطات التصفية واعتماد التقنيات الحديثة لتصفية المياه وتحليتها.

وتتوفر بلادنا على منشآت مائية بالغة الأهمية من أبرزها:

## الشركة الوطنية للماء

وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن الشركة الوطنية للماء التي تعتبر أهم مزود بالمياه في معظم أنحاء البلاد حيث تأسست في 30 يونيو 2001 بعد فصل قطاع المياه عن قطاع الكهرباء في الشركة الوطنية للماء والكهرباء، حيث تعمل الشركة تحت وصاية وزارة المياه والصرف الصحي، وتتمثل مهمتها في إنتاج ونقل وتوزيع وبيع الماء في الوسط الحضري، وهي شركة وطنية ذات رأس مال عمومي

وتتوزع الشركة الوطنية للماء في 49 مدينة بواسطة 65 مركزا تجاريا فيما يبلغ عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الشركة 248.372 مشتركا.

ويبلغ إنتاج الشركة 70 مليون متر مكعب سنويا، يقوم عليه 728 موظفا دائما و1560 عاملا مؤقتا.

وتعتمد الشركة الوطنية للماء على مستوى العاصمة نواكشوط على مياه آفطوط الساحلي الذي يزود العاصمة بالماء الصالح للشرب.

## مشروع آفطوط الشرقي

وقد قام قطاع المياه بإنجاز مشروع هيكلي سيمكن من النفاذ للماء الشروب في منطقة آفطوط الشرقي لصالح 300 تجمع قروي، من بينها مدن وتجمعات امبود وفم لكليته وشلخت التياب ومونغل ولكصيبه وميت وبورات التي أشرف فخامة رئيس الجمهورية على تدشينها مؤخرا.

يهدف مشروع آفطوط الشرقي إلى تعميم خدمات المياه على سكان مثلث الأمل في ولايات لعصابه وكوركول والبراكنه، وهي المنطقة التي عرفت سابقاً باسم «مثلث الفقر»، وكانت تعاني العزلة والعطش والفقر. حيث يعتبر سد فم لكليته المصدر الرئيسي لتزويد مدن و قرى مثلث الأمل في مرحلته الأولى

وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع 100 مليون دولار أمريكي، بتمويل من الدولة الموريتانية والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الفرنسية للتنمية.

ويبلغ طول شبكة المشروع 700 كلم وسيمكن من معالجة 5000 متر مكعب يوميا من مياه سد فم لكليته، وسيوفر المشروع مياه الشرب لأكثر من 180 ألف نسمة موزعة على 500 قرية.

وقد أشرف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني منتصف نوفمبر الجاري في قرية شلخت التياب على تدشين الجزء الثاني من المرحلة الأولى و الأخيرة من مشروع آفطوط الشرقي حيث ستستفيد عشرات القرى من خدمات المياه من هذه المرحلة .

و أزاح رئيس الجمهورية الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا ببداية ضخ المياه انطلاقا من خزان كبير بسعة 2500 متر مكعب من المياه قبل أن يقوم بفتح حنفية مياه كتعبير رمزي عن إطلاق خدمة المشروع بالمنطقة.

## آفطوط الساحلي

مشروع آفطوط الساحلي هو مشروع تبنته الحكومة ويدخل في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر المنفذة من طرف الدولة والتي من أهم محاورها توفير الماء الصالح للشرب وهو ربط العاصمة نواكشوط بنهر السنغال عن طريق أنابيب ضخ عملاقة على طول 200 كم.

وقد بدأ الضخ التجريبي للمشروع يوم 30-09-2010 بعد اكتمال جميع مراحله وقد تم تدشينه بمناسبة خمسينية الاستقلال بعد اكتمال توسعة الشبكة المائية داخل انواكشوط يوم 24 نوفمبر 2010م.

ويعتبر مشروع آفطوط الساحلي أحد أكبر المشاريع المائية في بلادنا حيث يهدف إلى تحقيق اكتفاء مدينة نواكشوط من المياه الصالحة للشرب في أفق 2023 وتغطية 80 في المائة من مدينة نواكشوط بالتوصيلات المنزلية بحلول 2023. فضلا عن تقليل نسبة ضياع المياه غير المفوترة إلى 20 في المائة وإيجاد ضغط كاف على جميع شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط والتحكم عن بعد في شبكة توزيع المياه

ويتألف المشروع من مرحلتين اكتملت أولاهما فيما توجد الثانية قيد الإنجاز ويتألف من الأجزاء التالية:

### - المرحلة الأولى

تتكون من 9 أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول: محطات الضغط وشبكات التوزيع،

الجزء 2: تأهيل شبكة التوزيع في وسط المدينة وفي مقاطعة لكصر

الجزء 3: تأهيل شبكة التوزيع في مقاطعتي السبخة والميناء

الجزء 4: تأهيل شبكة التوزيع في مقاطعة تفرغ زينه

الجزء 5: تأهيل شبكة التوزيع في مقاطعتي تيارت ودار النعيم

الجزء 6: تأهيل شبكة التوزيع في مقاطعتي عرفات والرياض وقطب السبخة

الجزء 7: إنجاز شبكة التوزيع في منطقة الترحيل بمقاطعة الرياض

الجزء 8: إنجاز شبكة التوزيع في كارفور مدريد إلى مقاطعة توجنين

الجزء 9: إنجاز شبكة التوزيع على مستوى جامعة نواكشوط العصرية

### - المرحلة الثانية: قيد التنفيذ

الجزء 4 مكرر: تكملة تأهيل شبكة التوزيع في مقاطعة تفرغ زينه

أما مكونة الأشغال فتتمثل في 175 كلم من الأنابيب و15 ألف توصيلة منزلية

وتم تمويل هذه المرحلة من طرف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

الجزء 6 مكرر: تأهيل وتوسعة شبكة التوزيع في عرفات والرياض

مكونة الأشغال وتتمثل في 176 كلم من الأنابيب و15 ألف توصيلة منزلية وهو تمويل من البنك الإسلامي للتنمية

الجزء 10: تأهيل وتوسعة شبكة التوزيع في صكوك وتوسعة مقاطعتي تيارت ودار النعيم

وتتألف مكونة الأشغال في هذا الجزء من 400 كلم من الأنابيب و22 ألف توصيلة منزلية وهو بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية.

الجزء 11 ويتضمن تأهيل وتوسعة شبكة التوزيع في توجنين- السبخة- دبي - بوحديدة- ملح- الترحيل

وتتألف مكونة الأشغال من 400 كلم من الأنابيب و20 ألف توصيلة منزلية، وهو بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

الجزء 12 ويتمثل في تأهيل وتوسعة شبكة التوزيع في أحياء قندهار - كوسوفو - الدار البيضاء الكوفة - البصرة - ومناطق في مقاطعتي عرفات والرياض

وتتألف مكونة الأشغال في هذا الجزء من 300 كلم من الأنابيب و15 ألف توصيلة منزلية وهو بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

أما الجزء 13 فيتمل في خزان يقوي ضخ المياه في الميناء والسبخة

وتتألف مكونة الأشغال في هذا الجزء من خزان شبه أرضي بسعة 5000 متر مكعب مع تعزيزه بمحطة بمعدل تدفق يبلغ 1800 متر مكعب في الساعة بارتفاع 30 مترا.

وهو بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية

## مشروع الظهر

يعتبر مشروع الظهر أحد المشاريع المهمة لدى وزارة المياه والصرف الصحي، ويُعول عليه في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المحلية في ولايتي الحوض الشرقي والحوض الغربي.

وتتمثل أبرز أهداف المشروع في تأمين تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان واستفادة أزيد من 186 ألف ساكن من المشروع في أفق 2030 فيما تبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروع 56 ألف متر مكعب يوميا.

وقد اكتملت الأشغال في المرحلة الأولية للمشروع وذلك على النحو التالي:

- البحيرة الشمالية:

حيث تم إنشاء 16 بئر استغلال و2 بئرين استكشافيين بطاقة إنتاجية بلغت 36.900 متر مكعب يوميا

- البحيرة الجنوبية

حيث تم إنشاء 8 آبار استغلال و2 بئرين استكشافيين وتصل طاقتها الإنتاجية إلى 19.200 متر مكعب يوميا,

المرحلة الأولى: تتكون من محورين شمالي وجنوبي

المحور الشمالي: ويضم المكونات التالية:

- تنفيذ محطتي SP1 - SP0
- تجهيز 11 بئرا
- خط نقل بطول 230 كلم من أنابيب الفولاذ بأقطار تتراوح من 250 إلى 500 مم
- 8 خزانات من ضمنها 6 أبراج مائية و2 أرضية
- 208 كلم من شبكة التوزيع بأقطار تتراوح ما بين 50 إلى 400 مم من أنابيب «البولي إثيلين».
- إنجاز 5200 توصيلة منزلية

وقد انتهت أشغال المحور الشمالي منذ فبراير 2018 وهو ممول من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المحور الجنوبي: ويشمل المكونات التالية

- محطتي ضخ SP3 - SP2
- تجهيز 6 آبار
- إنجاز 207 كلم من أنابيب النقل بأقطار تتراوح من 100 إلى 400 مم من الفولاذ.
- 8 خزانات من ضمنها 5 أبراج مائية و3 أرضية.
- 223 كلم من شبكة التوزيع بأقطار تتراوح ما بين 63 إلى 400 مم من أنابيب «البولي إثيلين».
- إنجاز 1500 توصيلة منزلية

وقد انتهت أشغال شبكات النقل والتوزيع في مايو 2018 في حين انتهت الأشغال في محطات الضخ في يونيو 2020.، وهو ممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية

المرحلة 2: تزويد مدينتي العيون وجيكني بالماء الصالح للشرب، وهي مرحلة قيد الإنجاز.

- محطتي ضخ SP5 - SP4
- خط نقل من تمبدغه إلى لعوينات بطول 85 كلم و بقطر 400 مم من أنابيب الفولاذ.
- خط نقل من لعوينات إلى لعيون بطول 100 كلم بقطر 400 مم من أنابيب الفولاذ.
- 85 كلم من تمبدغه إلى جكني بأقطار تتراوح ما بين 150 إلى 200 مم من أنابيب الفولاذ.
- خط كهرباء متوسط الجهد بطول 135 كلم من العيون إلى لعوينات.
- خزان بسعة 1500 متر مكعب
- 7 أبراج مائية بسعات تتراوح ما بين 20 إلى 500 متر مكعب
- شبكة توزيع بطول 205 كلم وأقطار تتراوح ما بين 63 إلى 400 مم من أنابيب «البولي إثيلين».

وهو ممول من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المرحلة 3: قيد الدراسة

وتشمل تزويد مدينة ولاته بالمياه الصالحة للشرب، كما تشمل القرى الريفية الواقعة بين عدل بكرو وآمرج.

## الانسيابية الحضرية

تقوية البنى الحضرية وتعزيز الشبكة الطرقية لمدينة نواكشوط كان من أولى

الأولويات في برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وقد تجسد ذلك في البدء في تشييد 40.461 كلم من الطرق الحضرية ساهمت بشكل أوبآخر في فك العزلة عن بعض المناطق وتعزيز انسيابية المرور فيها بعد أن كان الطريق المعبد حلما صعب المنال في نظر ساكنتها. فالحكومة من خلال برنامج أولوياتي أنجزت ما يقارب 70 % وستكتمل هذه الطرق مع نهاية العام الجاري، حسب ما صرح به السيد محمد ولد زروق مدير الرقابة والأشغال بوزارة التجهيز والنقل الذي أكد لـ «الشعب» أنه كلما زادت الشبكة الطرقية كلما كانت الانسيابية في المرور أفضل

ويضيف السيد محمد ولد زروق أن الجهات المعنية، وفي إطار سعيها لتحسين الحركة المرورية في الوسط الحضري قد تم مؤخرا تشييد 14.5 كلم من الطرق في المطار القديم و11 كلم في من الطرق موزعة بين السبخة والميناء، كما تمت إعادة تأهيل 27 كلم من الطرق القديمة على مستوى العاصمة، بالإضافة إلى برنامج الصيانة الدورية التي يقام بها في البرنامج التعاقدي في صيانة الطرق الحضرية.

وفي إطار برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يولي أهمية قصوى للمواطن الموريتاني، جاء برنامج أولوياتي رقم 1 الذي أعطى إشارة انطلاقة لتشييد 40 كلم من الطرق الحضرية ذات الجودة العالية في ولايات نواكشوط الثلاث، لكن النسبة الكبرى من هذا المشروع كانت من نصيب الولاية الجنوبية والشمالية و5.1 كلم في مقاطعة تيارت و 9.15 كلم في دار النعيم و6.916 كلم في عرفات و7.18 كلم في توجنين و2.8 في الميناء و5.8 كلم في الرياض، بالإضافة إلى المحور الطرقي الرابط بين تيارت ومستشفى القلب والحي الجامعي بطول 3.61 كلم، ونسبة الإنجاز في هذه الطرق وصلت 70 في المائة وستكتمل نهاية العام الجاري

وقد بدأ العمل في أرصفة بعض الطرق وستتم أرصفة 7.4 كلم موزعة على النحو التالي حوالي 2.3 كلم في مقاطعة السبخة في المقطع الطرقي الرابط بين كارفور صباح ومحطة سونف.

وفي عرفات تمت أرصفة حوالي 4.4 من ملتقى الطرق المعروف بكارفور تن اسويلم إلى ملتقى الأعمدة الثلاثة تتولى مؤسسة الأشغال المنجزة بالمواد المحلية – ETR MI تنفيذ هذا المشروع وتكلفته المالية حوالي مليار أوقية.

أما بالنسبة للطرق فيقول محمد ولد زروق: تتولى شركة ATTM إنجاز هذا المشروع بطريقة جيدة تراعي كافة طرق الجودة والحسن مما سيجعل هذه الطرق المنجزة في برنامج أولوياتي تعيش عمرها المفترض دون الاحتياج إلى الصيانة وإعادة التأهيل وهذا مكسب هام

وهذا المشروع يقول السيد محمد ولد زروق حسّن من ظروف الناس وسكان الأحياء المستهدفة من هذه المحاور الطرقية ووفر فرص العمل للمواطنين ناهيك عن كونه ساهم بشكل كبير وسيساهم في فك العزلة عن كثير من الأحياء في ولايتي نواكشوط الجنوبية والشمالية ناهيك عن أهمية المحور الطرقي الرابط بين تيارت ومستشفى القلب والحي الجامعي الذي سيوفر الكثير من الوقت على أصحاب الحالات المرضية الاستعجالية وعلى الطلبة، وسيساهم في تخفيف أزمة المرور في نقاط عديدة.

## المنشآت الزراعية

تعزيز البنى التحتية الزراعية وانتشال الطبقات الهشة وتشجيع الزراعة بمختلف شعبها وأنواعها كان من ضمن البرنامج

الانتخابي والمتنوع والشامل لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني تعهداتي.

وقد حظيت بلادنا بمساحات شاسعة مطلة على ضفاف نهر السنغال في منطقة شمامة والتي هي أرض معطاء وصالحة للزراعة، ومساحات أخرى كبيرة في بعض الولايات التي تتواجد بها الحواجز المائية أو السدود، كما حبى الله بلادنا بوجود النخيل، وحسب إحصائيات رسمية تحتوي الواحات الموريتانية على 2.4 مليون نخلة توجد الواحات في ولايات محددة هي آدرار وتكانت ولعصابة والحوضين وقد ساهمت الواحات بما يسمى بالزراعة تحت النخيل وقد أحدثت الوزارة مؤسسة المختبر الوطني للأمراض والتقنيات الحيوية وتعتبر السدود من أهم المنشآت والبنى التحتية الزراعية التي تساهم في تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء والشرب لكن بعض هذه السدود كان في وضعية توقف وتحتاج إلى لفتة خاصة وعناية أكبر وهذا ما أدركته الحكومة من خلال برنامج «تعهداتي»

حيث من أولى البرامج التي اهتم برنامج أولوياتي 1 حسب المدير العام لإدارة الاستصلاح الريفي السيد سيد محمد ولد امخيطير الذي أكد أن العمل انطلق في 74سدا من السدود المتوسطة على مستوى عدة ولايات هي الحوضين ولبراكنة ولعصابة وكوركول وكيدي ماغة وتيريس وإنشيري وآدرار 30 سدا سيتكمل إنجازها هذا العام وهي من إنجازات برنامج أولوياتي 20-21 كما سيتم برمجة 19 سدا في القريب العاجل إضافة إلى برمجة وتنفيذ 11 منشأة للتحكم والتفريغ وانتهى العمل الآن في ثلاث كما تم بناء 30 حوضا في مناطق السدود لغرض تشجيع زراعة الخضروات بالإضافة إلى برمجة استصلاح وتسهيل انسيابية المياه إلى المناطق الرطبة منها.

وأضاف مدير الاستصلاح الريفي أنه تمت برمجة خمس سدود جديدة في إطار برنامج أولوياتي الموسع، كما تمت برمجة 116 حاجزا مائيا تشاركيا بهدف استغلال مساحات واسعة كانت تعاني من مشكل الاستغلال وتمت برمجة تأهيل 2000 هكتار وفك العزلة عن المناطق الزراعية في ولايات الضفة.

ويضيف المدير أنه، ومن أجل ضمان ترميم السدود والتدخلات العاجلة سيتم اقتناء الآليات الضرورية المخصصة لهذا الغرض وفي تسييج السدود سيتم تسييج 1870 كلم من المساحات الزراعية و56 ألف هكتار

وفي المستقبل القريب يقول مدير الرقابة والأشغال بوزارة التجهيز والنقل سيتم تشييد 40 كلم من الشبكة الحضرية في إطار برنامج أولوياتي الموسع ويضم هذا المشروع بناء جسرين في العاصمة نواكشوط هما جسر باماكو وجسر الحي الساكن وذلك بإشراف من الإدارة العامة للبنى التحتية للنقل الطرقي كما سيتم إنشاء طريق دائري حول العاصمة سيمكن من إكمال السيارات طريقها دون اللجوء إلى المرور بالعاصمة وسيتولى المختبر الوطني للأشغال العمومية إنجاز هذه المشاريع وعلى نفقة الدولة الموريتانية بالإضافة إلى جسر مدريد فسيتم بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية

# القطاعات الإنتاجية.. إرادة عمومية نحو اكتفاء ذاتي

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم، كراي ولد أحميد

تتطلب القطاعات الإنتاجية مهما كانت اختصاصاتها ومجالاتها، إستراتيجية علمية لتحسين كمياتها وجودة نوعيتها للعب دورها في تحفيز مصادر النمو، وتحديد عوائد الاستثمارات، حيث تكتسي أهميتها من المساهمة في تطوير القطاع الإنتاجي وتضمن بشكل مستدام استغلال الإمكانيات المتاحة لتحقيق اكتفاء ذاتي يتطلب رسم سياسات ناجعة تعمل على تحقيق أكبر مخرجات ممكنة من خلال كمية مدخلات محددة لتعزيز مناخ الأعمال، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتعدد الأنشطة الاقتصادية للحد من تأثيرات الفقر والهشاشة.

ويشكل الإنتاج وسيلة لتغطية العجز بمختلف أنواعه، باعتباره عائقا أمام التنمية الشاملة، وتحقيق الاستقرار المعيشي والاجتماعي للشعوب من خلال القدرة على استغلال الموارد والثروات وانسيابية العمل وفق المواصفات الاقتصادية المتعارف عليها لتنظيم عمليات الإنتاج انطلاقا من قرارات تضمن إنتاجية ناجحة لتعزيز نظام التسيير، وتقويم الاختلالات والتغلب عليها، واكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

ويعتمد الاكتفاء الذاتي؛ انطلاقا من اعتباره خطوة جوهرية من خطوات سياسات الدول الناجحة لتنفيذ خططها المستقبلية ومشاريعها التنموية ورسم برامجها الاستثمارية، إلى جانب القطاعات الإنتاجية؛ على المصادر الطبيعية والبشرية لتوفير الحاجيات والمتطلبات الضرورية، وتحسين ورفع المستوى المعيشي، وزيادة الرفاهية وخلق فرص للعمل، وتقديم المزيد من الخدمات الأساسية، واستغلال الثروات المتاحة، إضافة إلى تغطية العجز الذي يعد عائقا أمام تحقيق التنمية ويحد من حركتها ونموها وتطورها.

وسعيا منها إلى تطوير قطاعاتها الإنتاجية في مختلف المحاور التنموية، والاستفادة من مواردها الطبيعية، عملت الدولة الموريتانية على تنفيذ تنمية مستديمة، عبر تحسين مساهمة القطاعات في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكبرى وتوفير ما يتطلبه السوق و تحقيق الأمن الغذائي، وتنفيذ المشاريع التنموية ذات الأولوية التي تتطلبها المرحلة، كما هو الحال في المشاريع ذات الصلة بالمقدرات الزراعية

والرعوية والثروات البحرية، نظرا لكونها قطاعات إنتاجية بارزة يعول عليها في تحقيق اكتفاء ذاتي في المجال الغذائي ،خصوصا بعد التطور الحاصل في ميدان التقنيات الجديدة واستغلالها في إطار عصرنة شاملة تشاركية يمكن عن طريقها تحقيق أهداف التنمية الشاملة والرفاه الاقتصادي المنشود.

وعلى الرغم من التعثر الذي واجهته هذه القطاعات لعقود من الزمن، بفعل ارتجالية السياسات المتبعة فيها في بعض الأحيان من جهة والتقلبات المناخية وشح المياه والتصحر الناجم عن الضعف الكبير في التساقطات المطرية خلال العقود الأخيرة من ناحية ثانية، فإن بارقة أمل جديدة تولدت مؤخرا مع إطلاق رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في بداية الثلث الأخير من السنة الجارية 2020 لخطة إقلاع اقتصادي، ضمن التوسع في برنامجه الانتخابي «أولوياتي» تمتد على مدى سنتين ونصف رصد لها عشرات المليارات من الأوقية.

وتهدف الخطة إلى إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية وإرساء دعائم نمو متسارع ومستديم يمكن معه تنويع مصادر الدخل وخلق المزيد من فرص العمل الدائمة، وضمان الولوج للخدمات الأساسية النوعية، والعمل على دعم الفئات الهشة في عديد المجالات الاقتصادية كالقطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والرعوي وقطاع الصيد والمشاريع المدرة للدخل، سعيا لتحقيق اكتفاء ذاتي في المجال الغذائي والعمل على الحد من البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتصدي في ذات الوقت للتداعيات السلبية الناجمة عن فيروس كورونا .

ويؤكد بدء القطاعات الحكومية في الأشهر الماضية ، تنفيذ المشاريع ذات الصلة ب «برنامج أولوياتي»، سعي السلطات العمومية لإنجاح خطة الإقلاع الاقتصادي المعلنة مؤخرا والهادفة من بين أمور أخرى إلى خلق اقتصاد إنتاجي دائم قابل للتطور يضع في عين الاعتبار أهمية للعنصر البشري وتحسين البنية التحية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على ضرورة تضافر الجهود لعقلنة تسيير الموارد المالية وتفعيل رقابة صارمة واعتماد الشفافية في توجيه الموارد بشكل دقيق للبنود المخصصة لها من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بشكل عام بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي في المجال الغذائي وتنمية الإنتاج عن طريق تكثيف الاستثمار العمومي في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية للمساهمة في الحد من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

## إعادة الاعتبار للمقدرات الزراعية والرعوية

لقد منحت الحكومة الموريتانية للقطاع الزراعي أولوية خاصة، باعتباره رافعة اقتصادية بارزة تساهم بشكل مباشر في الحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وانتشار البطالة وتوفير مخزون غذائي خاصة في مجال الحبوب والخضروات حيث تمت زيادة المساحات المزروعة خاصة

المحاصيل المروية كمادة الأرز وغيرها وإعطاء اهتمام كبير للزراعة المطرية التي تستقطب العديد من المزارعين التقليديين الذين يعتمدون أساسا على زراعة الحبوب التقليدية، من أنواع الذرة والدخن والفاصوليا وغيرها.

وقد سعت السلطات العمومية جاهدة للتخلص من الآثار السلبية التي أضرت باقتصاد البلاد عموما والقطاع الزراعي خصوصا، ما دفعها لإطلاق برامج اجتماعية واقتصادية هامة بلغت تكلفتها عشرات المليارات من الأوقية، حيث نفذت مطلع العام الجاري، وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» الهادف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ومكافحة الفقر والحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية لدعم الفئات الفقيرة، رغم موجات الجفاف المتتالية .

وقد شكل إشراف رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في ولاية اترارزه يناير الماضي، على إطلاق برنامج استصلاح أكثر من 5 آلاف هكتار في المناطق المروية وبناء وترميم 74 سدا في المناطق المطرية، ضمن برنامج «تعهداتي» في القطاع الريفي، فرصة من المنتظر أن تستفيد منها، أكثر من 700 ألف أسرة فقيرة، وقد برهن إنجاز هذه المشاريع على جدوائيتها الكبيرة، خصوصا في التخفيف من الآثار السلبية المتوقعة جراء انتشار جائحة كوفيد 19، و زيادة الإنتاج الزراعي للحد من الاعتماد على الواردات من الأرز والحبوب والخضروات، مع بحثها الدؤوب لاستقطاب الاستثمارات بهذا القطاع الحيوي الهام.

وهكذا أطلقت الدولة، عبر وزارة التنمية الريفية، من رافد «لعويجه» بمركز انتيكان الإداري التابع لمقاطعة اركيز بولاية اترارزه، في شهر أغسطس الماضي الحملة الزراعية الخريفية، بهدف زراعة ما يقارب 250 ألف هكتار على المستوى الوطني، 180 ألف هكتار منها خاصة بالزراعة المطرية، بينما تخصص 70 ألف هكتار للزراعة المروية، حيث تتوقع الوزارة من خلال زراعة هذه المساحة إنتاج 458 ألف طن من الحبوب، 108 أطنان منها من الحبوب التقليدية من ذرة ودخن وغيرها، و350 ألف طن من الأرز الخام منها 203 أطنان من الأرز الأبيض والكمية الباقية خاصة بعينات مختلفة من الأعلاف.

كما شملت حملة الوزارة الصيفية، لزراعة الخضروات لمواجهة مخلفات آثار جائحة كورونا، 2700 هكتار، كان لها الأثر الإيجابي على المزارعين ومساهمة في ذلك بتزويد السوق المحلية بالخضراوات حيث تكفلت الوزارة بنقلها مجانا لتلك الأسواق مؤازرة للمنتجين، وواكب القطاع هذه الحملة من خلال زيارات ميدانية تفقد خلالها وزير التنمية الريفية، عدة مشاريع نموذجية في ولايات اترارزه ولبراكنه وكوركول حيث تم تزويد المزارعين المنخرطين في هذه الحملة بالمدخلات الزراعية والسياج وكذا التأطير عن قرب، وقد أكدت الزيارة التي أداها الوزير لمزرعة «سنتيان» بولاية لبراكنه نجاح هذه الحملة.

ولمساعدة المزارعين قامت الوزارة بتعويضهم عن خسائر حصاد الموسم الماضي، مما ساهم بشكل كبير في التخفيف من وقع آثار الجائحة على القطاع والعاملين به، كما أعطت مواكبة الوزارة للحملة المطرية، دفعا جديدا للمزارعين، من خلال توزيع ما يناهز 530 طنا من البذور التقليدية المحسنة ، كالدخن واللوبيا والذرة الصفراء والبيضاء، إضافة إلى توزيع 900 محراث بأحجام مختلفة في المناطق الزراعية الحدودية، يعمل بعضها عبر الجر بالخيول والآخر عن طريق الثيران وكذا الحمير.

وساهمت هذه التدخلات في توسيع المساحات الزراعية المستغلة والتقليل من الاعتماد على المجهودات العضلية للمزارعين، هذا إلى جانب توفير فرق متنقلة لمكافحة الجراد الزاحف «أجريده» والجراد المهاجر، وكذا استغلال المناطق الرطبة وتسييجها لحمايتها من الحيوانات السائبة، وقيام الوزارة كذلك بتجارب مكثفة على مستوى 48 سدا ومواكبتها بالتأطير عن قرب وتوفير المدخلات الزراعية لها بهدف مضاعفة إنتاج الساكنة التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على الزراعة المطرية.

وفي مجال التنمية الحيوانية، ترتكز الرؤية الجديدة لتنمية القطاع الرعوي على استحداث حظائر منتجة كما ونوعا، قادرة على المساهمة في خلق ظروف عمل والحد من انعدام الأمن الغذائي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف سعت السلطات العمومية الموريتانية إلى إتباع إستراتيجية قادرة على تقديم حلول واقعية وعصرية لمشاكل القطاع، تعتمد- من بين أمور أخرى- على السعي إلى تحسين السلالات وتثمين التنمية الحيوانية والعمل على تطويرها عن طريق تحديث التنمية الحيوانية التقليدية ، وذلك بوضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم ، لهذه الثروة الهامة والتي تشير الإحصائيات الرسمية إلى بلوغها ما يناهز مليوني رأس من الأبقار ومليون و800 ألف رأس من الإبل و19 مليونا من المجترات الصغيرة، وهو ما يوفر فائضا كبيرا من اللحوم الحمراء، مما يعكس الدور الهام الذي يلعبه القطاع في الاقتصاد الوطني والذي تقدر نسبته ب 12% من الناتج المحلي الإجمالي و75 % من الناتج المحلي للقطاع الريفي، كما تستفيد منه نسبة 70 % من السكان.

وللحفاظ على هذه الثروة الحيوانية الهامة، عمدت الدولة إلى تنظيم حملات تلقيح سنوية، حيث وفرت العديد من حظائر التلقيح كما شيدت مسلخا صناعيا جديدا في نواكشوط وفق مواصفات عصرية، تشجيعا للاستثمار الخصوصي في هذا المجال، حيث يتم إنتاج أكثر من 5 ملايين وحدة من الجلود عالية الجودة يتم استغلال نسبة 20 بالمائة منها محليا ، فيما تصدر النسبة الباقية بشكل خام وبدون قيمة مضافة .

## القطاع الزراعي... برامج تنموية واعدة

تنفيذا للسياسات العامة التي رسمتها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي في البلاد باعتباره مصدرا أساسيا في تحقيق الامن الغذائي، يسعى القطاع الزراعي إلى إعداد

الاستراتيجيات ومتابعة وتقييم تنفيذها، وبرمجة الأنشطة وميزانيات الاستثمار بالتعاون مع مختلف هياكل القطاع، وتحديد وإعداد برامج ومشاريع تنمية الزراعة ومتابعة وتقييم نتائجها الفنية والاقتصادية والمالية، وصياغة ومتابعة تنفيذ إستراتيجية تعزيز قدرات الوزارة بالتعاون مع شركاء التنمية.

ومن المهام الموكلة للقطاع الزراعي والتي يسعى إلى تطبيقها؛ إنجاز مسوح الإحصائيات الزراعية، وجمع كافة المعلومات، وتدقيق ورقابة المعلومات المتعلقة بالقطاع ، ومركزة المعلومات المتعلقة بمتابعة الأسواق وأسعار المنتجات الزراعية، وتسيير وتزويد الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة.

ويكلف القطاع بالإشراف المباشر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الإنتاج النباتي، وترقية وتنمية الشعب الزراعية، مع العمل على تخطيط ومتابعة الحملات، ورقابة جودة المنتجات، وترقية المكننة الزراعية، وتنفيذ برامج الإرشاد الزراعي، ورقابة وتسيير شعبة البذور.

ولتطوير الأساليب المعتمدة في مجال الزراعة، والاستفادة من الوسائل العصرية، يسعى القطاع الزراعي إلى تخطيط الاستصلاحات الزراعية، والدراسات ورقابة معايير الاستصلاح، ومتابعة تنفيذ الأشغال والبنى التحتية الزراعية، ومتابعة الرصد الجوي الزراعي، إضافة إلى مراقبة الصحة النباتية، ومكافحة الآفات الزراعية.

و يعمل القطاع على تسيير العمال ومتابعة المسار المهني لكافة موظفي ووكلاء القطاع، والنفقات والصفقات وصيانة المستلزمات والمباني، وإعداد مشروع الميزانية السنوية بالتعاون مع الإدارات الأخرى، ومتابعة تنفيذ الميزانية والموارد المالية الأخرى للوزارة ورقابة تنفيذها، وتخطيط ومتابعة التكوين المهني لعمال الوزارة.

## مرتنة وتقنين الثروة البحرية

يعتبر قطاع الصيد مساهما في التوازنات الاقتصادية للدولة الموريتانية وركيزة أساسية من ركائز الاقتصادي ، حيث يدخل في صلب اهتماماتها ويلعب دورا أساسيا في محاربة البطالة ومكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل، كما يساهم بشكل كبير في توفير الأمن الغذائي، وهو ما يتطلب إستراتيجية ناجعة للاستفادة منه بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة والمتعلقة بالتنمية والحكامة الرشيدة ومحاربة الفقر إلى جانب حماية الثروات البحرية ووسطها البيئي.

وانطلاقا من أهمية ثنائية الاستغلال

والتسويق في قطاع الثروة السمكية، وتطوير الصيد القاري وتنمية وزراعة الأسماك وتطوير مشاريع زراعة الرخويات، تعمل الدولة الموريتانية على تنظيمه وإعادة الاعتبار له واستغلاله انطلاقا من نظام يراعي المصلحة العامة حيث تمنح امتيازات حقوق الانتفاع لصاحبها حق الحصول على كمية محددة من المنتجات السمكية، وفق الشروط التي تحددها القوانين والنظم وطبقا لترتيبات دفتر الالتزامات، الذي يحدد حقوق وواجبات المستخدم، وآليات متابعة وتقييم التنفيذ ويشمل خصوصا الشروط الفنية والإدارية والاجتماعية والمالية المتعلقة بالمصيدة المستهدفة وكذا الكميات المحددة في إطار خطط استصلاح وتسيير المصايد، واقتراح الإجراءات المناسبة في حالة التقصير.

ويتم إعداد عقد الامتياز حسب نموذج مصادق عليه بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالصيد، وتتضمن عقود الامتياز التي تتبناها الدولة شروطا فنية تعتمد فيها مواصفات سفن الصيد، وآليات الصيد، ومنطقة الصيد، إضافة إلى فترة الصيد، ونسبة الصيد الثانوي، وكذا الإجراءات الاستعجالية المحددة في مخططات استصلاح أو تسيير المصايد، كما تتضمن الشروط الإدارية التصريح بالكميات المصطادة، والإبلاغ عن الصيد، والالتزام من حيث المحافظة على الثروات وحماية الوسط البحري، وعلى الصعيد الاجتماعي تتمحور الشروط حول وظائف دائمة عرضية وغير مباشرة، في حين يدخل حق الولوج وإتاوة الاستغلال، الكفالة، وعرض حساب التشغيل التوقعي في صميم الشروط المالية.

وانطلاقا من النظامين الوطني والأجنبي يتم استغلال امتيازات حقوق الانتفاع في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية، حيث يعتبر النظام الوطني نظاما مبدئيا معتمدا في استغلال الثروات البحرية، ويتم منحه لكل صاحب امتياز يقوم بتفريغ ومعالجة وتسويق منتجات أنشطته في الصيد في موريتانيا، ويجب أن ترفع السفينة العاملة ضمن هذا النظام العلم الوطني.

ويعتبر النظام الأجنبي نظاما استثنائيا يتم منحه لكل صاحب امتياز حائز على حق انتفاع ممنوح في إطار اتفاقيات دولية للصيد أو أي نوع آخر من التفاهمات مع دول أخرى أو مجموعة دول أو كيان خصوصي أجنبي، ولا يمكن لسفينة صيد، وطنية كانت أو أجنبية، مزاولة أنشطة صيد في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية إلا في إطار امتياز حق انتفاع ممنوح وفق أحد النظامين المذكورين، ويتم في ظل نظام استغلال معين، منح رخصة صيد للسفينة العاملة في إطار امتياز حق انتفاع واحد أو أكثر لمدة أقصاها سنة واحدة.

وفي الاتفاقيات الدولية والتفاهمات الأخرى المتعلقة بالترخيص لسفن الصيد الأجنبية العاملة في إطار النظام الأجنبي والناشطة في استغلال امتيازات حق الانتفاع في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية، يجب أن تتضمن تحديد عدد السفن المرخص لها ومواصفاتها الفنية، بالإضافة إلى طبيعة نشاط الصيد والأصناف المستهدفة والكميات المصرح باصطيادها، وحسب الاقتضاء، يتم تحديد عدد ومواصفات السفن الموريتانية المرخص لها، وتحديد مبلغ الإتاوات أو المدفوعات الأخرى والخدمات النقدية والعينية.

وفي الجانب التسويقي تعتبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك شركة اقتصاد مختلط، تمتلك الدولة 70% من أسهمها، بينما يمتلك القطاع الخاص 30% منها، ويقع موقعها الاجتماعي في نواذيبو وتشمل ممثليتين إحداها في نواكشوط والأخرى في لاس بلماس بإسبانيا.

وتعتبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك المصدر الوحيد للأسماك المجمدة

من موريتانيا منذ يونيو 1984، وتسوّق هذه الشركة حوالي 50.000 طن سنويا من الأسماك المجمدة على المتن وعلى اليابسة، وهو ما يمثل إنتاج 110 سفينة جر في أعالي البحر و 20 مصنعا على اليابسة، لدى كل منها اعتماد صحي من الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى وجود سعة تخزين تصل 19000 طن وهي مساحات تبريد تتكون من 8 ثلاجات و 20 وحدة معالجة في نواذيبو.

ومن مهام الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، وضع نظام متابعة الإنتاج الوطني، وتنظيم حركة منتجاتنا على السوق الدولي، واستجلاب العملات الصعبة، وتغطية الحقوق والضرائب والمشاركة في دمج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني، والمساهمة في ترقية و تنمية الصيد التقليدي.

## التقنيات الجديدة من أجل عصرنة شاملة

لقد سعت السلطات الموريتانية إلى تحسين النفاذ إلى الخدمات العمومية ، بشكل عام والتقنية منها خصوصا ، وضمان جودتها وتعزيز الأمن السيبراني بغية تعزيز الثقة في المبادلات عن طريق الإنترنت، نظرا إلى

أن استخدام المنصات الرقمية على جميع المستويات، أصبح ضرورة تفرضها الحياة العصرية، وهو ما تتطلب إنشاء وكالة وطنية لمعلوماتية الدولة تواكب الابتكارات العلمية والرقمية لتطوير الخدمات .

وهكذا توجهت سياسات القطاعات الإنتاجية نحو استغلال ما توفره التكنولوجيا من تطور في كم ونوع الإنتاج.

وفي هذا الإطار عملت وزارة التنمية الريفية على استخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات التابعة لها، سعيا منها الى النهوض بالتنمية الزراعية والحيوانية عبر دمج تحسين السلالات بصفة مجانية، وإنشاء مختبرات متخصصة تقوم بتشخيص الأمراض الزراعية والحيوانية، واستخدام الآليات الحديثة، لتطوير منظومات الإنتاج الزراعي والرعوي وعصرنتها ودمجها، وتشجيع التنويع الفلاحي من خلال تنمية شعب زراعة الخضروات والقمح والكلأ والزراعات المطرية، وشعب اللحوم الحمراء والدواجن والألبان.

وتولي الوزارة أهمية قصوى للبذور المحسنة للعمل على تعزيز الإنتاج من خلال تفعيل شعبة البذور واستغلال التقنيات الزراعية الحديثة داخل المساحات المخصصة للزراعة، وتمثل ذلك في توفير تقنيات الري وترشيد المياه، كما ساهمت الطاقة الشمسية في سحب المياه بطريقة عملية تحد من تكلفة الإنتاج، مما يبرهن على أهمية عصرنة الوسائل المستخدمة.

وفي مجال النخيل، عملت الوزارة على تجديد واحات النخيل في البلاد من خلال استصلاح ألف هكتار من الواحات النموذجية في ولايات آدرار وتكانت ولعصابة والحوضين، ومن جانب آخر شيدت وحدة لتعليب التمور المحلية ، تعمل الوزارة الآن على توسعتها لتصل طاقتها الاستيعابية ألف طن بدل 500 طن

وكذا إنشاء مختبر لأمراض النخيل ينتج سنويا 150 ألف فسيلة.

وعمدت الوزارة إلى تنظيف وشق روافد مائية، وتحسين البذور، ومراقبة جودة الأشغال وصيانتها، بغية تحسين ظروف العاملين في هذه المجالات وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

ودعما لهذا التوجه حرصت الوزارة على اقتناء مختبرات متخصصة لتشخيص الأمراض الحيوانية والرقابة على المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني والبحث والتكوين في مجال تقنيات التنمية الحيوانية والتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي للسلالات المحلية.

وقد لعبت هذه المختبرات المتخصصة دورها بارزا في تطوير الإنتاج و مراقبة جودة المواد الغذائية ومحاربة الأمراض الحيوانية التي أصبحت تشخص وطنيا دون اللجوء إلى المختبرات الأجنبية المتخصصة .

وعلى صعيد نقل الأجنة والتحسين الوراثي ساهم مركز تربية الإبل ، عند الكيلومتر 17 على الطريق الرابط بين نواكشوط ووروصو ، في تطوير التحسين الوراثي في موريتانيا إضافة إلى الدور الهام لمركز التكوين على تقنيات التنمية في «ادينى» والذي يعمل على تكوين المنمين والفنيين حول مختلف تقنيات التنمية الحيوانية وزراعة الأعلاف الخضراء.

وعلى مستوى الصيد والاقتصاد البحري، تعكف وزارة الصيد البحري ، سعيا منها لاستغلال التقنيات الجديدة للرقي بالقطاع، على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لها والمتمثلة في استدامة الموارد البحرية وبيئتها، ودمج القطاع في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تجهيز مختبراتها بالتقنيات الحديثة للقيام بمهامه، وتشييد مزيد من منصات توزيع السمك، واستصلاح الأقطاب التنموية وتعزيز البنى التحتية الأساسية وخلق فرص العمل، وتحسين حكامة الصيد البحري وتعزيز القدرات المؤسسية والتسيير الجيد لقدرات الاصطياد لتسريع وتيرة نمو القطاع ودمجه في النسيج الاقتصادي الوطني.

ولتنمية الصيد القاري وتربية الأحياء المائية، أجرت الوزارة ، عبر استخدام التقنيات الجديدة، تجارب نموذجية عصرية لتطوير مشاريع تربية الرخويات والقشريات والأسماك، والأعشاب البحرية، وقد تم اعتماد آلية لتطوير مصايد الأخطبوط لتسيير واستصلاح المصايد الخاصة به من أجل تسيير بيئي واقتصادي واجتماعي مستدام للأخطبوط بناء على المعارف العلمية والفنية والاقتصادية، وكذا تزويد الصيادين بالمعلومات الضرورية المتعلقة بآليات الصيد والكميات والأنواع المسموح باصطيادها.

وهكذا ساهمت التقنيات العصرية في خلق مزيد من المنافسة مع تنظيم عملية منح رخص الصيد وحصصه وزيادة قدرات التخزين والعمل على تفريغ جل الكميات المصطادة في الموانئ الوطنية وكذا تسويق الأسماك والاضطلاع بمهمة التنظيم الفعال للسوق ، وشجعت عملية تحويل المنتجات وخلقت قيمة مضافة ووفرت المزيد من فرص تشغيل الشباب .

# الحكامة الرشيدة بين تكريس مبدأ فصل السلطات والاستغلال الأمثل للموارد

إعداد: هواري
ولد محمد محمود

**يكتسي مفهوم الحكامة الرشيدة أهمية كبرى عند مختلف دول العالم خاصة تلك منها السائرة في طرق النمو والتي مازالت تواجه مشاكل جمة في توفير الخدمات العمومية لمواطنيها.**
**وتهدف الحكامة الرشيدة إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات على العديد من المجالات بما فيها الإدارة العمومية نظرا لمحورية دورها ليس فقط من حيث ضمان التسيير الاقتصادي والمجتمعي للدولة بما يضمن الحقوق و يحقق العدالة المجتمعية، بل و أكثر من ذلك من حيث مدى قدرتها على المساهمة الفاعلة في تبني الأسلوب الديمقراطي في إدارة الدولة عبر الاعتماد الفعلي لمبدأ فصل السلطات.**

وتعني الحكامة الرشيدة تحديث وعصرنة وتنمية الجهاز الإداري- الذي قد تعتريه مجموعة من المشاكل تعيقه عن تحقيق غايات المرفق العمومي- للرفع من جودة الخدمات، عبر اعتماد منهج وأسلوب التدبير الجيد، للموارد المالية والبشرية التي تتوفر عليها الدولة، من خلال تطبيق المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الحكامة التي هي ثقافة التقويم والمحاسبة والتدبير العقلاني للسياسات العمومية.
إن اعتماد الحكامة كأسلوب لإدارة المجتمع يتضمن ثلاث أبعاد مترابطة فيما بينها، تتجلى أساسا في البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، والبعد الاقتصادي – الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وكذا العلاقات التي تربطها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية.
إن مفهوم الحكامة بأبعاده الثلاثة يتوافق وتطوير مفهوم التنمية، وذلك أن هذه المفاهيم قد تغيرت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة أي الانتقال

من الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية البشرية.
هذه التنمية البشرية التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر تحديث وتنمية المرفق العمومي، بحيث يعتبر أداة ليس فقط لإدارة الخدمات أو توفير وثائق معينة، بل ركيزة لخلق الثروة وتحريك دواليب الاقتصاد الوطني والإسهام في إنعاش الاستثمار وخلق الرأسمال المادي بمعية القطاع الخاص، والمساهمة في حل إشكاليات التشغيل، وتعميم الخدمات الاجتماعية، والرفع من قدرات التنمية البشرية وتوفير شروط حياة أفضل للمواطنين.
وقد شرعت الحكومة الموريتانية في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في العمل على تكريس وترسيخ كافة القواعد والمؤسسات التي من شأنها تجسيد دولة القانون على أسس جمهورية سليمة، وذلك بهدف حماية الحريات الفردية والجماعية، وخلق مناخ أكثر سلاما ووئاما يتيح مشاركة أكبر لكافة أبناء الوطن.
تدخل هذه العناية بترقية دولة القانون في إطار برنامج إصلاحي شامل، ينطلق من تحديث تشريعاتنا بغية تكييفها مع متطلبات ممارسة ديمقراطية حديثة منسجمة مع قيمنا الأصيلة، وصولا إلى تقوية المؤسسات العمومية وتكريس فصل السلطات وضمان تعاونها في ظل التقيد التام بأحكام الدستور والقانون والتزاماتنا الدولية انسجاما مع البرنامج الاستراتيجي لفخامة رئيس الجمهورية الهادف إلى إخراج بلدنا من دائرة التخلف وضمان عصرنته على مختلف المستويات، في جو من السلم والمساواة والوئام الوطني والاجتماعي.

## فصل السلطات كمنطلق أساسي لترسيخ مبدأ الحكامة الرشيدة:

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد مبادئ الممارسة الديمقراطية، ويقصد به توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث تتحقق داخل الدولة سلطة قضائية تتمثل وظيفتها في فض النزاعات والحكم فيها، وسلطة تنفيذية تتولى التنفيذ، وسلطة تشريعية تتولى التشريع وتفسير القوانين والتأكد من مطابقتها لبنود الدستور.
وقد أكد الدستور الموريتاني على استقلالية هذه السلط الثلاثة بعضها عن البعض، وإن كان البعض يرى أن هذه الاستقلالية شابتها بعض الاختلالات تبعا للتوجه العام لمختلف الأنظمة التي تعاقبت على إدارة الدولة.
إلا أن مختلف الطيف السياسي في البلد يرى أن الدولة الموريتانية تمر حاليا بوضعية غير مسبوقة من حيث تكريس مبدأ استقلال السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية بعضها عن البعض وقيام كل منها بعملها باستقلالية تامة بعيدا عن أي نوع من الضغط أو التأثير الذي كانت السلطة التنفيذية تمارسه في بعض الأحيان على السلطتين الأخيرتين.
وأوضح نقيب الهيئة الوطنية للمحامين، الأستاذ إبراهيم ولد أبتي، في مقابلة مع مجلة الشعب، أن موريتانيا منذ اعتماد دستور 1991 م أصبحت دولة ديمقراطية تعددية، مشيرا إلى أن الدولة الديمقراطية

التعددية مبنية أساسا على مبدأ فصل السلطات الثلاث التي هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

وأضاف أنه بدون وجود مبدأ فصل هذه المؤسسات الثلاث واستقلال كل واحدة منها عن الأخرى لا وجود لأي ديمقراطية، مشيرا إلى أن الدستور الموريتاني حدد صلاحيات كل من هذه الهيئات الثلاث ومنع تدخل أي منها في صلاحيات السلطات الأخرى، حيث أن رئيس الجمهورية والحكومة بصفة عامة عليها التشبث بصلاحياتها وأن لا تحاول بأي حال من الأحوال أن تتدخل في صلاحيات السلطات الأخرى وبصفة خاصة السلطة القضائية التي هي جوهر كل شيء.

وقال إن السلطة القضائية تتكون أساسا من جناحين هما النيابة العامة التي هي تابعة لوزير العدل وبإمكانه أن يملي عليها وحتى لنفهم مدى عمق ومدى أهمية استقلال القاضي فقاضي النيابة يقول القانون إنه إن كان مقيدا في قلمه فهو حر في لسانه وهذا نتيجة لصفة القاضي التي يتمتع بها وهذه الصفة هي التي جعلت قاضي النيابة في مرافعاته وفي مطالباته الشفهية يمكن أن يقول للقاضي هذه هي الأوامر ولكنني أنا أرى خلاف ذلك، مشيرا إلى أن هذا يفهم منه أساسا مدى أهمية استقلال القضاء فالدستور وجميع القوانين المتعلقة بالقضاء تكرس الحرية المطلقة للقاضي.

وأشار إلى أن جناح السلطة القضائية الثاني هو قاضي الحكم وهو القاضي الذي خول له القانون الاستقلالية التامة، وهو ما يتطلب منه أن يتشبث بالاستقلالية وينتزعها حتى يكون مستقلا بكل معنى الكلمة، مشيرا إلى أن ذلك يتطلب كثيرا من الوسائل من أهمها أن تكون ظروف العمل جيدة وأن تكون ظروف الحياة جيدة كذلك، وأن تكون له رقابة حقيقية لكي يتم أداء العمل على أحسن ما يرام.

وقال إن مبدأ فصل السلطات ضروري ومهم إلا أنه يلاحظ في بعض الأحيان هيمنة للسلطة التنفيذية، مشيرا إلى وجود أمثلة في هذا الإطار في موريتانيا فدستور 1991 م الذي كرس الديمقراطية والحريات، بعد اعتماده ونشره في جميع وسائل الإعلام، أضيفت إليه المادة 104 الشهيرة التي حدت من الحريات والتي نصت على أن كل النصوص التي كان معمولا بها تبقى سائرة حتى يتم إلغاؤها، مشيرا إلى أن هذه المادة أضيفت إلى الدستور بعد أن تمت المصادقة عليه وهو ما يشير إلى تدخل السلطة التنفيذية بإضافتها لهذه المادة وبإبقائها على جميع النصوص التي تتناقض مع الدستور، وعدم بذلها لأي جهد من أجل تعديل هذه النصوص لتنسجم مع مقتضيات الدستور الجديد.

وأوضح أن البلد بقي في هذه الدوامة من سنة 1991م وحتى 2005 م حيث تم الاعتراف خلال المرحلة الانتقالية بأن هذه المادة تمت إضافتها بعد المصادقة على الدستور، مشيرا إلى أن هذا يشكل نوعا من الهيمنة ومحاولة استغلال نص معين من أجل أن تهيمن السلطة التنفيذية وتملي إرادتها.

وأشار إلى أن من الأمثلة أيضا في مجال محاولة السلطة التنفيذية للهيمنة هو ما وقع خلال العشرية الماضية من استخدام القضاء لأغراض سياسية معينة ولتصفية الحسابات ولتجريم بعض رجال الأعمال والسياسيين والتضييق عليهم.

وقال نقيب الهيئة الوطنية للمحامين إن رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أعلن أكثر من مرة أنه متشبث باستقلالية القضاء، مشيرا إلى أنه صرح له شخصيا ولأعضاء الهيئة أن استقلالية القضاء مسألة مهمة بالنسبة له، ومهم عنده كذلك دور المحامين لكي يضمنوا أحسن أداء للقضاء في البلد.

وأشار إلى الدور الهام الذي يلعبه وجود قضاء مستقل ونزيه في عالمنا اليوم في جلب الاستثمارات وفي تعزيز التنمية وضمان الأمن والاستقرار، مشيرا إلى أن موريتانيا بحاجة لتكريس مبدأ فصل السلطات ومن مصلحتها الأمنية والاستثمارية ضمان وتكريس استقلالية القضاء وجعله المرجعية.

ونبه إلى وجود أمل كبير بضمان تكريس مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها، مشيرا إلى أن القضاة مطالبين بالعمل على تكريس هذه الاستقلالية وجعلها المرجعية الحقيقية لبناء دولة قانون حقيقية.

## القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية ودوره في تكريس الحكامة الرشيدة

يمثل القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 039-2018 الدستور المالي الجديد للجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث يلغي ويحل محل القانون النظامي رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978. ويقوم هذا القانون على فلسفة جديدة في تسيير المال العام ترتكز على تبني ثقافة النتائج وربط الوسائل بالأهداف بما يحقق تسييرا آمنا ودقيقا للإنفاق العمومي، وبرمجة أفضل وتنفيذا أحسن ومتابعة وتقييما للأداء. وهو إلى جانب ذلك يعتبر رافعة لعصرنة الدولة وتعزيزا للامركزية وتكريسا للديمقراطية حيث يعزز دور البرلمان في المجال المالي ويعمل على ترقية العمل التشاركي والمساءلة ورد الحساب.

و يقع هذا القانون في خمسة أبواب وستة عشر فصلا و واحدا وثمانين مادة. يتناول الباب الأول موضوع ومبادئ الميزانية والباب الثاني مضمون وعناصر قوانين المالية، أما الباب الثالث فيستعرض إجراءات ومراحل تحضير واعتماد قوانين المالية، في حين يتناول الباب الرابع تنفيذ قوانين المالية. وفي الأخير، يقدم الباب الخامس رزنامة تطبيق القانون النظامي التي ستتكامل عناصرها في أفق 2024.

وأوضح مدير مديرية تحضير قوانين المالية، بوزارة المالية، الدكتور سعد بوه سيداتي الركّاد، في مقابلة مع مجلة الشعب، أن الدستور المالي الجديد أحدث قطيعة مع نظام التسيير القديم الذي كانت تطبعه العديد من النواقص جعلته متجاوزا وعاجزا عن مواكبة التحولات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، مشيرا إلى أن من بين هذه النواقص أن توقع وتنفيذ الميزانية لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخصصات والأهداف المنتظرة على

أرض الواقع، كما أن الميزانية معزولة عن إطارها الاستراتيجي، و محدودة في إطار سنوي.

وأضاف أن من ضمن النواقص المسجلة على نظام التسيير القديم كذلك اعتبار الإنفاق هدفا في حد ذاته فهو لا يقيد الإنفاق بأي مؤشر للفعالية، كما أنه يمنح المخصصات للمصالح وليس للأهداف، هذا بالإضافة إلى تغيب المصالح القاعدية عن المشاركة في البرمجة والتسيير.

وقال إن القانون الجديد يدخل العديد من الابتكارات التي تؤسس بشكل فعلي لنظام جديد للتسيير العمومي قائم على الربط بين المخصصات الميزانوية والخيارات العمومية وما يترتب على ذلك من تغيير في البنية الميزانوية والمحاسبية وإدخال

لقواعد الأداء والمتابعة والتقييم.
وأضاف أن من أهم الابتكارات التي أدخلها الدستور المالي الجديد، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
• إعداد الميزانية في إطار متعدد السنوات وحسب البرامج
• تنظيم نقاش توجيهي للميزانية مع البرلمان
• إعطاء المسؤولية للمسير
• تخفيف الرقابة القبلية
• السماح بالاستخدام اللاتناظري للإنفاق
• المساءلة وتقديم الحساب
• تنويع و إثراء التصنيفات الميزانوية والمحاسبية
• إدخال المحاسبة العامة ومحاسبة التكاليف والمحاسبة المادية
• ضغط النفقات المشتركة إلى مستوى غير مسبوق لا يتجاوز 3% من الميزانية.
وأوضح أن تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية يمثل عنصر ارتكاز لإقامة حكامة رشيدة في البلاد. حيث يكرس الشفافية و الدقة والأمان في تسيير المال العمومي. كما أن ربطه بين المخصصات المالية والأهداف العمومية في أفق زمني محدد (ثلاث سنوات) يمكن من عقلنة الإنفاق وتحاشي توجيهه إلى مجالات قليلة المردودية زد على ذلك، أن إثراء نظام المحاسبة العمومية بإدخال تحليل التكاليف والمحاسبة العامة من شأنه أن يمكن من التخصيص الأمثل للموارد وتوزيعها بين البرامج.
وأضاف أن الحوار الداخلي والمستمر الذي تقتضيه متطلبات هذا الإصلاح على مستوى كل قطاع على حدة وبين كل قطاع ووزارة المالية يمثل أداة مهمة في تحقيق الشفافية ومحاربة أساليب التسيير غير الفعال وغير النزيه للمال العام.

## الشفافية في الصناعات الاستخراجية.. توجه في إطار السعي إلى تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة

انضمت موريتانيا إلى المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية في سبتمبر2005 وعملت مباشرة على إنشاء لجنة وطنية أنيطت بها مهمة تنفيذ هذا الالتزام.
وتهدف اللجنة الوطنية للشفافية في الصناعات الاستخراجية المنشأة بموجب مرسوم 2006/001 الصادر بتاريخ 13 فبراير 2006 المعدل بالمرسوم 2009/231 الصادر بتاريخ 24 نوفمبر2014 إلى تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها دعم الحوار بين الأطراف المعنية (الدولة، المجتمع المدني ،الشركات)، ووضع آلية مفيدة لتطلعات وآمال السكان، وتطوير مناخ يشجع الاستثمارات والتعاون الدولي.
وتقوم هذه اللجنة على إعداد مخطط وطني لتحقيق الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومتابعة تنفيذها وتحديد كافة العراقيل التي تقف في وجه ذلك وتقديم المقترحات العملية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف إلى الحكومة.
كما تقوم هذه اللجنة في إطار عملها لتحقيق الشفافية على إعداد نماذج للتصاريح بشأن المعلومات المتعلقة بالدفع المنفذ من قبل قطاعات الصناعات الاستخراجية والتشاور مع المؤسسات حول مساطر جمع المعلومات واطلاع الرأي العام عليها.
وتصدر تقريرا سنويا حول مدى مواءمة مدفوعات الصناعات الاستخراجية لصالح الدولة وقيمة هذه المدفوعات في حساباتها، و تعد تقريرا حول مداخيل الصناعات الاستخراجية، هذا بالإضافة اضطلاعها بمهمة التشاور الضروري مع الحكومة والهيئات الفنية والمالية الدولية للتطبيق الدائم لمبادئ الشفافية.
وتقوم هذه اللجنة بنشر تقارير مبادرة الشفافية مع بداية كل سنة ووضع الآلية الضرورية لضبط ونشر سجل عمومي للملاك الحقيقيين وإكمال المعطيات في مصلحة المعادن والسهر على تحديث البيانات وتصديق الشكليات الخاصة بتصاريح الإدارة العمومية ومتابعة الدفعات المقدمة من قبل الشركات العاملة في مجال النفط والمعادن ونشر الاتفاقيات المعدنية.

---

### على دَرب الرقي ..

# موريتانيا وطن يَسع الجميع

بقلم: بلقيس بنت إسماعيل

لا يخطئ بصر الناظر ولا بصيرة المتأمل ما يطبع الساحة المحلية من هدوء وانسجام فيما الفرحُ يطرق أبواب القلوب في موعده الوطني السنوي، في الذكرى الستين للانعتاق والحرية، ذكرى تأسيس دولة مستقلة لشعب موحد الهوية مشترك المصير، تأسيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
في الواقع، لم تأت حالة الطمأنينة والارتياح العامة صدفة، فقد كان عام وثلثُ آخَرَ من حكم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، حيزَ تكريس وتنفيذ لمضمون خطاب وأسلوب تعامل جديدين أضفيا لبوسا أخلاقيا على الممارسة السياسية في مرحلة فاصلة.
كانت بصمةً خاصةً لمسار عنوانه احترامُ الجميع والاهتمام بالجميع، فكان جليا من ردات الفعل إزاءه أن ملامح خريطة إجماع وطني بدأت في التشكل، وأن حالة الاستقطاب الحادة تسارع الخطو نحو الأفول.
مشروع جاد للنهوض يحتاج - وفقا للتشخيص والرؤية التي صيغت في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية (تعهداتي)- يحتاج مناخا سياسيا هادئا، فكان بدء العمل على إرسائه مبكرا.
دعوات للاحتفالات الرسمية، ولقاءات تشاورية بمختلف القوى الفاعلة في الميدان السياسي، من مؤسسة للمعارضة الديمقراطية وقادة للأحزاب السياسية وقادة للرأي على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم كانت ميزة لهذه الفترة، وكانت أيضا الانطباعات عن سيرها إيجابية.
وفي ذات السياق، شهدت هذه الفترة عودة مواطني البلد الذين دفعت بهم الخلافات السياسية في مراحل معينة إلى المنافي، عادوا لينعموا بدفء الوطن وليستفيد الوطن من طاقات قادرة على المساهمة بفعالية في تشييد صرحه.
ولم تغب لفتات التقدير والاحترام والتعاطف تجاه رموز ناضلوا من أجل الوطن وأفنوا لإحيائه أعمارهم واستهلكوا صحتهم، فوقفت الدولة معهم ماديا ومعنويا، في ظروف صحية خاصة فرضت فيها جائحة كورونا إغلاقا شاملا على مختلف دول العالم.
مسار واضح المعالم محدد الأهداف مشرق الرؤى، جعل من التهدئة نمط سلوك عاما، فخلق جو إجماع ضروريا للمضي قدما في تنفيذ برنامج يرمي للارتقاء بواقع بلد يسع جميع مواطنيه.

- **أول ميناء للصيد في منطقة الوسط:**

1 ممر للدخول بعرض 60 مترا و طول 600 متر بعمق 5 امتار.

- 1 رصيف للتفريغ بطول 100 متر
- 300 متر من الجسور الثابتة والعائمة
- 1 رصيف لرفع السفن أبعاده 25 × 7 متر
- 1 رافعة سفن على عجلات بقدرة 150طن
- 1 أرضية مدعمة لإصلاح السفن مساحتها 8500 م²
- 1 سوق مساحته 1800م²
- 1 محطة تحلية مياه بقدرة إنتاجية تقدر ب1000م³/ يوميا
- 1 وحدة إنتاج الثلج بقدرة إنتاجية تقدر ب45 طن/ يوميا
- 1 منطقة صناعية مساحتها أكثر من 429 هكتار
- 1 منطقة سكنية مساحتها أكثر من 196 هكتار
- يوفر كل الخدمات الضرورية لنشاط الصيد: مياه، كهرباء، ثلج، محروقات

- نظام الاستثمار المطبق على المؤسسات الموجودة في الميناء:

**1 - في فترة التأسيس المحددة ب(3) سنوات:**

- دفع 0% من الحق الضريبي الخاص بالإيراد وإعفاء أي حق آخر من الضرائب المدفوعة للسلك الجمركي على الممتلكات والتجهيزات ضمن لائحة المنتوجات المؤهلة والمحددة بقرار من وزارة المالية.

**2 - في فترة الاستغلال:**

**الامتيازات الجمركية:**

- دفع 0% من الحق الضريبي الخاص بالإيراد وإعفاء أي حق آخر من الضرائب المدفوعة للسلك الجمركي على الممتلكات والتجهيزات ضمن لائحة المنتوجات المؤهلة والمحددة بقرار من وزارة المالية
- هذه التسهيلات تطبق كذلك على قطع الغيار المعترف بها على أنها مخصصة للمجال
- تخضع المدخلات الصناعية على النسبة المسجلة للتعرفة الجمركية في كل فترة الاعتماد

**الامتيازات الاجتماعية:**

- تستفيد المؤسسات الجديدة وملحقات المؤسسات القائمة من إعفاء على العائد الصناعي والتجاري في فترة الثمان سنوات الأولى عندما تكون المؤسسة توفر 10 فرص عمل إضافية دائمة

**النفاذ إلى الأرض:**

- التنازلات الضرورية سيتم منحها للمؤسسات المؤهلة باختصاص الدولة مع الاحتفاظ بالترتيبات العقارية المعمول بها حسب الإجراءات التالية:

- عقد بالتراضي بين المستثمر ومالك الأرض بطريقة الإيجار أو التنازل المؤقت من الدولة لفترة محددة قابلة للتجديد أو عند نهاية المشروع
- عقد بالتراضي بين المستثمر والمالك باستفادة المالك من نشاطات ومنتوجات الاستثمار

## خطة الإقلاع الاقتصادي:

# نموذج تنموي يكرس الاستغلال الأمثل للمقدرات والموارد ومواجهة التحديات

## تحسين ولوج المواطنين للخدمات وترقية القطاعات الإنتاجية

إعداد/ الطالب ولد إبراهيم- محمد ولد عبدي

مثلت خطة الإقلاع الاقتصادي التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مطلع سبتمبر الماضي، حدثا مفصليا في مسار تدخل الدولة تاريخيا في الحياة الاقتصادية ببلادنا، ليس من خلال حجم التمويل غير المسبوق لهذه الخطة (241 مليار أوقية قديمة)؛ فحسب؛ بل أيضا لمستوى طموح أهداف هذه الخطة ومراميها الأساسية..

صحيح أن الخطة وليدة ظرفية عالمية ميزها تفشي جائحة كورونا بآثارها السلبية التي ضربت أقوى اقتصاديات العالم، وكان لزاما على موريتانيا مواجهتها بخطة اقتصادية متكاملة للخروج الآمن من هذه الآثار السلبية، لكن تصميم الخطة بآجالها الزمنية والتزاماتها المحددة تنشد أهدافا أسمى غايتها تحقيق نهوض اقتصادي، تاريخي، للبلد عبر توفير الظروف الملائمة والآليات المطلوبة والبرامج الناجعة، التي تستهدف الاستفادة من خصوصيتنا التنموية ومواردنا الذاتية لتحقيق ما هو أبعد من تلك الأهداف الآنية المتعلقة بالتحديات الظرفية إلى تحقيق طموحنا المشروع في الاكتفاء الذاتي وتحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات الأساسية ومحو الفوارق الاجتماعية، وهي طموحات تصب بمحصلتها في هدف تحديث وعصرنة نظامنا الاقتصادي وإقلاع بلدنا إلى مصاف البلدان المتقدمة.

وتأتي خطة الإقلاع الاقتصادي كذلك كتأكيد لالتزام الدولة ومسؤوليتها لتحقيق خروج آمن للبلد اقتصاديا واجتماعيا من هذه الأزمة، عبر رزنامة متكاملة من الإجراءات التي تستهدف في المقام الأول رفع التحديات المتعلقة بظروف حياة كريمة للمواطنين وتحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى زيادة وتيرة الدعم للبرامج الاجتماعية لصالح الفئات المغبونة والمهمشة ومحاربة الفقر.

كما تعد الخطة فرصة سانحة لاستحداث نموذج تنموي يتماشى مع التزامات رئيس الجمهورية في إطار برنامج تعهداتي، وانسجاما مع برنامج «أولوياتي»، وتستهدف إنجاز تحول بنيوي للاقتصاد الوطني عبر تكثيف الاستثمارات العمومية وخاصة في قطاعات الإنتاج ذات الأولوية، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وكذلك في القطاعات «الخضراء»، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الأعمال ووضع القواعد المؤسسية لحكامة قوية وفعالة تدعم القطاع الخاص وتحظى بالعناية اللازمة.

### محاور الخطة

يتناول المحور الأول من خطة الإقلاع الاقتصادي؛ بحسب الخطة التي تم اعتمادها لهذا الغرض؛ جميع الإجراءات ذات العلاقة بالتنمية وصيانة البنى الأساسية الداعمة

للنمو، ويبلغ تمويل هذه المحور 67.401 مليار أوقية (قديمة).

ويلعب المحور الأول من هذه الخطة دورا رياديا في إستراتيجية الإنعاش من خلال برمجة مشاريع البنى الأساسية المحورية التي يمكن تنفيذها بسرعة والتي تشتمل على العديد من أشغال البناء بحيث يمكنها أن تخلق فرص عمل بأعداد كبيرة جدا.

أما المحور الثاني فإنه يتعلق بالرفع من مستوى القطاعات الاجتماعية وبدعم الطلب، ويضع في طليعة أولويات الحكومة تحسين الظروف المعيشية للسكان وبوجه خاص الأكثر احتياجا.

وتأتي الأنشطة المقررة في هذا المحور البالغ تمويله 81.926 مليار أوقية (قديمة) لتكمل وتعزز البرامج الهامة الرامية إلى دعم الأسر الهشة وهي البرامج التي سبق تنفيذها من طرف مندوبية «تآزر» وبعض القطاعات الوزارية وذلك في إطار خطة مواجهة الكوفيد 19 لصالح الأسر الفقيرة على امتداد التراب الوطني.

كما أن تحسين عرض الخدمات الصحية ودعم قيام مدرسة جمهورية والآفاق الواعدة لقابلية تشغيل الشباب تعد من المكونات ذات الأولوية لهذا المحور.

ويعالج المحور الثالث تثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، ويستحوذ

هذا المحور على 54.22 مليار أوقية (قديمة)، ويرمي إلى تكثيف استغلال المقدرات المحلية التي تتيحها قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصيد مع ما يترتب على ذلك من الحد من التبعية للخارج. وستستفيد هذه القطاعات كذلك من التمويلات الهامة المرصودة للبنى الأساسية الريفية.

ويتعلق المحور الرابع بدعم القطاع الخاص عبر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى دعمه ليواجه مخلفات الجائحة وخاصة ما عانت منه مختلف فروع هذا القطاع (المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الفنادق، المطاعم، السياحة والنقل) كما يتعلق الأمر بالأنشطة الرامية إلى تشجيع روح المبادرة والتشغيل. ويمثل الغلاف المالي المرصود لهذا 23.045 مليار أوقية (قديمة).

ويتناول المحور الخامس برامج التشجير وخلق فرص عمل «خضراء» ويهدف إلى تشجيع وضمان التسيير المستدام لمناطق الغابات والأراضي التي تأثرت بالعوامل الطبيعية وذلك من أجل تحسين وسائل إعاشة السكان المحليين. ويساهم كذلك في تحسين التعامل مع التلوث وفي تشجيع الفروع التي تهتم بمعالجة النفايات وبخلق فرص مستدامة وخاصة لصالح الشباب. وقد خصص لهذا المحور غلاف مالي قدره 9.619 مليار أوقية (قديمة).

وأخيرا يعالج المحور السادس والأخير قضايا الحكامة وتنفيذ البرنامج على أن يتم دعمها من خلال إيجاد منظومة فعالة للمتابعة والتقييم؛ ويستفيد هذا المحور من غلاف مالي قدره 600 مليون أوقية (قديمة).

وتشتمل هذه المحاور على مجموعة من المحاور الفرعية التي تمثل بذاتها مجالات للتدخل من شأنها أن تخلق الظروف الملائمة للنمو المستدام والشامل بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الظروف الطارئة.

وهناك 18 مجالا للتدخل تم اعتمادها وهي تحتوي بدورها على سلسلة من الأنشطة التي يتعين تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها البرنامج.

## دعم الميزة التنافسية

الدكتور محمد ولد أبو مدين، أستاذ الاقتصاد بالمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء يرى أن خطة الإقلاع الاقتصادي التي أعلن عنها رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني أتت في ظروف يحتاج فيها البلد مثل هذا التدخل بعد جائحة كورونا، التي لم يسلم من آثارها السلبية أي من القطاعات الاقتصادية؛ بحسب رأيه؛ مشددا في لقاء مع مجلة «الشعب» على أهمية هذه الخطة كمحاولة لإنعاش الاقتصاد لتجاوز حالة الركود المتأتية بفعل هذه الجائحة.

وأوضح الدكتور ولد أبو مدين أن التطبيق الأمثل لبنود ومكونات هذه الخطة يستلزم إعداد دراسة شاملة تتضمن مختلف السيناريوهات التي تحتمل الوقوع خلال مسار إنجاز هذه الخطة، وكذلك ضرورة الاهتمام بتعبئة الوسائل والإمكانيات الضرورية، والآليات المطلوبة للخطة في افقها الزمني المحدد، مضيفا أنه مع ذلك ستبقى هناك الكثير من التحديات، معبرا عن الأمل أن لا تواجه هذه الخطة مستقبلا ما من شأنه أن يعرقل تنفيذها على أكمل وجه.

ونوه الدكتور محمد ولد أبو مدين بالاهتمام الذي توليه هذه الخطة للقطاع الخاص لكونه رافعة حقيقية لأي اقتصاد حر، ونظرا لحجم تضرر هذا القطاع بتداعيات جائحة كورونا؛ يضيف ولد أبو مدين؛ مستعرضا الدور الكبير للقطاع الخاص في العديد من الجوانب الاقتصادية للبلد، مثل المساهمة في امتصاص البطالة، ونقل الخبرات وزيادة العائد الضريبي، بالإضافة إلى أهمية توجيه القطاع الخاص نحو المجالات الاقتصادية

## قواعد مؤسسة للحكامة وآليات للمتابعة والتنفيذ

لا يقتصر تحقيق الأهداف الطموحة من وراء اعتماد خطة الإقلاع الاقتصادي على رصد الوسائل المادية والبشرية ووضع الخطط المحكمة، فقط بقدر ما يتوقف على وضع قواعد مؤسسية للحكامة الرشيدة، تضمن تنفيذ المشاريع المبرمجة بالجودة المطلوبة، ووفق الآجال المحددة، بالتقييم الدوري الذي يتوقف مع كل مرحلة، متابعة لمدى مطابقة ما هو مخطط ومبرمج مع ما تحقق بالفعل على أرض الواقع.

وهكذا فإن التجسيد الفعلي لمرامي هذه الخطة في تحسين ظروف حياة المواطن، ووضع الاقتصاد الوطني على سكة النمو المتسارع، وإفساح المجال أمام الخروج الآمن اقتصاديا واجتماعيا من هذه الجائحة، كلها غايات وأهداف لا تستغني عن مبادئ الحكامة الرشيدة كوسيلة للوصول إليها، وحتى لا تأخذ طريق برامج سابقة حظيت بنفس العناية والاهتمام بل والزخم ورصدت لها الوسائل لكن النتائج لم تكن وفق المستوى المؤمل.

وتبرز هنا أهمية وضع الآليات الرقابية والمتابعة والتنفيذ كمحور أساسي من هذه الخطط والبرامج وهو ما تحاول خطة الاقلاع الاقتصادي الجديدة تحقيقه باعتمادها للحكامة الرشيدة بندا رئيسا من بين بنودها الستة، بل ورصد 60 مليون أوقية (جديدة) أي نسبة 0.2 % من أجمالي خطة التمويل لهذا الغرض، إلى جانب محاورها الأخرى.

وعلى العموم فإن الإصلاحات المرتقبة وكذلك الأنشطة التي تتضمنها مختلف المحاور التي تتبع لها ستركز على آليات مصممة بعناية بما يتيح المباشرة في أقرب الآجال الممكنة، وفق خطة العمل التي تم وضعها لتنفيذ هذا البرنامج.

وهكذا فإن تنفيذ البرنامج يتطلب تعاونا وثيقا بين جميع الأطراف المعنية ضمانا لسرعة تنفيذ حجم التدخل المقررة والبالغ عددها 18 مجالا وذلك في الآجال المحددة.

وللقيام بهذه المهمة على الوجه الأنسب، فإن منظومة متابعة تنفيذ الخطة سيُسند الإشراف عليها للَجنة وزارية مشتركة يرأسها الوزير الأول وتضم في عضويتها جميع القطاعات الوزارية المعنية بتنفيذ المكونات الفرعية للبرنامج.

وستقوم هذه التشكيلة بمهمة التوجيه السياسي والاستراتيجي للبرنامج مع الحرص على التقيد بالجدول الزمني التقديري وعلى تحقيق الأهداف المرسومة.

كما ستصادق اللجنة على الأنشطة المتعلقة بالاتصال كما ستتخذ ما يلزم من إجراءات لضمان نجاح البرنامج.

وستستعين اللجنة الوزارية المشتركة بلجنة فنية يعهد إليها بإجراءات من بينها متابعة حالة تقدم البرنامج بالتعاون مع القطاعات الوزارية وهيئات التنفيذ، ورفع التقارير بشكل منتظم إلى اللجنة الوزارية المشتركة حول تقدم البرنامج، ثم إبراز المعوقات التي جوبهت وتقديم اقتراحات بالحلول لمساعدة اللجنة الوزارية في اتخاذ القرار المناسب.

ومن جهة أخرى ستقوم وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية وبمساعدة خبرة خارجية بإعطاء التوجيهات وتقديم الدعم الذي يحتاجه التنفيذ من أجل تنفيذ البرنامج بشكل منسجم ومتناسق.

كما سيقام ببعثات تدقيق وتقييم مستقلة وبصفة منتظمة على مستوى جميع مكونات البرنامج للتأكد من التقيد بقواعد صارمة في مجال الشفافية وحسن التسيير وذلك بمبادرة من اللجنة الفنية.

ولأجل القيام بمتابعة فعالة، سيخضع نظام متابعة تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي لمقرر ينص على سيره.

التي تمتلك موريتانيا فيها تنافسية كبيرة. وحول الآليات والوسائل المثلى التي يجب اعتمادها لزيادة فعالية القطاع الخاص، وتوجيه الموارد المخصصة له لتحقيق أهدافها المنشودة أوضح الدكتور محمد ولد أبو مدين أن من بينها تصميم برامج تدريب وتأهيل وتأطير للفاعلين في القطاع الخاص خصوصا الشباب الراغبين في الاستثمار، وكذلك تسهيل إجراءات جذب المستثمرين وحمايتهم، واعتماد آلية شفافة في هذا الصدد، وكذلك مراقبة وحث الهيئات الإدارية المعنية بالاستثمار على تسهيل تلك الإجراءات، بل أكثر من ذلك- يضيف ولد أبو مدين- إنشاء مكتب وطني ومكاتب جهوية لتسهيل إنشاء المقاولات الاستثمارية واقتناء فرص الاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة بالبلد، ثم إنشاء هيئة رقابية تسهر على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال على المديين المتوسط والقريب.

كما تطرق الدكتور محمد ولد أبو مدين؛ أستاذ الاقتصاد بالمدرسة الوطنية للإدارة؛ إلى الدور الذي تضطلع به خطة الإقلاع الاقتصادي لترقية القطاعات الإنتاجية، مبينا أهمية تبني خطة متكاملة لترقية هذه القطاعات خصوصا تلك التي تملك فيها موريتانيا ميزة تنافسية، وهي خطة- يضيف ولد أبو مدين- تستلزم الأخذ في الحسبان لنتائج البرامج والخطط السابقة في المجال من أجل استخلاص العبر منها واستخلاص التجارب، سبيلا إلى تطوير وتثمين هذه البرامج الجديدة لترقية القطاعات الانتاجية، بما يراعي خصوصية المكان ودقة اللحظة التي تمر بها موريتانيا- يضيف ولد أبو مدين- مذكرا في هذا المجال أن البلد يزخر بالموارد العديدة غير المستغلة مثل تلك المرتبطة بالزراعة والتنمية الحيوانية والمعادن، ومعبرا عن الأمل في أن يراعي تطبيق هذه الخطة الجديدة للإقلاع الاقتصادي أهمية استغلال هذه الموارد وهو ما من شأن أن يعزز موقع البلاد اقتصادي- على الأقل إقليميا-.

وذكّر الدكتور محمد ولد أبو مدين أستاذ الاقتصاد بالمدرسة الوطنية للإدارة، كذلك بأهمية المحور المتعلق بالبنى التحتية ضمن الاقلاع الاقتصادي، مبينا أن البنى التحتية والمرافق الأساسية تظل دوما عاملا أساسيا للنهوض بالاقتصاديات لا غنى عنه في أي ظرف.

## أهمية البنى التحتية في المجال الزراعي

واستعرض أهمية البنية التحتية في مجال الزراعة كمثال ونموذج على فعالية هذه المرافق في أي خطة للنهوض الاقتصادي، مبينا أن البنى التحتية هنا في هذا القطاع هي جزء لا يتجزأ من سلسلة الإنتاج، لافتا مثلا إلى أهمية إنشاء مراكز تخزين الانتاج الزراعي كالخضار التي كانت دائما حلما بالنسبة للمزارعين في البلد يضيف الدكتور ولد أبو مدين، مشيرا إلى أنه لو وجدت هذه المخازن وجهزت بالطريقة المناسبة ستجعل من زراعة الخضروات مثلا رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني مما سيجعل البلد يقطع أشواطا متقدمة على درب تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

ومثلها أيضا من البنى التحتية في الزراعة هناك تجهيز قنوات الري- يضيف الدكتور ولد أبو مدين- التي يظل يغابها هاجسا بالنسبة للمزارعين، وفق تعبيره، مبينا أن هذه الأمثلة على محورية البنية التحتية في الزراعة هي نموذج فقط على أهمية هذه المرافق بالنسبة لباقي القطاعات خصوصا منها تلك التي يمتلك البلد فيها ميزة تنافسية.

وخلص الدكتور محمد ولد أبو مدين، أستاذ الاقتصاد بالمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، إلى أن تحقيق أهداف خطة الاقلاع الاقتصادي، منوط بالالتزام بالجانب المتعلق بالمتابعة والتقييم، مشددا على أهمية استقلالية الجهة الممسكة بهذا الجانب من الخطة المتعلقة بالتقييم والمحاسبة، وكذا تمكينها من الوسائل الضرورية لإنجاز هذه المراقبة سواء كانت وسائل قانونية تشريعية أو مادية لوجستية أو غيرها من المتطلبات الأخرى، يضيف ولد أبو مدين، إلى جانب اختيار أصحاب الكفاءة والنزاهة المؤهلين للقيام بهذه المهام المتعلقة باستراتيجية وخطة بهذا المستوى من الأهمية بالنسبة للبلد.

بنك الامانة،
شريككم نحو مستقبل
الأفضل

بنك الأمانة
BANQUE EL AMANA

بنك الأمانــة
شارع مامادو كوناتي، ص.ب:5559 نواكشوط، موريتانيا
هاتف: 53 59 4525 (222) - فاكس: 95 34 4525 (222)
site: www.bea.mr

كل عام وأنتم بخير

CMDA S.A
الموزع الرسمي لشركة تويوتا في موريتانيا
تويوتا

CMDA S.A
تبعث بخالص التهاني وأطيب التمنيات
إلى كل الموريتانيين والشعب والقادة بمناسبة الذكرى
الستين لعيد الاستقلال الوطني المجيد.

مجموعة سيارات تويوتا

وكالاتنا :

وكالة الزويرات
اتصل
هاتف : 82 00 55 48 222+
ccmda@cfao.com

وكالة نواذيبو
اتصل
هاتف : 80 80 18 48 222+
ccmda@cfao.com

وكالة نواكشوط
اتصل
هاتف : 30 47 25 45 222+
ccmda@cfao.com

# القطاع الخاص في موريتانيا بين ضرورة الشراكة وإكراهات سوق الأعمال

إعـــداد: محمد العتيق ـ عبد الله ولد محمدن المختار

من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي يخصص رئيس الجمهورية حيزا كبيرا من رؤاه وتصوراته عن النهوض بالبلد للقطاع الخاص و يعول عليه كثيرا لدعم التنمية المحلية.

القطاع الخاص مجموعة المشاريع و الشركات و الأعمال غير المملوكة للدولة وتبرز أهميته في الاقتصاديات الرأسمالية أي اقتصاد السوق الحر حيث الحرية التامة في التملك وإنشاء المشاريع والشركات، وتختلف النظم الرأسمالية حسب درجة تحكم الحكومات في القطاعات الإنتاجية.

وقد تميز الاقتصاد الموريتاني بالليبرالية والانفتاح أمام الجميع بلا استثناء وتحظى المشاريع الاستثمارية فيه بعناية وحماية خاصة كما يتمتع المستثمر بامتيازات مهمة، ويتيح اقتصاد البلاد فرصا هائلة في قطاعات متنوعة، وإسهاما منه في تحقيق التنمية المستدامة وتسريع وتيرة النمو وامتصاص البطالة ومكافحة الفقر.

وقد مر القطاع الخاص في موريتانيا بمراحل كثيرة شهد تطوره فيها موجات من المد والجزر، إلا أنه ومع تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في البلاد منتصف ثمانينيات القرن الماضي أتيحت للقطاع الخاص فرصة لتبوء مكانة مهمة في سوق الأعمال الوطني من خلال عمليات الخصخصة، ومن ذلك الوقت بدأ القطاع الخاص في التوسع في جميع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدماتية.

## القطاع الخاص كرافعة للتنمية

يشكل القطاع الخاص كرافعة للتنمية ركيزة أساسية ودعامة قوية من دعائم الاقتصاد الوطني، لما يضطلع به من دور محوري ريادي كشريك في تحريك ساحة الاستثمارات وتنشيط عصب الاقتصاد وتحسين جودة الخدمات لما يوفره من فرص عمل وتشغيل يشكلان عاملي نهوض ورفع للتنمية.

وقد سعت الدولة إلى دعم القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية لكونه حجر الزاوية في النهوض باقتصاد البلد، من خلال جملة من الإجراءات و التسهيلات.

وبخصوص هذا الموضوع يقول مدير الشباك الموحد ومتابعة الاستثمارات بوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد المصطفى ولد مولود إن الحكومة الموريتانية عملت على ترقية القطاع لتمكينه من لعب دوره كفاعل وشريك كامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بغية إرساء قواعد نمو اقتصادي سريع وقوي من شأنه إنشاء وظائف الشغل والتحسين المستديم للظروف المعيشية للسكان.

وأضاف أن الحكومة صادقت على مدونة استثمارات جذابة كما كرست كذلك لترقية القطاع الخاص محورا رئيسيا في إطارها الاستراتيجي الوطني للنمو المتسارع والرفاه المشترك لأفق 2030.

وأشار السيد المدير إلى أنه تنفيذا لمقتضيات مدونة الاستثمارات، تم إنشاء شباك موحد على مستوى الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والصناعة المكلفة بترقية الاستثمار والتنمية الصناعية يضم ممثلين عن جميع الإدارات المعنية بإنشاء الشركات، من جهة أو الاعتماد في مدونة الاستثمارات من ناحية أخرى (المحكمة التجارية، مصالح الضرائب والخزينة والجمارك والعقارات، إضافة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإدارتي الشغل والتشغيل).

وأشار السيد المدير إلى أن الشباك الموحد يعهد إليه بمهام منها :استقبال وتوجيه وتسهيل تدابير تأسيس الشركات ومواكبة مشاريع المستثمرين الوطنيين والأجانب باستصدار ومنح التراخيص الإدارية المختلفة المتمثلة في الامتيازات والاعتمادات، النفاذ إلى القطع الأرضية...

وركز السيد المدير على أهمية جمع وإصدار جميع الوثائق المطلوبة وفق النظم والقوانين المعمول بها لبدء تنفيذ أي نشاط تجاري انطلاقا من إفادة التقييد في السجل التجاري، وإفادة برقم التعريف الضريبي، وإفادة الانتساب لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي... مع ضمان متابعة المشاريع المعتمدة وأنشطة الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في طور التأسيس أو النشاط، إضافة إلى تصميم السياسات الرامية إلى تحسين وفاعلية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة.

ومنذ إنشاء الشباك الموحد يضيف السيد المدير تم القيام بجملة إصلاحات لتسهيل الإجراءات وخفض كلفة ومدة التراخيص والتي من أبرزها:

- اعتماد استمارة موحدة لطلب إنشاء مقاولة؛
- إلغاء إلزامية حد أدنى لرأس المال بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- إلغاء رسوم تسجيل الشركات لدى مكتب العقارات؛
- إلغاء إلزامية توثيق النظام الأساسي بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

وأكد السيد المدير على أن الإصلاحات لازالت متواصلة، حيث يتم العمل حاليا على مشروع يتوقع أن يكتمل قبل نهاية السنة الجارية، يتمثل في رقمنته كافة الإجراءات على مستوى الشباك الموحد وربطها بنظام معلوماتي مندمج سيمكن من تقليص وقت معالجة طلبات المراجعين وتمكينهم من تقديم تلك الطلبات عن بُعد عبر الوسائط الحديثة باستخدام شبكة الانترنت.

ويشير السيد المدير لانعكاس هذه الإصلاحات إيجابا في التصنيفات الدولية المهتمة بمناخ الأعمال كتصنيف Doing Business الصادر سنويا عن البنك الدولي، حيث احتلت بلادنا، حسب آخر تقرير لسنة 2020 الرتبة 49 عالميا (من 190 دولة) على المؤشر الفرعي «بدء النشاط التجاري»، وهو ما يمثل أيضا الرتبة 6 إفريقيا.

بينما كان تصنيفنا على نفس المؤشر في تقرير سنة 2014 في الرتبة 173 أي أنه حصل تقدم ب 124 رتبة في سنوات قليلة بفضل إنشاء الشباك الموحد واعتماد الإصلاحات الآنفة الذكر.

واستطرد السيد المدير قائلا: «فيما يخص الاعتمادات، فقد أصدر الشباك الموحد لحد الآن 147 اعتمادا في أنظمة الامتياز وفق مدونة الاستثمارات، وذلك لمشاريع استثمارية تبلغ قيمتها الإجمالية 39,3 مليار أوقية جديدة مع الالتزام بخلق أكثر من 8600 وظيفة مباشرة. وبالنسبة لإنشاء المؤسسات على مستوى الشباك الموحد، فقد تم كذلك تقييد ما يربو على 21000 مقاولة جديدة.»

## دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بخصوص دور القطاع الخاص في تنمية البلد يرى الدكتور صدفي ولد السخاوي الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة انواكشوط

إن القطاع الخاص يؤدي دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي في أي دولة لما يميزه من روح المبادرة وتحمل المخاطر والتوجه نحو الإبداع وبذل الجهد في التسيير والتسويق وهو ما دفع الكثير من الدول إلى التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب له.

وقد صادقت موريتانيا على إستراتيجية وطنية لتنمية القطاع الخاص في العام 2014 تمتد إلى غاية 2025 وتم تقسيمها إلى خمسة محاور:

- الصناعات الغذائية والصناعات والخدمات الأخرى؛
- الزراعة؛
- خدمات الصحة والسياحة والتكوين المهني والأشغال العمومية؛
- مناخ الأعمال؛
- إجراءات تنفيذ الإستراتيجية.

ويقوم الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق الذي يجعل من القطاع الخاص الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية وذلك ابتداء من منتصف ثمانينات القرن المنصرم بعد أن تخلت الدولة عن الخطط التنموية التي انتهجتها عند الحصول على الاستقلال الوطني في العام 1960.

ويضيف الدكتور أنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض الإصلاحات في مجالات تشجيع الاستثمار «قانون الاستثمار والمنطقة الحرة بنواذيبو، والقانون التجاري الخ»، وتحرير الاقتصاد وتسهيل ممارسة الأعمال في مجالات مثل إنشاء المقاولات (شباك وحيد في نواكشوط و نواذيبو)، وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى جهد كبير في مجال البنى التحتية (الطاقة والطرق والموانئ وغيرها)، فلا يزال دور القطاع الخاص الوطني دون المأمول؛ حيث أن مردودية الأنشطة الإنتاجية متأثرة بالتكلفة العالية نسبيا للمدخلات التي تدخل في عملية الإنتاج (الماء والكهرباء والهاتف وسائل النقل، والمواد المستوردة، وما إلى ذلك)، إضافة إلى نقص التمويلات وارتفاع كلفتها.

ومع ذلك فان القطاع الخاص يعتبر مولدا حقيقيا للثروة كما في كثير من دول الجوار حيث تقدر مساهمته في الناتج الوطني الخام ب 36 %، و يوفر القطاع الخاص أغلب فرص العمل، بنسبة تقارب 85% وإن كانت فرص العمل هذه تتميز بالهشاشة وضعف الرواتب وضعف الحماية الاجتماعية ، كما أن استثمارات القطاع الخاص (باحتساب الاستثمار الأجنبي

# ترقيـــــة الاستثمـــــار

تعد موريتانيا اليوم وجهة مهمة للاستثمارات الدولية، سواء في القطاعات المألوفة كالمعادن والنفط والصيد أو في قطاعات أقل تقليدية كالسياحة والتقنيات الجديدة والطاقات النظيفة، ونظرا للدور الكبير الذي يسهم به الاستثمار في النمو الاقتصادي تركز الحكومة الموريتانية جهودها في تشجيع الاستثمار وتجعل منه هدفا رئيسيا من أهدافها، وتعمل على الاستفادة من كل الفرص التي توفرها زيادة الاستثمارات في البلاد من جلب رؤوس أموال إضافية وإنشاء وظائف ونقل خبرات جديدة، كما تهتم أيضا بربط رواد الأعمال الموريتانيين بما يعرف اليوم بسلاسل القيمة العالمية، لتمكينهم من الانفتاح على التقنيات الأحدث وللولوج بمنتجاتنا التنافسية إلى الآفاق الرحبة للسوق العالمية.

إن الترويج لأي بلد كوجهة عالمية للاستثمار يعتمد اليوم بدرجة أولى على وجود إطار قانوني وتنظيمي يوفر حوافز وامتيازات مقنعة للمستثمرين.لذلك قامت السلطات المختصة بصياغة وترسيم القانون رقم 052-2012 المتضمن مدونة الاستثمارات، بتاريخ 31 يوليو 2012.

فقد قدم هذا القانون جملة من الضمانات الجديدة الهامة للمستثمرين، ونص على حماية الأصول ورؤوس الأموال المستثمرة، ورسخ مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين الموريتانيين والمستثمرين الأجانب، وفسح المجال للمستثمرين للجوء إلى التحكيم الدولي عند الحاجة.

ويأتي صدور هذا القانون ليعزز جملة المكتسبات الهامة التي قيم بها في مجال تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، وفي مقدمتها وجود دستور يضمن حرية إنشاء المؤسسات، ليلي صدور مدونة الاستثمارات إنشاء منطقة حرة بنواذيبوسنة 2013، تتميز بنظام ضريبي وجمركي محفز للمستثمرين.

وتمت بعد ذلك مجموعة من الإصلاحات في مختلف مجالات تحسين مناخ الأعمال، ومنها على سبيل المثال:

- مراجعة القانون التجاري وتنقيحه وتكملته عبر اعتماد نصوصه التنفيذية.
- تجميع مختلف المصالح الإدارية المعنية بإنشاء المؤسسات واعتمادها في إطار شباك موحد، مكن من تبسيط الإجراءات وتسريعها وتخفيض تكلفتها. وهو نهج يتواصل من خلال إصلاحات جديدة سنة بعد سنة.
- تعزيز كبير للضمانات المقدمة لدافعي الضرائب من خلال التدابير التي أدخلت منذ قانون المالية لعام 2015، وشملت التقاضي، والتحصيل، وتسديد اعتمادات ضريبة القيمة المضافة، والتدقيق الضريبي.
- تسهيل التجارة عبر الحدود، بعد أن تم إنشاء شباك موحدعلى مستوى ميناء نواكشوط لتحصيل الرسوم والضرائب المدفوعة لجميع الفاعلين في مجال الإعلان الجمركي.
- إنشاء شبابيك موحدة للربط بالكهرباء ولاقتناء تراخيص البناء.
- إصدار مدونة للحقوق العينية، تمكن من تنسيق نظام الملكية المنقولة وغير المنقولة فضلا عن إجراءات التسجيل في السجلات العقارية.
- نشر الأحكام القضائية على الانترنت بالنسبة للمستويات المختلفة للعدالة التجارية (المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، المحكمة التجارية بنواكشوط).

المباشر) تفوق استثمارات القطاع العمومي.

## عقبات تؤثر سلبا على المناخ التنافسي

وبخصوص المعوقات التي تعيق القطاع الخاص عن لعب دوره في التنمية يضيف الدكتور صدفي ولد السخاوي: «هناك العديد من العقبات التي تؤثر سلبا على المناخ التنافسي والاستثمار نذكر منها: صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل ووجود الرشوة ، إضافة إلى ارتفاع نسبة الاقتصاد غير المصنف الذي يمثل نسبة 35 في المائة من الناتج الوطني وما يقارب 70 في المائة من مناصب الشغل، وكذلك تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي النفط والمعادن، وأيضا الضرائب يعاقب الحد الأدنى من الضريبة الثابتة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحقق ربحًا، كما تم فرض العديد من الضرائب، عدد كبير من الجبايات، تكاثر الأنظمة الخاصة».

## يجب التفريق بين القطاع الخاص المؤسسي والقطاع الخاص غير المصنف

وبدوره يقول الدكتور الطالب أحمد ولد أحمد رمظان أستاذ مادتي الاقتصاد الموريتاني والتجارة الدولية بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون: «عندما نتحدث عن القطاع الخاص لابد أن نميز بين القطاع الخاص المؤسسي (المنظم الذي يمتلك دفاتر محاسبية) والقطاع الخاص غير المصنف والذي يعبر عنه أحيانا بالقطاع غير المهيكل، فالأخير يساهم في توفير حدود 70% من فرص العمل بينما تعتبر مساهمة القطاع الخاص المنظم بالمقارنة مع الآخر مساهمة متواضعة في خلق مواطن الشغل ، ومما يلاحظ ويجب التنبيه عليه أن مساهمة القطاع الخاص في التصدير وفي الاحتياطات من العملات الصعبة مازالت ضعيفة ودون الطموح ويرجع ذلك إلى هشاشة النسيج الصناعي فالصناعة المعملية لا تُسهم في الناتج المحلي إلا في حدود 7%.»

ويضيف الدكتور أن القطاع الخاص قد انحاز إلى تجارة الاستيراد ولم يجازف في الاستثمار في المجال الصناعي

ووفر على نفسه فرصة إرساء صناعة وطنية تلبي على الأقل الحد الأدنى من حاجة السوق الوطنية فخلال عشرين سنة الأولى من عمر سياسات الإصلاح الاقتصادي أي الفترة الممتدة من 1985-2004 استطاع القطاع الخاص إنشاء 61 منشأة صناعية، ويصعب عليه تطوير صناعته المعملية مستقبلا رغم طول فترة الإعفاء من بعض الالتزامات (نظام الأفضليات التجارية) التي منحها له النظام

التجاري العالمي متعدد الأطراف، وقد فرط هذا القطاع في ثروة حيوانية هائلة ولم يبذل جهدا كافيا في استغلال مشتقاها (الجلود والألبان) فمازالت البلاد تستورد 80 % من حاجياتها من الألبان.

ويرى الدكتور أن الاقتصاد الموريتاني في الوقت الراهن يعتمد بشكل كبير على صادراته التقليدية المتمثلة في المناجم وصيد الأسماك، فمحركات النمو الاقتصادي تتركز أساسا في المناجم ودور الإدارة العامة والمعونات المقدمة للتنمية الاقتصادية (المساعدات القروض).

ويذهب الدكتور إلى أن القطاع الخاص يعاني من العديد من المعوقات من أبرزها:

- نقص التمويل، فالبنوك مازالت تحجم عن تمويل الاقتصاد إلا نادرا، وتركز عادة على تمويل التجارة الدولية تقنية الاعتماد المستندي؛
- الضغط الضريبي؛
- نقص العمالة الماهرة؛
- ارتفاع أسعار الطاقة؛
- ضيق السوق الوطنية، انخفاض الدخول، قلة عدد السكان؛
- غياب سوق مالية.

## الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتكتل الفاعلون في القطاع الخاص في نقابات متخصصة في كل مجالات العمل الإنتاجي تقريبا وتدخل هذه النقابات تحت لواء اتحاد أرباب العمل الموريتانيين وهو الجهة المخولة بالشراكة مع القطاع العام ممثلا في الحكومة. وهذه الشراكة تعد أكبر مساهم في الدفع بعجلة الاقتصاد، نظرا لما تفضي إليه من تكامل بين القطاعين وجبر للنقص الحاصل وتبادل الخبرات والمعلومات من اجل العمل على توسيع حقول الاستثمار وتوفير فرص العمل وورشات التشغيل، فضلا عما تتيحه من تنافس إيجابي على جودة وتنوع الخدمات- لتقتضي أولا وقبل كل شيء الالتزام المتبادل بين القطاعين من أجل تكريس ثقافة الشراكة حفاظا على استمرار سير العملية التنموية كما يرام.

وبهذا الخصوص يرى الدكتور صدفي ولد السخاوي أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تغطي جميع أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص المحددة في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم:2017-006 ، وهي:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام الأموال العامة للدولة؛
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب عقد امتياز (إجارة وامتياز).

ويضيف أن هذه الشراكة عانى من عدم وجود إستراتيجية وتشريعات محددة (بما في ذلك التشريعات القطاعية: إنتاج الكهرباء، والخدمات البيئية، وما إلى ذلك) وعدم وجود مؤسسة مسؤولة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، غير أن هناك حاجة لإصلاح مؤسسي وتنظيمي من أجل تسهيل وإيجاد إطار ملائم للاستثمارات بما يتناسب مع تنمية قطاع الكهرباء سواء تعلق الأمر بالاستجابة للطلب الداخلي أو الخارجي. ومن شأن هذا الإصلاح أن يسهل تطور أنشطة النقل وتوزيع الكهرباء على المستوى الوطني والمحلي مع الاستمرار في الجهود المقام بها في مجال الإنتاج. وعلى وجه العموم فإن هذا التطور في القطاع يجب عند الاقتضاء أن يسهل اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك داخل المناطق الريفية أو شبه الحضرية.

أما الدكتور الطالب أحمد ولد أحمد رمظان فيقول: «لقد جربت موريتانيا سياسة القطاع المختلط قبل تطبيقها لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي انتهجتها في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم فتنازلت الحكومة آنذاك عن تلك المؤسسات بموجب قانون الخصخصة وأسفر ذلك عن تسريح العمالة مما ساهم في تنامي معدل البطالة، لكن تلك السياسة كانت أفضل على الجانب الماكرواقتصادي (توازن الاقتصاد الكلي).

أما الشراكة الآن فهي مقتصرة على شركات الاتصالات والطاقة (شركة الغاز).....

وفي اعتقادي أن الحكومة إذا كانت جادة فعلا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي فإنها يمكن أن تقنع القطاع الخاص في الشراكة معها

والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمتلك فيها موريتانيا مزايا نسبية كالثروة الحيوانية والزراعة على الضفة وفي الأماكن الرطبة والصيد والطاقة المتجددة ، فهذه القطاعات مازالت شبه بكر وتحمل قيمة مضافة عالية لم يتم استغلالها بعد ويمكن أن تخلق المزيد من مواطن الشغل وتمتص العاطلين عن العمل ، وعندما تنجح هذه المشاريع في تحقيق أهدافها من السهل على الحكومة التنازل عنها لصالح القطاع الخاص ، وقد جربت هذه التجربة في عدة بلدان.»

## القطاع الخاص ودوره في امتصاص البطالة

إسهاما منه في تحقيق التنمية المستدامة وتسريع وتيرة النمو وامتصاص البطالة ومكافحة الفقر، يشكل القطاع الخاص كرافعة للتنمية ركيزة أساسية ودعامة قوية من

دعائم الاقتصاد الوطني، لما يضطلع به من دور محوري ريادي في النهوض بالاقتصاد الوطني، وقد ساهم هذا القطاع في تقليص مستوى الفقر وامتصاص البطالة التي تعد عائقا من عوائق التنمية وسورا منيعا أمام النهوض بتنمية وازدهار الأمم، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات المتبعة من طرف القائمين على هذا القطاع، من أجل محاربة هذه الظاهرة والتقليل من آثارها السلبية وتوفير أكبر نسبة للتشغيل.

وللوقوف على دور الإتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين في تقليص نسبة البطالة والرفع من مستوى التنمية في البلد كقطاع خاص يقول مستشار رئيس اتحاد أرباب العمل الموريتانيين السيد ماء العينين ولد خالد: «في البداية أود أن أفرق بين مسؤولية الدولة ومسؤولية القطاع الخاص كشريك في رفع مستوى التنمية والنهوض بها، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص مستوى البطالة في البلد حيث أن مسؤولية الدولة تختلف عن مسؤولية القطاع والمسؤولية الأولى للدولة تتمثل في التنظيم من خلال سن القوانين المنظمة لدور كل طرف على حدة والمحددة لمسؤولية كل جهة والمنظمة للتشغيل في القطاعين».

وأضاف أن التفتيش عن مدى سير كل قطاع على ما يرام والعمل على جبر النواقص وتهيئة ظروف مناسبة ومواتية لقيام كل بما يلزمه إضافة إلى تحديد القواسم المشتركة بين القطاعين من صلب مسؤوليات الدولة تجاه القطاع، إضافة إلى خلق مناخ ملائم لترقية الحركة الاقتصادية ورسم السياسات الإنمائية وتهيئة الظروف المناسبة لسير الحركة الاقتصادية على الوجه المطلوب.

وبين السيد المستشار أن دور القطاع الخاص كرافعة للتنمية في موازاة دور نظيره يتجسد في خلق فرص العمل من خلال الاستثمارات العمومية والسياسات الاقتصادية وتوفير العمالة الكافية لتنفيذ المشاريع وتحسين خدمات العمل، إلى جانب تموين الاحتياجات الضرورية العامة، انطلاقا من اعتباره مصدر تزويد للدولة لتحقيق جاهزيته للتدخل المباشر إن اقتضت الظروف ذلك.

وفي إطار ما يقوم به اتحاد أرباب العمل الموريتاني من أجل امتصاص البطالة والحد من آثارها- يضيف السيد المستشار- فإن الاتحاد وقع اتفاقية كبرى مع الدولة الموريتانية ممثلة في وزارة التشغيل والشباب والرياضة لتشغيل ستة آلاف عامل بحلول النصف الأول من العام الجاري 2020 إلا أن انتشار جائحة كورونا قد حال دون مواصلة أغلب المشاريع الوطنية الكبرى...

ونبه السيد المستشار أنه بالرغم من ذلك وفي تلك الظروف الاستثنائية التي مرت بها الدولة جراء انتشار الجائحة فقد استطاع الاتحاد توفير ثلاثة آلاف فرصة عمل أي ما يمثل خمسين في المائة 50% مما كان متفقا عليه.

ويأمل الاتحاد- يضيف السيد المستشار- أن يتم إنجاز البقية قبل انصرام السنة الجارية.

ووفقا لما أعلنه الاتحاد، فقد تم توزيع فرص العمل المذكورة التي تعهد الاتحاد بتوفيرها على الاتحاديات المنضوية تحت لوائه على النحو التالي:

- اتحادية الزراعة 1500عامل؛
- اتحادية الصيد 1000عامل؛
- اتحادية البناء 1000عامل؛
- اتحادية الصناعة 500 عامل؛
- اتحادية النقل 500 عامل؛
- اتحادية الخدمات والمهن الحرة 500؛
- السياحة 500؛
- اتحادية المخابز والحلويات 500.

وفي نفس الإطار ومساهمة في امتصاص البطالة- يضيف السيد المستشار- فقد رصد الاتحاد منحة مالية للصحافة الاقتصادية من أجل تنوير الرؤية الاقتصادية للاتحاد، كما عمل على إنشاء ورشات تكوين من اجل ترقية القطاع الخاص بالتنسيق مع الوزارات والقطاعات المعنية .

وتابع قائلا: «فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي سعيا منه للحد من البطالة وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع وخصوصا في تلك الظروف، فقد حافظ الإتحاد على جميع عماله دون فصل أي عامل إبان فترة كورونا الخاصة مدة أربعة أشهر... وهو ماساهم في تقليص البطالة التي شهدت ارتفاعا مذهلا في تلك الفترة.»

ويرى الدكتور صدفي ولد السخاوي أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل تمثل ما يقارب 85% وإن كانت فرص العمل هذه تتميز بالهشاشة وضعف الرواتب وضعف الحماية الاجتماعية.

وتتوقع الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص أن يساهم القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بنسبة إضافية قدرها 1.5 % سنويا خلال الفترة (2015-2020) وأن يخلق 50 ألف منصب شغل إضافي خلال نفس الفترة.

## الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتاني هيئات وهياكل

يعتبر الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين الممثل الوحيد والناطق باسم القطاع الخاص والمحاور للسلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في مجال اختصاصه .

وقد أنشئ هذا الاتحاد في بداية ستينيات القرن الماضي حيث مر بتشكيلات مختلفة وتسميات عديدة قبل أن يأخذ شكله الحالي سنة 2008 كنتيجة للتحالف بين نقابات أرباب العمل في البلاد.

ويعد الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين منظمة وطنية تتكون من إحدى عشرة اتحادية مهنية تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وهي:

- اتحادية التجارة؛
- الاتحادية الوطنية للصيد؛
- اتحادية الصناعة والمناجم؛
- الاتحادية الوطنية للنقل؛
- الاتحادية الموريتانية للزراعة؛
- الاتحادية الوطنية للبناء والأشغال العامة؛
- الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات؛
- اتحادية الخدمات والمهن الحرة؛
- اتحادية المؤسسات المالية؛
- اتحادية السياحة؛
- الاتحادية الوطنية للتنمية الحيوانية.

رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين في لقاء خاص مع الوكالة الموريتانية للأنباء

# برنامج الإقلاع الاقتصادي رؤية متبصرة تركز على معالجة آثار جائحة كورونا

من أجل وضع اليد على مواطن الإنجازات التي قام بها القطاع الخاص خلال الفترة الماضية، وكذلك الرؤى الاستشرافية لمستقبل الأعمال في موريتانيا التقت مجلة الشعب رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، السيد زين العابدين ولد الشيخ أحمد، وأجرت معه اللقاء التالي:

**س/ ما هو الدور الذي يمكن للاتحاد أن يلعبه في تنفيذ برنامج الإقلاع الاقتصادي هل يمكن أن تشرحوا للقراء كيف سيتحقق ذلك؟**

ج / برنامج الإقلاع الاقتصادي برنامج أصلي متعدد الانعكاسات أطلقه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وفق رؤية متبصرة و شاملة تراعي متطلبات الانطلاق الاقتصادي ومقتضيات معالجة انعكاسات وآثار جائحة كورونا.

ويمنح هذا البرنامج الرائد مكانة خاصة للقطاع الخاص و يؤكد محوريته في الأداء الاقتصادي وتنمية الوطن.

وكان لنا في الاتحاد شرف الاستقبال من طرف فخامة رئيس الجمهورية ما يعكس اهتماماته بانجاز البرنامج ولكن كذلك أهمية إشراك جميع الفاعلين واضطلاعهم بأدوارهم وهو ما تجلى في اللقاء الذي خص به فخامة الرئيس أرباب العمل وما حمله من التمكين لإشراك القطاع الخاص في مواكبة وتنفيذ هذا البرنامج الرائد.

وكان قرر رئيس الجمهورية منح الأفضلية لأفضلية للشركات الوطنية تحفيزا نوعيا للمقاولة المحلية ولليد العاملة الوطنية.

وبعد إقرار السلطات العمومية نظام الأفضلية لصالح الشركات الوطنية والإشراك الفعلي لها في خطط الإقلاع الاقتصادي الواعدة دعا المجلس الوطني للاتحاد المنعقد أخيرا رؤساء وأعضاء الاتحاديات والفاعلين الاقتصاديين الى اغتنام هذه المكاسب الهامة والبرهنة على استحقاقها بالوفاء بالالتزامات التي تقطعها المؤسسات على نفسها احتراما للآجال وللنوعية ،فهذه فرص حقيقية أمام المقاولات الوطنية للبرهنة على كفاءتها ولكنها في الوقت ذاته تحديات فعلية يتعين العمل بكل حزم على رفعها.

**س / ما الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في إطار الاقتصاد الوطني وفي التخفيف من تبعية الأخير للخارج ؟**

ج / يضطلع القطاع الخاص بدور كبير في الاقتصاد الوطني بمختلف تجلياته تشغيلا وتكوينا وتنافسية ودعما للاقتصاد ويمثل القطاع الخاص رافعة التنمية الاجتماعية ومحرك التنمية الاقتصادية ومرآة تقدم البلد في مشاريعه والية تنفيذ برامجه الطموحة

ويساهم القطاع الخاص ببلادنا بتشغيل أزيد من 72.8% حسب المكتب الوطني للإحصاء.

وتسعى مختلف النشاطات المقام بها لتحقيق المزيد من الاستقلالية الاقتصادية للبلد وتامين الاستقلالية سيما ان التحديات القائمة والتي أدت منها حدة جائحة كورنا كانت تدفع الى المزيد من تامين الاستقلال على مختلف المستويات وهو ما يقتضي تفعيل الموارد والشركات الوطنية و تحفيز واستثمار مختلف الطاقات المحلية لتحقيق ذلك

وهو ما يتقاطع بامتياز مع محاور برنامج الإقلاع الاقتصادي في اهتمامه بالمحتوي المحلي وتثمينه للموارد المحلية بوصفها الموارد الأكثر قدرة على تامين الاستقلالية وامتصاص البطالة والاقدر على ضمان الاستدامة.

**س / كيف تقيمون مناخ الاستثمار بالبلد والعلاقة بين القطاع العمومي والخاص؟**

ج / قامت السلطات العمومية خلال السنة الأخيرة بجهد معتبر في اطار تبنية تحسين مناخ الأعمال بدءا بمراجعة الإطارات القانونية و التنظيمية واستحداث الهيئات المعنية بالتحسين وتوفير الضمانات الكفيلة بجذب المستثمرين

وكان قرار فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار قرار غير مسبوق ويعول على المجلس الذي يضم مختلف القطاعات الوزارية المعنية وممثل أرباب العمل الموريتانيين كمتحدث باسم الفاعلين الاقتصاديين في ان يمثل الإطار الأنجع والأداة المثلى لتعزيز مناخ الاستثمار من خلال الخطط والتصورات التي سيضعها في هذا الصدد.

كما أن خطوات إصلاحية هامة تم اتخاذها خلال السنة الماضية و سيكون لها كبير الأثر من قبيل مراجعة مدونة الصفقات العمومية وإصلاحها ضمانا لتامين شفافية الصفقات العمومية ولكن كذلك لتحسين أداء الشركات الوطنية عبر اعتماد مبادئ التصنيف والتخصص مما يعزز التراكم والتخصصية ونجاعة الأداء.

وبخصوص العلاقة بين القطاعين العام والخاص فان متابعة سلسلة الخطوات التي اتخذتها السلطات العمومية تؤكد ان هذا الخيار الاستراتيجي يتعزز في برنامج أولوياتي، كما تم تخصيص محور استراتيجي ببرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية والذي يشمل الدعم المخصص لمواجهة انعكاسات جائحة كوفيد 19 و خلق مناصب الشغل وتدابير دعم المقاولات.

وتم خلال استقبال رئيس الجمهورية لرئيس الاتحاد رفقة الوزير الأول تم التباحث حول الإشراك الفعلي للقطاع الخاص في خطة الإقلاع الاقتصادي

كما استعرض معالي الوزير الأول مع المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين انشغالات القطاع الخاص وتأثير جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني وكذلك نقاش كيفية إشراك القطاع الخاص الوطني في خطة الإقلاع والخطط التنموية للاقتصاد الوطني.

- وأقرت السلطات العمومية لنظام تفضيل الشركات الوطنية ب 15 نقطة

- ووافقت على تصنيف وترتيب الشركات الوطنية والبدء في الطريقة التي سيتم بها ذلك ، - فضلا عن إعداد دراسة حول مدونة الصفقات العمومية ودور أرباب العمل

وإصلاح مدونة الصفقات العمومية و الاتفاق على دراسة لتلبية مطلب إلغاء الضريبة الثابتة زيادة على منح فترة سماح من ستة أشهر لصالح الشركات في مجال تنفيذ الأشغال اعتبارا للقوة القاهرة بفعل الجائحة

وقد حظي تشجيع الاستثمار والتبادل البيني بعناية خاصة من طرف االاتحاد تسويقا لصورة وموارد البلد وتشجيعا للفاعلين الاقتصاديين وتحسينا لمناخ الأعمال

وفي هذا السياق تم بحث فرص الاستثمار في موريتانيا ومحفزاته وسبل تعزيز التعاون والشراكة بين رجال الأعمال ونظرائهم من خلال سلسلة اللقاءات التي أجراها رئيس الاتحاد مع فخامة الرئيس و مع الوزراء والسفراء المعتمدين

في نواكشوط ومن بينها لقاءات مع رؤساء الدول الصديقة و الشقيقة ورؤساء اتحادات أرباب العمل .

و ساهمت الاجتماعات في تشجيع التعاون البيني وتحريك رافعة القطاع الخاص لمواكبة جهود الحكومات .

وعلى المستوي الوطني يولي الاتحاد اهتماما خاصا لتعزيز كفاءات رجال الأعمال وتحسن الأطر الخاصة بالاستثمار وفي هذا الصدد تم استعراض واقع وفرص الاستثمار في المنطقة الحرة في انواذيبو، مع رئيس المنطقة و تم إيلاء اهتمام خاص لدعم سيدات الأعمال وتدعيم تكوينهن والتي كان آخرها تنظيم الدورات التكوينية الخاصة بالمشاركة في الصفقات العمومية

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نهنئ أنفسنا علي النتائج الايجابية التي تمخضت عن هذه اللقاءات و التي تبرهن علي أن الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين بوصفه الممثل الوحيد للقطاع الخاص و المحرك الحقيقي للنمو هو المخاطب المفضل للسلطات العمومية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

وفي مجال تشجيع الاستثمار بادر الاتحاد بتنظيم العديد من المنتديات الاستثمارية وشارك بفعالية في العديد من المؤتمرات النوعية ومن أهمها:

- تنظيم الأيام التشاورية حول الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الصيد

المشاركة في المؤتمر الافتراضي لأرباب العمل لدول الساحل الخمس وكذلك اتحاد مقاولات فرنسا بتاريخ 29 يونيو 2020 والذي تمخض عن تسليم عريضة تشتمل على المشاكل المطروحة للفاعلين الاقتصاديين وتسليمها الي رؤساء الدول المشاركين في قمة دول الساحل وفرنسا والتي احتضنتها العاصمة نواكشوط.

و علي الصعيد الدولي شارك الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين في لقاءات دولية هامة كما استقبل العديد من الوفود الأجنبية و شارك في عدة مؤتمرات و ملتقيات و ورشات و تظاهرات اقتصادية إقليمية و قارية و دولية ووقع العديد من اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة ومع الاتحادات النظيرة.

فيما يتعلق باللقاءات الدولية المنظمة من طرف الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، نذكر من أهمها :

- المساهمة النشطة في المنتدى الاقتصادي السعودي بالرياض بمشاركة أزيد من مائة شركة موريتانية

- تنظيم الجمعية الثانية لاتحاد منظمات أرباب العمل بمجموعة دول الساحل الخمس التي احتضنتها نواكشوط بمبادرة من الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين و انتخبت لرئاستها و لمدة سنتين، رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

و على اثر هذه الزيارات المثمرة و اللقاءات الدولية المشار إليها آنفا و التي نظمها الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين بنواكشوط، تم تجسيد شراكات ذات فائدة متبادلة و إقامة علاقات أعمال متميزة بين رجال الأعمال الموريتانيين و نظرائهم من البلدان المعنية.

ويجري التحضير الآن علي قدم وساق لتنظيم مؤتمر موريتانيا بوابة الاستثمار المستدام في افريقيا بالتعاون بين اتحاد أرباب العمل الموريتانيين ومنتدى المستثمر العربي الدولي شهر ابريل المقبل ، ويتوقع ان يشارك في هذا المؤتمر الدولي الذي ستجري فعالياته تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية مئات المستثمرين العرب والدوليين وسيتيح لهم الاطلاع عن قرب علي فرص الاستثمار ات الواعدة و الآمنة ببلادنا وسيمكنهم من التبادل والتواصل مع نظرائهم الموريتانيين وإقامة شراكات بناءة بينهم.

والي ذلك فقد أولى لاتحاد أهمية معتبرة للمستثمرين الموريتانيين بالخارج من خلال السهر على الاجتماع بهم وتعيين خلية خاصة بهم ومخاطبة السلطات المضيفة لحل مشاكلهم.

**س / أية علاقة تربطكم بالقطاع العمومي بالخارج؟**

ج / يترأس الاتحاد الرئاسة الدولية لكل من اتحاد أر باب العمل المغربيين واتحاد أصحاب الأعمال بلدان الساحل وقد مكنته هذه الدورة من تحقيق المزيد من التبادل والاطلاع علي إشكالات الاستثمار وبحث فرصه علي المستويات الإقليمية و القارية

وللاتحاد علاقات مميزة مع نظرائه الفرنسيين والأوروبيين تستثمر كلها في تحسين جاذبية الاستثمار ببلادنا وتجسيد السفارة الاقتصادية الحق والتمكين من الاطلاع على فرص الاستثمار الواعدة ببلادنا

**س / ما هي الأدوار التي يضطلع بها الاتحاد في مجال تكييف التكوين المهني مع حاجيات السوق؟**

ج / للاتحاد اهتمام كبير في اطار اضطلاعه بمسؤولياته الاجتماعية وضمن مساعي تمهين وتحسين أداء المؤسسة و المقاولة الاقتصادية بالتكوين المهني وبتحقيق ذلك وفق رؤية شاملة بالتنسيق الكامل مع السلطات الوصية في هذا الإطار يأتي مجموع الاتفاقات التي وقعها الاتحاد مع القطاعات الوصية والتي كانت تمثل استجابة لمشاغل جدية في ضرورة مواءمة التكوين مع متطلبات السوق وجعل المقاولة الاقتصادية قادرة على الأداء في محيط تنافسي وهو ما يتعذر تحقيقه دون الاهتمام بالتكوين المهني وفي هذا الصدد قام الاتحاد بتوقيع اتفاقيات هامة كان لها كبير الأثر علي تحقيق هذه المطالب ومن بينها :

- توقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين و وزارة التعليم الثانوي والتكوين التقني والمهني)قصد تحديد حاجيات سوق العمل من اليد الوطنية العاملة المتوفرة على خبرات تتلاءم مع الحاجيات الوطنية في التشغيل، والسبل الكفيلة باستفادة خريجي مؤسسات التكوين التقني والمهني من فرص التشغيل لدى أرباب العمل الوطنيين( بتاريخ 23 أكتوبر 2019.

- التوقيع علي الاتفاقية الإطار للشراكة بين الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين و وزارة التشغيل والشباب والرياضة لتوفير 6000 فرصة عمل بتاريخ 17 دجمبر 2019 ويسرني ان أعلن أن الاتحاد تمكن لحد اليوم من تشغيل 2500 منها ويتسارع العمل نحو تشغيل البقية .

**س / اثرت جائحة كوفيد كثيرا على القطاع الخاص لا سيما قطاع السياحة، وكالات السفر، الفنادق، مطاعم الصناعة التقليدية، هل اتخذتم عدة إجراءات لعون المتدخلين في هذا القطاع؟**

ج / صحيح أن بعض القطاعات كانت أكثر تؤثرا ولكن التأثيرات الكلية للجائحة كانت اكبر ولم تقتصر فقط علي مجال واحد حتي ولو تفاوتت درجات التأثر بحساب القطاعات.

ولذلك بادر الاتحاد على الفور إلي تعبئة الفاعلين الاقتصاديين للمساهمة في الهبة الوطنية التي أطلقها الرئيس الجمهورية وهو ما

مكن من استقطاب قرابة ثلاثة ملايير ومن مساهمة الفاعلين الاقتصاديين واضطلاعهم بمسؤولياتهم الاجتماعية الوطنية في هذا المضمار وكرس الاتحاد جهوده طيلة هذه الفترة من اجل المساهمة الفعالة في التصدي للجائحة.

من خلال تأمين تزويد البلاد بالمواد الغذائية وبأسعار مناسبة في ظروف خاصة ولكن كذلك عبر الاضطلاع بمسؤولياته الاجتماعية في هذا الصدد مساعدة وتشغيلا وتكوينا وتشجيعا للاستثماروتم تمثيل أرباب العمل في اللجان التي وضعتها الحكومة للتصدي لجائحة كوفيد 19 وهما لجنتي اللوجستيك و اليقظة الاقتصادية.

وفي سياق متصل تم العمل على إدماج انشغالات القطاع الخاص في الخطة الوطنية لمواجهة هذه الجائحة وذلك بعد اعداد عريضة تحمل جميع المشاكل المطروحة للقطاع الخاص اثر جائحة كوفيد 19 وتسليمها إلي فخامة رئيس الجمهورية

لا يسعنا بالمناسبة الا أن نثمن تقدير فخامة رئيس الجمهورية، لجهود القطاع الخاص وتجديد ه التزام السلطات العمومية بترقيته خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد و توجيهه لجنة اليقظة الاقتصادية بإدماج انشغالات القطاع الخاص في الخطة الوطنية لمواجهة جائحة كورونا.

وبالفعل فقد تضمن برنامج الإقلاع الاقتصادي محاور هامة تشكل استجابات موفقة لانشغالات القطاع الخاص ولمعالجة التأثيرات التي طالته بعد الجائحة.

ولم تقتصر معالجة تأثيرات الجائحة على الابعاد الوطنية قبل ان جلسات قمة نواكشوط شكلت فرصة ثمينة لاصدار الاتحاد خطة عملية سلمت لقادة البلدان الساحل والرئيس الفرنسي حول تأثيرات الجائحة على القطاع الخاص بالمنطقة وآليات التعاطي مع انعكاساتها.

## وفي الختام..

يسرني أن أتقدم لكم بجزيل الشكر على إتاحة هذه الفرصة ولان السياق يتزامن مع الذكرى الستين لعيد استقلالنا الوطني بما يحمله من دلالات الانعتاق والتحرر والسلام أود وبهذه المناسبة السعيدة أن أتقدم بخالص التهاني لفخامة رئيس الجمهورية وللشعب الموريتاني والفاعلين الاقتصاديين علي ما قدموه من تضحيات وجهود في سبيل المزيد من تعزيز استقلالنا الاقتصادي وتامين استغلال مواردنا الذاتية والاضطلاع بمسؤولياتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

### النشأة

تم إنشاء المعهد العالي للشباب و الرياضة بموجب المرسوم رقم 010/ 2014 م

### التخصصات ونظام الدراسة

يوفر المعهد العالي للشباب و الرياضة التخصصين التاليين :

- علوم وتقنيات الأنشطة السيسيو - تربوية - علوم و تقنيات الأنشطة البدنية و الرياضية

ينتهج المعهد نظام ( ل . م .د ) المتبع في مؤسسات التعليم العالي الوطنية

### الأهداف

يتمثل الهدف الأساسي للمعهد العالي للشباب والرياضة في تزويد قطاعات الشباب والرياضة بأطر عالية الكفاءة

### معطيات عامة

يحتوي المعهد العالي للشباب والرياضة على 100 طالب يأطرهم 32 أستاذ من أكفء الأساتذة في المجال

شكل حفل التخرج المنظم من طرف المعهد العالي للشباب والرياضة وتحت إشراف معالي وزير التشغيل والشباب والرياضة يوم الخميس 12 /11 /2020. تخرج الدفعة الأولى من حملة شهادة الليسانس في علوم وتقنيات الأنشطة السيسيو- تربوية وعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية و الرياضية على المستوى الوطني

# المكتب الوطني للصرف الصحي

## نقلة نوعية خدمة للمواطنين

مثل موسم خريف 2020 نقلة نوعية في عمل المكتب الوطني للصرف الصحي، حيث تدخل في أكثر من نقطة في خريطة الوطن العزيز، فحيثما وُجدت السيول سجل المكتب حضورا لافتا، بدءا من مختلف أحياء العاصمة نواكشوط، وليس انتهاء بأحياء روصو وعدل بكرو وباسكنو وأمبود.. إلخ

ولأول مرة يحظى رجال المكتب الوطني للصرف الصحي بالاحتفاء على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث التقطتهم عدسات هواتف المواطنين، وهم يؤدون واجبهم المقدس 24 ساعة متواصلة ولعدة أيام، من أجل إخلاء الأحياء المتضررة من آخر قطرة ماء تشكل إزعاجًا للمواطنين.

في أوائل أغسطس 2020، حين غمرت السيول أجزاء من مدينة أمبود في ولاية كوركول أرسل المكتب الوطني للصرف الصحي وحدة متكاملة إلى المدينة، تتمثل في صهريجين بسعة خمس و عشرون متر مكعب، و مضخة مجهزة بسعة ضخ عالية تصل إلى 500 متر مكعب في الساعة، و مضختين مجهزتين بسعة ضخ متوسطة تصل إلى 60 متر مكعب في الساعة، و صهريجين سعة الواحد منهما 25 متر مكعب، وأنابيب لتفريغ المياه خارج السد يصل طولها مجتمعة إلي 200 متر.

و في 4 سبتمبر 2020، أشرف معالي وزير المياه و الصرف الصحي، السيد سيد أحمد ولد محمد، يرافقه المدير العام للمكتب الوطني للصرف الصحي، السيد حمزة ولد أعمر، على عمليات شفط المياه من شوارع مدينة نواكشوط، إثر الأمطار الغزيرة التي تهاطلت على المدينة، وبدأ معالي الوزير جولته من المكتب الوطني للصرف الصحي، حيث تابع عمليات تجهيز المعدات الخاصة بشفط المياه، وتوجه إلى البؤر الرئيسية لتجمع المياه في الشوارع، وشملت زيارة الوزير أحياء في مقاطعات: تفرغ زينه والسبخة والميناء والرياض، وقد حث المسؤولين في المكتب الوطني للصرف الصحي على مضاعفة الجهود للتخفيف من معاناة المواطنين.

مؤكدا على ضرورة تطوير خدمات المكتب لتكون عند المستوى المطلوب.

وفي 6 من سبتمبر 2020، دفع المكتب الوطني للصرف الصحي بأربعة صهاريج ومعدات أخرى لشفط المياه إلى مدينة روصو، للمساهمة في جهود السلطات للتغلب على آثار الأمطار في المدينة؛ وقد بدأت هذه المعدات العمل فعليا داخل الأحياء المستهدفة.

وقد وجه معالي الوزير الجهات المختصة في المكتب الوطني للصرف الصحي باليقظة الدائمة ومضاعفة الجهود في الظروف الحالية التي تشهد تساقطات مطرية معتبرة على عدة مناطق في البلاد.

وجاءت تلك الخطوة ضمن جهود الحكومة للتخفيف من معاناة المواطنين.

وفي مدينة باسكنو، وتحديدا في 10 سبتمبر 2020، كان رجال المكتب الوطني للصرف الصحي يواصلون عملهم ليل نهار، لشفط مياه الأمطار عن المدينة، حيث زارها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ورافق فخامته في هذه الزيارة معالي وزير المياه والصرف الصحي، السيد سيدأحمد ولد محمد، والمدير العام للمكتب الوطني للصرف الصحي، السيد حمزة ولد أعمر.

واطلع فخامة الرئيس على العمل الميداني الذي تقوم به فرق الصرف الصحي في المدينة، ليل نهار، منذ تهاطل كميات معتبرة من مياه الأمطار، وكان معالي الوزير حث المسؤولين الميدانيين على مضاعفة الجهود لتجاوز الوضعية الراهنة، كما وجه بوضع خطط عاجلة لمنع تكرار ما حصل؛ قائلا :"يجب ألا يتكرر ما حصل في باسكنو مرة أخرى العام المقبل..

أنا على وعي تام بالإكراهات التي تواجهكم.. لكن علينا جميعا أن نعمل بحيث لايتكرر ما حصل مرة أخرى".

وجاءت زيارة الرئيس ووفده في إطار سياسة عليا تقوم على التجاوب مع مشاكل المواطنين، واتباع الحلول الكفيلة بوضع حد لمعاناتهم.

وفي 20 سبتمبر، واصل رجال المكتب الوطني للصرف الصحي عملهم 72 ساعة متواصلة بهدف شفط مياه الأمطار عن العاصمة نواكشوط، ومكنت العملية من انتظام سير امتحانات الباكلوريا، حيث وجه معالي الوزير، السيد سيدأحمد ولد محمد، بأن تكون مراكز الإمتحان أولوية في هذا التدخل، كما توجهت صهاريج ONAS تدعمها الحماية المدنية إلى الأحياء الأكثر تضررا لسحب مياه الأمطار عنها، وذلك في إطار توجه حكومي محوره الأساس رفع المعاناة عن كاهل المواطنين، كما أدى وفد وزاري مهم زيارة لمراكز الباكلوريا، شارك فيه معالي الوزير، السيد سيدأحمد ولد محمد، ومدير مكتب الصرف الصحي حمزة ولد أعمر.

و في 25 سبتمبر أدى معالي وزير المياه والصرف الصحي السيد سيدأحمد ولد محمد، والمدير العام للمكتب الوطني للصرف الصحي، السيد حمزة ولد أعمر، زيارة تفقد لمدينة روصو، عاصمة ولاية اترارزه، وبدأت زيارة معالي الوزير من محطة ضخ مياه الصرف الصحي بحي "أسكال"، حيث تابع طريقة العمل، كما اطلع على العوائق التي تواجه المحطة، كما تجول معالي الوزير في الأحياء الأكثر تضررا في المدينة جراء مياه الأمطار التي تهاطلت هنا بكثافة خلال الأيام الماضية؛ وأبرزها أحياء: "مصران الزايد - السطارة - الهلال".

كانت تلك إطلالة على جهود المكتب الوطني للصرف الصحي خلال المرحلة الماضية، وهو يتطلع إلى المزيد في قادم الأيام، خدمة للوطن، الذي يخطو بثقة وأمل كبير نحو احتفال تاريخي بستينية استقلاله.

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

# النشـــأة، والمهـــام

بقلم رئيس اللجنة الأستاذ
أحمد سالم ولد بوحبيني

### 1 ـ النشأة:

أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سنة 2006 خلال المرحلة الانتقالية بموجب الأمر القانوني رقم 2006/015 الصادر عن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، وكان لابد من تعديله، وهو ما تم بموجب القانون رقم031 /2010 الذي ألغاه وحل محله، لكن التطور التشريعي لم يتوقف عند هذا الحد فنتيجة للحوار السياسي لسنة2011 وبعد التعديلات الدستورية 2012 أصبحت اللجنة بموجب المادة (97) من الدستور مؤسسة دستورية ذات صفة استشارية في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، مما نتج عنه اعتماد بصدور القانون النظامي 016 /2017 الذي يحدد تشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

### 2 ـ المهام

تعتبر اللجنة جهاز استشارة ومراقبة واستشعار ووساطة وتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وفى هذا الإطار تتمثل مهمة اللجنة على الخصوص في:

- إبداء الرأي الاستشاري بناء على طلب من الحكومة أو البرلمان أو أي جهاز آخر مختص أو بمبادرة خاصة من اللجنة حول القضايا العامة أو الخاصة المرتبطة بترقية وحماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية.
- دراسة وتقديم آراء استشارية حول التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ومشاريع النصوص المتعلقة بهذا المجال
- المساهمة بكافة الوسائل المناسبة في نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.
- ترقية البحث والتربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان داخل مختلف أسلاك التعليم وداخل الأوساط المهنية والاجتماعية .
- العمل على التعريف بحقوق الإنسان وبالإجراءات التي تمكن من الاعتراف بها، وخاصة مكافحة أشكال التمييز والمساس بالكرامة الإنسانية، وخصوصا التمييز العنصري وممارسة الاسترقاق، وأشكال التمييز ضد المرأة.
- الترقية والسهر على مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

تشجيع المصادقة ومحاربة الممارسات المنافية لها.

- المساهمة في إعداد التقارير التي على الحكومة أن تقدمها أمام أجهزة ولجان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
- تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان مع أجهزة ولجان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
- القيام بالزيارات المفاجئة لمؤسسات السجون وأماكن الحراسة النظرية من أجل التأكد من احترام حقوق الأشخاص مسلوبي الحرية.
- تخصيص جائزة الجمهورية لحقوق الإنسان والتي تحدد شروطها بموجب مرسوم.

ترفع اللجنة تقريرا سنويا حول الوضعية العامة لحقوق الإنسان وتقدم التوصيات والاقتراحات بشأن تحسينها لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ويناقش في اللجان المختصة في الجمعية الوطنية.

يمكن للجنة خلال ممارستها لمهامها أن تستمع لأي شخص، وأن تحصل على كافة المعلومات والوثائق الضرورية لتقدير الوضعيات العائدة لاختصاصها مع مراعاة الحدود التي يفرضها القانون، كما يمكنها مخاطبة الرأي العام.

بما أن الوقت لا يسمح بشرح أنشطة اللجنة، فإننا سنقتصر على تقديم عملين أساسيين في مجالات العبودية من جهة والحالة المدنية من جهة أخرى.

معلوم أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تحاشت الدخول في الجدل القائم منذ سنوات حول الرق بموريتانيا.

هل توجد بالبلاد 800 ألف حالة من الرق أم صفر حالة منه؟ سؤال لا تراه يجدي الوضع الحقوقي في موريتانيا ولا تراه يقدم أي حلول ناجعة للمعضل..

لذلك اكتفت اللجنة بالقول إن الرق كان موجودا تاريخيا في البلاد ولا يمكن إلا أن تبقى له آثار على نحو ما مثلما هو الحال في العالم كله.. وبما أن موريتانيا أنشأت محاكم مختصة في الرق فذلك يعني أنه ثمة حالات فعلية، خاصة أن هذه المحاكم تصدر أحكامها من حين لآخر.

ولقد أكدت منظمة وولك افري الدولية، في تقرير لها، أن العالم يحتضن 46 مليون من الناس الخاضعين للرق بأشكال مختلفة وبتسميات مختلفة: منها عمل الأطفال، والاستغلال، والمتاجرة بالبشر، والرق المعاصر... انطلاقا من كل ما سبق، كان على اللجنة أن لا تنفي وجود حالات من الرق هنا وهناك. غير أن ما التزمت به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هو أنها؛ بعيدا عن النقاشات العقيمة؛ ستتصدى للرق سواء كان حقيقة أو كان نسبيا أم كان مبالغا فيه، وأنها ستحول الجدل حوله إلى عمل ميداني يفضي إلى إنهاء المشكل. وفي هذا الإطار، نظمت اللجنة قوافل جالت مختلف مناطق البلاد منذ نوفمبر 2019 من أجل التعبئة، وذلك تحت شعار «لنطوي صفحة الرق». وأكدت لكل من التقت بهم أن الرق أصبح، بحكم القانون الموريتاني، جريمة ضد الإنسانية من يمارسها عليه أن يستعد لتحمل تبعات فعلته. فالترسانة القانونية موجودة والمحاكم المختصة موجودة والمشرفون على القضية، كاللجنة والمنظمات الحقوقية، معبأون، ولم يبق إلا تضافر الجهود لتجاوز الإشكال بصرامة وجدية.

وقد عبرت اللجنة عن ارتياحها الكبير لوجود المفوضية الأممية السامية لحقوق الانسان والمنظمات الحقوقية إلى جانبها للعمل سويا في هذا الإطار. والحقيقة أن البلاد جربت الصدام وعلمها الزمن أنه لم يفد هذا الملف بأي شيء يعود إلى الضحايا بالنفع وإلى الوضع بالاستقرار. لذلك وضعت اللجنة مقاربة جديدة تمثلت في العمل المشترك والشفاف والمفتوح لتتضح الصورة ولنساهم جميعا، كل من موقعه، في القضاء على انتهاكات حقوق الانسان عموما وعلى جيوب الرق خصوصا.

آخر ما جسدت فيه اللجنة هذه المقاربة هو سفر رئيسها مع مفوض حقوق الانسان حسنه ولد بوخريص وممثل المفوضية الأممية العليا لحقوق الانسان (لوران مياه) إلى النعمه وباسكنو وبلدات أخرى حيث قاموا بعدة نشاطات آخرها خلال ملتقى للولاة قدموا فيه عروضا.

وإن من أسباب ارتياح اللجنة أيضا مدى التناغم بين جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، في إطار المقاربة الجديدة، وبغية الدفع بالملف إلى الحلحلة. وقد أدت هذه المقاربة إلى تحول هدف المنظمات الحقوقية من التحامل على الدولة وتحول هدف الدولة من التحامل على المنظمات الحقوقية، إلى التعاون المشترك لإيجاد حلول ملموسة.. إذن اصطف الكل في مسار واحد سعيا إلى حل الإشكالات الحقوقية عموما، وبالتالي تحول النقاش إلى عمل ميداني مثمر. في السابق، كانت المنظمات غير الحكومية تذكر، من حين لآخر، حالات من العبودية، فتحقق السلطات الإدارية والأمنية والقضائية فيها، وغالبا ما تكون نتيجة تلك التحقيقات تفنيد تام لادعاءات المنظمات، فتخرج المنظمات، في مؤتمرات صحفية، لتندد بما تصفه بـ»تواطؤ السلطات مع الأسياد والاسترقاقيين». فيما تقول السلطات ان «المنظمات إنما تتاجر بموضوع الرق». وفي معان ذلك الجدل، قررت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أن تأتي بمقاربة تضم كل الأطراف سعيا إلى تحويل النقاش حول انتهاكات حقوق الانسان وحول الرق من كلام على المنابر إلى عمل ميداني مشترك وفعال.

وهكذا اتصلت اللجنة بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتصلت بمنظمات عريقة مثل فونداد والرابطة الموريتانية لحقوق الانسان. وطلبت الاشتراك معها في هيكلة تحقق بصفة مستقلة وعادلة في كل حالة عبودية يتم ذكرها. وبالفعل نسقت هذه الهيكلة جهودها، وكانت آخر حالة تتناولها هي تلك التي ذكرتها إحدى المنظمات، شهر مارس 2020، في مدينة سيلبابي بولاية كيدي ماغا.

ودون أن تلجأ هذه الهيكلة للمعطيات المتوفرة عند الحكومة أو تلك المتوفرة عند المنظمة، حققت بنفسها وبدا لها أن الأمر لا يتعلق بحالة عبودية، فكتبت بذلك إلى المنظمة المعنية وأرفقت نسخة إلى السفارات المعتمدة في البلاد وإلى الاتحاد الأوربي والهيئات الدولية. ولم ننشر التقرير. لكنها تعهدت فيه أنها ستنشر تقاريرها فيما بعد وستتبعها بمؤتمرات صحفية.

مثل هذه الآلية لا يمكن التشكيك في مصداقيتها لأنها تضم مكتب الأمم المتحدة كمستشار فني وتضم منظمات

معروفة وهي مفتوحة لأي طرف يريد الانضمام إليها. وقد دعت اللجنة، في لقائها مع السفراء، شهر سبتمبر المنصرم، كل السفارات إلى المشاركة معها في مقاربتها وحملاتها، وهو ما تحقق إلى حد ما. كما دعت كلا من يومن رايت ووتش ومنظمة العفو الدولية للالتحاق بها في هذا المسار تأكيدا منها لشفافيته.

وبما أن المحاكم موجودة والترسانة القانونية موجودة، وبما أن أية جهة لم تطلب من أي أحد أن يجامل أو أن يخفي أو أن يحابي في ملف الرق وانتهاكات حقوق الإنسان، لم يبق إلا أن نبحث سويا عن الحقيقة ونطبق القوانين ونحمي الضحايا.

هذه المقاربة ستحسم القضية، فقط لأنها الطريقة الأنجع لحل المشكل ميدانيا. ولا يفوت اللجنة هنا أن تشكر السلطات العليا والسلطات الإدارية الإقليمية والأمنية ومكتب الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية على التعاطي الإيجابي مع مقاربتها التي بدأت تؤتي أكلها.

وإن علينا أن نعرج على جانب آخر، لا يقل أهمية من هذه المقاربة. وهو المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فخلال قوافل اللجنة وجولاتها بالداخل أجمع المواطنون أنهم لا يعانون من مشكل العبودية، ولا توجد لديهم مشاكل تتعلق بالتعايش، وإنما تقتصر كل مشاكلهم في الماء والكهرباء والتعليم والبطالة والفقر والتهميش والإقصاء... وهكذا توصلت اللجنة إلى أن المشكل اقتصادي أساسًا، وأن الحل يجب، بالتالي، أن يكون اقتصاديا. وفي هذا الإطار وقعت اتفاقا مع مندوبية تآزر أصبحت اللجنة بموجبه مستشارا لها ينبهها ويثقفها ويحيلها إلى مكامن وأماكن الخلل. وفي هذا الإطار نظمت بعثة مشتركة ناجحة في ولاية العصابة شهر أكتوبر الماضي. وعند العودة من تلك المهمة، طرحت اللجنة على كل وزير على حدة الإشكالات المتعلقة بقطاعه حسب القرى التي شملتها الزيارة .. وإنها لفرصة للجنة أن تتقدم بالشكر إلى هؤلاء الوزراء الذين تعاطوا مع مقترحاتها ونصائحها مما مكن من تسوية قدر لا بأس به من مشاكل الصحة والتعليم والمياه.

وفي إطار التظلمات والشكاوى ستفتح اللجنة ممثليات لها في الولايات، وقد اعتُمدت منها حتى الآن ممثلية نواذيبو.. إن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تسعى جاهدة للعب دورها كحلقة وصل بين المجتمع المدني والسلطات وكحلقة وصل بين المجتمع الدولي، خاصة منظمة الأمم المتحدة، والحكومة.

هذا دون أن ننسى ملف الحالة المدنية الذي ما يزال يطرح العديد من الإشكالات التي من أبرزها أن بعض الأشخاص يحتجون في الخارج على أن بعض المواطنين ما يزالون محرومين من التقييد لأسباب تمييزية. لقد عالجت اللجنة هذه المشكلة لأنها غير مقبولة أبدا في دولة قانون. يمكن أن نتفهم البطء والتأخر، لكن أن نرفض لموريتانيين التقييد لأسباب تمييزية فهذا ما لا يمكن تفهمه أو قبوله. في هذا الصدد اتصلت اللجنة؛ بعد المظاهرات المتكررة أمام السفارات في الخارج؛ بوكالة السجل السكاني، المعنية بالحالة المدنية، وطرحت عليها القضية وقدمت لها مقترحات ملموسة، وأكدت هي بدورها أنها ستجيب اللجنة في كل حالة تتقدم بها وذلك خلال 48 ساعة. لذلك أعلنت اللجنة أن كل من ادعى أنه محروم لأسباب تمييزية عليه الاتصال بها للنظر في الأمر.

وخلال زيارة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان للشتات الموريتاني في فرنسا، شهر أغشت الماضي، لاحظ غياب وكالات وممثليات للحالة المدنية ولاحظ أن ذلك صعّب على بعضهم ظروف حياته لأن الإقامة، في حال انتهائها، يستحيل تجديدها مع انعدام الأوراق الثبوتية. ولا يمكن للحل أن يكون في سفر هؤلاء إلى مقاطعاتهم، لذلك طلبت اللجنة؛ بمعية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ أن تفتح وكالة السجل السكاني مكاتب للتقييد في الخارج ومكاتب للتسجيل في اللوائح الانتخابية ومكاتب للتصويت، لأنه لا يجوز أن نحرم أي مواطن موريتاني من وثائقه. فمن لا يملك أوراقا ثبوتية فهو غير موجود قانونيا. لكن اللجنة أوضحت أن الأمر مقصور على المواطنين، لأن أي محاولة لحصول غير المواطنين على الأوراق، أو مساعدة غير المواطنين على الحصول عليها، تعد جريمة.

وقد أكدت الوكالة أن سبب إغلاق جل مكاتبها في الداخل عائد إلى غياب الشبكة، فكتبت اللجنة لسلطة التنظيم أن ترى الأمر مع شركات الاتصال بهذا الشأن لتوفير ما في دفتر التزاماتها من ضرورة التغطية الشاملة. وناقشت مع الوكالة فتح مكاتب لها في الداخل. كما تقدمت اللجنة بطلبات تتعلق بمكاتب متنقلة لحل مشاكل المواطنين، وهي الآن قيد النظر من قبل وكالة السجل السكاني.

# نظام التقاعد في موريتانيا

بقلم: خالد ولد شيخنا ترجمة: يحيى ولد اسغير

منذ عام 1961، تاريخ صدور أول نظام أساسي عام للوظيفة العمومية بعد الاستقلال، قامت موريتانيا بعدة إصلاحات على مستوى وظيفتها العمومية أعوام 1967، 1974 و1993.

وكان الإصلاح الأخير يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى معالجة الاختلالات التي لوحظت أثناء التشخيص الذي قيم به عام 1986، خلال «المنتديات العامة للوظيفة العمومية».

وتم إطلاق هذا الإصلاح في وقت كانت تجري فيه عملية إصلاح هيكلي في البلاد تسببت في بطء وأخطاء في التطبيق وتوقف شبه منهجي (خارج قطاعي التعليم والصحة) للاكتتابات وهو ما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالنظام.

وكان من المقرر أن تتم الإحالة إلى التقاعد بشكل تدريجي لتفادي الوضعية الحالية حيث إن الأطر المكتتبين منذ عام 2011 لم يكتسبوا الخبرة الكافية.

وقد أدت التأخيرات والانحرافات المسجلة إلى فقدان هذا الإصلاح جاذبيته وأهميته، رغم أنه لاقى ترحيبا حارا خلال اجتماعات الطاولة المستديرة التي نظمت شهر ديسمبر عام 1999 بشأن موضوع تجديد الوظيفة العمومية. ومن ناحية أخرى، يحتاج الإطار القانوني؛ الذي لا يزال ساريًا؛ إلى التكيف مع التغييرات التي حدثت في هذه الأثناء على البيئة.

وفي هذا السياق، ارتأت السلطات العمومية؛ على الوجه المناسب؛ أنه من الضروري استكمال هذا الإصلاح، من خلال إعادة النظر في نظام الوظيفة العمومية المعمول به حاليًا، وذلك بتحديد أوجه القصور والاختلالات والممارسات السيئة مهما كانت طبيعتها والقيام بالتصحيحات اللازمة.

ورغم ما بذل من جهود في هذا الصدد، فإن زيادة معاشات تقاعد المدنيين والعسكريين، بمختلف فئاتها، تشكل اليوم مصدر قلق للحكومة. وبما أن التعديلات المحدودة غير كافية فإن الحكومة تعمل على إصلاح نظام معاشات التقاعد من أجل ضمان زيادة دائمة لدخل المواطنين الذين خدموا الدولة طوال حياتهم العملية.

وبالتأكيد، يشكل تقادم النظام وطرق تسديد معاشات التقاعد، فضلاً عن صعوبات الموازنة المستدامة للموارد وتكاليف خدمة نظام التوزيع المعمول به بعض الأسباب الكامنة وراء قرار رفع سن التقاعد، لكنها لم تزل القيود المستمرة التي تثقل كاهل تمويل الخدمات الاجتماعية.

وتعطي الالتزامات الواردة في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة مكانة هامة لإصلاح سياسة تسيير موظفي الدولة.

ولقد حدد النظام، الذي كان معمولا به من 1961 إلى 1978، سن التقاعد والتوقف الفعلي لجميع الأنشطة بخمس وستين سنة، لينخفض إلى خمس وخمسين عام 1978 قبل رفعه إلى ستين سنة عام 1993 لجميع فئات موظفي الوظيفة العمومية باستثناء أساتذة الجامعات وأساتذة الطب الذين حدد سن التقاعد لهم بخمس وستين سنة.

كما يمكن أيضًا إحالة الموظف إلى التقاعد حتى لو كانت مدة خدمته محدودة إذا كان قد مارس نشاطه فعليًا لمدة خمس وثلاثين سنة، باستثناء أساتذة الجامعات وأساتذة الطب الذين حددت مدة خدمتهم بأربعين عامًا.

ويقوم هذا النظام على أساس التضامن بين الأجيال، حيث تستخدم المساهمات التي يدفعها العمال اليوم مقابل التأمين ضد الشيخوخة لتسديد معاشات التقاعد. ووفقًا لهذا المبدأ، سيدفع عمال الغد تكاليف تقاعد العمال اليوم. ومع ذلك، تبين أنه لمدة أكثر من ثلاثين عاما، وبسبب غياب الاكتتاب، لم تنجح عملية التضامن هذه.

لذلك كان من الواضح وجود حاجة ملحة لإصلاح هذا النظام، خاصة وأن سن التقاعد في شبه المنطقة تتراوح من 63 إلى 70 سنة (المغرب 63 سنة لجميع عمال الوظيفة العمومية إلى 65 سنة للمدرسين الباحثين أو الموظفين والأشخاص المعينين كسفراء، مالي 65 سنة، تونس 62 سنة، مع إمكانية زيادة اختيارية تصل إلى 70 سنة).

وهكذا استفادت الحكومة من تجارب دول العالم لإطلاق هذا الإصلاح المهم سنة واحدة فقط بعد وضعه، ليبدأ هذا المشروع المهم باعتماد قانون رفع سن التقاعد إلى 63 من خلال إلغاء شرط الأقدمية.

وبعد ذلك انصبت الجهود نحو زيادة المعاشات التقاعدية عبر العديد من التدابير التي تضمنت من بين أمور أخرى استقلالية التسيير المالي للهياكل الإدارية لمعاشات التقاعد واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التوازن المالي واستدامة النظام.

وللاستفادة من خبرات عمال الوظيفة العمومية الذين استفادوا من التمديد بموجب القانون الجديد، فإن الحكومة تعتزم تشجيع برامج التسليم وترقية التشغيل اللائق لصالح الشباب، بينما ستستمر البرامج السنوية للاكتتاب في الوظيفة العمومية.

# مُلاحظات سَريعة حول مواضيع كُبرى تتعلق بالإدارة العمومية

## إقليمية الإدارة العمومية وترسيخها

## ـ التعاوُن الدولي وإصلاحات الإدارة

بقلم: تركيا داداه
نقله إلى العربية:
الحسن ولد أحمد

رفيما يتعلق بترسيخ الإدارة لابد من التذكير أنه إذا كنا نعيش في وقت تتسع فيه قيود وطموحات المجتمع الاستهلاكي يوما بعد يوم، تبقى البلدان الإفريقية حاضنة للحضارة وحيث تحتل القيم الإنسانية الصدارة في أنظمة العلاقات الاجتماعية ولها الأسبقية على جميع الاعتبارات الأخرى.

ومع ذلك، فإن التحديث الضروري للإدارات العمومية المعاصرة، التي تواجه كل التحديات والتحولات التي يشهدها عالمنا يهدف بشكل أساسي إلى إتباع أفضل المعايير البشرية، بتعديل في الكم والكيف لنوع علاقاتهم الداخلية وتحسين الاتصالات مع المجتمع المدني، أعني كل تلك الهيئات أو المؤسسات أو المواطنين العاديين المشمولين ضمن المستخدمين.

وإن هذه الملاحظة العامة تشكل بالنسبة لي خلفية أساسية لكل تفكير إفريقي يتعلق بتعزيز قدرات وفعالية الإدارة لاسيما الإدارة الجهوية والمحلية التي نطلق عليها مفهوم إدارة تنمية.

وفيما يتعلق بالتنمية لابد أولا أن نذكر بأنه إذا كان هذا المفهوم قديمًا قدم العالم ، بالنسبة لعصرنا، فقد تم فهمه أولاً في سياق النمو الاقتصادي الخالص، ثم توسع تدريجياً إلى تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية.

فالبعد الثقافي في أيامنا عنصر أساسي في التنمية، يضفي عليها معناها كاملا ويحولها إلى مشروع حضاري يقوم على قيم كل شعب، في حوار مع الثقافات الأخرى.

ولهذا فإن أي تفكير في تحسين القدرة المؤسسية التي تطمح لبلوج نتائج لا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاهل هذا البعد القادر وحده على ترسيخ الدولة وإدارتها. وهذا يعني بالضرورة التخلي عن مفهوم ر اسخ عند البعض يعتبر كل ما هو تقليدي رجعيا ومعيقا للحداثة وللتنمية.

صحيح أن تقدما كبيرا قد تم تحقيقه فيما يتعلق بمعرفة المجتمعات التقليدية وخلافا للنظريات الأنتروبولوجية القديمة، أكدت البحوث على الديناميكية التاريخية لهذه المجتمعات.

وقد تأكد ت أهمية هذه البحوث الجديدة من خلال التغييرات التي حدثت منذ الاستقلال، ومن خلال ما يتسم به القطاع التقليدي من حيوية.

ولا شك أنه بفضل قدرة بعض المؤسسات وبتحسن الممارسات التقليدية في مجال استخدام وإدارة الموارد المتاحة بشكل فعال، أصبح لدينا اليوم قطاع اقتصادي غير مصنف قادر على التكيف مع الابتكارات التقنية والانفتاح على السوق.

ومهما يكن فهذا القطاع التقليدي غير المصنف هو الذي مكن الفئات الهشة من البقاء على قيد الحياة.

وعلى هذا الأساس يبدو لي أنه من الممكن الجمع بين الحلين التاليين:

أولا: استخدام المؤسسات التقليدية الاجتماعية والثقافية لإنجاز المهمات التي تستمد شرعيتها من القيم الجديدة، مما يعني الحفاظ على التقاليد مع تغيير أهدافها التاريخية ومعناها.

ثانيا: تحويل النماذج الجديدة واستقطاب المؤسسات والأدوار الجديدة من قبل المجتمع التقليدي لتحقيق أهدافه الحالية.

وبهذا نتجنب الورطة المتمثلة في الثنائي القائم على أن البلدان الأفريقية مجبورة بالأخذ بأحد الخيارين إما الخضوع لهيمنة الاتجاهات الجديدة التي من شأنها القضاء على كل ما هو قديم أو الإبقاء على التقاليد الجامدة التي لا يمكن معها حدوث وفي السياق يقدم لنا اليابان تجربة مفيدة ورائعة.

وعلى كل حال، فإن مثل هذه الخطوات بالضبط هي التي تعطي لمفهوم مشاركة السكان/ أساس اللامركزية اللامركزية والجهوية/ وبالفعل فإن مثل هذه الخطوة هي التي تعطي المعنى الحقيقي لهذا المسعى.

إذا، لم تكن المشاركة تعني الدعم الواسع لهم في برامج التنمية العامة والخاصة، من خلال الاستخدام المحكم للنماذج التنظيمية والتواصلية، والأساليب، واستعمال لغة لها معنى واضح ومباشر يفهمها المنمون والفلاحون.

ففي إفريقيا كما نعرف جيدا المشاركة تتم مجتمعيا ومفاهيم وممارسات المجالس القروية والتضامن والحوار والبحث الديمقراطي والإجماع وهذا يمكن المصالح الإدارية الراسخة وغير الخارجية من السماح للمجموعات القاعدية الاعتماد على قدراتها الخاصة من تسيير وحل المشكلات المشتركة بينها.

فقد ذكرنا كلود آكي من نجيريا من أنه «لا يمكننا أن نسرع في نمو شجرة بسحبها من الأعلى فجذورها هي مصدر نموها».

### ماذا عن الثنائي «التعاون الدولي والإصلاح الإداري»؟

إن إحدى مشكلات التعاون الدولي هي في الواقع الوضع المتناقض الذي تجد فيه العديد من الدول الإفريقية نفسها أمام هذه المساعدات. فالطلبات المتعددة والمتنوعة نادراً ما تكون مصحوبة بآليات محكمة للتفاوض بشأن المساعدة وإدارتها.

لا تكاد توجد هيئة وطنية تتمتع بالوسائل والصلاحيات اللازمة لتحديد نقاط الضعف والثغرات ثم تقييم الاحتياجات وتحديد المهام والملامح ثم التفاوض من موقع قوة وليس من موقع ضعف كما هو الحال غالبًا مع الدول والمنظمات التي تقدم المساعدة الفنية.

فالهيئات الموجودة تكون في الغالب الأعم في طور الولادة وضعيفة أو متشتتة وبدون تنسيق.

وعموما فالمسؤوليات مشتتة وليس من الواضح من الذي يفعل وماذا يفعل وكيف و لماذا.

وإذا كان اللجوء للتعاون الدولي أمرا حتميا فمن الضروري أيضا إعادة تنظيم الهيئات

المسؤولة عن التعاون بحيث يصبح الأمر ظاهرة ديناميكية أساسها الحوار الحقيقي بين شريكين أو أكثر بحثًا عن المصالح المتبادلة أو المشتركة مع احترام خلافاتهم. لأن الحوار الذي يسود حتى الآن غالبًا ما يبدو أنه شكلي وضعيف جدًا أو متحيز.

ولا شك أنه باعتمادنا على حوار قائم على المساواة، نتجنب التبذير و التراخي في الاستجابة للطلبات المرتجلة فبالنسبة للإدارة، فلا يكون للتدخلات معنى إلا إذا تم دمجها في سياق عام لنظام في طور النمو.

صحيح أن الإدارة الموريتانية خضعت لسلسلة من الإصلاحات، لكن يبدو أن التعاون الدولي لم يفدها كثيرًا حتى الآن، لأنها تقترب أحيانًا من التدهور وهكذا تبدو الإصلاحات الإدارية، في الواقع، وكأنها سلسلة تجارب لم تبلغ غايتها.

فخلال العقد الأول من الاستقلال أي سنوات 1960 حتى 1970 تم تنفيذ مشاريع إصلاحات قطاعية بمقاربة إدارية وفنية أساسا وتم التركيز فيها على الإدارة بوصفها أداة.

بالإضافة لغياب تقييم هذه التجارب الأولى للإصلاح، فإن الباحثين والمتخصصين في العلوم الإدارية متفقون اليوم على الاعتراف بأن أخطاء ارتكبت فيها بوضع معايير فاعلية لا تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية والدول حديثة النشأة.

وفي بداية الثمانينات تم القيام بمبادرات لتعويض الإخفاقات المسجلة، مثل إنشاء مكتب التنظيم والمنهجية الملحق بالأمانة العامة للحكومة، ثم أنشئت لجنة إصلاح الإدارة الإقليمية سنة 1983.

ولا شك أن الميزة الرئيسية لهذه اللجنة هي أنها أرست الأساس لسياسة اللامركزية التي تم تنفيذها منذ عام 1986 مع إنشاء البلديات، ولكن كان من المتوقع أن يكون نجاحها محدودًا حيث اكتفت بتوسيع نطاق المشاكل المطروحة على المستوى المركزي.

وهكذا أصبحت الحاجة إلى إصلاح شامل للجهاز الإداري أكثر إلحاحًا ، وبدأت السلطات تستوعب الحاجة إلى تعميم الإصلاح ودمجه بشكل أفضل.

وفي هذه المرحلة، تدخلت المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ إصلاحات مؤسسية وتعزيز الإدارة.

ومع مشروع التطوير الإداري المؤسسي والإصلاح الذي تم تنفيذه بدعم فني ومالي من البنك الدولي، حلت مقاربة اقتصادية ومالية أكثر تخصصا وفاعلية محل المقاربة السابقة.

وبذلك دخلت البلاد في برامج الإصلاح الهيكلي.

أما مشروع التطوير الإداري المؤسسي والإصلاح فقد وجد سنة 1994 بعد انتهاء تمويله بعد سبعة أعوام من وجوده.

وكان من فوائد هذا المشروع تطوير نظام أساسي للوظيفة العمومية، وإنشاء نظام معلوماتي لتسيير موظفي الدولة وتوزيع الجريدة الرسمية بانتظام وطباعتها في موريتانيا وليس في الخارج.

وإذا كان مشروع التطوير المؤسسي والإداري والإصلاح قد جعل من الممكن تطوير أدوات جديدة لإدارة الموارد البشرية، فقد كان ذا أهمية محدودة.

وهناك عدة عوامل تفسر أوجه القصور فيه، بما فيها الظروف غير المواتية لاستيعاب هذه الإصلاحات والجهود المبذولة لزيادة الوعي وتعبئة المسؤولين الحكوميين وقت إطلاق المشروع، وعدم الحفاظ عليها. والأهم من ذلك غياب استراتيجيه مناسبة لـ «إدارة» البيئة الاجتماعية.

ونظرًا لأن البيئة الإدارية تتميز بنسبة عالية من الأبوية الجديدة، فإن المفاهيم والأساليب المتبعة لا تناسب النسيج الاجتماعي، وبعبارة أخرى كان من الضروري أن يتم، قبل أي إصلاح، وضع تشخيص يعرف كيف يدمج تاريخ الدولة الأفريقية وخصوصيات السياق الموريتاني.

وقد أظهرت العديد من الدراسات خاصة تلك التي قام بها جي إف بايارت على وجه الخصوص، كيف كان حضور السياسة بقوة في صياغة القرارات ، والتدخل اليومي في أداء الخدمات الإدارية وبلورة الديناميكيات بصورة تصاعدية لا تتلاءم مع أهداف الإصلاح.

أخيرًا، لا يمكننا أن نذكر نقاط الضعف في مشروع التطوير الإداري والمؤسسي والإصلاح دون التساؤل عن الهدف النهائي للمشروع، والذي لم يترك مجالاً للمواطنين مستهلكي الخدمة العمومية، فضلاً عن الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمستفيدين.

وليس النقص في غياب استراتيجية اتصال لتوعية السكان بأهداف الإصلاحات فحسب، بل كان هناك نقص أيضًا في التفكير في أساليب التفاعل بين الخدمات ومستخدمي الإدارة.

لقد اختفى مشروع التطوير الإداري والمؤسسي والإصلاح ولم تعد الإدارة تشكل أداة إنمائية فحسب بل أصبحت مشكلة .

لذلك قررت الحكومة في عام 1997، بدعم من البنك الدولي، تركيز الجهود على تعزيز قدرات التسيير الاقتصادي والمالي.

هذه القدرات التي بدونها يصبح سداد الدين العام وهمًا، وفي هذه الظروف ولد مشروع تسيير الموارد العمومية وبناء القدرات وهدفه الأساسي هو تكييف الجهاز المؤسسي للدولة مع متطلبات اقتصاد السوق.

فهو يستهدف أساسا قطاع التسيير الاقتصادي والمالي الذي تقرر إعادة تنظيمه جزئيا وتركز هذه الخطوة في مسعاها على إجراء عمليات تدقيق تنظيمية ووظيفية لهذه الإدارات من أجل تكييفها من حيث المهام والوظائف والروابط والأساليب والإجراءات مع الدور الجديد للدولة.

وحتى في حالة عدم وجود أي وثائق تقييمية، فمن المشروع التساؤل عما إذا كان من الجد توقع بناء قدرات تسيير الموارد العمومية خارج السياق العام للمشاكل التي يعيشها الجهاز الإداري في مجمله.

لذلك اقتصر تأثير المشروع على بدء ترشيد التسيير المالي وعلى النشاط التكويني المتبادل نتيجة للتبادل الواسع بين كبار المسؤولين والخبراء وممثلي البنك الدولي في نواكشوط وواشنطن.

وبعد ذلك وفي نهاية 1999 أطلقت الحكومة وبدون دعم البنك وموافقة المجتمع الدولي من خلال طاولة مستديرة، مشروع تحديث الوظيفة العمومية.

وهكذا توسع التحقيق ليشمل أربعة أسئلة رئيسية، تتعلق بدور الدولة ومهامها، وهياكل الإدارة، واللامركزية والموارد البشرية، مما عكس بروز تصور أكثر ملاءمة للطابع العام لاستراتيجيات الإصلاح.

وكان لمشروع تحديث الوظيفة العمومية ميزات ثلاث في أنه سعى للأخذ بعين الاعتبار الطابع الشامل والمتكامل لإستراتيجية التحديث الإداري، ليكون عمليًا مع اعتبار واقع الإدارة الموريتانية .

كما كانت له ميزة أنه صيغ من طرف خبراء ومسؤولين سامين موريتانيين ذوي خبرة كبيرة من خلال الممارسة في إدارة بلدهم.

ومع ذلك، وللأسف، فإن «إعلان الحكم الرشيد في موريتانيا» مستوحى من المؤسسات المالية الدولية، والذي تبنته الحكومة في 8 ديسمبر 1999، قد أخر، حتى لا نقول قوض تنفيذ مشروع تنفيذ تحديث الوظيفة العمومية.

فالإعلان الخاص بالحكم الرشيد، الذي شكل، من حيث المبدأ، موقفًا مؤيدًا لهذا الأخير، قد بدأ في الواقع مشاريع جديدة ومكن الحكومة من الوقوف أمام المجموعة الاستشارية الرابعة لموريتانيا (مجموعة من شركاء التنمية برئاسة البنك الدولي عقدت في باريس في نهاية ديسمبر 1999)، لكنها بذلك ركنت مشروع تحديث الوظيفة العمومية على الرف وفتحت نافذة جديدة من خلال مشروع إصلاح مفاهيمي جديد مع مساهمة فعالة بالطبع من خبراء وممثلي البنك.

ما الذي يمكن أن نستنتجه من هذه النظرة

العامة السريعة لعمليات إصلاح الإدارة والدولة في موريتانيا؟

بادئ ذي بدء، يمكن القول أن المبادرات المختلفة للإصلاح الإداري انتهت بالفشل، وذلك بالحكم على التشخيصات التي تم وضعها والتحقق من صحتها من قبل كل من السلطات العامة والجهات المانحة.

وهكذا فإن التقرير الذي تم إعداده بالتزامن مع الإطار العام للحكم الرشيد، والمؤرخ بيناير 2004 والمصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، يحدد المشاكل والثغرات ونقاط الضعف والخلل الوظيفي التي حددها بالفعل مشروع تحديث الوظيفة العمومية، ويستنكر على وجه الخصوص عدم تحديد واضح لمهام الدولة، ونوعية الخدمة العمومية المتواضعة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وأوجه القصور في إدارة الموارد العامة والحوكمة الاقتصادية..

وكصدى لما تقدم، تناول برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2006 مجموعة من نقاط الضعف في الإدارة الموريتانية، «ضعف أداء الإدارة العمومية، وعدم الكفاءة في التسيير الاقتصادي وفي الشفافية في استخدام الموارد العمومية كما أن مهمات ووظائف هيئات الدولة لم تحدد بوضوح ولم يتم تكييفها مع الدور الجديد للدولة، هذا مع سوء نوعية الخدمة العمومية، والتسيير غير الفعال للموارد البشرية، وما إلى ذلك. «

وهكذا وخلافا للهدف المعلن فإن الإصلاحات لم تساهم إلا بقدر يسير في التنمية في موريتانيا، والتي وبالرغم من ثرواتها الضخمة المنجمية والبحرية مازالت ضمن دائرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويبدو أن تعدد المشاريع الإصلاحية وتعاقبها السريع وضعف التنسيق الداخلي والخارجي والطابع الخارجي للنماذج، المستخدمة كانت الأسباب الحقيقية لفشل الإصلاحات التي تمت بوتيرة شبه متواصلة تقريبًا منذ السبعينيات.

يشير دومينيك داربون في هذا الصدد إلى أن الدولة والإدارة في إفريقيا قد تعرضا «لتغيير مستمر في الأدوات والتوجهات النظرية والمفردات» التي ليس لدينا الوقت لفهم المنطق ولا لفهم الروابط مع المشاكل الملموسة التي يعاني منها المسؤولون العموميون والمواطنون.

فعلى سبيل المثال اعتبر موظفون عموميون في البداية نواقل للحداثة، ثم الحكم عليهم خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على أنهم عائق أمام التنمية وكان من الضروري الاستغناء عنهم بحجة «التقليص» الذي أوصى به البنك الدولي في إطار سياسات الإصلاح الهيكلي وبالكاد تم التقليص مع كل المشكلات التي نعرفها، ثم عاد الاهتمام بالدور الأساسي للوظيفة العمومية ليحتل الصدارة وأصبح احترافها هدفًا رئيسيًا.

و في سلسلة لا نهاية لها من التوجهات المتناقضة والوصفات والتجارب المتنوعة التي لم تتم الاستفادة منها.

وفي الحقيقة من المستحيل أن تكون الإدارات الموروثة من الحقبة الاستعمارية، والتي تحجرت بمرور الزمن وأصبحت هشة أن تتحسن.كما انه من غير الممكن الاستفادة من المعرفة والتقنيات وتطوير ثقافة الإحساس بأهمية المصلحة العامة في ظل هذه الإدارات.

بتاريخ: 12 نوفمبر 2020

# الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

## تهنئة

بمناسبة الاحتفال بالذكرى ال 60 لعيد الاستقلال الوطني،
يتقدم المدير العام وعمال الصندوق الوطني للضمان
الاجتماعي بأحر التهاني لفخامة السيد
**محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني**

# سوماغاز

نحـــو إعـــادة التـــأهيـــــل

بمناسبة الذكرى ال 60 لعيد الاستقلال الوطني يتقدم المدير العام لشركة **سوماغاز** و رئيس مجلس إدارتها و عمـــالها بأحـر التهـــانئ لفخامـة رئيـــس الجمهوريـة **السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** و لكافة الشعب الموريتاني

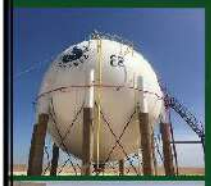

هي الأداة التي أنشأتها الدولة وعهدت إليها بتخزين ونقل وتوزيع مادة غاز البوتان.
وبذلك تكون هذه المؤسسة إن لم تكن الضامن الوحيد لتموين البلاد بمادة الغاز المنزلي فهي ضامنه الرئيسي.
وعليه فإن صيانة وإعادة تأهيل منشآت تخزين الغاز يبقى أكبر رهان لأداء سوماغاز لمهمتها لما يقتضيه من توفير شروط أمن منشآتها والمحيط الذي توجد به تلك المنشآت.
لذلك يقع التحضير هذه الايام للإعلان عن مناقصة دولية لإعادة تأهيل مخازن سوماغاز وكل منظومتها التقنية.
وريثما يتم ذلك عمدنا إلى تأهيل مكاتب الادارات الفنية والتجارية وخزان الماء الذي يتوقف عليه أمان المنشآت،
كما تم بناء السور والجدران الكفيلة بتأمين محيطها.
بالإضافة إلى إعادة بناء أسقف فضاء تعبئة القنينات واقتناء ميزان وزن الصهاريج الكبيرة المعبئة بالغاز.
إن مثل هذه الإصلاحات مع إعادة التأهيل النهائي لمنشآت الشركة هو الضمان الرئيسي لتأمين تزويد البلاد بمادة الغاز ولبلوغها لأهدافها التجارية.

## الإستراتيجية الموريتانية للأمن والتنمية:

# ثنائية لازمة لتوطيد الاستقرار والسلم المجتمعي

محمد عبد الله الطالب اعبيدي
دكتور في القانون، رئيس قطاع التنمية والدفاع في دار الدراسات والبحوث (الدار)

من تحصيل الحاصل القول إن الإنسان كائن اجتماعي يعيش في حضن الجماعة يتأثر بها ويؤثر فيها.

هذا التأثير المتبادل نجمت عنه خاصية لصيقة بنمط حياته وتكسبها ميزة نوعية وهي تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة بشكل تفاوضي ليكون التعايش وتتكامل الأدوار من أجل الحصول على الاحتياجات الضرورية والكمالية. ومن أهم مظاهر هذا التنظيم السعي الدائم إلى تحسين حال الحياة سواء على المستوى المادي أو النفسي أو الأخلاقي والقيَمي. ولهذا كانت التنمية والأمن القاطرتين اللتين تقودان مسيرة حياة البشر نحو الحضارة والرقي والحياة الكريمة.

وبالرغم من تمايز مفهومي «التنمية» و«الأمن» على مستوى الذهن، فإنه يعسر الفصل بينهما على مستوى التطبيق الواقعي نظرا للتداخل بين معنييهما، ونظرا لتقاربهما من حيث الشكل اللفظي حيث يشتركان في أصلين من حروف جذرهما الثلاثي. لذا كانت المقاربات التفكيكية التي تحاول التعرض لكل واحد منهما على حدة إجرائية إلى حد كبير. فالأمن والتنمية وجهان لورقة واحدة كما سيتبين من معناهما في الاستخدام الاصطلاحي المتداول.

يعرف الأمن بأنه جعل الفرد أو الجماعة يشعران بالطمأنينة، وذلك بإشاعة الثقة والمحبة بينهم، وإزالة كل ما يهدد استقرارهم وعيشهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية؛ لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان. فالأمن عبارة عن منظومة متكاملة تجمع ما بين الحفاظ على قيم وآداب المجتمع وتماسكه وتلبية حاجاته الأساسية وذلك وفقا لإجراءات تؤدي إلى مواجهة كل الأخطار والمهددات الداخلية والخارجية مع مراعاة الوصول إلى مستقبل افضل يحفظ ما تم إنجازه من تراكمات امنية وحرية وعدالة وفقا لرؤية أمنية صحيحة ومتزنة.

وتعرف التنمية بأنها عملية ترقية للمجتمع شاملة ومستمرة؛تجعله ينتقل من وضع أدنى إلى وضع أعلى وأفضل، وذلك بحسن استغلال الطاقات المتاحة وتوظيفها بشكل أكثر نجاعة وعقلانية لتحسين الأحوال

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتصل إلى مستوى الرفاه، ولتوجيه الجهود وتنظيمها حتى تندمج في حياة الأمم الأخرى وتسهم في تقدم البشرية بأفضل ما يمكن.

يتضح لنا مدى الترابط والتداخل بين مفهومي الأمن والتنمية. ففي تأكيدنا على أن التنمية تعد عنصرا أساسيا للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، فإننا قد أقررنا بأنها تمثل عنصرا مساعدا على الأمن، وإذا اعتبرنا أن الأمن يعد ركيزة كبرى لانطلاقة تنموية ناجحة، فإننا قد أقررنا بأن التنمية لن تتحقق إلا إذا تعزز الأمن وعمت الطمأنينة جميع مكونات المجتمع. فالأمن والتنمية عنصران متلازمان ومترابطان، وأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر.

وتعزز التجارب التاريخية هذه العلاقة القوية بين المفهومين، فتؤكد كتب التاريخ أن الأمم التي ازدهرت وتطورت كانت تنعم بالأمن والاستقرار ولو لم تكن ثرواتها بالغة الأهمية. وقد أكد هذه العلاقة رجل الاقتصاد الهندي «امارتيا كومار صن»، الذي كان له الفضل في تصور مؤشر التنمية البشرية، فدعا إلى العمل على تحقيق هدفين لخلق تنمية شاملة ومتوازنة هما: التخلص من الخوف، والتخلص من العوز.

ولقد أثرت دعوة رجل الأعمال الهندي على سياسات المؤسسات الدولية فاعتمدت مؤشرا جديدا للتنمية يأخذ في عين الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان الأخلاقية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، فجعلت في سلم أولوياتها العمل من أجل القضاء على الفقر والجهل، والسهر على تعزيز الديمقراطية، والسعي في مكافحة الصراعات والنزاعات.

وباعتبار الأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها،فقد حرصت موريتانيا على الاهتمام بالأمن في الداخل وعلى الحدود واعتباره من أهم الواجبات الرسمية فسخرت له إمكانات مادية وبشرية معتبرة باعتباره المطلب الأساسي للمجتمع المحلي والدولي وبتحقيقه تنطلق مشاريع التنمية.

ولقد ركزت المقاربة الموريتانية للأمن على أن تعثر التنمية وانخفاض دخل الفرد يؤديان لا محيد إلى الانفلات الأمني والتسيب مما يؤدي إلى انتشار مختلف الجرائم التي تبدأ بسيطة هدفها سد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت لتتحول إلى جرائم منظمة تقف وراءها مؤسسات إجرامية عابرة للحدود.

إن تحقيق التنمية والأمن لابد أن ينطلق من واجهتين: داخلية وخارجية.فعلى المستوى الخارجي لابد من العمل على صعيد العلاقات الدولية لاستقرار التنمية والأمن المحلي. أما على المستوى الداخلي فلابد من الاهتمام بالأمن الداخلي للوقوف أمام أي تغيرات أو تقلبات سلبية تحدث لسبب ما خصوصا مع بروز بعض الظواهر الشاذة في مسلكيات الأفراد وتصرفاتهم، نجمت عن التطور العمراني والمجتمعي والانفتاح على العالم بحيث لم يعد بإمكان مناهج التعليم ولا قواعد التربية الأسرية ولا تأطير المنظومة الأخلاقية التعامل معها بالكفاية اللازمة مما يتطلب وضع رؤية اجتماعية مشتركة ومتعددة الواجهات.

ولاشك أن لأجهزة الأمن دورا فعالا في الحفاظ على معادلة «الأمن والتنمية» فلا تحدث تنمية إلا من خلال استقرار الدولة وسيادتها على أراضيها، كما أن لمنظمات المجتمع المدني هي الأخرى إسهامها في هذا المجال.

لقد ظلت العلاقة بين الأمن والتنمية قوية وحتى في حقبة فهم الأمن كنشاط لصيق بالدولة في ظل نظام ثنائي القطبية تتصارع فيه الدول باعتباره تكافؤا في الرعب من الناحية العسكرية والمعلوماتية.

ولقد زادت أهمية هذه العلاقة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة تتعلق بالأفراد، والجماعات، والقوميات والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات

الدولية، التي أصبحت المرجعية الأساسية في التحليل الأمني وتم التراجع عن النظرة التقليدية القائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. وهو ما أعطى الأولوية لإعادة تعريف الأمن بأنه العنصر الفاعل في التنمية.

ويقر علماء التنمية والأمن أن الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من عواقب سلبية مثل: التضخم، والفقر، والبطالة هي المسؤولة في الغالب عن الشروخ والفوارق الاجتماعية الكبيرة التي تمهد الأرضية الخصبة للأنشطة الإرهابية؛ والاحتقان المجتمعي حيث يزداد الفقير فقراً، والغني غنى. وهذا الوضع يعتبر عاملاً رئيساً من بواعث الإرهاب الذي هو في أغلب تجلياته نتيجة الحرمان وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، وعدم الإشراك في الرأي والمشورة، وعدم المساواة في الفرص، وتقييد الحريات المكفولة.

ويجب أن تكون معالجة ظاهرة الجريمة والإرهاب ومكافحتها عملية استباقية، تستشرف المستقبل وتخطط له وفق تفكير وقائي، له قوة إقناع تجعل المعنيين وأنصارهم المتعاطفين معهم يتخلون بمحض إرادتهم عن أعمالهم المدمرة، ويتحركون في مسارات آمنة تخلو من العنف.

وبما أن الجريمة والإرهاب والتطرف والتصدعات المجتمعية كلها من مخرجات عدم الأمن وانعدام التنمية، فقد عملت موريتانيا على خطط واستراتيجيات كانت لها نتائجها الإيجابية لإرساء الأمن خاصة على طول حدودها الشرقية حيث تنشط الجماعات المسلحة، وعصابات تهريب المخدرات والسجائر، وشبكات تهريب المهاجرين السريين. كما دفعها هذا المشغل إلى المساهمة في مبادرات إقليمية ودولية تهدف إلى الحد من هذه المعوقات المهددة للدولة والمجتمع، وتعين على حسن تسيير وإدارة الموارد، وترسيخ الثقافة الديمقراطية بما تعنيه من مشاركة شعبية تكفل تفريغ الاحتقان، وتضمن تدشين أسس متينة لاندماج اجتماعي متكامل.

وتقوم المقاربة الموريتانية على مسارين متكاملين: أحدهما وقائي والآخر علاجي.

يسعى المسار الوقائي إلى تجفيف منابع التطرف العنيف والقضاء على البيئة الاجتماعية الحاضنة له، كما يعمل على صياغة حلول ناجعة لمتلازمة التنمية والأمن بغية تحصين الشباب ودمجه. ويأتي ذلك في رؤية تقوم على اعتماد تنمية شاملة ومتكاملة ومندمجة تزيد من فرص حياة جميع الأفراد وتأخذ بعين الاعتبار إلزامات التنمية البشرية كرفع القدرات والمهارات في مختلف المجالات، وإلزامات التنمية المستدامة للانتقال بالسكان والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة بهم إلى وضع أفضل دون الإضرار بالبيئة والتراث البشري وحقوق الإنسان.

ويعتمد هذا المسار الوقائي على جملة من الأدوات ذات طبيعة قسرية ودينية واجتماعية وتربوية وتنموية يمكن تلخيصها في النقطتين التاليتين:

- تعزيز منظومة الأمن والدفاع بإحداث قوة ردع على مستوى التحدي وتأسيس منظومة أمنية ناجعة ومتكاملة تقف أمام العنف الجماعي، وانتشار الجريمة، وتراجع السلم الأهلي، والصراع المذهبي والجهوي، وازدهار الهويات العرقية، وانتشار المخدرات، وضعف ثقة المواطن بالمؤسسات الأهلية وبهيبة الدولة.
- دعم هذه المنظومة بقدرات ذات طبيعة إستراتيجية تكملها كضبط مناهج التعليم، وتصحيح معلومات أصحاب الخطاب الديني، وتقوية اللحمة الاجتماعية، والدفع بالاقتصاد نحو تنمية مستديمة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني.

أما المسار العلاجي فيأتي مكملا للمسار الأول وهو ذو طبيعة إصلاحية ترمي إلى إعادة تأهيل الشباب المتورط في مثل هذه الأعمال العدوانية وانتشاله والعمل على إقناعه بعدم صوابية الخط الذي ينتهجه وضرورة الرجوع إلى جادة الحق ثم إعادة دمجه في الحياة النشطة.

فالتنمية البشرية والاقتصادية إذا دُعِمَت بنحو صحيح وفعال ونُفِّذت على وفق خطط مدروسة يمكن أن تكون العنصر الرئيسي في مكافحة تنامي ظاهرة الإجرام والإرهاب العابر للحدود وفي الحد من توفير ملاذات للمجرمين والإرهابيين وحواضن لفكرهم. ولا يمكن للتنمية وحدها أن تحد من الجريمة والإرهاب، بل تحتاج لكي تكون أكثر فعالية أن يتم دمجها في نهج متعدد الجوانب وأوسع ضمن سياسات إستراتيجية أمنية تبتعد عن خيارات القمع التقليدية بمفردها التي قد تولد المزيد من العنف وتعمّق إشكالية الإرهاب والعنف المضاد.

ويمكن لهذه السياسات الاستراتيجية أن تستخدم أدوات «القوة الناعمة». فالوسائل والخطط الأمنية، رغم ضروريتها وبالغ أهميتها، لم تعد كافية في الوقاية أو المواجهة المطلوبة بمفردها، لأنها لا تتعامل غالبا مع أسباب انعدام الأمن وطرائق علاجه ولاسيما بعد أن تطور الفكر والتنظيم والتخطيط الاجرامي والإرهابي وتنوعت أساليبه وتعددت أهدافه، بسبب ما أتيح لأصحابه بفضل تطور تقنيات المعلومات والاتصال والنظام المعولم والمفتوح، من الوسائل والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج.

ولقد عرفت موريتانيا منذ 2008 محاولات تستحق الوقوف عندها وتثمينها لمحاربة الإرهاب والجريمة وإحلال الأمن والسلم خاصة في منطقة الصحراء. فقامت الدولة الموريتانية في هذا المسعى بتجربة مهمة وفريدة نوعا ما وهي انتداب بعض العلماء والدعاة إلى السجناء السلفيين لمحاورتهم وإرجاعهم إلى مبادئ الإسلام السمحة وفتح آفاق حياة اجتماعية متصالحة مع الآخر أمامهم.

ومن ضمن هذه المحاولات أيضا السعي في إنشاء تجمع يعرف بـ«مسار نواكشوط" (Processus de Nouakchott)؛ وهو مبادرة يرعاها الاتحاد الأفريقي، وتضم كلا من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد بوركينا فاسو والسنغال وليبيا والجزائر وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وأطرافا أوروبية.

وحسب وثيقة انيامي الصادرة عن مؤتمر وزراء خارجية المسار الثالث، والتي تشكل إطارا مرجعيا؛ فإن التجمع يهدف في جانبه السياسي إلى مرافقة تعزيز مكتسبات السلم والأمن بمنطقة الساحل وترقية دولة القانون والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية لاسيما حماية حقوق الإنسان والجهاز القضائي ومنظمات المجتمع المدني. كما يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والأمن على الحدود وتقوية قدرات مصالح الأمن والاستخبارات في منطقة الساحل الأفريقي، ودعم الحلول السياسية التوافقية والتنسيق الأمني؛ لمواجهة "الإرهاب والتطرف والجريمة العابرة للحدود".

كما تبنت موريتانيا فكرة إنشاء منظمة إقليمية(Stratégie, sécurité et développement G5) تهدف إلى وضع استراتيجية للأمن والتنمية في إطار مجموعة دول الساحل الخمس وشاركت فيها بنشاط. وفي الحقيقة فإن هذه المنظمة التي تضم كلا من موريتانيا، واتشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي، قد اعتمدت الإستراتيجية الموريتانية لمكافحة التطرف العنيف التي تبنت مقاربة تقوم على مكافحة الفقر والهشاشة وخلق بنى تحتية تستجيب لمتطلبات المواطنين في الوقت الذي تعمل على رفع التحدي الأمني بوسائل الردع.

من أبرز التحديات الأمنية الأكثر خطرا التي تواجه أعضاء مجموعة دول الساحل الخمس: حالة الحرب في ليبيا، والجماعات المتطرفة الناشطة في غرب إفريقيا ، إضافة إلى أدلجة الشباب البَطال واكتتابه للقتال في صفوف هذه الحركات وخطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تعد من أهم مصادر تمويل الحركات المتطرفة.

وتمثل الإستراتيجية الموريتانية في ميدان محاربة التطرف العنيف مقاربة واقعية ومقنعة لإرساء الأمن بشكل دائم، ودعم تنمية مستديمة في المجال الساحلي الصحراوي.

# الوئـــام الوطني

بقلم: سيدي محمد متالي

عرفت بلادنا، منذ 1966 هزات عابرة أراد أصحابها أن يعبثوا بجو التعايش السلمي الذي ساد البلاد من الأيام الأولى لنشأة الدولة الحديثة.. وهو الجو الذي انبثقت عنه مؤسسات ديمقراطية جمعت كل الطيف السياسي الموريتاني.. وكل الأعراق والإثنيات الوطنية..

فكانت الحكومات الأولى، في عهد الرئيس المؤسس، المرحوم المختار ولد داداه، تمثل صورة مصغرة للكيان الوطني.. فقد مُثل في تلك الحكومات كل مكونات المجتمع.. وكان كل هذه الأطياف يرتاح لتمثيله في الحكومة والبرلمان.. ويؤمن بمفهوم الدولة الوطنية التي ناضل من أجل قيامها و استقلالها عن دولة المستعمر..

ولئن أراد بعض أعداء الأمة التغلغل في بعض المكونات من أجل تفكيك ذلك الانسجام فإن قادة الدولة الحديثة عملوا، بكل ما رزقوا من حنكة: على الوقوف في وجه ذلك التيار المعادي لمكونات مجتمعنا.. والحاقد على حالة التعايش السلمي بين كافة أفراده ومجموعاته..

فقد عرفت البلاد مرحلة من الوعي المدني ألقت بظلالها على الطيف السياسي.. فكانت فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات مرحلة بروز حركات سرية منها ما له مد قومي ومنها ما له خلفية اشتراكية ومنها ما له خلفية إسلامية.. ولكن الحركات ذات النزعة العرقية لم تظهر إرهاصاتها الأولى إلا في نهاية السبعينات مع ما كان يعرف بحركة الحر التي قادها بعض أطر تلك الشريحة في تلك الفترة.. ولكنها كانت تتميز بالاعتدال والمسالمة في نهجها وخلفيتها الفكرية..

وقد ساهم وعي أصحاب هذا التيار في جعله يتعايش مع أصحاب النزعتين القوميتين الناصرية والبعثية اللتين عرفت كلاهما بعض الروح النضالية.. حتى مورس عليها بعض القمع من الأحكام الاستثنائية التي عرفتها البلاد ابتداء من نهاية السبعينات حتى بداية التسعينات..

## صندوق التضامن ومكافحة فيروس كورونا..

# صورة للوحدة والمساهمة الشاملة في مجهود البناء الوطني

إعـــداد:
← سيدي محمد متالي
← بلقيس بنت إسماعيل

مثل خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بتاريخ 25 مارس 2011 قدْحا لشرارة هبَّة وطنية شاملة من أجل التصدي لائحة كورونا، التي سجلت ذروة انتشارها في تلك الفترة عاصفة بمقدرات وإمكانيات أغلب الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو.

وهكذا رصدت 25 مليار أوقية قديمة من ميزانية الدولة من أجل التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء وعن الإجراءات الوقائية الهادفة للحد من انتشاره، كان ذلك إيذانا بإنشاء صندوق خاص بالتضامن الاجتماعي والوقاية من فيروس كورونا فتح من خلاله المجال أمام الفاعلين الوطنيين والشركاء الذين هبوا للمساهمة في خطة الدعم التي مثلت صمام أمام للمجتمع في تلك الوضعية الحرجة.

تمثلت آلية الدعم في الخطة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في الخطاب في بنود عدة:

- تخصيص مساعدات من هذا الصندوق لصالح 200 ألف أسرة فقيرة.
- الإعفاء من الضرائب على المواد الأساسية لمدة شهرين.
- تكفل الدولة بتكاليف الماء عن الأسر الهشة في جميع القرى لبقية السنة.
- تكفل الدولة بكل ضرائب المطبقة على أرباب الأسر العاملين في قطاع الصيد التقليدي.

أنشئ الصندوق بالمرسوم رقم 051_2020 بتاريخ 06 إبريل 2020 وتم توقيع قرار صادر عن وزير المالية تحت الرقم 000275/ وم بتاريخ 24 إبريل 2020 يحدد إجراءات تشغيل صندوق التضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، وتم فتح حساب للصندوق في الخزينة العامة للدولة وآخر في البنك المركزي.

ولمتابعة تسيير الصندوق أنشئت لجنة وزارية للمتابعة يرأسها وزير المالية وتتكون من 24 عضوا من بينهم:

- ممثلان عن الجمعية الوطنية
- ممثل عن زعامة المعارضة الوطنية
- ممثلان عن أرباب العمل
- ممثلان عن المركزيات النقابية للشغيلة
- ممثل عن المجتمع المدني

ووصلت مساهمات المؤسسات العمومية والخصوصية في فترة وجيزة ما نسبته 18% أي ما يقدر ب 68137749,62 أوقية جديدة من الغلاف المالي الذي بلغ عند نهاية شهر يونيو 2020 ما يناهز 4 مليارات أوقية جديدة نقدا فضلا عن المساهمات العينية.

صندوق التضامن الوطني ومكافحة فيروس كورونا بما شهد من إقبال على التبرع من مختلف الهيئات والشخصيات الوطنية على تعدد واختلاف توجهاتها ومشاربها كان نموذجا للتكافل الاجتماعي، وللإيمان بضرورة التكاتف وتوحيد الجهود في سبيل بناء الوطن الجامع. خطابات وخطوات كرست جوهرية الوحدة والتآزر في القضايا الوطنية الكبرى في اهتمام وتوجه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

## قطـــاع الصحـــــة..

# استحداث استراتيجيات ومناهج من أجل خدمـــات صحيـــة نوعيـــة

**تقرير: مريم بنت اباه**

يشكل قطاع الصحة أهمية خاصة بالنسبة لأي تنمية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار صحة المواطن ورفاهه.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العليا في البلاد؛ ممثلة في وزارة الصحة؛ بجملة من الإجراءات الرامية إلى حصول كل مواطن موريتاني على أرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية على خدمات صحية جيدة.

وتشكل الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012-2020، المرجعية الرئيسية لهذا التوجه الرامي إلى تحسين الخدمات الصحية.

وتركز المحاور المتعلقة بالجزء الثاني من الخطة خلال السنوات الخمس الأخيرة على المحاور التالية:

- محور الحكامة المتعلقة بالتسيير المعقلن للمؤسسات الصحية وذلك بتوفير الظروف المناسبة لملاءمة الوسائل مع الحاجيات، حيث يتم التقييم وفق حاجيات كل المنشآت الصحية على أساس المعطيات الديموغرافية والإحصائية الصحية.
- محور خاص بتحسين الآليات المتعلقة بتنفيذ البرامج على جميع المستويات مع المتابعة والصرامة والتسيير والشفافية، إضافة إلى تنسيق العمل الحكومي فيما يتعلق بالصحة والشركاء والمجتمع المدني.
- محور تقليص نسبة الوفيات لدى الأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال وذلك من خلال المكونات الثلاث: صحة الأم وحديثي الولادة- صحة الطفل- صحة المراهقة والشباب.
- محور الوقاية من الأمراض وتسيير الحالات الإستعجالية في الصحة العمومية وذلك من خلال تحضير وتسريع العلاجات الاستعجالية في الصحة العامة في حالات الأوبئة، إضافة إلى محاربة الأمراض المعدية.
- المحور المتعلق بدعم النظام الصحي وتوجيهه إلى التغطية الصحية الشاملة، إضافة إلى تمويل الطلب من أجل التغطية الصحية الشاملة وذلك من خلال تقريب الخدمات الصحية وتسهيل اللجوء إليها مع التكفل بالعلاجات.

- دعم الصحة القاعدية من خلال المشاركة الجمعوية في مجالات الصحة وذلك من خلال المشاركة في تسيير ومتابعة السياسات الصحية المحلية.

وقد شهد البرنامج خلال السنة الأخيرة من سنة 2020 التأثر بجائحة كورونا

مما ساهم في التوجه إلى التكفل وتوفير الآليات والتجهيزات الطبية من أجل التكفل بهده الجائحة والوقاية منها.

وفي هذا الإطار فإن بلادنا لم تكن تمتلك مؤسسات صحية مؤهلة للتكفل بالحالات الحرجة لكوفيد 19 وذلك بسبب نقص التجهيزات والآليات اللازمة للتكفل مع الكفاءات المتخصصة في المجال.

لقد شكل كوفيد 19 تحديا حقيقيا بالنسبة للمنظومة الصحية العالمية لما له من انعكاس سلبي على حياة الأفراد والمجتمعات، وتبعا لذلك اعتمدت السلطات العليا في البلاد إستراتيجية لمواجهة الوباء تناسب تطوره في الداخل والخارج وبكل الوسائل المعمدة.

ويوضح مدير الصحة العمومية بوزارة الصحة الدكتور سيدي ولد الزحاف أن الإستراتيجية الصحية لكوفيد 19 تهدف إلى متابعة الوضعية الوبائية على المستوى الوطني وشبه المنطقة، وتقديم المعلومات للحكومة، والحد من انتشار وتصاعد حالات كوفيد 19 باعتماد إجراءات وقائية تعتمد عزل الحالات الموجودة وحماية المجموعات الأكثر تعرضا للخطر خاصة عمال الصحة والتكفل بفعالية لحالات الوباء، والعمل على الحد من الوفيات وخاصة بالنسبة للحالات الهشة، والقيام بحكامة فعالة من شأنها خلق ردة فعل مناسبة.

وحول مجالات التدخل بين مدير الصحة الأعمال التي تم القيام بها والتحديات

الأساسية في كل مجال من مجالات هذه الإستراتيجية، ويشكل تعزيز قدرات الفحوص البيولوجية لكوفيد 19 مثالا لهذا التوجه الجديد حيث توجد مؤسستان تقومان بفحوص PCR لكل الفئات بما فيها الأفراد القادمون من المناطق البعيدة داخل البلاد هما المركز الوطني للبحوث في مجال الصحة العمومية والمركز الوطني لأمراض الكبد والفيروسات.

وأضاف أنه تم اكتتاب مجموعة من البيولوجيين وتحويلهم إلى مختلف المراكز الصحية، مبينا في هذا الصدد أن المعدل العام للفحوص يصل إلى 150 من PCR بعد وصولها في السابق خلال مرحلة الذروة إلى 1000 فحص في اليوم، مؤكدا في هذا المجال أن التحدي الحقيقي يتعلق أساسا بالتطور المتصاعد لفحوص PCR، مبينا أن تلك الإجراءات تم إدراجها في سياق النهوض بشبكة المختبرات الوطنية حتى تكون قادرة على الاكتشاف المبكر للوباء ورقابته وكذلك التنسيق بين المراقبة والمختبرات من جهة وبين المراقبة والمنشآت الاستشفائية من جهة أخرى باعتبارها تحديات تجب مواجهتها إضافة إلى التسيير الفعال للمعطيات.

وبالنسبة للوجستيك واقتناء التجهيزات والمستلزمات الطبية فقد فازت ب 99في المائة من الميزانية التي تم صرفها إلا أن أغلب التجهيزات لن يتم استلامها قبل منتصف يونيو المقبل.

وبالنسبة للإصابات فقد ظهرت زيادة مهمة مع منتصف شهر يونيو لتصل إلى الحد الأقصى خلال الأسبوع الثالث من شهر مايو2020 حيث وصل عدد الإصابات7814، كما سجلت 7342 حالة شفاء، إضافة إلى 163 حالة وفاة، وبلغ عدد الفحوص 83931 فحصا داخل البلاد وصلت نسبة الحالات الايجابية منها ما يقارب 9 في المائة.

وأكد الدكتور سيدي ولد الزحاف أن كل الإجراءات التي تم القيام بها في هذا الصدد تجب متابعتها وتعزيزها مع أهمية اعتماد السلوك الوقائي للعمال وقت مزاولة الأطباء لمهامهم العلاجية، مشيرا إلى أن إجراءات الوقاية ومراقبة الالتهابات في المؤسسات الصحية سيتم اعتمادها وكذلك تكوين وكلاء الصحية وتوفير أدوات الحماية بشكل مستمر اعتمادا على تقدير الحاجيات واقتنائها وتوزيع وتسيير المستلزمات على مختلف المستويات.

وأضاف أن إجراءات التعقيم وتطهير المقار وسيارات الإسعاف سيتم تعزيزها تماما كما سيفعل نفس الشيء للمخلفات الطبية وتنفذ التعليمات الخاصة بالدفن المشرف والمأمن والذي سيخضع لمراقبة أكثر وصارمة.

وحول الرؤية المستقبلية لكوفيد 19، يرى الدكتور سيدي ولد الزحاف مدير الصحة أن قطاعه؛ انطلاقا من التجربة الوطنية والدولية؛ اعتمد إستراتيجية فعالة ومستمرة من أجل تقوية البنية الصحية على مختلف المستويات حتى تكون الخدمات المقدمة على المستوى المطلوب، وخاصة الخدمات الوقائية المتعلقة بالمراقبة والتكفل بالحالات، ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على الكشف المبكر لكوفيد 19 والأمراض الوبائية الأخرى والمواجهة المناسبة لأي تفاقم محتمل لكوفيد 19 أو غيره من الأمراض الوبائية وذلك في انتظار الحصول على لقاح فعال.

وحول تفشي وتطور الوباء أوضح مدير الإعلام الإستراتيجي والرقابة الوبائية الدكتور محمد محمود ولد اعل محمود أن أول ظهور حالة من كوفيد 19 يوم 3مارس 2020 وكانت واردة إلى البلاد حيث تم تطبيق الحجر الصحي الإلزامي ابتداء من 15 مارس لكل المسافرين القادمين من دول تفشي الوباء، إضافة إلى منع التظاهرات والتجمعات في عموم التراب الوطني وإغلاق جميع المؤسسات التعليمية ابتداء من 18 مارس من نفس السنة ليدخل بعد ذلك حظر التجول حيز التنفيذ ابتداء من 19 من نفس الشهر من الساعة السادسة مساء حتى السادسة فجرا.

وحول خطة الاستجابة أوضح أن قطاع الصحة عبر إدارة الرقابة اعتمد سياسة استباقية لاستشراف الأوبئة والمخاطر الصحية والاكتشاف المبكر للحالات وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهة واحتواء الخطر، مشيرا إلى أن القطاع بادر منذ إشعار منظمة الصحة العالمية بانتشار الوباء في الصين إلى تفعيل لجنة يقظة متعددة القطاعات لمواجهة الوباء مثل إغلاق المؤسسات وحظر التجول وعزل المدن وإطلاق الحملات التحسيسية وقد ساهمت هذه الإجراءات الاستباقية المبكرة والجريئة في تأخير انتشار الوباء في موريتانيا.

وأوضح أن وباء كوفيد 19 أحدث ارتباكا لدى المواطنين، ومن أجل استقبال انشغالات المواطنين وتقليل زيارات المؤسسات الصحية لغير الضرورة خوفا من العدوى استحدثت وزارة الصحة الرقم الأخضر 1155 الذي ظل يستقبل آلاف الاتصالات يوميا وشكل حلقة وصل بين المواطن من جهة والمؤسسات الصحية من جهة أخرى لمدة ستة أشهر ابتداء من 21 مارس إلى 21 سبتمبر، حيث تلقى مليون وخمسمائة وست وستين ألف اتصال تم الرد والمعالجة لمليون وأربعمائة وستة آلاف اتصال أي نسبة 89 في المائة، وقد تم توجيه 12417 إلى فرق التدخل.

وحول إستراتجية التعايش مع كوفيد 19 وانخفاض عدد الحالات في موريتانيا مع استمرار وجود انتشار المرض في الكثير من الدول أوضح أن الدولة تبنت إستراتيجية ترمي إلى التعايش مع الوباء، مبينا أن أهم ملامح هذه الإستراتيجية هو دعم قدرات تشخيص كوفيد 19 من خلال تقوية قدرات المعهد الوطني للبحوث في مجال الصحة العمومية والمعهد الوطني للكبد والفيروسات في مجال الكشف المخبري والعمل على إنشاء مخابر قابلة للكشف عن كوفيد في الولايات الداخلية إضافة إلى اقتناء كميات كافية

من الفحص السريع بنوعية «الأجسام المضادة ومولدات الضد».

كما تم دعم قدرات الرقابة الوبائية من خلال تكوين العمال على الرقابة الوبائية، ودعم قدرات الكشف المبكر والتنسيق من أجل رقابة وبائية أنجع وإجراءات الرقابة والسيطرة على العدوى في المؤسسات العلاجية، والتسيير الآمن للوفيات، إضافة إلى توفير كميات معتبرة من آليات الحماية ومواد التطهير، وتطوير المشاركة المجتمعية والاتصال حول خطر كوفيد 19، إضافة إلى التكفل بالحالات الخطيرة من خلال التكوين المستمر للطواقم الصحية، وتوفير وسائل التكفل خاصة أسرة الإنعاش وأجهزة التنفس الاصطناعي

وسيارات الإسعاف الطبية، كما تم تطوير الوسائل العملياتية واللوجستية من خلال تحديد الحاجيات والعمل على توفيرها، والتخطيط ودعم الشراكة والتنسيق من خلال التخطيط المحكم وتحديد المسؤوليات بوضوح لكل المتدخلين في خطة التعايش، ونشر البيانات الوبائية والتقارير، وإعداد النقاط الصحية من أجل تبادل المعلومات على جميع المستويات ومع جميع الشركاء.

وبين مدير الرقابة الوبائية أنه إلى جانب جائحة كورونا سجلت في موريتانيا حالات من حميات وأمراض مستوطنة منذ سنوات كما هو الحال بالنسبة لسائر دول غرب إفريقيا، مبينا أن هذه الحميات بسبب الملاريا التي شهدت ارتفاعا في ولايات الحوضين وانواكشوط وولايات الضفة، حيث قام البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بالتدخل للحد من الملاريا وذلك من خلال التكوين المستمر للطواقم الطبية والوقاية والكشف والتكفل بالحالات، إضافة إلى تنظيم الحملات التحسيسية حول طرق الوقاية وحملات توزيع الناموسيات المشبعة وحملات الرش بالمبيدات في بؤر تكاثر البعوض وتوفير الفحص السريع والأدوية على المنشآت الصحية.

وبالنسبة لحمى الضنك التي ظهرت أخيرا أوضح الدكتور محمد محمود أن هذه الحمى عبارة عن فيروس مستجد ينتقل عن طريق البعوض من نوع «آيدي»، وقد شهدت موريتانيا خلال العقد الأخير ارتفاعا كبيرا لعدد من الحالات المسجلة سنويا منه مما جعلها من الأمراض المستجدة، وقد ظهرت بعض الحالات من هذا المرض في نواكشوط وآدرار وتيرس زمور، وتم وضع إستراتيجية متكاملة لمواجهة حمى الضنك من خلال تكوين الطواقم الصحية على طرق البحث والوقاية والتشخيص المبكر وتوفير الفحص السريع والمخبري.

وبالنسبة لحمى الوادي المتصدع؛ يضيف مدير الأمراض الوبائية؛ فإن البلاد سجلت خلال فترة الخريف ارتفاعا ملحوظا لحالة حمى الوادي المتصدع، وتعتبر هذه الحمى مرضا مستوطنا في موريتانيا ودول غرب إفريقيا، وهي مرض فيروسي ينتقل من الحيوان إلى الإنسان عن طريق استعمال اللحوم غير المطهية أو الألبان غير المسخنة أو عن طريق البعوض، مبينا في هذا الصدد تعاون قطاعه مع قطاع التنمية الريفية مبكرا من أجل مواجهة انتشاره.

وأضاف أن التدخل شمل تكوين خلية يقظة متعددة القطاعات لمواجهة حمى الوادي المتصدع أسفر عنها إنشاء فرق فنية للكشف والتحسيس والتكفل بحالات المرض، إضافة إلى التكوين الميداني للطواقم الصحية وتنظيم حملات التحسيس عبر الملصقات ووسائل الإعلام، مشيرا إلى أن ولايات تكانت ولعصابة والحوض الغربي ولبراكنه شهدت عدة حالات.

وترى مديرة الصحة الاستشفائية الدكتورة لاله مولاتي أن انتشار وباء كرونا في محيطنا الإقليمي أدى بقطاع الصحة في موريتانيا إلى اتخاذ إجراءات استباقية ردة للفعل على التطور الوبائي لكوفيد 19، حيث قيمت الخلية الخاصة بالمستشفيات التي هي من ضمن اللجان المتعددة الأخرى أداء المستشفيات للتكفل بالفيروس مما أسفر عنه تجهيز جناح خاص في كل مركز صحي في نواكشوط والولايات الداخلية لهذا الغرض، وكان لابد من إيجاد أقسام للإنعاش، حيث تم تجهيز المركز الوطني لأمراض الكبد والفيروسات بالتجهيزات الضرورية وزود بمصنع للأوكسجين، كما تم تزويد مستشفيات الشيخ زايد والمركز الوطني للتخصصات الطبية والمراكز الصحية للام والطفل ومستشفى تجكجه وروصو بمصانع للأوكسجين، مبينة أن مصانع الأوكسجين خلال السنة المقبلة 2021 ستكون موجودة في كل المراكز الصحية على مستوى التراب الوطني.

وأوضحت مديرة الصحة الاستشفائية أن المصابين بكوفيد 19؛ وهم في الغالب من الحالات الخفيفة؛ يتم علاجها بالأجنحة الخاصة لكوفيد في المستشفيات، وبالنسبة للمصابين الذين لديهم أمراض مزمنة تتطلب المراقبة الطبية فقد تم تخصيص مركز خاص يسمى مركز العزل لاستقبالهم بطاقة استيعابية تصل إلى 15 سرير، ليتم لاحقا تجهز مركز جديد بجناح الأمراض المعدية بالمستشفى الوطني يضم 50 سريرا، إضافة إلى عيادة خاصة تنضم إلى التكفل تابعة لمركز الأمراض المعدية، مما ساهم في ارتفاع نسبة التكفل من 50 إلى 70 سريرا من بين هذا العدد 10 أسرة انعاش مجهزة بأجهزة التنفس وأجهزة المراقبة وغيرها من التجهيزات الطبية، إضافة إلى مركز الكبد والفيروسات الذي تم تجهيزه للتكفل والإنعاش.

وأضافت قائلة أنه خلال انتشار الجائحة بدأت هذه المستشفيات تؤدي مهامها في استقبال وعلاج المصابين، فيما يتم إرسال الحالات المعقدة إلى مركز الأمراض المعدية، وبالنسبة للحالات الأكثر تعقيدا فقد تم تخصيص المركز الوطني لأمراض الكبد والفيروسات لعلاجها من أجل المتابعة الطبية الدقيقة.

وتقول الدكتورة لاله مولاتي أنه خلال هذه المرحلة أصبحت الطاقة الاستيعابية تصل إلى 230 سريرا بدل 50 سريرا، وأصبح لدينا 70 سريرا للحالات المعقدة، كما أن الدولة الموريتانية زودت المستشفيات بالتجهيزات الطبية التي اشترتها، إضافة إلى الهدايا الطبية من داخل البلاد وخارجها، مما ساهم في الحصول على مواد التعقيم والحماية وتزويد المستشفيات بها، وقد استفاد الكادر الطبي في هذه المرحلة من التكوين في هذا المجال بالتعاون مع الشركاء.

وحول الاستعدادات لأي طوارئ بالنسبة لانتشار الفيروس الذي يعم الحيز الجغرافي من حولنا تؤكد مديرة الصحة الاستشفائية أن الاستعدادات قائمة خاصة وأننا أصبحنا نمتلك الخبرة في هذا المجال.

# أبرز محطات التاريخ السياسي الموريتاني المُعاصر

بقلم / محمد فال عُمير ابَّيْ

يمكن تلخيص تاريخ موريتانيا السياسي بين معلمين تاريخيين بارزين:
10- نوفمبر 1946، تاريخ أول استشارة انتخابية شعبية في البلاد لاختيار ممثل في الجمعية الإقليمية؛
19- نوفمبر 2006 تنظيم أول انتخابات تشريعية وبلدية حرة وشفافة.
وبين هاذين المعلمين البارزين، كانت هناك سلسلة من الانتخابات تم التلاعب بها بطريقة أو بأخرى للسماح بإضفاء الشرعية على النظام، وتعزيز حلف الوجهاء الموالي للنظام القائم وقتها، وانقلابات عسكرية ناجحة أو فاشلة، ومحاولات إحداث تغيير لم تكلل بالنجاح.
وقبل عام 2006 لم تكن هناك أبدا أي إمكانية للقوى السياسية للتنافس في ظل تساوي الفرص. ولم تكن أبدًا لديهم فرصة لقياس قوتهم وتقاسم السلطة وفقًا لثقلهم الانتخابي الحقيقي. ولم يكن أبدا هناك أي تداول سلمي على السلطة قبل عام 2007. ولم يحدث قط أن سلم رئيس السلطة طواعية لرئيس آخر...
ما الذي حدث في هذا البلد منذ عام 1946 بحيث أصبحت السياسة النشاط الأكثر للمواطنين؟ ما هي المسارات السياسية؟ من هم الفاعلون؟ ما هي المشاريع؟ كيف تم بناء الفضاء السياسي الوطني؟
وهنا يجب التذكير ببعض الأحداث الهامة كي لا نفوت لقاء الإجماع الوطني، الذي افتتح بتنصيب الرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ الغزواني في الأول من أغسطس 2019. ولتسليط الضوء على جزء من الإجابة على السؤال: أي إعادة تأسيس للفضاء السياسي الوطني؟

## للتذكير

بعد الحرب العالمية الثانية، قامت فرنسا بتخفيف قبضتها على المستعمرات، مما أتاح لها فرصة اختيار الممثلين، وهو ما يعني لموريتانيا اختيار نائب. وحتى ذلك الحين، كانت مستعمرة موريتانيا الغربية، التي ستلحق بالسنغال، ممثلة بكل من ليوبولد سيدار سنغور عن السكان الأصليين، ولامين غي عن المواطنين.
أكتوبر 1946، بعد أن أصبحت إقليما من أقاليم ما وراء البحار، غدا بإمكان موريتانيا أن تختار ممثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وانتخب مرشح القسم الفرنسي لأممية العمال (الاشتراكية الحاكمة) أحمدو ولد حرمة ولد بابانا في 10 نوفمبر 1946. وقد حُظي بدعم قوي من طرف سنغور ولامين غي في مواجهة الفرنسي إيفون رازاك.
وضمت الهيئة الانتخابية حوالي 10000 ناخب: موظفون، متعلمون باللغة الفرنسية، بعض أصحاب السلاح، الحقول أو بساتين النخيل المسجلة، نقابيون وأعضاء جمعيات محلية.
وفي عام 1947، امتدت الهيئة الانتخابية لتشمل المتعلمين باللغة العربية، وفي عام 1951 لتشمل أرباب الأسر والأمهات ممن لديهن طفلان اثنان.
لن يتم اعتماد الاقتراع العام المباشر إلا عام 1956.
وبعد أقل من عامين على الانتخابات الأولى، ولد حزب: الاتحاد التقدمي الموريتاني الذي يجمع أمراء اترارزه وتكانت وآدرار وجميع الشخصيات الوازنة في الفضاء التقليدي للوجهاء.
وفي عام 1950، ولد حزب الوفاق برئاسة حرمة ولد بابانا، وفرضت اللعبة السياسية آنذاك المواجهة بين قوتين: إحداهما تستلهم الفكر التقدمي لأنها تدعي الإصلاحية، والأخرى تقليدية أو حتى محافظة.
عام 1951 كانت هناك انتخابات بين اثنين من الموريتانيين: أحمدو ولد حرمة، النائب المنتهية ولايته، وسيد المختار نجاي (ولد يحيى نجاي) «زرك ولد حرمه وولد يحيى نجاي».
1952، إنشاء الجمعية الإقليمية، حيث فاز الاتحاد التقدمي الموريتاني بـ 22 مقعدًا، وحصل حزب الوفاق على مقعدين.
وفي عام 1947، تم إنشاء اتحاد المنحدرين من نهر السينغال، وهو حزب يتكون حصريًا من الأفارقة الزنوج، متخذا من العرق مصدر إلهام في اللعبة السياسية، لكن ذلك لم ينجح على أرض الواقع.
1955 ، ميلاد جمعية الشباب الموريتاني (AJM) .
1958 ، إنشاء حزب النهضة، وهو حزب ذو نزعة استقلالية صريحة، تلاه اتحاد سود موريتانيا (UNM) في عام 1959.

1958، كونغرس ألاك الذي أجمع المشاركون فيه على ضرورة الوصول إلى إجماع وطني من أجل تعزيز الجبهة الداخلية، وهي العملية التي ستؤدي أولا إلى إنشاء حزب التجمع الموريتاني (PRM) عام 1960.

وفي عام 1961، تسبب حزب التجمع الموريتاني في تنظيم طاولة مستديرة كانت مؤشرا على نهاية التعددية السياسية: ميلاد حزب الشعب الموريتاني (PPM) الذي سيكون حزب الدولة في عام 1964.

تدور المعارك السياسية من خلال اللعبة الانتخابية.

وفي انتخابات أعضاء الجمعية الإقليمية في مارس1957 فاز الاتحاد التقدمي الموريتاني ودخل المختار ولد داداه كمنتخب عن شنقيط في آدرار. وفي 20 مايو من نفس العام، أصبح نائبا لرئيس مجلس الإقليم برئاسة الحاكم العام ألبرت جان موراغ.

وتم تعيين الحكومة الأولى، التي ضمت ثمانية وزراء: تولى المختار ولد داداه حقيبة التعليم والشباب وفي نفس الوقت نائبا للرئيس، وأسندت حقيبة التجارة والصناعة والمناجم للسيد أحمد سالم ولد هيبة، بينما عين موريس كامبانييه وزيرا للمالية وأمادو دياديه سامبا ديوم وزيرا للأشغال العامة والنقل، و سيد أحمد لحبيب ولد الحسن وزيرا للوظيفة العمومية والعمل والشؤون الاجتماعية، في حين تولى الدي ولد سيدي بابا وزارة العقارات والعمران والإسكان والسياحة، وعين محمد المختار ولد أباه وزيرا للصحة العمومية والسكان، وجان ساليت وزيرا للتوسع الاقتصادي والتخطيط.

وسينضم عضوان في هذه الحكومة ، وهما الدي ولد سيدي بابا ومحمد المختار ولد أباه، إلى المغرب لدعم مطالبه بشأن موريتانيا، وهو ما كشف حجم هشاشة ما كان يقام به.

وعزز إنشاء حزب التجمع الموريتاني (بفعل اندماج الاتحاد التقدمي الموريتاني وجزء من الوفاق) في عام 1958 مواقف المختار ولد داداه وسيد المختار نجاي على المستوى الوطني، وهو ما هيأ الأرضية لانتصار «نعم» للمجموعة الفرنسية، وبالتالي استمرار الاستعمار في سبتمبر 1958.

تم وضع أول دستور موريتاني يكرس النظام البرلماني في عام 1959، وتولى ولد داداه منصب رئيس الوزراء بينما أصبح سيد المختار نجاي رئيسًا للجمعية الوطنية.

وعشية استقلال البلاد، كان المشهد السياسي في أوج الإثارة، حيث غادرت شخصيات النهضة الوازنة إلى المغرب لدعم مطالبها في البلاد بما في ذلك أحمدو ولد حرمة، الذي كان أول من انتخب عن هذا الفضاء. ولم يكن أي من هؤلاء يؤمن بإمكانية بقاء البلاد. كان البعض منهم مدفوعا بطموحات شخصية: معتبرين أن موريتانيا المستقلة ستكون للمختار ولد داداه الذي يشككون في شرعيته. وفي الداخل، يتم التعبير عن هذا التشكيك حول ازدواجية قطبية صماء بين جناح بقيادة ولد داداه وآخر يدفع بولد يحيى نجاي، رئيس الجمعية الوطنية، إلى واجهة الممارسة الحقيقية للسلطة.

وعلى الصعيد الدولي، لا يزال يتعين على موريتانيا أن تفرض نفسها، حيث إنه في الاحتفال بالاستقلال في 28 نوفمبر1960، لم يشارك الموريتانيون فرحتهم سوى عدد قليل من البلدان من ضمنها فرنسا والسنغال وتونس، بينما كان معظم دول المنطقة يؤيد المواقف المغربية وبالتالي يرفض هذا الاستقلال.

وفي أغسطس 1961، انتخب المختار ولد داداه رئيسًا للجمهورية الجديدة، وفي 26 من الشهر نفسه، وقع «انقلاب النعمة»، الذي كان هجومًا على حامية وخلف عدة قتلى. لقد أراد من يقفون وراءه أن يجعلوا منه شعلة للمقاومة المسلحة ضد سادة البلاد الجدد، وخاصة الانفصاليين. وحتى وإن لم يثبت التحقيق أي صلة واضحة للنشطاء المؤيدين للمغرب بالحادث، فسيبقى في الذاكرة الجمعية عملية نفذها عن بعد الموريتانيون في الخارج.

وستدفع هذه الضربات المتكررة وكذلك الدعاية القوية التي يتم القيام بها من الخارج جميع الفاعلين السياسيين إلى الموافقة على توحيد الصفوف، حيث دعا ولد داداه إلى تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التهديدات.

الإجماع الوطني»، «الجبهة الداخلية» ، «الاتحاد المقدس» ... كلمات أدت إلى اندماج الأحزاب الرئيسية (حزب التجمع الموريتاني، و جمعية الشباب الموريتاني، والنهضة، وما تبقى من حزب الوفاق والأحزاب الزنجية) لتعطي حزب الشعب الموريتاني الذي أصبح مؤسسيًا في عام 1964، وبالتالي سيطر على حياة البلاد حتى يوليو 1978.

ومع ذلك، فإن نهاية التعددية السياسية لا تعني نهاية الاضطرابات السياسية. وقد وجدت التعبيرات المختلفة طريقها، أحيانًا عبر النقابات – القومية العربية من خلال اتحاد المعلمين العرب – وأحيانًا من خلال حركات أكثر أو أقل تنظيماً وشعبية.

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، طالب اتحاد المعلمين العرب بتعريب نظام التعليم وإدارته، وجعل من التأكيد على الهوية العربية للبلاد أولى أولوياته.

وأمام مختلف هذه الضغوط، قام النظام

أما أنا فلا أقول - ولا يمكنني أن أقول - إن كل من حكم البلاد كان مخطئا بالمطلق، فلو كان الأمر كذلك لما كان لنا وطن يمتلك مقومات الدولة اليوم.

## مسيرة حزب دولة

وأتعهد – وللعهد عندي معنى – أن أوظف بصدق وجد وإخلاص ما من الله به علي من تربية وتكوين وتجربة وخبرة في مفاصل الدولة في سبيل معالجة مكامن الخلل وسد مواطن النقص أيا تكن، وتحقيق طموحنا المشروع في بناء مجتمع عصري يستمد قوته من قيمه الاسلامية واصالته ويكفل لكل مواطن حقه في الحرية والمساواة والرفاه. وهنا لا أقف إلا عند المحاور الكبرى على أن أفصل حين يقتضي المقام.

ومن أجل ذلك سأعمل بحول الله على صون حوزتنا الترابية وتعزيز مكاسب الديمقراطية وتحصين الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية في إطار دولة المواطنة القائمة على القانون الغنية بتنوعها، والمتصالحة مع ذاتها.

وسأسعى إلى إرساء ديبلوماسية نشطة، فاعلة، تحترم الثوابت وتوجهها مصلحة البلد، وتستمد قوتها من تاريخنا – جسرا للتواصل، ونقطة التقاء بين شعوب منطقتنا.

وسيكون ماثلا في مقدم اهتماماتي تكثيف الحظوظ لأي مكونة من شعبنا الغالي عرفت غبنا اجتماعيا أو اقتصاديا عبر تاريخها، وسنجد – لا محالة – بعون الله، من تعدد الآليات لذلك ما يجعل كل مواطن من هؤلاء يشعر بالفخر والاعتزاز بانتمائه إلى هذا الوطن العزيز.

وسأحرص على إحداث نهضة تنموية تحافظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وتضمن مزيدا من الانتقال إلى اقتصاد منتج مع مراعاة حفظ التناغم بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية بشكل ينعكس – بطريقة إيجابية وفورية – على تشغيل الشباب واليد العاطلة.

وسيكون لإصلاح نظامنا التربوي نصيب وافر من اهتمامي سبيلا إلى الرفع من أدائه ومن ملاءمته لحاجيات التنمية في أفق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي نحن مقبلون عليها.

وسيحظى الشباب بما يستحقه من عناية ورعاية بتوفير الظروف الملائمة والأطر المناسبة التي تتيح تفتق مواهبه وتمكنه من مشاركة فعالة في بناء الوطن، كما سأعمل على أن تتبوأ المرأة مكانتها اللائقة في المجتمع وأن تضطلع بدورها الفاعل في مسيرتنا التنموية.

وفي كل الأحوال سيظل اهتمامي منصبا على تحقيق أعلى حد ممكن من السعادة للمواطن الذي سأحرص – كل الحرص– على أن ينعم بالأمن والطمأنينة، وأن يستفيد من خيرات بلده، وأن تترجم آماله وتطلعاته إلى واقع معاش، دون تمييز – إلا ما كان إيجابيا – للفئات التي سبقت الإشارة إليها.

بتعريب نظام التعليم، وهو ما أطلق شرارة أحداث فبراير 1966 بين الطلاب العرب ونظرائهم الزنوج، وقد خلفت هذه الاشتباكات العرقية عدة قتلى، بينما وجد المتلاعبون المزعومون من كلا المعسكرين أنفسهم في السجن حيث كان لديهم الوقت للحديث والنقاش. وكانت هذه نقطة انطلاق الحركة الديمقراطية الوطنية التي ستستفيد من تراجع القومية إثر هزيمة 1967، والتأثير الكبير لمايو 1968 في فرنسا. وستجمع هذه الحركة، في البداية، كل الشخصيات الرئيسية في المعارضة السياسية أو الإصلاحية في ذلك الوقت – الشيوعيين والقوميين اليساريين مثل البعثيين ...

كانت المطالب تدور حول التحرر من نير الاستعمار الفرنسي الجديد، وكحركة يسارية تقدمية، قامت بحشد الشباب وقدمت نفسها على أنها ثورة حقيقية تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الجائرة حينها. وقفت ضد الحكومة المحسوبة على الإمبريالية، وضد المجتمع الذي تتهمه بعدم المساواة والرجعية. وتدور دعاية هذه الحركة – التي ستُطلق على نفسها لاحقًا حركة الكادحين (العمال، البروليتاريين) – حول المساواة، ورفض «استغلال الإنسان للإنسان»، والخطاب الديني « الرجعي «، والهوية والمسألة الوطنية، والاقتصاد واستعادة الثروة، واستقلالية اتخاذ القرار.

يبدأ المختار ولد داداه إصلاحاته التي اعتبرها معظم قادة الحركة تقدمية والتي شملت مراجعة الاتفاقيات الدفاعية مع فرنسا، مما يعزز الاستقلال السياسي للبلاد (1972) ؛ إنشاء عملة وطنية، الأوقية، أداة السيادة الأولى (يونيو 1973) ؛ تأميم ثروة البلاد، ميفرما التي أصبحت سنيم (الشركة الوطنية للصناعة والمعادن) ، شركة مناجم النحاس (ميكيما) في اكجوجت التي تغير اسمها إلى شركة معادن موريتانيا (سوميما)؛ إصلاح نظام التعليم عام 1973، والذي يهدف إلى التعريب من أجل تكريس الهوية العربية للبلاد.

كانت المحاور الثلاثة لسياسة الإصلاح التي بدأها ولد داداه على النحو التالي: الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي، والاستقلال الثقافي.

وسمح تراجع الحركة الاحتجاجية للسلطة بإعادة تشكيل الوحدة السياسية للبلاد لصالحها. وفي نوفمبر 1975، احتفلت البلاد وبأبهى حلة بعيدها الخامس عشر لكن كانت هناك حرب الصحراء.

وكبلد ذي رسالة سلمية، فإن موريتانيا لا تدعم المجهود الحربي لأن ذلك يسبب تصدع الجبهة الداخلية مما يمنح فرصة انبعاث جديد للحركات السياسية بداية بالقوميين مع عودة تيار بعثي قوي، وآخر ناصري، ثم الكادحين الذين أسس ورثتهم الحركة الوطنية الديمقراطية. هذه الحركات هي التي بررت أو تسببت – كما يعتقد البعض – في انقلاب 10 يوليو 1978 وانتهاء الحرب بحيث لم يعد أحد يموت على الجبهة.

ينطلق الضباط الموريتانيون في سباق محموم نحو السلطة، بعد أن تم التلاعب بهم أحيانًا من قبل السياسيين، أو بدوافع انقلابية خاصة بالإيديولوجيا التي يتبنون. وبدون رؤية للبلاد، فتحت حركة «إعادة الهيكلة الوطنية» (اللجنة العسكرية لإعادة الهيكلة الوطنية لعام 1978) حلقة من التشكيك في أسس الدولة ذاتها، حيث كانت هناك عودة إلى التسميات التقليدية للمناطق: الحوضين للمنطقتين الأولى والثانية، لبراكنه للمنطقة الخامسة، ترارزة للسادسة، تكانت للتاسعة، أدرار للسابعة، غيدي ماغه للعاشرة....

## التفكيكات

وقعت سلسلة من القمع ضد الحركات السياسية السرية، بحيث يمر جميع الفاعلين عبر السجون ويتعرضون للجاغوار، وهو نوع من التعذيب اخترعته الشرطة آنذاك. ويفسر هذا الاستبداد البدائي، الذي لم تواكبه أية رغبة في البناء أو (إعادة) التأسيس، الحالة الذهنية التي رحبت بانقلاب 1984/12/12 الذي أوصل معاوية ولد الطايع إلى السلطة. وسرعان ما وجد ولد الطايع نفسه في مواجهة صعوبة ممارسة السلطة. ونظرًا لعدم وجود استعداد معين للانفتاح، فقد وضع نفسه رهينة للسياسيين وكان يتحالف مع حركة ضد أخرى، ويقمع إحداها ويروج للأخرى. وقد أتقن اللعبة جيدا وأضاف لها ثقافة الخصوصيات القبلية والجهوية والعرقية. وبما أن الأنظمة الاستثنائية تتغذى على الدعاية المتعلقة ب «الخطر العرقي» فإن الحركات الطائفية تعطيه الحق فيما يقوم به.

بداية، كان هناك «ميثاق الزنجي الموريتاني المضطهد» الذي وزع على نطاق واسع في المؤتمرات الدولية، وهو ما يبرر بالنسبة له الموجة الأولى من القمع ضد الكوادر الأفريقية السوداء في البلاد، ثم كانت محاولة الانقلاب الفاشلة في خريف عام 1987 التي أسفرت عن إعدام ثلاثة ضباط متآمرين وفتحت الطريق لتحالف مقدس بين ولد الطايع والتيار القومي العربي.

لكن في عام 1988 ، كشف الجهاز الأمني عن وجود مؤامرة حرض عليها الفرع الموريتاني من حزب البعث العربي ليتم تفكيك المنظمات الثلاث – المدنية والعسكرية والاستخباراتية ويحاكم المتآمرون المزعومون في سبتمبر.

وفي أبريل 1991، أعلن ولد الطايع تحرير الفضاء السياسي مع وعد بإرساء ديمقراطية حقيقية لتتسارع الأمور بولادة الجبهة الديمقراطية المتحدة للتغيير ، والتي ضمت القوى المعارضة في ذلك الوقت: الحركة الوطنية الديمقراطية، وحركة الحر المناهضة للعبودية ، والحركة الزنجية الإفريقية المسماة التحالف من أجل موريتانيا جديدة ، وحركة الديمقراطيين المستقلين للشباب

الليبراليين، ومبادرة التجمع الديمقراطي، ومجموعة من قدامى عهد المختار ولد داده (الحضرمي ولد خطري ، محمدن ولد باباه ...).

ارتكبت الجبهة الديمقراطية المتحدة للتغيير خطأ أول من خلال الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور في يوليو 1991 فقام النظام بسجن الشخصيات الرئيسية للتنظيم السياسي لتنطلق العملية دونهم بينما تبقى الخطيئة الأصلية للمعارضة هي الركض وراء الأحداث والاكتفاء دائمًا بالرد دون أخذ زمام المبادرة.

تتوفر الدولة على دستورٍ يؤسس لنظام التعددية الحزبية و تم إنشاء العديد من الأحزاب: التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة، والحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي ثم اتحاد القوى الديمقراطية. الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي هو حزب الرئيس الحاكم الذي يعكس مفهومه للسياسة: العبودية، والتقاني الأعمى، والتنازلات ، والإقصاء ... بينما يجمع اتحاد القوى الديمقراطية كل الحركات المعارضة،

والتي كان معظمها في الجبهة الديمقراطية المتحدة للتغيير.

انطلق السباق نحو الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أعلن عن تنظيمها في يناير 1992 بالنسبة للانتخابات الرئاسية وفي مارس للانتخابات التشريعية لينبعث الأمل من جديد في رؤية البلاد تتصالح مع نفسها وقبل كل شيء تتخلص من كل النوازع الاستبدادية.

وسار البلد من انسداد إلى انسداد ، ومن مزايدة إلى مزايدة ، ومن مقاطعة إلى مقاطعة ، ليبقى في ركود تام إن لم يتراجع في مجالات معينة مثل حرية التعبير مع تضاعف الرقابة ومصادرة الصحف. وتلاشى الأمل في رؤية الأشياء تتطور في وقت تلاحقت فيه الاعتقالات، ومضايقة نشطاء المعارضة، وحظر الأحزاب السياسية، والممارسة الواسعة للتزوير أثناء الانتخابات، واستشراء ثقافة الباطل، وتوريث الإدارة العمومية ... وستأتي بعد ذلك قرارات متناقضة بالاعتراف بإسرائيل من جهة، ومغادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهة أخرى. وكان هذا «الإسراف» من قبل النظام يخفي- بشكل سيئ - الإخفاقات الواضحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضا الاستبداد، الذي يتخذ أشكالا مزعجة أكثر فأكثر.

## عودة الانقلابات

في ليلة 7-8 يونيو2003، استيقظ سكان نواكشوط على أصوات المدافع ونيران الأسلحة الثقيلة وغطيت السماء بأضواء الأسلحة المضادة للطائرات تنطلق من رئاسة الجمهورية للتصدي للطائرة التي كانت تحلق فوق المدينة بينما اقتحمت الدبابات الرئاسة. وكشفت حركة التمرد المسلح هشاشة النظام الذي تم وضعه خلال 19 عاما، بينما كشف غياب ردة فعل من الشارع وموقف الانتظار والترقب الذي ميز الفاعلين السياسيين عن عدم وجود قناعات واستراتيجيات سياسية واضحة، ومع ذلك فإن الحركة تركت أثرا واضحا. وبدل الانفتاح اختار النظام التشدد مفضلا الحل الأمني للأزمة السياسية ليدخل مرحلة عدم استقرار دائم ستستمر حتى حدوث التغيير.

في الثالث أغسطس 2005، قاد ضباط شباب انقلاباً أفضى إلى مرحلة انتقالية امتدت 19 شهرًا.

خلال تلك الفترة، وضعت السلطات الجديدة - المجلس العسكري والحكومة الانتقالية - أدوات لتنظيم انتخابات ذات مصداقية كونها شفافة ويجب أن يقبل الجميع نتائجها في وقت تعهدت هذه السلطات بعدم الترشح فيها. ماذا نفعل بهذه الثروة: تقدم حقيقي والصورة النموذجية؟ ماذا نفعل بأعضاء اللجنة العسكرية للعدالة والديمقراطية؟ ماذا نفعل بعد فترة انتقالية لم تكن قادرة على تسوية المشاكل الرئيسية الموروثة عن العقود الماضية من الإدارة الأحادية والشمولية للبلاد؟ ماذا نفعل بالنظام السياسي الموروث من سنوات النهج الخاطئ هذه؟ ماذا نفعل بنظام التسيير الاقتصادي الذي رسخته سنوات من الاختلاس؟ ماذا نفعل مع المسؤولين عن النهب الاقتصادي والمعنوي للبلاد؟ ما ذا نفعل بالفضاء السياسي والمجتمع المدني؟ كل هذه الأسئلة سيتم حجبها من طرف الطبقة السياسية المستعجلة للوصول إلى الموعد النهائي الوحيد المهم: الانتخابات الرئاسية. وقد أرسى الإغراء بضرورة تجنب الجدل حول سؤال «أي حكامة لموريتانيا؟»، ورفض معالجة إرث العقود الماضية الذي أسس للأزمات اللاحقة.

ولأنهم رفضوا أن يسألوا أنفسهم الأسئلة التي يمكن العثور على إجابات لها، ولأنهم لم يسعوا لإيجاد حلول لمشاكل الأمة البينة، ولأنهم لم يكونوا حريصين على معرفة كيف يتوقعون الأحداث المستقبلية ... فقد حكم السياسيون على أنفسهم بالمعاناة بدلاً من تحريك المشهد.

وبسبب الفشل في تحديد المسار الذي تم قطعه، وفي تحديد المكاسب والحفاظ عليها، وفي تحديد موقع العدو، وفي تجسيد التغيير ... فقد عض الثعبان ذيله بسرعة كبيرة وانهار النظام في عامه الأول. كان النظام المدني الذي أوجدته انتخابات 2007 يحفر قبره بنفسه بسبب أخطاء السياسيين الذين أرادوا استخدامه بشكل مفرط دون امتلاك القدرة بل ودون وضع استراتيجية لاستعادة السلطة.

وجرت الانتخابات الرئاسية في 18 يوليو في جو من التقارب وفاجأ المرشح محمد ولد عبد العزيز الجميع بنسبة 53٪ التي حصل عليها منذ الجولة الأولى. ثم جاءت ولايته الثانية دون أن يتمكن معارضوه من الاستفاقة من الضربة القاضية الأولى.

ثم تميزت العلاقة بالرفض والخطب المثيرة للانقسام أو حتى الكراهية لدرجة أنه عندما ألقى المرشح الرئاسي لانتخابات يونيو 2019 خطابه فاتح مارس كان بمثابة بارقة أمل جديدة.

## أمـــل

حتى ذلك الحين، كان من المعروف عن المرشح المستقبلي، محمد ولد الشيخ الغزواني، المثاليّة في السلوك الاجتماعي والكفاءة المهنية.

وفي أقل من صفحتين، سوف يجسد المرشح المستقبلي الأمل في التغيير عندما قال بصريح العبارة: « تستقبل بلادنا خلال أشهر معدودة استحقاقات مصيرية ستوفر الظروف المناسبة لنقاش جاد حول ما آل إليه البلد بعد 60 سنة من الاستقلال وحول تصورات كل منا لما ينبغي أن يكون عليه في قابل الأيام، «.

ستشمل الحكامة المعلنة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية للتفكير معًا في نمط الحكم المنشود.

المطلب الأول: المصالحة مع الذات التي تبدأ بتهدئة العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجتمع.

وافتتحت الورشة السياسية من خلال لقاءات مع المعارضين والقادة السياسيين، في مؤشر على تطبيع العلاقات، وفتحت هذه التهدئة الطريق أمام تفكير أعمق وأكثر شمولاً حول مستقبل البلاد والمجتمع الموريتاني خاصة من خلال تقديم إجابات واضحة على الأسئلة التي يتحتم على موريتانيا الناضجة أن تطرحها على نفسها.

أي حكم للبلاد وبأية أدوات؟ إذا كنا نريد بناء موريتانيا حديثة، فما هو العقد الاجتماعي الجديد الذي يجب علينا تصميمه وتنفيذه؟ أي مستقبل للبنى التقليدية التي تناقض الدولة؟ ما هو دور الأحزاب السياسية في ديمقراطية سلمية؟ كيف يتم تقوية المؤسسات للمساعدة في دفع عملية التحديث؟

أول ما يجب القيام به هو إعادة تأهيل الماضي وإعادة الثقة إلى السكان وطمأنتهم بشأن رؤية الدولة. ولقد أتاحت أزمة كورونا فرصة للمصالحة بين الدولة والمواطن.

ويتعين أن يتواصل فرض إيقاع وفلسفة للحكم وأخذ الوقت الكافي للاستماع ومن ثم التكاتف .

# الرموز الوطنية.. هوية تاريخية لا مناص من احترامها

بقلم: البراء ولد محمدن

تضع كل دولة من دول العالم شعارا وطنيا خاصا بها تتخذه لنفسها رمزا وعنوانا؛ وذلك باختيار وتصميم شكل بصري أو سمعي أو أيقوني يمثل شعب الدولة وقيمه التي يعتز بها، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، أو يمثل تاريخ الدولة بما فيه من أحداث وما مر فيه من عهود، وترفع هذه الشعارات والرموز في الاحتفالات الوطنية وفي المحافل الدولية.. فقد جرى وضعها لتشمل وتمثل كل أبناء الوطن من شتى الأعراق والأصول دون استثناء. ومن أشكال الرموز الوطنية علم الدولة، والنشيد والشعار الوطنيان، أو رمز الدولة و الألوان الوطنية، كما يمكن أن يشمل شعار الدولة الوطني وأن يرمز إليها ويرتبط بها من نبات أو حيوان أو غيرهما.

وفي بداية الإسلام استخدم المسلمون اللواء؛ وهو اسم لما يكون للسلطان أو إمام المسلمين، أو قائد الجيش أو السرية، أو الكتائب والقبائل بمفردها أو ضمن جيش شامل، تنويها بالنفس وتصميما على الثبات والإقدام والتضحية، لأن من شأن من يشهر نفسه أن لا يفعل ما يشينه. يعقد اللواء على طرف رمح ويلف عليه، ولواء الدولة هو شعارها آنذاك. أما الراية فهي اسم لما يكون لقادة الجيش في الحروب والمعارك وقد يعبر عنها باللواء أيضا؛ فهي إشارة تميز بعض الجيوش عن بعض في ساحات الوغى، وهي التي يحارب الجيوش تحتها ومن أجلها.

كان لون لواء الإسلام أبيض منذ فجر الدولة الإسلامية؛ أي منذ عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم؛ وكان عبارة عن قطعةٍ مربعة الشكل، مصنوعة من الصوف الأبيض غالبا، واستقر الأمر لاحقا على أن صار مكتوبا عليها عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» بصوف أسود.

كان هذا اللواءُ يرفع على مقرّ الخلافة الإسلاميّة في المدينة المنورة، وقد اختار الرسول صلى الله عليه وسلم اللون الأبيض ليعبر عن نقاء الإسلام وكونه دين الفطرة، وأنه ليس دين عنف، فهو دين سلام وترغيب لا ترهيب لمن لم يعتنقه من الناس إن سالَمه.

ويعود كذلك اختيار ووضع الشعارات إلى القرن الثاني عشر في أوروبا، حيث دعت الحاجة إلى تمييز الجند والأتباع المتحاربين؛ فاتخذ كل نبيل أو سيد شعارا أو رمزا يعرفه الناس به، ويعرفون به ممتلكاته ومقتنياته كاللباس والدروع والقصور.. وامتد الأمر للأسر المالكة والحاكمة، وأخيرا إلى الإمارات والدول؛ فلكل دولة الآن شعارها الخاص الذي قد يرسم على علمها الرسمي وتحمله وثائقها المهمة كجوازات السفر وبطاقات الهوية.. ونحوها، ويطبع على الأوراق والظروف والمحررات الرسمية، وينقش على الأختام الرسمية..

وقد اتخذ بعض الدول رموزه الوطنية من مواد مختلفة؛ ومنها دولاب المغزل في الهند وما يشبه رقعة الشطرنج في كرواتيا، والقيثارة في أيرلندا..

أما موريتانيا فاختارت شعارها من خصائصها التاريخية التي تمثل كل مكوناتها الاجتماعية.

رموز موريتانيا الوطنية هي التي تستخدم في موريتانيا وفي الخارج لتمثل بلادنا وشعبنا، وتتخذ أشكالا مادية ومعنوية، وكل رمز منها يحمل دلالة ومعنى يمثل الدولة ويميزها عن غيرها من الدول.

يعتبر العلم الموريتاني الشعار الرسمي الأهم لموريتانيا؛ وهو علم مستطيل الشكل عرضه يساوي ثلثي طُوله، أرضيته خضراء ويتوسطه هلال ونجم ذهبيان، يحفه خطان أحمران. اعتمد علم موريتانيا سنة 1960 وأضيف إليه الخطان الأحمران سنة 2017.

شعار موريتانيا هو الشعار الرسمي للجمهورية، ويشار إليه أحيانا بختم الدولة، وهو دائرة حمراء تتوسطها أرضية خضراء بها هلال ونجمة ذهبيان، تعلو أحد جانبي الهلال سنبلة، وتعلو الآخر نخلة؛ وذلك لما يرمز له الكل في التاريخ الموريتاني. اعتُمِدَ هذا الشعار منذ عام 1960 وأضيفت إليه الدائرة الحمراء سنة 2017.

يتألّف الشعار من سيفين عربيين منحنيين متقاطعين تعلوهما نخلة، ويرمز السيفان للقوة والمنعة والتضحية، أما النّخلة فترمز للحيوية والنماء والرخاء.

النّشيد الوطني الموريتاني هو النشيد الرسمي للدولة الموريتانية، كتب من طرف كوكبة من الشعراء، وذلك بهدف نشيد جامع يمجد الوطن ويبعث الحماس في نفوس أبنائه..

ولحنه الموسيقار المصري راجح سامي داود على آلة البوق، ثم قام المُوسيقار بتوزيع النّشيد بالآلات النحاسية العسكرية.

وحل محل النشيد القديم الذي اعتمد سنة 1960 وكان من كلمات الشيخ بابه ابن الشيخ سيديا ولحنه الموسيقار الفرنسي ذو الأصل الروسي توليا نيكيبروتزكي، وأداه الفنان سيداتي ول دآبه.

تعتبر الأوقية العملة الرسمية في موريتانيا. وقد أنشئت سنة 1973 بهدف استقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا..

تحتفل موريتانيا بيومها الوطني في 28 من نوفمبر من كل عام، وذلك تخليدا لذكرى استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتأسيسها على يد الراحل المختار ولد داداه، عام 1960.

على المواطن الموريتاني أن يتعرف على شعارات دولته ويحترمها، لأن احترامها احترام لذاته ولوطنه.

بقي أن أشير إلى أن عدم احترام الرموز الوطنية يمثل إهانة للمواطن والوطن، وقد نشبت بسببه أزمات دولية، لكن مما لاشك فيه أن الرمز الوطني هنا هو العلم والنشيد الوطني والشعار الرسمي..

المكتبة الوطنية
تهنئة
يتقدم المدير العام للمكتبة الوطنية وكافة عمالها بأحر التهاني الى فخامة رئيس الجمهورية السيد
محمد الشيخ الغزواني
وللشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى 60 لعيد الاستقلال الوطني.

الاتحادية الوطنية للصيد
إطار منسجم للتنمية الاقتصادية
الاتحادية الوطنية للصيد هيئة مهنية عضو في الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين وتضم غالبية الفاعلين في مجال الصيد.
ومن أهدافها الأساسية الدفاع عن مصالح منتسبيها المادية والمعنوية كما تعمل من اجل تحقيق الأهداف الأخرى التالية:
• دفع الأنشطة البحرية وتطويرها وتوفير حرية المبادرة لأعضائها في إطار منافسة حرة ونزيهة تكفل تطوير قدراتهم وترقية ملكاتهم وانجاح جهودهم الفردية والجماعية.
• إقامة علاقات تعاون وتشاور مع الدولة والمنظمات المماثلة في البلاد الأخرى والشركاء الاجتماعيين المرخص لهم من اجل خلق إطار منسجم يسهم في تطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا.
• وتعمل الاتحادية على جمع كافة المعلومات المتعلقة بالصيد في موريتانيا وهي بهذا الشكل مصدرا لا غنى عنه للمعلومات بالنسبة للشركاء الأجانب المهتمين بالقطاع.
وتضم الاتحادية سبعة اقسام:
• قسم البواخر، ويضم 59 باخرة للتبريد و82 باخرة للتجميد
• قسم المصانع، ويضم 70 مصنعا لمعالجة وتخزين السمك
• قسم الصيد السطحي، و يضم67 باخرة
• قسم الخدمات، ويضم 45 من مقدمي الخدمات
• قسم لبروتين البحر، ويضم 28 مصنعا للفارين وزيت الأسماك
• قسم الصناعات التقليدية بنواذيبو ويضم 3200 مركبة
• قسم الصناعات التقليدية بنواكشوط، ويضم 2000 مركبة
الاتحادية الوطنية للصيد
ص.ب: 43 منطقة الميناء في انواذيبو هاتف: (222) 45 74 50 89 / 45745916
فاكس: (222) 45 74 54 30 البريد الالكتروني: fnprim @yahoo.fr
Rep.Nouakchott à l'UNPM Tél : (222) 45 25 95 69 Fax:(222) 45 29 39 2

الشركة الموريتانية لإصلاح السفن
MASHREF.SA
تهنئة
بمناسبة الاحتفال بالذكرى ال 60 لعيد الاستقلال الوطني، يتقدم المدير العام للمكتب الوطني للمتاحف وكافة عماله بأحر التهاني وأصدق الأماني وبموفور الصحة والسعادة لصاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني.

CNHy
اللجنة الوطنية للمحروقات
تهنئة
بمناسبة الذكرى 60 لعيد الاستقلال الوطني يتقدم رئيس وعمال اللجنة الوطنية للمحروقات بأحر التهاني لفخامة الرئيس السيد محمد الشيخ الغزواني ولكافة الشعب الموريتاني بهذه المناسبة السعيدة

## السيد محمد محمود ولد ودادي في حديث لمجلة «الشعب»:

# كان هناك من يشكك في حصول الاستقلال وحفل إعلانه كان مبهرا وقد حضره كل أهل موريتانيا في أفخم هيئة

أجرى المقابلة:
النبهاني ولد أمغر

**الوزير والسفير والمدير، أو السيد محمد محمود ولد وداداي كما يحب أن يسمى تواضعا، شخصية وطنية وازنة ثقافة وفكرا وأداء، ترك في كل حقل من حقول الحياة الوطنية مر به اثرا وذكرا عطرا، استقبل *الشعب* في مكتبه بصدر رحب، وحدثنا حديثا حسنا وددنا أن لا ينتهي، عن لحظة الاستقلال الوطني المجيد وما تلاها من أحداث واستعرض لنا جملة من المشاهد والمواقف التي رصدها من زوايته يومها كشاب عشريني محظري قادم من البادية، وقد أخذ في طريقه بعلم عصري وافر وتسنّم مسؤولية إعلامية مميزة في مؤسسة الإذاعة الوطنية الوليدة، وهذا نص الحديث الذي خصنا به:**

**الشعب: كنتم من الشباب المتعلم عشية الاستقلال، والذي كان يتابع المشهد الوطني ويدرك بأن مسألة الاستقلال الداخلي كانت ستقود في نهاية المطاف إلى استقلال تام، فهل هذه المتابعة وذلك الإدراك قلّلا من وقع الحدث في نفوسكم؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: بالعكس؛ لقد كنا متحفزين جدا لهذا الإعلان، لقد عشنا فترة الاستقلال الداخلي التي امتدت سنتين، واعتبرنا تينك السنتين فترة طويلة جدا؛ توقا إلى الاستقلال.

لقد كانت موريتانيا كلها تنتظر هذا الحدث فهناك من كان يشكك في حصوله أصلا؛ تعرفون أن جميع خطوات موريتانيا كانت توضع أمامها العثرات، فمن الجنوب والشرق كان إخوتنا في السينغال والسودان (مالي) يريدون منا الانضمام لاتحاد مالي، الذي كان يضم السينغال ومالي وفولته العليا (بوركينا افاسو) وهذه الأخيرة انسحبت قبل إعلان الاتحاد، وكانوا دائما يصوننا

بنكران العهد، والتنكر للمسيرة المشتركة للمستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، وقد كان لهذه المستعمرات اتحاد له وال عام بمثابة رئيس لحكومة المستعمرات، ومن جهة الشمال هناك من يقول بتبعيتنا للشمال واستحالة استقلالنا، وهذا بالطبع له انعكاساته وارتداداته في داخل الوطن، فهناك كانت ثلاثة أحزاب سياسية لها تعلقها بهذه الأجندة الخارجية والتبعية لها كما يقال؛ فحزب النهضة يشيع منافسوه أنه يدعو إلى الشمال، والاتحاد الوطني الموريتاني كان يعلن عن رغبته في أن ينضم البلد إلى مالي، والاتحاد الإسلامي كان يعلن عدم رغبته في رحيل فرنسا عن البلد إلا في حال التأكد من عدم عودة انعدام الأمن (السيبة) وهو بهذا يدعو إلى بقاء فرنسا. وكان لدينا حزب رابع هو الحزب الحاكم الذي يتهمه أعداؤه بالتبعية للاستعمار الفرنسي.

وبالمحصلة فقد كانت الناس تشكك في حصول هذا الحدث وهل بالإمكان أن يكون، لذلك وقوعه كان موضع انبهار من الجميع، وغبطة من طرف الناس، وقد حضر الجميع لهذا الحدث؛ فكل ولايات الوطن الموريتاني قدمت منها وفود للمشاركة في هذا الحدث، لقد جاءت إلى نواكشوط في أفخم هيئة، بوجهائها وفنانيها بمختلف أنواعهم، وقد حشد أهل هذه المنطقة أعدادا هائلة من الجمّالة شكلوا بها استعراضات لاستقبال القادمين، وكانت نواكشوط كلها ميدانا لذلك، ولم يكن يومها فيها بناء يعرقل ذلك الميدان الفسيح الذي ضج بالألعاب الشعبية والسباقات.

احتضن حي لكصر يومها القادمين، وعهد إلى كل أسرة باستضافة بعض من قَدِموا.

لقد كان حدثا مميزا جدا وأجاب على أسئلة من كانوا يشككون في إمكانيته أصلا، وكان وقعه كبيرا.. الجميع يومها كان معبّأ لهذا الأمر، أتذكر أن كل رؤساء الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية حضروا حفل الاستقلال، باستثناء رئيسي مالي وغينيا، وجاءنا من العالم العربي وزير خارجية تونس ومدير ديوان الرئيس الحبيب بو ارگيبه، السيدان: محمد المصمودي وعبد الله فرحات.

هناك شخصيات عربية أو إسلامية أخرى حضرت الحفل ومنها: الآغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية،

ذكرنا هذه الشخصيات التي جاءتنا من الشمال لأن الحضور الرسمي من الشمال كان معدوما باستثناء الحضور التونسي، بعكس الجنوب فقد كان الحضور كثيفا وعلى مستوى عال من مدغشقر حتى السينغال.

وفي المطار؛ مع أن المطار لا يستقبل إلا الطائرات الصغيرة نسبيا من نوعية DC3 و DC4 فقد كان مليئا بالناس، والشباب كله كان مهيأ للعملية ومتطوعا، وقد ارتدى أثوابا تتشكل من ألوان العلم الوطني، وقد وقع كل هذا دون أن يسجل أي حادث أو تتصادم سيارات، حتى ولو لم تكن يومها كثيرة بالطبع، ولكن كل السيارات التي جلبت بالمناسبة لم يسجل أن وقعت بسببها حوادث، أو احتكاك، لقد كان أمرا عجيبا.. لم يسجل في ذلك الحدث غير المسبوق إلا حادث واحد تمثل في شاب من الشباب المتطوعين لاستقبال الضيوف وقد كان يرتدي سروالا طويلا وفضفاضا وفوقه قميص مطرز بألوان العلم الوطني؛ فأدخل سيجارة مشتعلة في جيب سرواله فاشتعل، وقد فرَّ من المطار وسقط في المكان الذي توجد فيه اليوم إدارة الجمارك حيث قضى رحمه الله في ذلك اليوم، هذا هو الحادث الوحيد الذي سجل في ذلك اليوم، وقد كان يوما هبت فيه الرياح بعض الشيء، لقد كانت تلك الفترة فترة يتميز مناخها بالاعتدال إذ لم يعد الحر موجودا ولم يصل الشتاء ذروته.

**الشعب: ما هو تصور عامة الناس يومها للاستقلال؛ أعرف أن الإداريين القلة في ذلك الوقت والقلة الذين حصلوا على بعض التعليم العصري**

**قد يدركون أبعاد الاستقلال، ولكن سؤالي عن تصور العامة له، تصور من تحصلوا على معارف تقليدية، كيف كان تصورهم لهذا الحدث وهل كان للدولة حضور في أذهانهم؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: سوف آخذ نفسي مثالا، فقد بلغت سبع عشرة سنة وكنت في محظرة في تكانت وما سمعت اسم موريتانيا إطلاقا، وأتصور أن غالبية الناس كانت كذلك باستثناء سكان المناطق التي تحدّ السينغال وتتاجر معه من قرون والمناطق التي تحد المغرب والجزائر، فإن بقية المناطق لم تكن لها صلة بالخارج ولا تعرف ما الذي حدث، وعند إعلان الاستقلال فإن أكثر من سبعين في المائة من أهل هذه البلاد كانوا في البادية، لا يمكن أن أجزم بالنسبة بشكل دقيق ولكنها قريبة من ذلك، المهم أن تلك النسبة كانت في البادية يومها ولا علاقة تربطها بالفرنسيين، نعم كانت هناك أحزاب وهي كما تعلمون عبارة عن فروع لأحزاب فرنسية أنشئت مواكبة لتطور الحياة السياسية للأقاليم التي كانت تحتلها، وموريتانيا كانت آخر إقليم من هذه الأقاليم يتم فيه تنظيم من هذا النوع، وأول نائب عنا في الجمعية الوطنية الفرنسية كان سينكور الرئيس السينغالي الأول فيما بعد، وبعد ذلك سنة 1946 انتخب أحمدو ولد حرمه ولد ببانا في هذا المنصب وكان أول موريتاني يصبح نائبا، ولم يكن يعلم بأمره إلا أهل الحواضر والموظفون والوجهاء ومن يعملون للدولة أو لهم صلة بها مثل التجار، أما الكثرة الكاثرة من أهل البلد في ذلك الوقت فقد كانوا بدوا رُحَّلا لا رابط يربطهم بالدولة إلا دفعهم العُشرَ لشيخهم المحلي الذي يدعى للمناسبات.

لقد مرت علينا سنوات ابتداء من سنة 1946 كان هناك من يدرك ويفهم تطور الأحداث باتجاه وجود الدولة، ولكن الغالبية الساحقة من أهل موريتانيا لم تكن لديها أي فكرة عن الذي حصل وسيحصل، بل كان لديهم تشويش كبير يتمثل في الذي ذكرت لك من القول باستحالة حدوث الاستقلال من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك من يتساءل: أيهم أفضل لنا الاستقلال، أم عدمه؟ بعض الوجهاء كان يقول بأننا لا نصنع إبرة ولا ننتج قماشا ولا قالب سكر، فكيف سنستقل؟!

أما أهل المحاظر ومن وصفتهم بالمتحصلين على معارف تقليدية، وغيرهم، فلم تكن لهم علاقة بفرنسا وإدارتها، لم تكن الناس تلتقي الفرنسيين بإرادتها، نعم كانت تلتقي ببعضهم وبعض أعوانهم كَرْهًا في مناسبات التطعيم ضد الأمراض، وكانت معركة كبيرة يُستخدم فيها الوجهاء والشيوخ، وتعرف أمر دخول المدرسة الفرنسية، لقد كانت هناك قطيعة تامة بين الإدارة التي يحكمها الفرنسيون وغالبية الموريتانيين، ولكن في حدث الاستقلال تفاعل الجميع وباقتناع خصوصا الشباب حتى من كان منهم معارضا، وقد تطوعوا للعمل في المناسبة فكانوا يقدمون الطعام لضيوف الحدث، ووزعوا بطاقات الدعوة، وكانوا مرشدين للوفود الآتية من الداخل والخارج، وبعض من الطلبة الذين كانوا يومها يدرسون في الخارج وقدموا خصيصا لحضور الحدث تطوعوا لمرافقة الرؤساء الأجانب الذين حضروا الحفل والوفود التي جاءت للمشاركة فيه.

**الشعب: ما هي البنية التحية التي كانت تتوفر عليها الدولة الوطنية عشية استقلالها، هل تتذكرون القطاعات التي بدأت بنيتها التحتية من الصفر، والقطاعات التي كانت تتوفر على بعض البنية؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: القطاعات التي كانت موجودة هي القطاعات التي كان يستعملها الفرنسيون، وبالمناسبة فإن الغالبية الساحقة من الحكام الفرنسيين في هذا البلد خلال ستين سنة من السيطرة الفرنسية كانوا عسكريين، ومعنى هذا أن مهمتهم كانت بالدرجة الأولى أمنية؛ فالعقيدة أصلا أو الهدف من استعمار موريتانيا متأخرا كان ملء هذا الفراغ الحاصل بين شمال إفريقيا وغربها، فأخذ الفرنسيون ما أخذوا وأخذ الإسبان ما بقي. ولم ينجز الفرنسيون أي بنية في موريتانيا، لقد اقتصر منجزهم على بعض المطارات في الداخل من أجل تسهيل تنقلهم وكانت مطارات صغيرة لاستقبال بعض الطائرات العسكرية التي كانت من طائرات الحرب العالمية الثانية.

لم ينجز الفرنسيون كيل متر واحد من الطرق في موريتانيا إلا 2 كيل متر داخل مدينة لكوارب، وفي العاصمة نواكشوط لم يكن هناك شيء باستثناء كيل متر واحد يمتد من المطار إلى بداية ما يعرف يومها بشارع الكثيب، وسمي بشارع جمال عبد الناصر بعد وفاته في سبتمبر 1970، هناك بعض المدارس الابتدائية التي شيدها الفرنسيون وكانت مفرقة في عواصم الولايات والمقاطعات، كما كانت هناك مستوصفات صغيرة موزعة هي الأخرى في بعض الحواضر، وكانت هناك مصالح في قطاعات مثل الصحة والبيطرة والزراعة والأشغال العامة خاصة بناء السدود وحفر الآبار، وكانت هناك مصلحة لحماية الغابات ( أهل اصدر) ، وقد وفر الفرنسيون رعاية جيدة لهذا القطاع فقدموا حماية للمراعي والغابات والحيوانات البرية كلها.

هذا تقريبا هو جل ما كان.. لم تكن لدينا جمارك ولا شؤون خارجية، ولا إعلام أو صناعة أو تجارة أو مياه.

كان هناك قضاء وطني شرعي، بالإضافة إلى قاض فرنسي في كل عاصمة ولاية، ويعمل القضاءان بالتوازي، وتكاد تكون مؤسسة القضاء شبه قائمة، هذا بالإضافة إلى الإدارة الإقليمية.

أما البنية التحتية المادية فلم تكن موجودة إطلاقا.

**الشعب: عطفا على البنية التحتية للبلد عشية الاستقلال، هل تتذكرون كم كانت أول ميزانية للدولة؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: للأسف لست خبيرا بالأرقام، ولكن لا قيمة لها إذا ذكرتُ لك الرقم بدون ذكر حجم المصروفات ومقارنتها بما لدينا من موارد، ومع ذلك أعتقد أن الرقم يومها كان أقل من مليار افرنك إفريقي، فكان الفرنسيون يكملون دفع رواتب عُمَّالنا، وفي سنة 1963 رفض الرئيس المختار ذلك الدعم الذي كانت تقدمه فرنسا للميزانية، ووضع خطة تقشف خفض بموجبها الرواتب، ودبر الأمور حتى أصبحنا نسير أمورنا اعتمادا على مواردنا الذاتية.

**الشعب: التحقتم قبل الاستقلال بأشهر بالإذاعة الوطنية، وكنتم في حفل السقيفة (إعلان الاستقلال) للتغطية الإعلامية للحفل، ما الذي شدَّكم في ذلك الحفل من مظاهر وأشياء جديدة ملفتة لكم؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: مثل ما قلت لكم، الناس كانت منبهرة، وربما لم تشهد خلال تاريخها تجمعا رسميا فيه السيارات والطائرات والاحتفالات المتنوعة قبل ذلك التجمع، هذا بالنسبة لعامة الناس، أما الناس التي كانت لها صلة بالمراكز الحضرية في بعض دول الجوار، والناس التي كانت في نواكشوط. ومجموعة الشباب الذين كانوا على أعتاب العشرين من العمر مثلنا، فقد انبهروا بذلك الحفل، وكان بالنسبة لهم حدثا كبيرا.

الحفل تم كما ذكرتم في السقيفة وهذه أول مرة أسمع هذا المصطلح وقد أعجبني، فقد كنا نسميه المرآب ترجمة (Hangar)، وبالمناسبة تم تشييد مرآبين اثنين: المرآب الذي تم فيه حفل إعلان الاستقلال، ومرآب شيد على ناصية شارع جمال عبد الناصر غير بعيد من المستشفى وقد عرف فيما بعد بمرآب الحكومة، وشهد إقامة الوليمة الكبرى التي أقيمت بالمناسبة ودُعي لها كل الضيوف، وبالمناسبة فإن الدعوات التي قدمت للمدعوين كانت مطبوعة باللغتين العربية والفرنسية وكانت من أبدع ما يكون، حيث طبعت في فرنسا، بطبيعة الحال لم تكن في البلد حينها مطبعة، أما مرآب الحفل الرسمي فقد نُقلت إليه مقاعد ومكاتب الجمعية الوطنية التي تضم أربعين نائبا، وقد اجتمعت فيه وألقى الرئيس المختار أمامها خطاب الاستقلال بعد كلمة رئيس الوزراء الفرنسي ميشل دبريه الذي سلم في ختامها وثائق الاستقلال للرئيس المختار.

خطاب الرئيس المختار تم من على منصة أقيمت له ، وكان خلفه رؤساء الدول التي حضرت الحفل وخلف ذلك كبار المدعوين ثم بقية الضيوف القادمين من الخارج والداخل، وقد كانت القاعة كبيرة جدا، وهذا العدد الهائل من الناس بحسب المقاييس في ذلك الوقت احتضنته تلك القاعة بانتظام، ورغم الأعداد الكبيرة من الصحافة والإعلام التي حضرت الحفل فإنه لم يسجل انقطاع للكهرباء التي كانت تعتمد على مولد واحد، ولا تعطل مكبر صوت ولا تعثر شخص، لقد تولى الفرنسيون نقل الحدث مباشرة عبر الإذاعة الفرنسية، كانت الإذاعة يومها تتبع رسميا لإذاعة فرنسا لما وراء البحار مثل إذاعات الدول المشابهة لنا، حتى سنة 1962، كان معنا فرنسي هو رئيس التحرير لدينا، وقد شارك مع زملائه الفرنسيين في نقل الحفل عبر الإذاعة الفرنسية ممثلا لإذاعتنا، ثم تحدث عبد الله ولد سيديا بالحسانية وكان نائبا لرئيس التحرير، ثم تحدث ديدي ولد اسويدي بالعربية وبالفرنسية وكان متعاونا مع الإذاعة، ثم دعوني للحديث وكنت قد قدمت قبل ذلك صورا صوتية لزيارة الرئيس فقدمت وصلة، ربما يكون قد تحدث آخرون إلا أني لا أذكرهم.. لقد مر على الحدث زمن طويل.

بعد انتهاء الحفل الخطابي ذهبت الناس بنظام إلى حفل العشاء في السقيفة الثانية ثم أماكن إقامتهم، وكان جلها في لكصر أو في خيام ضربت بين لكصر ومباني العاصمة الوليدة.

**الشعب: هذا العدد الهائل من الوفود التي منها رؤساء عديد الدول والكثير من الإعلاميين، كيف كانت انطباعاتهم عن هذا الكيان الجديد وعن ما شاهدوه من مظاهر ربما يكون بعضها بدويا؟**

السيد محمد محمود ولد وادي: الانطباعات كانت كثيرة، ولكن لا يمكنني أن أنقل عنها صورة جيدة؛ فمعظم الوفود كانت ناطقة بالفرنسية، وفي ذلك الوقت لم تكن لدي القدرة على مخاطبة الناس بالفرنسية، لكن الناطقين بالعربية كانوا منبهرين تماما خصوصا الوفد التونسي، وكانوا ينظرون إلى الخيم والسكنى فيها على أنها أصالة، وكثر منهم فضلوا الإقامة فيها، وبالمناسبة كل الصحفيين الذين قدموا إلينا ارتدوا ملابس كنا نلبسها يومها كلباس رسمي وهي سراويل طويلة سوداء من قماش أحمد الحمدي فوقه قميص صحراوي قصير الكم، وكان رئيس الحكومة وقتها يلبس هذا اللباس ويلبسه كبار المسؤولين.

لقد كان الحدث بالنسبة للضيوف القادمين حدثا كبيرا وحالة ربما لن تتكرر؛ لأنه لا توجد دولة بدوية أعلن استقلالها وجاءت الناس إليها بقضها وقضيضها لتعيش معها بداوتها مثلنا، لقد كان الانطباع في نظري من أحسن ما يكون، فقط أذكر أن الفرنسيين كانوا يستغربون من إنشاء العاصمة في مكانها الحالي ويقولون كيف لدولة أن تبني عاصمة في مدخل الصحراء، غير أننا كنا نذهب بسيارات (2chevaux) الأكثر استعمالا يومها، إلى إديني ولم يكن التصحر قد وصل إلى ما وصل إليه، وكنا نقول إن الفرنسيين يريدون تشويه عاصمتنا جغرافيا من خلال اتهامها بأنها في مدخل الصحراء، ولكني عندما ركبت الطائرة بعد ذلك متجها إلى الشرق حتى قبل موجة التصحر أدركت أنهم كانوا محقين. وبفترة بعد الحدث اطلعت على بعض الانطباعات، إذ كنت مولعا بالإطلاع مثلكم اليوم، وكانت كلها جيدة، مع أن بعض الناس لم يكن متفائلا بمستقبلنا يومها نظرا لعقبات الاعتراف الدولي وتحدي ترسيخ السيادة.

**الشعب: ما طبيعة سكان نواكشوط المدينة وليست المنطقة، عشية الاستقلال؟**

السيد محمد محمود ولد وادي: نواكشوط كان قرية حقيقية، وبالمناسبة كان قرية عريقة لأن بداية التقري فيها تعود لسنة 1925، عندما حدثت هجرة معروفة لبعض الأسر من آدرار في ذلك التاريخ، فبعض من المهاجرين انتقل إلى لكوارب وبوتليميت والبعض الآخر استقر هنا في مركز نواكشوط المعروف حينها بحصن كبولاني، وبعد ذلك أصبحت في مركز نواكشوط محطة للنقل، للشركة الوحيدة الموجودة للنقل، شركة لا كومب، وهي شركة خاصة، تنقل إلى الشمال حتى بئر أم اكرين مرورا بأطار وافديرك، وهذه المحطة أصبحت تحتاج إلى حراسة ورشات تصليح سياراتها ومخازنها، مما ساهم في ازدهار القرية في بداية تأسيسها.

كانت هنا مجموعة سكنت القرية؛ أسر معروفة، أذكر منها أهل اركيبي الذين منهم فتى رحمه الله وإخوته، وكذلك أهل بيديه؛ ألفا وأخوه محمد الشيخ، وكذلك أهل كاري، وأهل خيار؛ محمد وأخوه، وأهل المختار ولد الحسن هذه أسر عرفتها عند سكني وأهل اخيار، وأهل اعثيمين.. ومجموعة من الخيام حديثة الهجرة كانت في حافة لكصر الشرقية أو الغربية وأعرف منهم أهل اللهاه وأهل الميداح وغيرهم، وذلك في شهر يونيو 1960، وكل من عمل في الإذاعة والمؤسسات الوليدة يومها في العاصمة كانوا يقيمون في لكصر؛ وبالمناسبة أوائل من رابطوا هنا لبناء العاصمة مثل الرئيس المختار – ويذكر ذلك في مذكراته – كانت تتم دعوتهم من طرف سكان القرية في منازلهم للغداء أو العشاء.

كان هنا بعض التجار المعروفين، مثل البشير ولد بزيد، وأبناء عابدين، وأهل الشيخ، ولست بناس ولد الشيخ الذي أصبح فيما بعد مديرا للنقل والذي ربما يكون الموظف الوحيد للدولة في ذلك الحين من الساكنة الأصلية لمنطقة نواكشوط الذين كانوا على انتشارهم الواسع لا يسكنون القرية كغيرهم من المجموعات القبلية الوافرة.

المهم أنه كانت هنا مجموعات من السكان؛ كان الجزارون هنا يذبحون بشكل دائم، ربما تكون ذبائحهم في البداية محدودة. كان هنا مسجد وهو المسجد الذي أصبح فيما بعد مسجد الإمام بداه في لكصر، وتنفق على طلبته الأسر سالفة الذكر، وقد كان صغيرا ومبنيا بالطين، وفي سنة 1961 وضع الرئيس المختار حجر الأساس لمسجد ابن عباس وكان على رأي الإمام بداه واسطة بين القريتين (لكصر والعاصمة)، وكان هنا ما يشبه النزل الصغير ويضم عدة غرف، يسميه صاحبه كوميز: الفندق، وهو في مدخل لكصر غير بعيد من مكان مفوضية الشرطة رقم 1، وتوجد هنا حانة صغيرة يرتادها بعض الفرنسيين الذين قتل أحدهم فيها في شهر نومبر 1960 أسابيع قبل الاستقلال على يد شاب ينتمي إلى تنظيم قيل إنه موال للمغرب.

وبالمناسبة فإن آخر حاكم فرنسي في نواكشوط دَمْدرايْ اصطدم بالمختار رئيس الحكومة يومها ووزير الداخلية، في حادثة مشهورة وهي أن الحكومة أصدرت تعميما يمنع منح الأراضي في لكصر خوفا من عدم بناء الناس في العاصمة، فأعطى هذا الحاكم الفرنسي أرضا في لكصر وعندما علم الرئيس المختار بالأمر استدعاه ولامه، فما كان منه إلا أن رد قائلا «نواكشوط أصغر من أن يحتضن شيخَيْنْ» فأمره بالمغادرة وكان ذلك في ظل الاستقلال الداخلي لا يتم إلا بالتشاور مع المفوض الفرنسي أنتونيوس. ومعلوم أن اتفاقية إعلان الاستقلال(وتسمى قبل تغييرها سنة ١٩٧٢ تحويل السلطات) تجعل من هذا المندوب عميد السلك الديبلوماسي حتى ولو كان آخر من قدم أوراق اعتماده. وعند ترقيم مركبات السفارة تنازلت فرنسا لأمريكا عن الرقم 1 لأن السفير الفرنسي كان يحمل لقب المندوب السامي كما مر بنا حسب نظام الكومنولث الذي كان دكول يطمح لإن تكون المجموعة التابعة لفرنسا مثله قبل أن يتبخر هذا الجزء من المشروع أشهرا بعد ذلك، وهذا تفسير شخصي.

لكن السفارة الفرنسية في ذلك الوقت كانت أكبر من سفارة ورئيس بعثتها يصبح عميدا بعد وصوله وقد تغير الأمر بعد تعديل الاتفاقيات سالفة الذكر وأصبح السفير الفرنسي كبقية السفراء.

**الشعب: كانت الإذاعة عشية الاستقلال هي المؤسسة الإعلامية الوحيدة الموجودة، وكانت صغيرة جدا ومحدودة القدرات، وقد التحقتم بها أشهرا معدودات قبل الاستقلال، هل تتذكرون وضع الإذاعة يومها ومسار تطورها اللاحق بعد الاستقلال؟**

السيد محمد محمود ولد وادي: الإذاعة بدأت بفيلا صغيرة فيها ثلاث غرف هي

قاعة للتحرير ومكتب لرئيس التحرير وغرفة فيها استديو، وتقف في مرءاب الفيلا سيارة تحمل جهاز إرسال بقوة 1 كيلوات ومولد كهربائي.

كانت تأتي إلينا الأخبار عن طريق وكالة الأنباء الفرنسية ونترجمها، في بداية الأمر كان لدينا مترجم ثم ذهب وجاءنا من يترجم لنا بالحسانية لنكتب ما يقول بالعربية.

كان السيد محمد الأمين ولد آكاط أول من قدم نشرة الاخبار العربية في الإذاعة، بعد أن التحق بالإذاعة سنة 1959، وقد استدعاه الرئيس المختار وهو من قرية أنصفني في ضواحي مدينة العيون وجاء به إلى نواكشوط، وقد كان رجلا عجيبا يتمتع بثقافة إعلامية وسياسية صافية، وقد سألته مرة عن ثقافته الإعلامية فقال بأنه كان يعمل في متجر في كانو بنيجيريا ولكنه أدمن الاستماع إلى القسم العربي في إذاعة ال BBC منذ افتتاحه بداية الأربعينيات من القرن الميلادي المنصرم، ولم تفته منها نشرة ولا برنامج إلى اليوم الذي سألته فيه.

في مدينة اندر بدأنا بحصة في الإذاعة الفرنسية، كانت نصف ساعة أو أكثر بقليل قبل أن تصبح ساعة كاملة لكن لم يكن يذاع فيها إلا مقاطع من الطرب، منذ أن وجدت تلك المقاطع لأن الموجود من تلك المقاطع خلال انطلاقة الحصة الإذاعية في إذاعة اندر سنة 1957 كان قليلا جدا.

في تلك الفترة الأولى كانت هناك بعض الأخبار المحلية الموسمية، ولم يكن هناك مذيع رسمي بالعربية، كانت هناك نشرة إخبارية باللغة الفرنسية؛ يقدمها معهم أحيانا موريتانيون منهم عبد الله ولد سيديا أو متعاونون مثل عبد القادر كرما. بخصوص الأخبار العربية والبولارية كانتا تابعتين للفرنسية ومثل ذلك السونينكية والولفية (التي انضمت للغات الأخرى سنة 1963).

ظلت الإذاعة في اندر وكنا نبعث لها من خلال المحطة الصغيرة في نواكشوط بالمواد الإخبارية مسجلة حتى أكتوبر سنة 1961 حيث انتقلت الإذاعة بكل طاقمها من اندر، واستقرت بشكل نهائي في نواكشوط ببنايتها الحالية.

بدأنا منذ ذلك التاريخ نستخدم جهازي إرسال: الجهاز الذي كان عندنا وآخر كان في اندر بقوة 4 كيلو وات موجة قصيرة، نقلناه إلى نواكشوط، ثم اشترينا جهازا ثالثا بقوة 30 كيلو وات موجة قصيرة ، وبعد ذلك بقليل اشترينا جهازا آخر بقوة 20 كيلو وات (موجة متوسطة) لتغطية المناطق القريبة نسبيا من نواكشوط مثل أكجوجت وبوتلميت وروصو، التي يتجاوزها بث الموجة القصيرة، خلال تلك الفترة كنا نقدم نشرتين إخباريتين رئيسيتين واثنتين قصيرتين، وكانت النشرة العربية، واللغات الوطنية تابعة للنشرة الفرنسية واستمر الحال على ما هو عليه إلى إصلاح الإذاعة الذي قيم به سنة 1972، عندها بدأت مسطرة البرامج الجديدة، وأصبح للفرنسية أقل حصة في الإذاعة الوطنية.

والإذاعة من ناحية يعود الفضل في بدايتها ومسار تطورها لفنييها الوطنيين من أمثال دحود ولد أحمد سالم وعبدو ولد محمد الأمين وبلال ولد يمر وجيبو وجيمرا والأخير غادرنا في مرحلة ما والتحق بالإذاعة السينغالية، ومنهم كذلك المصطفى ولد احمد أعلِ، إنهم من يجب تذكره وتذكر صنيعه.

كان لمحمدن ولد سيدي ابراهيم دور بارز حيث كان له الفضل في جمع «هول البيظان» وشعرهم الملحون، وقد كان شديد الارتباط بعمله وهو الشاعر البارز في لغن والأديب ذائع الصيت.

كان لمحمد الأمين ولد آكاط دور كبير كما أسلفت، وفي مرحلة سنة 1961 أصبح يقدم برنامج إخواننا في الشمال، وله إنجازه الأهم المتمثل في البلاغات وهو أمر لم يسبق له؛ وقد زارني مرة هنا صحفي أمريكي كبير ينجز تحقيقا مفصلا عن برنامج البلاغات لصالح مجلة تنشرها شركة آرامكو السعودية وقد نشره فيها باللغة الإنكليزية.

ومن جيل الرواد الحاج أنكيده وسوماري حامد.

بعد هؤلاء جاء جيل جديد من الشباب ستقوم عليه نهضة الإذاعة لاحقا؛ كانوا في البداية مذيعين مثل عبد الرحمن ولد ابراهيم خليل، خي بابا شياخ ومترجمين، انتهى المطاف ببعضهم مديرين، أمثال محمذن بابا افال وخطري ولد جدو ومحمد يحظيه ولد العاقب (يومية الشعب) وسيدي ولد الشيخ وابراهيم ولد عبد الله ثم الحسن ول مولاي اغلي (مدير البرامج) وناجي محمد الامام الذي برز نجمه شاعرا شابا أعطى للإذاعة شحنة أدبية كانت بحاجة إليها... وغيرهم.. كل تلك الأسماء لعبت أدوارا مهمة خلال الخمس عشرة سنة الأولى من الاستقلال.

في بداية الأمر كثر الطرب على أثير الإذاعة وهو أمر كنا نلمُزُ به حتى أصبح البعض يلقبها: «إذاعة الهول» وعندما طلب مني أن أتحمل مسؤولية إدارتها في فبراير 1970 اشترطت أن أغير تلك الوضعية، وشيئا فشيئا بدأت النهضة الإذاعية على كاهل هؤلاء الشباب وغيرهم ممن لم أذكرهم، والتي وصلت ذروتها سنة 1972 حيث أصبحنا نقدم ثلاثة وعشرين مادة برامجية خلال الأسبوع تنتج محليا.

لقد استفدنا من تجربة الفرنسيين الذين وجدناهم أمامنا ومن تجربة زملائنا الذين تكونوا في المراكز الفرنسية؛ لقد كنا نتعلم منهم، واكتسبنا من معارفهم وسلوكهم ومن مهنيتهم، وفي هذا الإطار جاءتنا فرنسا سنة 1962 بأستاذ إعلام إذاعي جزائري يخفي انتماءه لجبهة التحرير الوطني يدعى محمد الصغير اروابح، فأصبح رئيسا للبرامج وأنجز لنا برامج نافعة وذوقا سليما، وأتحفنا في حقيقة الأمر بإسهامات جليلة، وكان ذلك نواة لما سوف ننجزه بعد ذلك سنة 1972، ومن ضمن ما تعلمنا في تلك الفترة أن البرنامج لا ينبغي أن يعاد إلا مرتين أوثلاث، ثم يحال إلى الأرشيف الذي لا يخرج منه إلا لمناسبة لها علاقة به.

**الشعب: في الختام هل من كلمة أخيرة عن لحظة الاستقلال وحضوركم فيها، وعن حضوركم في المشهد الإعلامي في تلك اللحظة وما تلاها؟**

السيد محمد محمود ولد ودادي: ليس لدي شيء خاص أقوله عدا ما قلت، وأظنني تحدثت كثيرا.

لدي كلمة واحدة وهي أنني أترحم على كل من ذكرتهم في هذا الحديث ومن ساهموا في هذا الحفل والحدث الفارق، وأتضرع إلى الله أن يحفظ موريتانيا وكل أبنائها وكل مؤسساتها المختلفة وأن تكون جميعا كما يتمناها المواطنون، وأنبه إلى أنكم كشباب اليوم تقع عليكم مسؤولية كبيرة ولديكم اليوم إمكانيات كبيرة لم تكن موجودة من قبل ونرجو أن تستخدموها كما ينبغي.

وأشكركم جزيل الشكر.

**الشعب: شكرا جزيلا لكم على هذا الحديث الماتع المفيد، ونتمنى لكم طول العمر في صحة وعافية، وأملنا أن نلتقي بكم في أحاديث أخرى.**

# الجُمهورية والسَّردية الوَطنية في الذكرى الستينية للاستقلال الوطني

بقلم الدكتور/ السيد ولد اباه

هل استطعنا بعد ستين سنة من الاستقلال بناء سردية وطنية récit national تكون مرتكزا لوحدة المجموعة المدنية التي تتشكل منها الجمهورية التي أعلنت منذ عقود ستة على هذه الرمال ؟ سؤال يتعين على النخبة السياسية والفكرية طرحه راهنا، في سياق لا تنفك تظهر فيه الدعوات التشكيكية لتماسك الكيان الوطني واستقراره واستمراره.

لا بد أن نبين لطرح هذا الموضوع حقائق ثلاث أساسية هي :

أولا : إن غياب تركة ممتدة لدولة وطنية متجذرة في التاريخ ليس عائقا أمام تشكل الدولة واستمرارها، فأغلب دول العالم المعاصر لا تتوفر على هذا الإرث التاريخي ،بل هي دول مصطنعة حديثة كما هو حال الأغلبية المطلقة من البلدان الأفريقية.

ثانيا: إن تعدد النسيج القومي أوالديني أوالطائفي ليس عائقا أمام تشكل الهوية الوطنية المتماسكة لدولة مندمجة ومتجذرة، فجل دول العالم من هذا النوع ،وخصوصية الدول الوطنية الحديثة هو أنها تقوم على العقد المدني المفتوح والحر والمواطنة القانونية وليست هي بالضرورة امتدادا لكيان عضوي طبيعي و منسجم .

ثالثا : إن الدولة الحديثة هي التي اضطلعت تاريخيا في أغلب البلدان بدور صياغة وإنتاج الهوية الوطنية اي المجتمع السياسي الذي يدين بالولاء للرابطة المدنية المشتركة.

على اساس هذه الحقائق الثلاث الجوهرية ،يمكن القول إن بناة الدولة الحديثة في موريتانيا لم يبنوا على فراغ في تأسيسهم للدولة الوطنية الحديثة التي تشكلت من رافدين أساسيين هما :

– مشروع الدولة الموحدة لأقاليم غرب الصحراء الذي بلوره الحاكم الفرنسي الاول للبلاد اكزافييه كبلاني وانحازت له مجموعة كبيرة من النخب الأهلية في البلاد التي رأت فيه فرصة تاريخية للقضاء على التجزؤ والفتنة في بلاد مشتتة مراكز السلطة والقرار .وعلى الرغم من الطابع الاستعماري للمشروع ،إلا أنه

كان في صيغته الأصلية مشروعا ثقافيا مجتمعيا حاربته الإدارة الاستعمارية ،وقد تغذى من ادبيات المستكشفين الذين زاروا البلاد في القرن التاسع عشر ( درس زميلنا محمدو ولد امبين هذه الأدبيات في رسالته المتميزة للدكتوراه وهي منشورة ).

– مشروع الدولة – الجسر بين شمال إفريقيا وغربها، وهو المشروع الذي تناغم مع مطالب واتجاهات الحركة الوطنية الموريتانية في استنادها إلى الدور المحوري لهذه البلاد في الربط بين المجموعات الصنهاجية والعربية والسودانية في مجال موحد تداخلت فيه هذه الشعوب سياسيا وحضاريا ودينيا ،بما ولد هوية منسجمة سعت الأدبيات الاثنوغرافية الاستعمارية على طمسها من خلال اصطناع هويات اثنية مغلقة على اساس الخصوصيات اللغوية التي تحولت إلى معول لهدم الهوية الصحراوية – السودانية المشتركة .

وهكذا استندت الهوية الوطنية للدولة الموريتانية الحديثة إلى إرث تاريخي طويل يعود لامبراطوريتي غانا والمرابطين، ودول وإمارات وممالك البلاد التي اندمجت فيها وارتبطت المجموعات التي يتشكل منها الكيان الجديد .ولم يكن اختيار الإسلام مرجعية موحدة للهوية الوطنية اعتباطا ،بل يمكن تفسيره في ما وراء وحدة العامل الديني بعمق حضوره في المتخيل الجمعي ثقافيا وقيميا.

ما نستنتج من هذه المعطيات هو أن النخب الموريتانية نجحت بقوة في بناء سردية وطنية فاعلة ومتجذرة تتناسب مع ديناميكية بناء الدولة الحديثة في رموزها المؤسسة وتقاليدها الناظمة وتجاربها الاندماجية الحية .

صحيح أن الفاعلية الادماجية intégratrice للدول الوطنية الحديثة اجمالا قد تراجعت في السنوات الأخيرة، لأسباب عديدة من بينها العجز المتزايد عن أداء وظائف الرعاية الاجتماعية ومسؤوليات التنمية الاجتماعية الكاملة ،ومنها ما يتعلق بأزمة السيادة المتولدة عن ظاهرة العولمة وما تطرحه من تحديات على الكيانات الوطنية .ولقد انعكست هذه التحولات سلبا على العديد من البلدان الإفريقية والعربية التي لم تستطع استيعاب صدمات التحول ،وبعضها دخل في حروب أهلية مدمرة وصراعات داخلية قوضت بناء الدولة.

إن هذه التحولات التي عرفها محيطنا المباشر تفرض على النخب الوطنية الحفاظ على السردية الوطنية ومدها بدماء جديدة في مواجهة الدعوات الضيقة والمتطرفة .

إن المطلوب في الوقت الراهن هو تدعيم مفهوم الهوية الوطنية التعاقدية المبنية على المساواة القانونية والاختيار الحر والإنصاف الاجتماعي .فلقد علمتنا التجارب الحية أن الدعوات الضيقة تحول الهوية إلى سجن للانتماء ما قبل السياسي بما يقوض مفهوم السياسة كاختيار حر ورابطة قانونية تعاونية ،كما علمتنا أن أفق حقوق الإنسان هو إطار المواطنة المتساوية التي بغيابها يتحول خطاب حقوق الإنسان إلى شعار اجوف ومجرد غالبا ما يفضي للعنف والكراهية .

أي بعبارة أخرى، لقد ترك لنا بناء الدولة تركة هامة وحيوية لا قوام لهذا المجتمع بدونها، وليست وحدة الانتماء والمصير عائقا أمام حقوق الاختلاف والتعددية ،بل إن الدولة الوطنية بصفتها التعبير عن ديناميكية المجتمع في تنوعه وتعدديته هي الإطار الحاضن لحقوق الأفراد والمجموعات ضمن وشائج ومحددات النظام الجمهوري المشترك.

# رئيس الجمهورية يحيّي المناخ الاجتماعي السائد في شركة سنيم ويحثّ الفاعلين على المضيّ قُدُما في سبيل تطوير الشركة

**رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لدى تدشينه لمنشآت معالجة المعدن في منجم TO14 رفقة وزير البترول والطاقة والمعادن، السيد عبد السلام ولد محمد صالح، والإداري المدير العام لشركة اسنيم، السيد المختار ولد اجاي**

"كما سبق لي أن قلت هنا في ازويرات، وأكرره الآن، إن سنيم ملك لجميع المواطنين الموريتانيين. وكل موريتاني يهتمّ بسنيم لما تضطلع به من دور اقتصادي واجتماعي.

بيْدَ أن سكان هذه الولاية يهتمّون بها أكثر من غيرهم لما يتعرّضون له من تأثرات جرّاء النشاطات التي تقوم بها شركة سنيم.

صحيح أنها شركة وطنية، لكنها تخص في المقام الأول من يعيشون هنا، ويعملون فيها، ويسعون إلى تطويرها، ويضحون من أجل بقائها وازدهارها. لذا يلزم أن تستفيد الساكنة المحلية من عائدات سنيم قبل أن ينتفع بها سائر البلد.

إن علينا جميعا أن نعزّز هذا الشعور الوحدوي المقدّس حول سنيم، ويتحتم على العمال والإدارة معا أن يعملوا وفق هذا المنظور. كما ينبغي أن تدعم الدولة ترسيخ التلاحم والشراكة فيما بين العمال والإدارة.

ولا يخفى أن التشاور والشراكة موقفان إيجابيان يمكنان من التفاهم المتبادل فيما بين الشركاء. فبفضل التشاور استطاع الطرفان أن يدركا أن مصالحهم ليست بالضرورة متعارضة.

ومن غير المستساغ إطلاقا أن تستحوذ المؤسسة على الأرباح برمّتها دون أن تمنح قسطا منها للعمال الذين سيشعرون عند الاستفادة من أرباح الشركة أنها مؤسستهم بالفعل وسيعملون على أن تكسب المزيد لأن امتيازاتهم ستزداد تبعا لذلك.

ولا يسعني إلا أن أهنّئكم على هذا الجو من الثقة والتفاهم المتبادل الذي توصلت إليه إدارتكم مع مندوبي العمال فاقتنعوا به وقبلوه. وبفضل هذا المناخ الهادئ سيكون بالإمكان التحكّم في التوتّرات دون الحاجة إلى تحكيم الدولة".

مقتطف من مداخلة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال لقائه بأطر ولاية تيرس زمور بازويرات في الثاني من شهر نوفمبر 2020

# غابرييل هتى الإداري الذي شهد أهم مراحل التاريخ الموريتاني المعاصر

حوار/ خليلو جكانا
نقله إلى العربية:
الحسن ولد أحمد

**التحق السيد غابرييل هتى بالوزارة الموريتانية سنة 1971 بصفته إداريا مدنيا وظل فيها أكثر من 30 سنة في خدمة الصحة العامة**

**ويعتبر هذا الإداري شاهدا على اهم المراحل للتاريخ الموريتاني المعاصر، فقد عايش إنشاء العملة الموريتانية وتأمين شركة ميفرما (اسنيم حاليا) كما عاش فترات صعبة مثل حرب الصحراء**

**ونظرا لموقع هذا الرجل الشاهد على أهم المراحل التاريخية الموريتانية ارتأت صحيفة أوريزون أن تحاوره بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لعيد الاستقلال الوطني لاطلاع قرائها على فترات حافلة من تاريخ البلاد.**

**-أوريزون: هل لكم أن تحدثونا عن الأسرة وكيف وصلت إلى موريتانيا؟**

-غابرييل حتى: أسرتي من أصل لبناني واللبنانيون كما تعرفون من أكثر الشعوب هجرة في العالم، إذن فأسرتي لم تكن استثناء فقد سافر أبي إلى أمريكا عبر البحر الأبيض المتوسط وكان يرافقه حينها أحد بني عمومته وعندما وصل إلى مرسيليا واصل ابن عمه إلى بوسطن ولقي أبي أحد اللبنانيين من نفس قريته قادما من السينغال لشراء البضائع واقترح عليه الذهاب معه إلى افريقيا الغربية وقد واصل كما ذكرت السيد فليب حتى إلى أمريكا حيث أصبح باحثا كبيرا وعميدا لجامعة ابرينستون ومؤلف ثلاثة كتب حول تاريخ العرب.

وصل أبي إذن إلى السينغال سنة 1910 م ولم يكن يتكلم العربية آنذاك والتقى بموريتانيين وكان متفاهما معهم فأقنعوه بالسفر إلى سينلوي حيث أقام في توت حي الموريتانيين وحيث توجد الحكومة الموريتانية آنذاك.

وكان الموريتانيون الذين يعيشون هناك من قبيلة إدوعلي وأولاد بالسبع كما كان هناك تندغة الذين كانوا في ذلك

الوقت بحارة، وكانوا يملكون زوارق كبيرة حمولتها أربعون طنا مما مكنهم من منافسة بواخر البريد السينغالية ويسحب هؤلاء البحارة زوارقهم بحبال إلى متام وجودور وخاي وبوغي وفي العودة يستخدمون الشراعات.

ومن سينلوي ذهب والدي مع أصدقاء موريتانيين سنة 1928م إلى بوغي حيث مارس التجارة وكانت تجارة الصمغ العربي أساسا، وكان متنقلا بين بوغي وسينلوي ودكار ويتاجر في العودة بالأقمشة والزيوت وكان يجول بين لبراكنة وتكانت، لذلك أنا ولدت في بوغي سنة 1943م.

**س: ماذا كانت تمثل مدينة بوغي في الإدارة الاستعمارية؟**

ج: في هذه الفترة البلاد موزعة على دوائر عاصمة مقاطعة من هذه الدائرة وكان هناك رئيس الدائرة وفي بوغي رئيس المقاطعة وكان فرنسيا.

**س: كنتم تسكنون حي بوغي أسكال، ماذا يمثل هذا الحي بالمقارنة مع أحياء المدينة؟**

ج: بوغي أسكال في ذلك الوقت كانت هي المدينة وفي تلك الفترة عندما تتجاوزون مجرى دجينتو فليس بعده شيء يذكر، لتجد أول قرية كان لابد أن تذهب نحو ووتي، ففي بوغي دو كان يوجد مصلحة البيطرة أساسا.

**س: الإدارة الاستعمارية كانت إذن في حي أسكال؟**

ج: نعم، كان هناك رئيس المقاطعة دركي وملحقين وطبيب ورئيس مصلحة الأشغال العامة والبريد ورئيس مصلحة البيطرة فرنسي، وكانت المدينة تكسوها الحمرة بالأشجار الحمراء اللامعة.

**س: تعليمكم الابتدائي كان في بوغي؟**

ج: لقد درست السنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة الابتدائية في بوغي وكان معلمنا سيد طال والسيد با ببكر والمرحوم اديارا مونا سوماري الذي كان وزيرا والذي تعلمنا منه الكثير فقد وضعنا على الطريق الصحيح، كانوا جميعا سادة محترمون.

**س: هل مازلتم تتذكرون زملاءكم في الدراسة؟**

ج: لقد كان زملائي جينغ بو بوفاربا وصال جبريل وباسيليوباحيديوديا بوكار وفال عمر وبوكوم محمد.

**س: هل أجريتم مسابقة دخول الإعدادية سنة 1954 م في بوغي؟**

ج:نعم، ومعي نسخة من الجريدة الرسمية لإفريقيا الغربية الرسمية لسنة 1955 م تتضمن لائحة الناجحين في مسابقة تلك السنة.

**س: بعد دخول السنة الأولى الإعدادية، درستم بعض المرحلة الثانوية في سينلوي وبعضها في نواكشوط؟**

ج : بعد التحاقي بالسنة الأولى السادسة، مرضت فذهب بي أبي إلى سينلوي بينما كان من المقرر أن نذهب إلى اعدادية روصو، وكانت لدينا دار في سينلوي ودخلت الأولى هناك والثانية والثالثة والرابعة وواصلت دراستي في داكار بين 1959 م و1960 م في ثانوية فولهوفن، وبعد الاستقلال غادر أبي إلى بوغي للإقامة في نواكشوط حيث التحقت بالثانوية الوطنية ودرست في السنوات الأولى والثانية الثانوية الفلسفة، وكان وقتها مدير الدروس كان آلمانوكان وكيلي، فالسيد كان الذي سيصبح فيما بعد نائب رئيس المكتب الدولي للشغل وهو ابن سك مام انجاك أحد أعيان دار البركة وأخو المرحومة عيشتا كان.

وفي الثانوية الوطنية زملائي المصطفى ولد الشيخ محمدو، عبد القادر ولد أحمد، عبد الرحمن ولد بوبو، جاكانا يوسف، جاكانا امبو، جدو ولد السالك، سوماري

سلمان. لم نكن كثيرين فاليوم نجد أنه يوجد 50000 مترشح للثانوية ففي تلك الفترة كان هناك 7 في الفلسفة و25 في الشعب الأخرى.

حصلت على الثانوية سنة 1962م وكان أساتذتنا في أغلبهم فرنسيين كما كانت هناك السيدة فاطمة با التي أتوجه إليها بالتحية والاحترام.

**س: بعد حصولكم على الثانوية كان طموحكم أن تصبحوا أستاذ رياضة؟**

ج: بعد عودتي من السينغال كنت رياضيا كبيرا، كنت لاعبا جيدا للفوتبول رغم قامتي وكنت أيضا ألعب الكرة الطائرة. لذلك أدمجت بسرعة في فريق الثانوية وفي الفرق الوطنية فيما بعد وكنت أحلم أن أكون أستاذ رياضة، وكان التلاميذ يملؤون في بداية السنة النهائية استمارات يطلب منهم فيها اختيار التخصصات الجامعية وكان السفير الفرنسي مكلفا بإيجاد التسجيل لنا في الخارج على أساس خياراتنا.

وهكذا تم تسجيلي بالمركز الإقليمي للرياضة البدنية في رين بفرنسا.

وعندما حصلت على الثانوية ذهبت إلى السفارة الفرنسية بنواكشوط للقيام بإجراءاتي وأخذ تذكرتي.

وفي السفارة بلغت أني مدعو إلى رئاسة الجمهورية، وفي ذلك الوقت كان هناك مفوضية للتخطيط وكان المفوض محمد الأمين حمودن وكان عمري حينها 19 سنة، دخلت الرئاسة وقادني أحد البوابين إلى مكتب المفوض، كان رجلا غير عادى له سلطات فقال لي: السيد هتى قيل لي أنك تطمح لتصبح أستاذ رياضة بدنية وانت مسجل في رين، فأجبته نعم سيدي، اما نحن فقد قررنا غير ذلك، فستتخصصون في القانون ففي الوقت الحالي لسنا بحاجة إلى أساتذة الرياضة. وهكذا ذهبت الي داكار حيث درست السنة الأولى والثانية في القانون ثم ذهبت الى اورليان ثم الى باريس حيث حصلت على الليصانص في الحقوق، وكنا أربعة موريتانيين المصطفى ولد اخليفة وبا مدى صمبابولي وكان الشيخ محمد فاضل وأنا.

وعندما كنا في اورليان جاء هناك احمدو سيدي بابا الذي كان حينها مديرا للمدرسة الوطنية للإدارة وعضوا في المكتب السياسي لحزب الشعب، فجمعنا وسألنا عن تخصصاتنا بعد الليصانص فأعرب كان الشيخ محمد فاضل في التخصص في البحرية التجارية في بوردو وبا مدى في القطاع الاجتماعي والمصطفى ولد اخليفة في الضرائب وأنا اخترت مواصلة دراستي لأكون باحثا أو قاضيا أو محام فرد علي ولد سيدي بابا سنجعلك في المعهد الدولي للإدارة العمومية، فوجدت نفسي في هذا المعهد في باريس وهذا المعهد كان بمثابة المدرسة الإدارية للأجانب.

ودرست سنتين في هذه المدرسة الكبيرة، سنة نظرية وسنة تدريب وبعد حصولي على الدبلوم رجعت الى موريتانيا وادمجت إداريا مدنيا في نهاية 1971 وهكذا أكون اول اداري جامعي في موريتانيا.

ثم أصبح أحمد ولد سيدي بابا فيما بعد وزيرا للإعلام وكانت لديه مشاريع كبرى في قطاعه وفي هذه بالذات تقرر إنشاء التلفزيون وميلاد صحيفة يومية الشعب ووكالة أنباء وعينت في هذه الفترة مديرا عاما للمطبعة الوطنية التي كان عليها إصدار الصحيفة بالعربية والفرنسية.

**س: ما هو دور المطبعة الوطنية في تلك الفترة؟**

ج: في الحقيقة توجد مطبعة خصوصية صغيرة تسحب الرأسيات للإدارة حينها قرر الألمان بناء مطبعة كبيرة لموريتانيا وهي التي أصبحت مسؤولة عن طباعة جميع الوثائق الرسمية والجريدة الرسمية باللغتين وبوصفي المدير العام قمت بطبع كتاب للعالم الجليل أمام جامع لكصر الشيخ بداه ولد البصيري، فالطموح كان بالدرجة الأولى لإصدار اليوميتين بالعربية والفرنسية وهذا ما حدث وكنت مديرا عاما للمطبعة وفي تلك الفترة كنت أعمل مع المرحوم محمد سعيد ولد همدي وزملاء آخرين أصبحوا فيما بعد شخصيات كبيرة.

**س: هل تتذكرون بالتحديد تاريخ إصدار أول عدد من الشعب؟**

ج: لقد صدر العدد الأول بالعربية بمناسبة زيارة الملك فيصل لموريتانيا، وصدر بمانشت كبيرة احتفاءً بزيارة خادم الحرمين الشريفين، أما العدد الأول باللغة الفرنسية فقد صدر بمناسبة زيارة الرئيس موبوتو بعناوين عريضة ترحب بالرئيس.

وبعد سنة ونصف غادرت المطبعة الوطنية.

**س: بعدها كنتم مستشارا للشؤون الإدارية بالأمانة العامة لرئاسة الجمهورية؟**

ج: لقد استدعيت إلى الرئاسة أنا واليدالي ولد الشيخ وبال محمد البشير.
فبال محمد البشير كان مكلفا أساسا بالولايات التابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية وكان حينها فرنسيان في رئاسة الجمهورية جوزيف موروال مدير التشريع والثاني آبل كامبورسي، وقد عرفه المختار ولد داداه حينها رئيس دائرة وكان يدالي ولد الشيخ يعمل مع موروال وأنا مع كامبورسي وهذا الأخير كان مكلفا بمجلس الوزراء وبالتعميمات ورسائل وزراء الدول وكذلك الخطابات فكان إلى حد ما الكل في الكل فكان يطبع البريد قبل أن يصل إلى الرئيس.

**س: كنتم مستشارا للشؤون الإدارية برئاسة الجمهورية بعد سنة 1973 وكان أول اتصال لكم بالمختار ولد داداه؟**

ج: بعد ذلك عينت الكاتب العام المساعد المكلف بالشؤون الإدارية واليدالي ولد الشيخ مكلف بالشؤون القانونية، فالمختار بالنسبة له المهم الاحترام وإتقان العمل وكان حينها محمد علي اشريف هو الأمين العام للرئاسة وكنا تابعين له.
وكانت لدينا اجتماعات أسبوعية مع الرئيس وبالإضافة إلى العمل المسند إلي رافقت الرئيس في أسفاره مرات عديدة.

**س: لقد التحقتم بوزارة الداخلية سنة 1975 بوصفكم مكلف بمهمة.**

ج: تلك كانت فترة المشاريع الكبرى لإعادة تنظيم الحكومة فقد حولت بعض القطاعات الى وزارات دولة وهكذا نشأت وزارة الدولة (الاقتصاد- الاقتصاد الزراعي- المصادر البشرية- التوجيه الإسلامي الشؤون الخارجية) فوزارة الدولة للسيادة الداخلية تتبعها وزارات الفاع والداخلية والعدل، وكان وزير هذا القطاع الكبير أحمد ولد محمد صالح فقد كان المختار ولد داداه يسميه «كومبي» لضخامة صلاحياته فقد كان يخصص ألقابا لمعاونيه فلقب ديارا مونا سوماري «DS» إشارة لسيارة سيتروين وكان هناك ثلاثة يسمون عزيز صال عبد العزيز: عزيز1 وعبد العزيز ولد أحمد: عزيز2 وولد امخيطرات: عزيز3.

**س: إذا كنتم مكلفين بمهمة في هذه الوزارة الضخمة للسيادة الداخلية؟**

ج: فالمكلف بمهمة في تلك الفترة كان مديرا للديوان واميناً عاما في نفس الوقت، ونظرا لمنصبي استفدت من فرصة التجوال في عموم التراب الوطني والتعرف على البلاد وهذا كان في غاية الغبطة بالنسبة لإداري شاب.

**س: كنتم أيضا مكلفين بالتحضير والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية؟**

ج: نعم تماما

**س: انتخابات أي سنة؟**

ج: لقد كانت هناك انتخابات تشريعية ورئاسية واشفعت بضم جزء من الصحراء الغربية مما كان لابد له من تنظيم استفتاء وانتخابات تشريعية تكميلية لاختيار ثلاثة نواب عن الصحراء وكنت أنسق هذه الانتخابات.

**س: في أي سنة جرى تنظيم الانتخابات التكميلية؟**

ج: في سنة 1976 بعد اتفاقات مدريد التي اسفرت عن ضم ريو واورو المسماة حينها بتيرس الغربية.

**س: إنها كانت انتخابات في ظل حزب واحد؟**

ج: حزب وحيد، ينص الدستور على حزب الدولة الوحيد وكان ولاة الولايات مناديب جهويين للحزب فالمختار كان بطبيعة الحال المرشح الوحيد.

**س: خلال حرب الصحراء كنتم في الرئاسة، كيف كانت الوضعية؟**

ج: تلك الحرب التي جرت موريتانيا لوضعية صعبة، لقد كان عديد القوات الموريتانية المسلحة والأمن 2000 وخلال الحرب تضاعف هذا العدد ليصبح 10000 فرد.
لقد كانت فترة صعبة بخلاف فترات عاشتهم البلاد بفرح وشموخ مثل إنشاء العملة الوطنية وتأميم شركة ميفرما (حديد موريتانيا) لتصبح اسنيم الحالية 1974 كما عشنا فترات مليئة بالنشاط.
فترة حرب الصحراء كانت فترة تدهورت فيها الأوضاع مما أسفر عن الانقلاب سنة 1978، فبعد الانقلاب كنت أنا واليدالي وبال نتساءل عن مصيرنا فالعسكر لا يمكن التنبؤ بنواياهم. في تلك الأثناء محمد سعيد ولد همدي أمينا عاما لرئاسة الجمهورية وبعد عودته من الرباط حيث كان يشغل منصب المستشار الأول في السفارة هناك.
وفي تلك الفترة تمت استشارتي أنا واليدالي من أجل وضع ميثاق دستوري، لقد سبق لي أن عرفت محمد سعيد في ثانوية فديرب بسينلوى وعملت معه في المطبعة الوطنية وبعد تعيينه ذهبت مع اليدالي إليه في منزله، وقال لنا إنه يحتاجنا ولابد أن تبقوا معي لأنه علينا أن نواصل العمل معا في الرئاسة فهذا هو أمل الرئيس محمد السالك رئيس الدولة الجديد.
فالعقيد السالك كان رجلا هادئا وعملنا معه فقد كان معلما سابقا ويحب النصوص والتحرير الجيد، وهكذا واصلت العمل في الرئاسة رغم اقتراح العقيد جدو ولد السالك الذي كان زميلي في الدراسة بتعييني واليا لداخلت نواذيبو.

**س: لقد ذكرتم تأميم ميفرما، أعتقد أنه كان قرارا صعبا؟**

ج: لقد شاركت وزميلي اليدالي في تحضير النصوص المتعلقة بهذا التأميم، فقد كان هذا التأميم محضرا تحضيرا جيدا ودقيقا فقد اشترك في تحضير وتنفيذ التأميم كل من إسماعيل ولد اعمر والرئيس سيد ولد الشيخ عبد الله وإسحاق ولد الراجل ومحمد علي اشريف.
فبعد استكمال مرحلة التحضير بدأت عملية التنفيذ بتحرير قانون التأميم وأشركنا فيه الرئيس المختار ولد داداه ومن قبيل الاحتياط وحفاظا على السرية تم منح إجازات للفرنسيين العاملين في الرئاسة.

# مُؤتمـــر ألاگ 1958..
# و
# في سبيل الدولة الموريتانية الموحدة

د. سيدي أحمد ولد الأمير
إعلامي وباحث موريتاني

ظلت منطقة البراكنة مهادًا للتآلف بين مكونات المجتمع الموريتاني، وفضاء للتواصل بين أعراقه، ومجالا للتعاون بين أجناسه، فلا تكاد تجد مجموعة إفريقية بالضفة جنوبا إلا ولها تاريخ مشترك وتآلف منسجم وتناصر مطرد مع مجموعة عربية شمالها، ومن الشواهد التاريخية على ذلك تحالف أمير منطقة فوتا تورو المامي عبد القادر مع أمير البراكنة محمد ولد المختار ولد آغريشي، وتجنيد الكتائب الفوتية في الجيش البركني خلال منازلتهم للترارزة وقتلهم الأمير التروزي اعلي الكوري سنة 1200هـ/ 1786م عند موضع انْكْرِيْنْ، وهو موضع بالكرعان بشمامة بمنطقة الترارزة. فالتعاضد بين المكونات هو عنوان منطقة البراكنة، والتواصل بين الأعراق المختلفة هو شعارها.

لذلك لم يكن صدفة أن تستضيف هذه المنطقة سنة 1958 مؤتمر ألاگ الشهير الذي بدأ التفكير فيه والدعوة له منذ يناير من نفس السنة. كرس مؤتمر ألاگ نشأة الدولة الموريتانية الحديثة على أساس الوحدة التي جسدها التفاهم بين المكونات والتعاضد بين الشركاء، وتم ذلك في جو كانت التحديات الكبرى تعصف وتشتد والمعوقات الكثيرة تبرق وترعد. لم يكن من الصدفة اختيار مدينة ألاگ لاستقطاب خمسة آلاف موريتاني يتوقون إلى بناء وضع أسس دولتهم الوليدة في جو إقليمي غير موات وفي إطار دولي غير ملائم. كان اختيار منطقة البراكنة ومدينة ألاگ بشكل خاص في تلك السنة أمرا موفقا.

ما إن أنهى ساكنة ألاگ صوم رمضان سنة 1377هـ حتى بدأوا يستعدون لاستقبال الوفود الموريتانية، فلم يكن بين نهاية رمضان تلك السنة وبداية وصول المؤتمرين إلا أسبوع واحد. فكأن مدينة ألاگ وساكنتها، بل وساكنة منطقة البراكنة، كتب عليهم في ذلك الشهر أن يعيشوا أجواء الأعياد الدينية والوطنية.

كان السيد معروف ولد الشيخ عبد الله أول من بادر بقبول استضافة مدينته ألاگ لهذه الفعالية وقد وافقت اللجنة التحضيرية على ذلك، بل وتكفلت مجموعته القبلية إديچبَه بجميع تكاليف الاستقبال والضيافة. وقد أبلت بلاء حسنا في هذا المسعى، وتقاسمت بطونها تلك المهمة مهيئين الظروف المادية والتنظيمية لضيوفهم الذين كان مقررا ألا يزيدوا على الألف على أكثر تقدير، لكن الجميع فوجئ بأزيد من خمسة آلاف ضيف من جميع أطراف موريتانيا، بل ومن الصحراء الغربية.

وقد كان التنظيم والضيافة ناجحين رغم كثرة الضيوف، وكما قال يحيى ولد عبدي في مذكراته فإن منطقة الترارزة- على سبيل المثال- كان يتوقع أن يأتي منها ثلاثمائة مندوب بينما جاء منها ألفا شخص، وكان من المتوقع ألا يتجاوز جميع الحضور الألف فبلغوا أزيد من خمسة آلاف.

وقد خلد الشاعر والمؤرخ المختار ولد حامدٌ، الذي كان من الحاضرين، بعض مشاهداته للنواحي التنظيمية، حيث اقتضى التنظيم أن يكون الضيوف في خيام بنيت بشكل دائري يشبه حرف «القاف»؛ بحيث يكون الجميع في مشهد واحد، ومن المعلوم أن حرف «القاف» يرمز للميسم الخاص بقبيلة إديچبَه، يقول ابن حامدٌ:

يا دارةً ذَرَّ فيها سعدُ أخبيَةً
وذَرَّ سعدُ سُعُودٍ بل وجَوزَاءُ
كالأرضِ دَارَ بها «قَافٌ» فسَوَّرَهَا
أو كالسماءِ إذا ما صَحَّ إصْحاءُ
كأنما هالةٌ دارتْ على قمرٍ
أو قُلِّدَت عَسْجدًا في الجيد أسماءُ
أو كالبُحيْرة قد دار الهضابُ بها
أو كالجزيرةِ مُحتفًا بها الماءُ
والعَسْجَدِيَّةُ تعلوها جوانبُها
والشَّربُ دار وبينَ الشَّرب صهباءُ
فيها لمن جاء إيواءٌ وثم له
إنْ جاع أو يَظمَأ إشباعٌ وإرواءُ
شكرا لِمَعْشَر «قَافٍ» دوَّرُوهُ فهمْ
للضيف والكتب قرَّاءٌ وقُرَّاءُ

ومن الواضح أنه فيما بين الجمعة 2 إلى الاثنين 5 مايو 1958 كانت مدينة ألاگ على موعد مع التاريخ؛ حيث عقد بها المؤتمر الشهير الذي يعتبر إطار ميلاد الدولة الموريتانية الجديدة.

كان مخاض الدولة الموريتانية في نهاية خمسينيات القرن الماضي مخاضًا عسيرا، وكادت تولد ولادة قيصرية بل كادت توؤد وهي في طور التشكل. كان المشهد السياسي الموريتاني في تلك الفترة متسما بالتعددية المتنافرة، فلم يكن هنالك حزب سَلَفًا لحزب بل كانوا شركاءَ متشاكسين. وكان الوضع

الإقليمي غير مبشر جنوبا وغير مريح شمالا، فالاتحاد السنغالي المالي (الفيدرالية المالية) الناشئ يرغب في الاستحواذ على الضفة الموريتانية وساكنتها، والمملكة المغربية تطالب بضم موريتانيا وتعتبرها جزءا منها، وحرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي على أشدها في الجزائر، وغينيا كوناكري تخرج من ربقة الاستعمار مصوتة بلا للبقاء ضمن المجموعة الفرنسية، وقد رفعت باريس يدَها عنها ولم تترك وراءها لا فتيلا ولا قطميرا عقابا ونكاية، بل تركت غينيا تواجه تحديات بناء الدولة دون أية بنية تحتية. ولم تكن علاقة موريتانيا مع فرنسا، وهي الدولة المستعمرة التي بدأت تنأى بنفسها ظاهرا عن مستعمراتها وتخطط لخلق استراتيجية تبعية من نوع جديد، بالعلاقة الموثوق بها. وقد جاء مؤتمر ألاگ في هذا السياق المتدافع وفي هذا الجو المضطرب، جاء ليواجه امتحانا صعبا وتحديا جسيما وعقبات تنوء بالعصبة أولي القوة، جاء ليعطي إجابات صعبة للكثير من الأسئلة الشائكة.

## موريتانيا نهاية الخمسينات.. المشهد السياسي المتأزم

يمكن أن نطلق على سنة 1958 عام التحول السياسي الكبير في موريتانيا، غير أنه تحول رافقه وعايشه جو مزدحم بالمشاريع المتعددة والنوازع السياسية المتضاربة. لم يكن الإنسان الموريتاني يعرف في مجال السياسة والحكم- حتى ذلك التاريخ- غيرَ النظام الأميري القائم على العصبية القبلية، أو الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي ظلت بعيدة عن هموم الناس وعن مصالحهم، فالدولة الحديثة ومنطقها وتنظيمها وبناؤها أمور بعيدة عن مدارك وتجارب سكان هذه الصحراء الشنقيطية.

كان هنالك ثلاثة مشاريع سياسية على الأقل: فبعض النخب السياسية، وخصوصا غالبية شيوخ القبائل وأبرز موظفي الإدارة الفرنسية، يرون ضرورة البقاء في إطار المجموعة الفرنسية. بينما كان من بين النخبة، وخاصة ذوي التوجهات العروبية الناشئة، من يرى ضرورة الانضمام للمغرب، وتكريس الروابط المغاربية، والاحتماء بالبعد العربي حفاظا على هوية أغلبية السكان. وهناك جزء ثالث من نخبة البلد السياسية يرى التوجه جنوبا نحو دول غرب إفريقيا، والانصهار في التكتلات الإقليمية والحزبية الإفريقية، فموريتانيا ذات عمق إفريقي، وعلاقتها بجيرانها في السنغال وفي مالي علاقة كرستها الجغرافيا وعززها التاريخ. كانت هذه أبرز المشاريع السياسية

M. Mohamed El Moktar Marouf
Ministre de la Planification

في نهاية خمسينيات القرن الماضي وهي مشاريع ستحدد حقيقة موريتانيا وسترسم هويتها، مشاريع تتقاسمها النخب السياسية الموريتانية في نهايات خمسينيات القرن الماضي أو أعلى الأصح تقسم النخبَ السياسية الموريتانية.

كانت الخريطة الحزبية في ذلك الوقت مزيجا من التوجهات المتضاربة والمشاريع السياسية المتنافرة، فمن بين أبرز لاعبي المشهد الحزبي يوجد حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني (Union Progressiste de Mauritanie) المتأسس سنة 1947م في مدينة روصو والقريب من الإدارة الفرنسية، وقد ضم مكتبه التنفيذي الأول عددا من الأعضاء من بينهم سيدي المختار ولد يحيى انجاي رئيسا، والأمير أحمد ولد الداه، وأمادو ديادي صمبه جوب، وأحمد سالم ولد هيبه، وصال كليدور، ومحمد عبد الله ولد الحسن، ويوسف كويتا، ومحمد ولد مولود ولد داداه، وبونا مختار. وقد منح الحزب رئاستَه الشرفيةَ للجنرال ديغول تأكيدا على احتمائه بالمظلة الفرنسية.

وكان الاتحاد التقدمي يحظى بدعم أغلب شيوخ القبائل وأعيان المجتمع التقليدي؛ لذلك نجده في إطار استعداداته للمنازلة السياسية الأولى في تاريخه، وخلال استحقاقات يونيو 1951م، لاختيار النائب الذي سيمثل

موريتانيا في البرلمان الفرنسي، يعقد اجتماعا هاما في مدينة كيفه، حضره عدد من الشخصيات أبرزهم الأمراء وشيوخ القبائل الموريتانية من أمثال: الأمير عبد الرحمن ولد اسويد أحمد، والأمير أحمد ولد الداه، والأمير محمد فال ولد عمير، وبابه ولد الغوث، ومحمد الراظي ولد محمد محمود، واچه ولد محمد محمود. كما جاء المختار ولد داداه من فرنسا للمشاركة في هذه الفعالية الحاسمة، ووقع الاختيار على رئيس الحزب سيدي المختار ولد يحيى انجاي.

وعموما تقوم نظرة الاتحاد التقدمي السياسية على التمسك بالانتقال التدريجي إلى الاستقلال وعدم فتح جبهات توتر مع الجوار الإفريقي أو مع الإدارة الفرنسية، فضلا عن حساسية هذا الحزب تجاه المطالب المغربية بموريتانيا، وهي سياسية يبدو أنه سينجح في جر الطيف السياسي المناوئ له إلى الأخذ بها وإلى الانصهار معه في تبنيها.

أما اللاعب الحزبي الثاني فهو حزب الوئام (حزب الوفاق) (Parti de d'Entente) المتأسس هو الآخر بمدينة روصو 1950م تحت زعامة السياسي والنائب أحمدو حرمه ولد ببانه، ومعه نخبة من القيادات الشابة من مختلف الجهات والعرقيات الموريتانية. وكان حزب الوئام ندا وغريما للاتحاد التقدمي الموريتاني، كما كان للنائب أحمدو ولد حرمه كاريزما خاصة في المشهد السياسي الموريتاني في نهاية خمسينات القرن الماضي، وقد عزز تلك الكاريزما طموحُه المتوثب وجرأته النافذة واللذان جعلاه في كثير من الأحيان في مواجهة مع شيوخ القبائل ورموز المجتمع التقليدي؛ حيث كانوا يرون في حضور الزعيم ولد حرمه القوي وطموحه تهديدا لمصالحهم؛ لذلك وقفوا سدا منيعا أمامه في حزب الاتحاد التقدمي. وفضلا عن ذلك ظلت الإدارة الفرنسية تنظر إلى ولد حرمه بكثير من الريبة والتخوف خصوصا أنه من أبرز المطالبين بالاستقلال التام والقطيعة مع فرنسا.

وهناك لاعب ثالث وهو رابطة الشباب الموريتاني (Association de la Jeunesse Mauritanienne): التي تأسست هي الأخرى بمدينة روصو سنة 1955م. وقد تولى رئاستها يعقوب ولد أبو مدين وكان نائبه كوني علي باري، والكاتب العام أحمد بابا ولد أحمد مسكه. وأغلب مؤسسي الرابطة وأعضائها من الشباب الذين انفصلوا عن الاتحاد التقدمي، آخذين عليه مهادنته للإدارة الفرنسية. وقد أعلنت الرابطة في البداية أنها ليست حزبا سياسيا بل تنظيما ذا توجه ثقافي، وهو ما ثبت عكسه عند أول وهلة حيث قدمت مرشحها محمد ولد الشيخ ولد جدو لانتخابات 1956م.

وكانت مفردات خطاب الرابطة تقدمية في ذلك التاريخ حيث طرحت فكرة مناهضة الاستعمار والتعجيل برحيل فرنسا، وتحرير المرأة، والتخلص من الرق، فعكست بذلك توجها تقدميا مبكرا في الخريطة الحزبية الموريتانية.

وثمة لاعب رابع لا يقل أهمية عن سابقيه وهو كتلة غورغل الديمقراطية (Bloc Démocratique du Gorgol) المتأسسة سنة 1957م بزعامة ممدو صنبولي با، ويحسب هذا الحزب على مشروع الفيدرالية المالية. ويتحسس أعضاء هذا الحزب، وهم من أبناء الضفة، من التوجه المغاربي والعربي عند إخوتهم الموريتانيين من غير الضفة؛ لما قد يعنيه ذلك من تهميشهم والمساس بهويتهم الإفريقية.

هذه هي أبرز التشكيلات السياسية التي دعيت للمشاركة في مؤتمر ألاگ بالإضافة إلى الشيوخ التقليديين والحساسيات القبلية، وقد لبى الجميع الدعوة. وكان الهدف من المؤتمر توحيد هذه التشكيلات الأربع، وهو مطلب كان صعبا لتوجس البعض وتهيب لبعض الآخر، ولاختلاف المشاريع وتعدد الرؤى.

## السياق الإقليمي.. والحسابات الدقيقة

### أولا: الموقف المغربي من موريتانيا:

لم تكد التشكيلات السياسية الموريتانية وخصوصا حزبي الاتحاد التقدمي والوئام يتفقان بداية يناير 1958 على إنشاء لجنة عهد إليها بتنسيق وحدة الحزبين حتى قرر عضوان في حزب الوئام يمثلانه في اللجنة الحزبية المشتركة ترك موريتانيا متوجهيْن نحو المغرب. وهما الوزيران الدكتور محمد المختار ولد اباه والدي ولد سيدي بابه، وملتحقيْن بالزعيم أحمدو ولد حرمه، والأمير محمد فال ولد عمير وابن عمه الشيخ أحمدو ولد سيدي، فضلا عن عناصر شبابية التحقت بالجميع في الرباط كمحمد أحمد ولد التقي وماء العينين ولد النور وغيرهم من الشباب، معززين بذلك موقف المغرب تجاه موريتانيا.

وكان لانتقال هذه النخبة نحو المغرب وقع شديد على المشهد السياسي الموريتاني، حيث توقف التفكير في توحيد التشكيلات الحزبية، أو على الأقل تم ترحيله إلى أجل لاحق؛ ولم يعد الحديث عنه إلا مع ربيع سنة 1958م؛ حيث تم التفكير في عقد مؤتمر ألاگ المنوط بتحقيق أمور من أبرزها وحدة الجبهة الداخلية الموريتانية. ومن يقرأ خطاب المختار ولد داداه الافتتاحي لهذا المؤتمر، سيلاحظ أن نصفه كان مخصصا للرد على الطرح المغربي حينذاك، وهو ما يعني الحضور البارز لقضية موقف المغرب من موريتانيا في المؤتمر وجلساته ونقاشاته.

### ثانيا: الفيدرالية المالية وتهديد الوجود الموريتاني

وبنفس التخوف من الأطماع المغربية في موريتانيا في نهاية خمسينيات

القرن الماضي كان التخوف من الأطماع السنغالية والمالية في موريتانيا.
ظلت النخبة السياسية وخصوصا داخل حزب الاتحاد التقدمي تميل إلى التنسيق مع دول غرب إفريقيا تنسيقا سياسيا وماليا واقتصاديا باستمرار، وتعزز هذا التنسيق بشكل أكبر منذ أن أعلنت المملكة المغربية عن موقفها من موريتانيا. لكن ذلك التنسيق ظل بعيدا من الوحدة، بل إن أبرز شخصية في الاتحاد التقدمي وهو المختار ولد داداه ما فتئ يطرح بإلحاح فكرته القائلة إن موريتانيا ينبغي أن تظل همزة وصل بين الشمال العربي والجنوب الإفريقي، وهو ما يعني بقاء موريتانيا رابطا يصل بين شمال أفريقيا وغربها، مع حفاظها على كينونتها وهويتها الخاصة.
إذن بقاء موريتانيا ووجودها في هذا السياق، وعند تلك النخبة السياسية، يعني لعبها دور الواصلة التي يكرسها لها موقعها الجغرافي وتقاليدها وثنائيتها العرقية. ولو اندمجت وانصهرت بشكل وحدوي مع أحد هذين القطبين فذلك يعني القضاء على هويتها.

## ثالثا: المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والمشروع الفرنسي

وكما كانت نشأة الدولة الموريتانية في نهاية الخمسينات محل تجاذب من طرف الجيران في الشمال وفي الجنوب، فإن فكرة فرنسا بإنشاء ما بات يعرف بـ«المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية» (l'Organisation Commune des Régions Sahariennes) شكل تهديدا قويا كاد يجهض مشروع الدولة الموريتانية. قامت فرنسا الحريصة على محاصرة الثورة الجزائرية التي اندلعت في فاتح نوفمبر 1954، بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS بعد تمريرها على الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسيين. وكانت هذه المنظمة في ظاهرها ذات دوافع اقتصادية؛ حيث تسعى فرنسا إلى وضع اليد على الطاقة المكتشفة في الجنوب الجزائري (الغاز والبترول) فضلا عن المناجم الكثيرة في النيجر والتشاد ومالي وموريتانيا، وهي الدول التي كانت فرنسا تريدها أن تكون جزءا من هذا المشروع الصحراوي.
والواقع أن موريتانيا، رغم ضعفها في ذلك الوقت وتبعيتها لفرنسا، تحفظت على الانضمام لـ«المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»، وكان موقف نائب موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية سيدي المختار ولد يحيى انجاي واضحا في الخصوص، فقد عبر عنه في أكثر من مرة ملمحا تارة ومصرحا تارة أخرى إلى أن قلة سكان موريتانيا (حدود 600 ألف نسمة)، وهشاشة وضعها الاقتصادي، أمور من بين أخرى تجعل انضمامها لهذا التنظيم الصحراوي ضارا غير نافع، وأنه يكفيها أن تنسق مع المنظمة في الشؤون الاقتصادية دون أن تكون جزءا منها.
في حين كانت الرغبة الفرنسية جامحة في أن تنضم موريتانيا لـ «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»، ولا أدل على ذلك من محاضر نقاشات الجمعية الوطنية ومحاضر نقاشات مجلس الشيوخ الفرنسيين والتي اطلعنا على بعضها.
ويوضح المختار ولد داداه في مذكراته كيف أن الإدارة الفرنسية في ذلك الوقت كانت تستعمل كل الوسائل مع موريتانيا بما فيها الترغيب والترهيب: فبالنسبة للترغيب كان المسؤولون الفرنسيون يقولون للموريتانيين إن الانضمام إلى هذه المنظمة سيزيد عطف الحكومة الفرنسية عليهم وذلك أمر تحتاجه موريتانيا كثيرا لما تمدها به فرنسا من المساعدات في جميع الميادين، فبانضمامنا إلى هذا المولود الجديد ستحصل مباشرة على استثمارات ضخمة، هي في أمس الحاجة إليها.
وبخصوص الترهيب كثيرا ما قال الوالي الفرنسي لموريتانيا ألفريد موراغ لسيدي المختار ولد يحيى انجاي وللمختار ولد داداه وغيرهما إن الوسيلة الوحيدة التي ستمكن موريتانيا من الإفلات من المطالبة المغربية بها هو أن تنضم إلى لـ «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»، فلو ظلت موريتانيا رافضة لذلك الانضمام فإن فرنسا ستترك بينها وبين المغرب وهو ما يعني ألا خيار -حسب الفرنسيين- أمام موريتانيا سوى التسليم ودخول هذا التنظيم.
وأقل ما يقال عن هذا الوضع الإقليمي المتميز بالدقة والتدافع، وتعدد المشاريع واختلافها، أنه يشكل سياقا غير ملائم لإنشاء الدولة الموريتانية، فلا الجيران يريدون ذلك، ولا فرنسا تريده بالشكل المناسب، بل تسعى لتجييره لمصالحها الحيوية في جنوب الجزائر والصحراء الكبرى.

## مؤتمر ألاگ وسؤال الوحدة

لعله من حسن حظ المؤتمرين في ألاگ وجود هذا السياق المتدافع داخليا، والمتسم بكثرة الحسابات الإقليمية خارجيا؛ إذ كان على الجميع أن يعي الخطر ويحاول تجنبه وهو تجنب لم يكن ليحصل إلا بتوحيد الجبهة الداخلية، وعلى هذا الأساس عرفت مدينة ألاگ الصياغات الأولية للمشروع الداعي إلى تكوين الدولة الموريتانية المستقلة الموحدة. وقد تمثل في توحيد الجبهة الداخلية حيث تم الإعلان خلال هذا المؤتمر الذي حضرته جميع الوجوه السياسية في ذلك الوقت عن انصهار التشكيلات السياسية القائمة في بنية سياسية واحدة.
لقد انبثق عن المؤتمر صهر حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني وحزب الوئام الموريتاني وبعد ذلك كتلة غورغل في حزب واحد جديد هو: «حزب التجمع الموريتاني». أما رابطة الشباب الموريتاني، فلم تكن مع الوحدة، وستشهد سنة 1958 انقساما إلى توجهين أحدهما سيكون نواة حزب النهضة.
لقد كان مؤتمر ألاگ -كما يقول الباحث د سيدي أعمر ولد شيخنا- مؤتمر التأسيس للكيان الموريتاني، ففيه رسمت الملامح العامة للشخصية الوطنية، وحددت التوجهات الإستراتيجية الأساسية لهذا الكيان طبعا وفق المعطيات الزمانية والمكانية حينها -كما عكست ذلك نتائج وتوصيات المؤتمر التي عبرت عن انشغالات المؤتمرين وحسمت في قضايا ملحة كانت بحاجة للحسم.
وكان من أهم قرارات المؤتمر:
- صهر التشكيلات السياسية القائمة في حزب موحد هو: «حزب التجمع الموريتاني».
- الدفاع عن وحدة التراب الوطني الموريتاني ضد كافة التهديدات أيا كان مصدرها.
- بقاء موريتانيا جزءا من مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية مع الاستقلال الداخلي التام، والرغبة في نيل الاستقلال الوطني.
- ربط علاقات حسنة مع حزب التجمع

الإفريقي والتجمع الديمقراطي الإفريقي بغية تحقيق عمل متكامل مع هاتين التشكيلتين المتنازعتين على ألا تنحاز موريتانيا إلى أي منهما دون الأخرى.
- التحفظ تجاه إنشاء حكومة عليا أو برلمان أعلى في داكار.
- رفض الانضمام السياسي أو الإداري إلى «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»، مع إمكانية عقد اتفاقيات اقتصادية معها، على أن يتم التفاوض على تلك الاتفاقيات بحرية تامة.
هذا فضلا عن توصيات تتعلق بحيثيات فنية داخلية مثل التقشف والضرائب والخدمة العسكرية وتعميم اللغة العربية.
وقد وجه المؤتمر نداء خاصا الى فرنسا يطلب منها فيه وضع حد للحرب في الجزائر.

وقد كانت توصيات مؤتمر ألاگ والتي كان من بينها الموقف الرافض لانضمام موريتانيا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية محرجا إن لم نقل مغضبا للوالي الفرنسي ألبير موراغ، الذي كان قد أعلن لرؤسائه في باريس مسبقا ودون تبصُّر منه «أن المؤتمر لن يتمخض عن أي مفاجأة»، فكذّب مضمون قرارات المؤتمر تنبؤه، ورأى فيها «بذور قومية عربية خطيرة على مستقبل نفوذ فرنسا في موريتانيا وباقي مجموعة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية».

## خاتمة

كان مؤتمر ألاگ علامة فارقة في التطور السياسي الموريتاني؛ حيث أسس لقيام الدولة الموريتانية وذلك في سياق من التشرذم الداخلي والتدافع الإقليمي وإمساك فرنسا لمعظم الخيوط لمزيد من التحكم في مستعمراتها وهي تتجه نحو الاستقلال. كما كرس مؤتمر ألاگ التوليفة السياسية التي انبثقت عنها زعامة المختار ولد داداه ومحورية شخصيته على المستوى الوطني حزبيا وحكوميا وفي مقابل تراجع النفوذ السياسي لسيدي المختار ولد يحيى انجاي.
والواقع أن التحديات القوية التي واجهت مؤتمر ألاگ، والمتعلقة بنشأة الدولة الموريتانية، كانت ضاغطة، وقد استطاع المؤتمرون أن يفككوا بعضها وأن يرحلوا بعضا آخر، والنجاح المؤكد الذي استطاعوا تحقيقه هو جعل الوحدة الوطنية مقدمة لكل مشروع دولتي، وهو أمر لا خلاف في وجاهته.

# نموذج رائع من وطنية المختار ولد داداه

بقلم: معروف ولد اوداعه

يتفق الجميع على الوطنية الفائقة للرئيس المرحوم المختار ولد داداه، أب الأمة ومؤسس الدولة الموريتانية، وتفانيه في خدمة وطنه وشعبه والتضحيات الجسيمة التي قدم لهما.
ولعل من أبرز ما يدل على ذلك حادثة نادرة - إن لم تكن فريدة من نوعها - لم يكثر فيها الحديث رغم أهميتها للتاريخ. فقد نقلت هذه الحادثة عن الوزير والسفير السابق السيد محمد المختار معروف ولد الشيخ عبد الله - أطال الله بقاءه - وهو من أبرز رفقاء درب الرئيس المختار في تأسيس الدولة وهو من أشرف على تنظيم مؤتمر ألاك، منطلق مسار الاستقلال الوطني، في منزله الذي لا يزال قائما يشهد على تلك الحقبة الحاسمة في تاريخ الدولة الموريتانية.
ويقول السيد معروف بهذا الصدد إنه كان شاهد عيان في باريس في يوليو 1957 على رفض الرئيس المختار لأعلى تكريم رسمي في فرنسا وهو وسام جوقة الشرف « légion d'honneur »، وذلك لأنه كان يصر على الحصول قبل ذلك على تحويل العاصمة من مدينة «اندر» (سان لوي) السنغالية إلى نواكشوط الموريتانية إدراكًا منه أن هذا التحول سيمثل خطوة حاسمة في الطريق إلى الاستقلال الوطني.

دار المؤتمر في ألاك:

# تراث تاريخي وثقافي وطني

«دار المؤتمر» هو الاسم المتداول للمنزل الذي احتضن، يوم 2 مايو 1958، فعاليات مؤتمر ألاك الشهير الذي يعتبر، إجماعا، نقطة تأسيس الدولة الموريتانية. وتقع هذه الدار في حي «ليبرتي» («الحرية» باللغة الفرنسية)، وهو من أقدم أحياء المدينة؛ وهي لا تزال حتى اليوم تحتفظ بنسقها المعماري القديم دون أي تغيير: الغرف البسيطة والجدران الطينية والأبواب والنوافذ المصممة في الأعلى على شكل قوس... حتى أن المنزل لم يزود بالكهرباء رغم توفرها في المدينة منذ عشرات السنين.
وكان مؤتمر ألاك قد جمع ممثلي كافة الطيف السياسي والقبلي من قادة أحزاب ومنتخبين وشيوخ قبائل ووجهاء من مختلف المكونات العرقية للشعب الموريتاني حول هدف واحد، ألا هو الاستقلال التام لموريتانيا.
وإدراكا منها لأهمية حفظ هذه المرحلة من تاريخ البلد في الذاكرة الوطنية وفي ظل الظروف السياسية الحالية الملائمة، تسعى جمعية السعادة للأعمال الخيرية، مالكة المنزل المذكور، إلى أن يتحول هذا الأخير بصفة رسمية إلى جزء لا يتجزأ من التراث التاريخي والثقافي لموريتانيا. وترمي الجمعية من وراء هذا المسعى الذي راسلت بشأنه السلطات العليا للبلد إلى مواصلة تجسيد تلك المرحلة من التاريخ الوطني التي تمكن فيها الشعب بوحدته واتحاده أن يختار مصيره بنفسه.

م . اوداعه

M.C.M.
Mauritanian Copper Mines S.A.

تهنئة

يتقدم المدير العام لشركة مناجم النحاس الموريتانية M.C.M وكافة عمالها بأحر التهانئ إلى صاحب **الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني** رئيس الجمهورية وإلى الحكومة و الشعب الموريتانيين بمناسبة الذكرى الستين لعيد الإستقلال الوطني

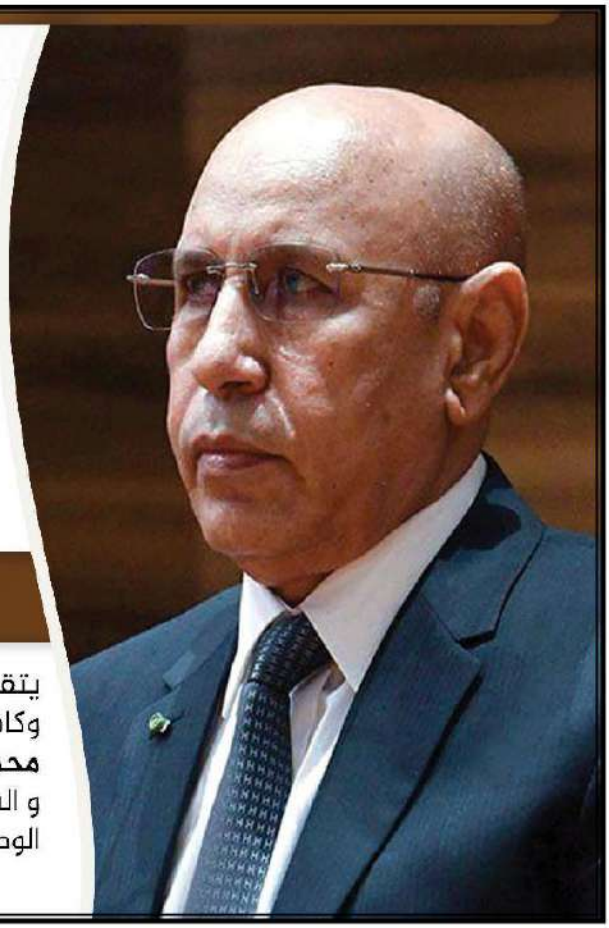

التجاري بنك
Attijari bank

Croire en vous

بمناسبة تخليد الذكرى الستين لعيد الاستقلال الوطني، التجاري بنك موريتانيا يتقدم بأحر التهاني وأخلص المتمنيات، لكافة الشعب الموريتاني بموفور الصحة والسعادة والازدهار.

Capital social : 1.000.031.375 MRU (Un milliard trente et un mille trois cent soixante-quinze ouguiya)
Immatriculée sous le n° RC 50.711 Nouakchott- n° de contribuable : 864.919s
B.P 415 –Avenue EL HAJ OMAR TALL lot n° 496 ILOT B Tevragh Zeina Nouakchott
www.attijaribank.mr

Groupe Attijariwafa bank

# من بدايات التأسيس: مؤتمر ألاك مايو 1958

بقلم يحيى ولد عبدي

ردا على مبادرة الوكالة الموريتانية للأنباء بإحياء ذكرى مؤتمر ألاك التأسيسي، تخليدا للثامن والعشرين نوفمبر المجيد، في ذكراه الستين، وتثمينا لكل الجهود الرامية إلى توطيد الوحدة الوطنية المقدسة؛ لا يسعني إلا أن أدلي بهذه الشهادة حول الأجواء الاستثنائية التي اكتنفت ذلكم الحدث التاريخي بامتياز، حيث اجتمع لأول مرة في التاريخ المعاصر للبلد ممثلون عن كافة مكونات هذا الشعب الابي، الغني بتنوعه العرقي والثقافي.

وكان هذا المؤتمر، والحق يقال، نقطة انطلاق الوحدة الموريتانية و حلقة اولي في مسلسل لم شملها. ولا بد أن أشيد هنا بعلو همة وتبصر وحكمة المرحوم المختار ولد داداه لإصراره على الدعوة لهذا الحدث وتنظيمه في تلك الأجواء التقليدية الاصيلة والمريحة في نفس الوقت.

واعترافا له بفضله تجدر الإشارة هنا أنه تبني هذه المنهجية التوافقية كلما دعت الحاجة الي التغلب على بعض الأزمات الظرفية وتخفيف حدة التجاذبات، فيدعو الي الحوار والركون الي جو التصالح والتماسك و التضامن علي كافة الاصعدة كما فعل في مؤتمر الطاولة المستديرة 25 دجنبر 1961 في نواكشوط.

ففي المناسبة الأولى (مؤتمر ألاك)، كانت الساحة السياسية الموريتانية تقتصر على حزبي الوئام المعارض والاتحاد التقدمي الحاكم، بالإضافة إلي رابطة الشباب التي قررت مقاطعة مؤتمر ألاك رغم كون بعض عناصرها، ولي الشرف أن كنت منهم، ساهموا في تأطير وفوده، كما شاركوا من وراء الكواليس في بلورة التوجهات الوطنية حول النقاط الأساسية لجدول الأعمال.

وعكسا لما كان ينتظر، فقد توصل الحزبان الي الاتفاق التام والاندماج في حزب واحد: حزب التجمع الموريتاني . أما بمناسبة الطاولة المستديرة فكانت هنالك أربعة أحزاب:

*حزب التجمع
*وحزب النهضة
* والاتحاد الوطني
*و الاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا

فتم التوافق علي إدماج هذه الأحزاب الأربعة لتكوين حزب الشعب الموريتاني.

ورجوعا إلى مؤتمر ألاك، أرى أن حزب الوئام وقادته الحاضرين لم يوفوا حقهم من الاعتراف لهم بالجميل على التفاني في صنع هذه الانطلاقة التاريخية بتخطيهم مواقف قيادتهم التاريخية التي لجأت إلى المغرب، وكانت تدعو للانضمام إلى المملكة المغربية.

وعلى كل حال فإنهم من وجهة نظري يستحقون ثناءنا وإعجابنا مثل ما استحقه الرئيس المختار ولد داداه ورفاقه. وأخص بالذكر من قادة الوئام الحاضرين الزعيم محمد فال ولد البناني الذي كان على رأسهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من بين المهام التي كلفتني بها رابطة الشباب، توجيه ممثلي لبراكنه ما أمكن، وتحديدا بالسعي إلى أن يكون الجواب على السؤال الخاص بمنظمة المناطق المتاخمة للصحراء (OCRS) بـ «لا»! فحاولت حضور جلسة المداولات التي عقدها وفد لبراكنه ليلا في فضاء مفتوح. الا انني لم اتمكن من الالتحاق بالرؤساء التقليديين الذين جلسوا على كراسي وسط الجمع الغفير

وبقي منهم ثلاثة على الأرض هم الأصغر، سنا وهم الذين يكتبون الجواب ويقرؤون السؤال للجميع ويتحاور المسنون منهم حتي يبرز جواب متفق عليه فيمليه مُسنهم السيد الشيخ أحمد أبي المعالي على الثلاثة الصغار فيكتبونه.

وتأنيت خارج الجماعة حتي سمعت الجواب على السؤال الخاص بمنظمة المناطق المتاخمة للصحراء وقد جاء على النحو التالي: «لبراكنه تجيب على هذا السؤال بما تجيب به الترارزه!»، فصرخت بأن هذا الجواب لا ينبغي! فنهض شيخ من سائر الجمع ونادي باسم «لبات» وكرر النداء حتي استعد لبات فقال له:» هذا شاب من أهلنا في ألاك يصرخ بأن هذا الجواب غير ملائم «.

فأجاب لبات « اعملوا له طريقا حتي يصلنا»! ففعلوا ونهض لبات ولد احميده من كرسيه ليستقبلني قائلا: « من أنت؟» فأجبته « أنا أحد شبابكم أدعى يحيى ولد عبدي « فصار يداعبني: « هؤلاء أنتم أهل لعريفات؟» فقلت « نعم»، فقال: « هل تعلمون أن عليكم بروبرنا؟» قلت «نعم ولكن عليكم أن تسألونا عن بعض الأمور الطارئة، لنشرحها لكم»، فأجاب: « نعم ، وما هي هذه المشكلة؟» فوضحت له

أن هذا السؤال تريد فرنسا من ورائه خلق مستعمرة كبيرة تتكون من موريتانيا ومالي والنيجر واتشاد الخ... وتكون جزءا لا يتجزأ من فرنسا مثل ما كانت الجزائر، حيث يصبح الاستقلال مستحيلا، ونحن في رابطة الشباب وضعنا في مقدمة طموحنا لموريتانيا أن تستقل، فنادى باسم الشيخ أحمد أبي المعالي قائلا: « هذا ولد اقلان أراد أن يطلعنا على معنى هذه النقطة و أدعوك أن تستقبله فدعاني وسلم علي، وأعدت له الشرح فأملى بدون تردد على زملائه: «جوابنا « لا» على هذه النقطة!» فحمدت الله واستسمحت.

وقد أعجبني كثيرا هذا التجاوب الكريم من الرؤساء التقليديين للبراكنه، وخصوصا المتحدثين باسمهم لبات ولد احميده، والشيخ أحمد أبي المعالي ولد الشيخ أحمد حضرامي، ومدى رزانتهما.

ولعمري إن تصرفهما هذا يدل على حبهما لهذا الوطن وتشجيعهما لمقاومة الشباب الموريتاني وتشوقهما للتحرر من ربقة الاستعمار، كما أنوه ايضا بموقف زملائهما الحاضرين الذين لم يبدوا أي اعتراض على الجواب القاطع بـ «لا» على ذالكم السؤال.

وأرى لزاما علي أن أذكر – شهادة للتاريخ – أسماء بعض هؤلاء الرموز الذين أبدوا إخلاصا منقطع النظير، وهم السادة: محمد ولد احمد عبد، و كان مام انجاك، وسيدي محمد ولد احمدو، وسيدي محمد ولد اوداع، ومحمد ولد حمادي، واهميمد ولد بوبكر، وفال ولد عبدي، وجبريل باه، والمصطفى ولد الشيخ عبد الله، وعبد الله ولد كبد، ومحمد ولد محمد عبد الله، وسيد آمين ولد حيبلتي، وعبدالله ولد عبد القادر، والشيخ ولد لمرابط...

وقد تخونني الذاكرة في ذكر آخرين لا بد أنهم كانوا حاضرين.

و لا أخفي أني فوجئت كثيرا بهذا الموقف الوطني النبيل من رؤساء تقليديين تطبعهم في الظاهر علاقة تبعية مع المستعمر الفرنسي. وبعد إمعان النظر تبين لي أن هؤلاء الرؤساء إنما عبروا بجدارة عن روح وطنية موجودة لدى غالبية أمثالهم على عموم التراب الوطني. ولا أدل على ذلك مما شاهدته من إقبال لافت للموريتانيين على صناديق الاقتراع في الاستفتاء ( الديكولي) للتصويت بـ «لا»! وحتى قبل ذلك في حملاتنا التعبوية ضد المستعمر والتي كانت تلقى تجاوبا و قبولا منقطعي النظير لدى الشخصيات التقليدية وعموم الشعب الموريتاني.

وقد لمست هذا الحس الوطني في جميع الولايات التي كان لي الشرف أن خدمت فيها مثل: آدرار، وتكانت، ولبراكنه، والترارزة، وإنشيري، وإقليم انواكشوط، وكذلك الولايات الأخري التي انتدبت إليها عدة مرات في مهام سياسية!

كان ذالكم ما احتفظت به ذاكرتي عن مؤتمر الاك( المحطة الرئيسية في المسيرة الوطنية ).

وكانت تلكم حقبة من تاريخ الوطن سيرها جيل من المواطنين المخلصين، يحسب لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، ولهم اجر الاجتهاد. واري ان الوطن اليوم بحاجة ماسة الي من يبحثون له عن شبه اجماع وطني حول اساسيات البناء الوطني والعيش المشترك. و اني من اعماق القلب لاتمني بنية صادقة علي القائمين علي حكم البلد وعلي النخب السياسية وجميع المواطنين المهتمين بالشأن العام ان يتوجهوا نحو مؤتمرات جامعة يتحاور فيها الموريتانيون – كل الموريتانيين– حول مصير وطنهم و ان يتبادلو من العطاء والتنازل ما يستحقه عليهم الوطن ومستقبله. ادام الله علينا وعلي وطننا الخير والعافية والاستقرار في كنف الاسلام و صلي الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الي يوم الدين.


## وكالة التنمية الحضرية - ADU / عمل مستمر

تأسست وكالة التنمية الحضرية سنة 2001 بموجب الأمر القانوني 02/2001 والمرسوم المطبق له 061/2001. بهدف المساهمة في التنمية والسهر على تطوير إطار الحياة والتناسق الحضري والعمراني، بالإضافة إلى العمل على الولوج المنصف للبنى التحتية لمدينة نواكشوط.

منذ نشأتها عملت الوكالة على تهيئة وتخطيط الأحياء العشوائية في مدينة نواكشوط، بدءًا بالأحياء العشوائية في الميناء ثم عرفات فدار النعيم فتوجونين، وتم في هذا الإطار إنشاء مناطق إيواء جديدة في مقاطعتي الرياض وتوجونين (الترحيل) لإيواء العائلات المُرحلة من المناطق السابقة الذكر.

و ساهمت الوكالة في إنجاز العديد من البنى التحتية في نواكشوط وبناء مؤسسات تعليمية وصحية ومرافق عمومية.

كما قامت الوكالة ببناء العديد من الأسواق والشبكات الطرقية في المدينة؛ وتتولى حاليا الإشراف على بناء مؤسسات تعليمية في إطار برنامج أولوياتي 2020.

و عرفت الوكالة في الأيام الأخيرة إصلاحات جديدة تمثلت في إرسال بعثات للقيام بمسح شامل للقطع الأرضية في المناطق التي تحتاج لاستكمال إجراءات المَنح، إضافة لفتح مكاتب خاصة لاستقبال المواطنين و معالجة مشاكلهم و التعويض للمضيين منهم و العمل على ضبط قواعد البيانات و استكمال عمليات تأهيل الأحياء العشوائية"

**صلاحياتها:**

- تحضير مشروعات المخططات الرئيسية للإصلاح الحضري
- تنظيم ومراقبة العمران
- ضمان الانسجام والتناسق بين مختلف المتدخلين

**أهم المشاريع الحالية:**

- استكمال عملية تأهيل الأحياء العشوائية في نواكشوط، حيث أجري مسح شامل لقرابة 50 ألف قطعة أرضية من أجل تصحيح وأستكمال وضعيتها القانونية. وأنجز لحد الساعة في هذا الإطار ما نسبته 50%.
- إخلاء الساحات والشوارع العمومية وتعيينها لإضفاء نمط عمراني حديث على المدينة، حيث يجري العمل على إخلاء وتعيين 500 ساحة ووضع معالم عليها إضافة إلى إخلاء 100 شارعا محتل في مناطق تدخل الوكالة.
- إخلاء المناطق السكنية المحتلة بشكل غير قانوني واستعادتها.
- رقمنة المخططات وتزويدها بمعالم جغرافية مضبوطة.
- إصدار وثائق الحيازة النهائية والسندات العقارية للمستفيدين من عمليات تأهيل الأحياء العشوائية بالتعاون مع إدارة العقارات بوزارة المالية.

**الآفاق:**

- تنفيذ المخطط العمراني لمدينة نواكشوط
- إقامة سياسة محكمة للسكن الاجتماعي
- تفعيل الرقابة الحضرية لمكافحة تشكل الأحياء العشوائية في المدن

adumr2020@gmail.com
AgenceDU

## في الذكرى الستين لميلاد الدولة الموريتانية الحديثة:

### قوافل الحج الشنقيطية التاريخية:

# طرقهـــا ومساراتهـــا وأثـــرها في رسم الصـــورة الموريتانيـــة التاريخيـــة

بقلم: الحسن مولاي علي

**شنقيط؛ عنوان شامل، ينتظم الأقاليم الموريتانية المعروفة، منذ أواخر القرن الهجري السابع، (الثالث عشر الميلادي) فعرفت به البلاد: «بلاد شنقيط».. وتقع المدينة التاريخية في الوسط من تضاريس جبل آدرار الموريتاني، ويتشرف بالانتساب إليها الكثير من أكابر العلماء الموريتانيين، من أولئك الذين أشير إليهم بالبنان، في أغلب حواضر العالم الإسلامي، بعد أن لفها ليل الانحطاط، حيث كان الغالب على أكثر العلماء الشناقطة استظهار نصوص الشريعة المطهرة، قرآنا وسنة، ومتون العلماء والمؤلفين، نظما ونثرا؛ وقواميس اللغة العربية، قديمة وحديثة؛ ودواوين الشعراء والأدباء والنقاد، مستقدمين ومستأخرين؛ وقد لمعت أسماء أكثر العلماء الشناقطة المهاجرين، في الحرمين الشريفين، بمكة والمدينة، وفي الأردن والمسجد الأقصى، وفي الأزهر الشريف بالديار المصرية، وفي حواضر ومدارس الشام والعراق، وفي إسطنبول حاضرة الخلافة العثمانية، فضلا عن حواضر الساحل والصحراء، حيث طرق الحج الشنقيطية، ومساراتها.**

ويذهب المؤلفون والمؤرخون مذاهب شتى، حول تاريخ نشأة المدينة، والعوامل المؤثرة فيها، وحول أصل التسمية، بين من يعتبرونها لفظا عربيا، يختلفون في تأويله، ومن يؤكدون على أمازيغيتها، مثل معظم المسميات من حولها، ومن يعتبرونها زنجية مولدة (آزيرية)؛ ثم يتفق هؤلاء على أن معنى الكلمة هو «عين القرس» لكن الوراقين أساءوا نقلها إلى العربية، فقالوا: «عيون الخيل» فأفادت معنى مختلفا. وما تؤيده النقول الأقرب إلى الأصل، من جهة، وفصول السجلات الفونوتيكية المتداولة حتى اليوم، لدى بعض من يعتبرهم المؤرخون ساكنة البلدة الأوائل، مضافا إليها بعض العادات والتقاليد الحية التي ما تزال سائدة بين سكان المناطق الحارة في البلاد، كلها تؤيد فرضية عشوائية النشأة، وزنجية اللفظ والتسمية.

وخلاصة تلك الفرضية الأنثروبولوجية، أن المنطقة كانت واحة كثيفة الظلال غزيرة المياه، فاختارتها القوافل التجارية العابرة للصحراء، محطة إجبارية يستريح فيها الناس والدواب والأنعام؛ ويحملون معهم المياه العذبة، وصنوف المشروبات المقاومة للحرارة، والتي كانت النساء من مجاوري الواحة، تتفنن في إعدادها من المياه الباردة، مضافا إليها طحين الحبوب المقلية، وما تيسر من عسل العسل وبهارات ونكهات، وكان أنفسها وأغلاها ثمنا شراب «سَنْكَتِي» ويعني هذا اللفظ بالسوننكية المولدة: «عين القرس» وصفا لدوائر الألوان المختلفة التي تتمايز عند إعداد المشروب... ومع الزمن تجمع الناس حول المحطة التي احتملت اسم المشروب المميز المقاوم لحرارة الصحراء، لتتناقل الناس اسمه بلحونها ولكناتها المختلفة، فيستقر اللفظ في النهاية: «شنقيط».

أما نشأة المدينة، وخلافا لما يذهب إليه بعض الرواة، مما لا قاطع للنزاع فيه، فقد حدثت تراكما مع الزمن، كمثيلاتها من محطات القوافل التي تحولت إلى قرى، ثم إلى مدن عامرة؛ وقد اكتمل وجود شنقيط الفعلي كقرية مأهولة، سنة 660 للهجرة (1262للميلاد)، أي بعد أكثر من قرن من الزمن على سقوط دولة المرابطين، في المغرب والأندلس؛ وكان بعض الرحالة البرتغاليين، أول من أتى على ذكرها في مخطوطاتهم، خلال القرن الخامس عشر الميلادي، حيث وصفوها بأنها «قرية صغيرة» ثم جاء أول ذكر لها في المصادر العربية، في «تاريخ السودان» لمؤلفه السعدي( عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر) من اهل القرن السابع عشر الميلادي، وهو أهم مرجع عربي لتاريخ دولة الصونغاي التي حكمت أجزاء واسعة من منطقة الساحل، وذكر مؤلف الكتاب (توفي 1665) «أن قاضي تنبكتو أيام حكم الطوارق لها، كان رجلا من صنهاجة، من حاضرة شنقيط، يدعى «محمد نضّ»...».

تألقت مدينة شنقيط تجاريا وثقافيا، منذ القرن 17 ميلادي، لتبلغ أوج ازدهارها في القرنين 18 و19، حسبما يؤكد مؤرخوها. وتتحدث بعض المصادر المحتاجة إلى ما يؤكدها، عن خروج قوافل تجارية ضخمة، من وإلى شنقيط، كانت ربما عدت ذات يوم بآلاف الجمال؛ وهو عدد(!) يعكس أهمية المدينة كملتقى للتجارة الصحراوية، إضافة لكونها ظلت، لعقود متتالية، المنطلق السنوي لتجمع ركب الحج الصحراوي، ما عزز الصورة الإيجابية عن المدينة وعلمائها، في مختلف البلاد العربية، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بفضل ما حظي به العلماء الشناقطة من مكانة، وما تركوا من انطباعات حسنة في المراكز العلمية المشرقية والمغربية التي حلوا بها، وفي

المحطات والطرق والمسارات التي سلكوها في قوافل حجهم السنوية، التي كانت تتجمع على مدار الوقت، لتنطلق في قافلة واحدة لأداء فريضة الحج، ويشار إليها بقافلة حج «الشناقطة»، سالكة طرقا ومسارات متغيرة، حسب الظروف وحالة الأمن والخوف.

أطلقت كلمة شنقيط على الإقليم كله، فدلت أيام مجدها، على امتداد مناطق شاسعة من الصحارى والهضاب والأنجاد والأغوار؛ كانت تغسل أقدامها على ضفة المحيط الأطلسي غربا، وتتخير حلى مراعيها بين تيرس وواد نون، شمالا، ثم تروي ظمأها من نهر السنغال، جنوبا، لتجوس مع تفريعاته ممالك غانا وصونغاي ومالي شرقا، حيث اعتنق السكان الأصليون الإسلام بالترحاب، واستقبلوا هجرات أتباعه بالزغاريد، وتبادلوا الحديث باللغة العربية الفصحى، أصيلهم ودخيلهم، وتمثلوا روح الإسلام، حربا وسلما، دون أن يكون للسلالة، دون الثقافة والتقوى، دور المتحكم في البيئة الاجتماعية.

مع أن شنقيط لم تكن العنوان الوحيد الذي هيمن على المنطقة وأهلها، وانتسب إليه الناس من حجاج وتجار ومهاجرين وسياح، فقد عرفت تلك المفازات الواسعة المختلفة الألسن والألوان والأصول العرقية، عناوين لا تقل لمعانا، ومجدا تاريخيا، عن حاضرة شنقيط، وربما كان أبرز تلك الأسماء والعناوين هو «بلاد التكرور» وهو لقب أطلقه المشارقة مبكرا على مسلمة الصحراء والممالك الزنجية المصاقبة لها؛ ويقدم كتاب «فتح الشكور في معرفة أعيان التكرور»، لأبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، وهو أول مؤلف يستعرض سير وأخبار باكورة علماء المنطقة وقرائها وقضاتها، يقدم نبذة عن المصطلح ومفهومه؛

كانت حاضرة البلاد الرئيسة يومئذ، ومنطلق قوافلها للحج والرحلة في طلب العلم، هي «ولاته»، إحدى العواصم القديمة للساحل؛ وإليها ينتسب عدد من مشاهير العلماء والحجاج الموريتانيين، من أبرزهم الفقيه محمد يحي الولاتي الذي فضل خلال رحلته الشهيرة للحج، الاحتفاظ بلقب الولاتي، بدل الشنقيطي. وتكرر الأمر نفسه مع علماء حجاج من مدن «تيشيت» و«ودان» و«تيجكجة» و«تينيكي»، وغيرها من القرى العامرة التي خرج منها العلماء حجاجا، وسجلوا تفاصيل رحلاتهم الممتعة، واحتفظوا فيها بألقابهم الأصلية، مثل التيشيتي، والودانى، والتيجكجي وغيرها.

الأمير الصنهاجي يحي بن إبراهيم الكدالي؛ أول حاج موريتاني، استغرق منه الحج والجلوس إلى العلماء 12 سنة، ليعود

بالمعلم الأول عبد الله ابن ياسين الجزولي، فيؤسسا معا، أول دولة في الغرب الإسلامي، تجمع بين العدوتين..!!

«..ابعث معه إلى بلده من تثق بدينه وورعه وعلمه وسياسته، ليعلمهم القرآن وشرائع الإسلام، ويفقههم في الدين». (توصية الفقيه أبي عمران الفاسي، إلى تلميذه وجاج بن زلو اللمطي، بشأن طلب الأمير يحي بن إبراهيم)

كان القرن الخامس للهجرة النبوية الشريفة (الحادي عشر ميلادي) قرن صنهاجة الملثمين بامتياز؛ حيث شهد خلاله جناحهم من أهل المدر، في المغرب الأدنى، انتكاسة سياسية ماحقة، فيما تمطى جناحهم من أهل الوبر، في المغرب الأقصى، وتململ بقوة، استعدادا لما هيأه الله له، من دور تاريخي، كان به صانع مجد الغرب الإسلامي، ومنشئ دولته الكبرى التي ضمت عدوتي المغرب والأندلس، لأول مرة في التاريخ؛ وبسطت سيادتها الكاملة فيما بين طليطلة الأوروبية، شمالا، وحواضر غانا في التخوم الإفريقية، جنوبا.

القرن الخامس الهجري كان أيضا، قرن انتشار الإسلام بين ساكنة الساحل والصحراء الإفريقية، من مختلف المجموعات والأصول والألسنة والألوان، بدوية وقروية، زنجية وأمازيغية؛ وهي أقوام كانت قد عرفت الإسلام، من قبل، من حيث اسمه -على الأقل- عن طريق التحولات السياسية والاقتصادية، وقوافل التجار والرحالة والسياح والمنتجعين، ثم عن طريق غارات اهل الشوكة ممن حولهم، شمالا وجنوبا؛ لكن ما عرفوه من الإسلام، مبكرا، لم يشكل لديهم إلزاما عقديا، أو طقسا عباديا، أو ضبطا سلوكيا، أو جزائيا، أو محضنا ثقافيا؛ بل ظل مجرد معنى، يضاف إلى العنوان الشخصي، دون أن يضيف إلى الحياة العملية شيئا؛

ميز العشرية الأولى من القرن، حدث سياسي بارز، في صنهاجة المدر بالمغرب الأوسط، تمثل في فك تبعية دولة بني زيري الشيعية، للخلافة الفاطمية في مصر، وذلك ايام أميرها القوي المعز بن باديس، ونجله تميم؛ فقد انقلب الزيريون على الخلافة الفاطمية، وخلعوا وظائفهم، ونكلوا برجال دينهم، ورفعوا الرايات العباسية السوداء، معلنين اعتناق المذهب السني من جديد، والتزام البيعة للخليفة ببغداد؛ وقد مثلت تلك الزلزلة السياسية إحدى الذرائع لتسيير حملة «التغريبة الهلالية» التي حرضها وأنفق عليها الفاطميون، ثم قدر لها أن تسلب دولة صنهاجة المدر في المغرب الأوسط، أنفاسها الأخيرة، وتكتب نهايتها؛ لقد كان من غرائب الصدف، وربما من محاسنها، (وقد يكون أمرا تم ترتيبه بشكل ما، من جهة ما) أن يشهد النهاية المأساوية لتلك الدولة الصنهاجية الإسماعيلية، في المهدية والقيروان وجوارهما من المغرب الأوسط، أمير صنهاجة الوبر الملثمين في ساحل الصحراء، يحي بن إبراهيم الكدالي، وكان عائدا من رحلة حجه الشهيرة إلى بيت الله الحرام، حيث كانت القيروان يومئذ محطة إجبارية للعائدين من رحلات الحج، عبر المسارات المغاربية، فضلا عن كونها ملتقى للفقهاء والعلماء وطلبة العلم، من أصقاع المغرب وإفريقيا؛ لا يتعلق الأمر هنا بمجرد رحلة حج من آلاف الرحلات، أو بمسار عودة من مئات المسارات التي سلكها الحجاج ذهابا أو إيابا، من وإلى أوطانهم؛ كلا..! بل نحن في مواجهة رحلة الحج ومسار العودة الأبرز والأبعد أثرا، في تاريخ المغرب الإسلامي كله؛ حج أسس لقيام دولة الإسلام الكبرى من البداة وبين الكثبان؛ ومسار عودة رفع منار معرفة أضاء مجاهل الصحراء قرونا؛ إنها رحلة أمير بدوي، وسيد مطاع، وزعيم سياسي لصنهاجة الوبر، اشهدته مسالكها نهاية دولة شيعية إسماعيلية من صنهاجة المدر؛ ليأخذ على نفسه بعثها في صنهاجة الوبر، سنية مالكية مرابطية، تنتظم العدوتين لأول

مرة في تاريخ الغرب الإسلامي كله.

رحلة ومسار زعيم صنهاجة الوبر الأشهر الأشجع، الأرجح عقلا، والأكثر نفاذ بصيرة؛ الأمير يحيى ابن إبراهيم الجدالي، وهو يصطحب، في عودته منها، الفقيه والمعلم الموريتاني الأول عبد الله ابن ياسين الجزولي الصنهاجي، بتوصية مكتوبة من شيخ القيروان ومفتيها، أبي عمرو الفاسي، إلى تلميذه وجاج بن زلو اللمطي، في السوس الأقصى؛ حيث خرج من عنده الأمير، وفكره مفعم بتفاصيل الفكرة الخلاقة، وكفه ممسك بكف الشيخ المعلم الذي كتب له أن يكون الإمام القائد الأعلى لحركة المرابطين، كما قدر للأمير يحيى أن يكون المؤسس الحقيقي للدولة، وقائد جهادها الأول.

إنه أمير وزعيم لا يعرف عنه أكثر من أنه تولى زعامة صنهاجة الوبر، أواخر العقد الثالث من القرن الخامس الهجري، حيث شمر لأداء فريضة الحج المضنية المرهقة، ليعود منها نهاية العقد الرابع، بعد اثنتي عشرة سنة من انطلاقته؛ ولا حديث في المصادر عن الأمير يحيى بن إبراهيم، لا عن نشأته الأولى، ولا عن سنة ولادته، ولا عن تاريخ وفاته؛ لكأنما انشغل الكتاب والمؤرخون عن ذات الأمير، بتفاصيل أحداث الرحلة ونجاحاتها ومآلاتها وما ترتب عليها من الأحداث الرئيسية التي عاش الأمير تفاصيلها، وكان طرفا فاعلا فيها، منذ العام الهجري 427 (1035 ميلادي) إلى أن قامت حركة المرابطين، وتأسست نواة الدولة الموعودة، سنة 440 للهجرة.

كانت رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، تعني أيضا، في ذلك الزمن، كما في كل زمن، رحلة لطلب العلم واللقاء باهله، والنهل من المعارف المبثوثة في مجالسهم وعلى منابرهم؛ ومن هنا كان حرص الأمير يحيى على المرور في إيابه، بمدينة القيروان التي كانت يومئذ، بحق، عاصمة للعلوم والثقافة والفنون، في المغرب الأوسط، وكعبة لكل القاصدين من قاصية المغرب والأندلس، وكانت قد تحررت لتوها من قبضة الشيعة الإسماعيلية، واستردت مكانتها كتجمع لفقهاء السنة من المالكية الذين كسبوا المعركة ضد الفاطميين؛ وهكذا حضر أميرنا البدوي في القيروان مجالس الذكر وحلقات العلم، ثم رمت به الأقدار والحظوظ، معا، إلى حلقة إمام المغرب كله، يومئذ، الفقيه الذائع الصيت أبي عمران الفاسي، فلم يضيع فرصة لحضور مجلسه والاستفادة من تعاليمه؛ ثم عرض عليه نفسه وأبلغه أمره، وطرح عليه أسئلته؛ ثم قدم طلبه من الفقيه الفاسي أن يرسل معه من تلامذته من يعلم الناس ويصلح دينهم، ويعيد إقامة أحكام الشريعة الإسلامية، في مجتمع منقطع في الصحراء، لا علم فيه ولا تقوى ولا مذهب معروفا؛

تلقى الحاج الأمير وعد الفقيه الفاسي ببذل ما يمكن، لكنه لم يجد من تلامذته، من يوافق على الذهاب مع الأمير إلى مجاهل الصحراء، لمشقة السفر، والانقطاع عن الأهل، وقلة الزاد؛ ثم لاحت للفقيه فكرة إحالة الأمير برسالة مكتوبة على تلميذ له في بلاد السوس الأقصى، هو الفقيه وجاج بن زلو اللمطي، وجاء في الرسالة: «ابعث معه إلى بلده من تثق بدينه وورعه وكثرة علمه وسياسته، ليعلمهم القرآن وشرائع الإسلام ويفقههم في الدين»، فما كاد اللمطي يقرأ كتاب شيخه حتى جمع مريديه للأمر، فانتدب للمهمة عبد الله بن ياسين الجزولي، فاصطحبه الأمير يحيى، إلى مضارب قومه من صنهاجة الوبر، وقد بالغوا في إكرامه، قبل أن يضيقوا به ذرعا، عند ما طالبهم بالإقلاع عن تقاليدهم وعاداتهم المنافية لدين الله، فاعتزلهم مع الأمير وثلة من قومه، فابتنوا رباطا في جزيرة نائية، أقاموا فيه على عبادة الله وتطبيق تعاليم دينه الحنيف، فتسامع بهم الناس وكثر الوارد عليهم، ونزع إليهم التائبون، فلما بلغ المنضمون إليهم ألف رجل، خطب فيهم ابن ياسين، وسماهم المرابطين ودعاهم للجهاد، فلبوا النداء، فعقد لواءهم للأمير الحاج يحيى ابن إبراهيم الكدالي رحمه الله.

لا خلاف بين المؤرخين، منا أو من غيرنا، أن قبائل صنهاجة الوبر الملثمين، عاشت متفرقة الكلمة، قليلة الشأن، في معزل عن العلم والحضارة، وفي حالة يرثى لها من الجهل والتأخر، حتى كانت تلك الهبة التوحيدية الإصلاحية على أسس دينية وأخلاقية صحيحة؛ والتي قامت على صدى الصرخة المدوية للأمير يحيى الذي عز عليه، وقد خبر المسالك والممالك، أن يرى قومه يعيشون في تلك الأوضاع المزرية من الجهل والتأخر والعادات والتقاليد والأعراف الجاهلية؛ فتحرك في حجه وإيابه، وطاف المراكز العلمية والثقافية بالمغربين الأقصى والأدنى، واستجلب شيخ المعلمين إلى الصحراء، واقام قاعدة الجهاد الصلبة، وانطلق بمن معه إلى رحاب الحضارة، من رحم تلك الحركة التي انجبت دولة المرابطين بسجلها الجهادي الرائع في المغرب والأندلس والسودان.

## الفتوى الشرعية الشنقيطية من حج «التهلكة» يوم كان الذاهب إلى الحرمين مفقودا، والعائد منهما مولودا

مرت قرون ثلاثة كاملة، بعد قيام المرابطين، لا أثر فيها للحديث عن الحج وقوافله، في بلاد الملثمين، ولا عن المدن العامرة وعلمائها، أوعن الرحلة في طلب العلم، أو في تحصيل المجد؛ وهو أمر يعيده الدارسون والمؤرخون إلى انتقال الاهتمام مبكرا نحو الشمال، حيث العواصم الكبرى، والتركيز طوال تلك القرون، على التداول العنيف للسلطة بين الدول الكبرى التي تعاقبت على العدوتين المغربية والأندلسية، وأبرزها المرابطون والموحدون والحفصيون والمرينيون ...إلخ... وربما كان للأوضاع والتحولات الكبرى، وما يستتبعها من سقوط دول وقيام أخرى، وانفلات في الأمن، واضطراب في المسالك والطرق، مما جعل فتاوى مدوية شهيرة، تصدر هنا وهناك، بمنع الحج في الأندلس والمغربين والسودان، بما في ذلك البلاد الموريتانية.

لقد بلغ من خطورة الأوضاع وترديها، على مختلف المسالك، وفي اغلب الممالك، وعلى كل الطرق البرية والبحرية، أن توقف الأمراء والملوك والعلماء في المغرب والأندلس، طوال تلك الفترة العصيبة، عن رحلات الحج؛ وصدرت الفتاوى الشرعية المانعة منه، بسبب المخاوف، منذ أيام ابن رشد، كما صدرت فيما بعد من بلاد التكرور، أو الشناقطة، أو الملثمين، فقال بالمنع منه علماء كبار متبوعون، منهم على سبيل المثال لا الحصر محنض باب الديماني (1185-1277 هـ - 1771-1860م) والشيخ محمد المامي الشمشوي (1206-1282 هـ - 1792-1866م)، وغيرهم كثير، معللين فتاواهم بانقطاع السبيل، وبالمخاطر المحدقة بالمسافر من قبيل اللصوص والقراصنة وقطاع الطرق، ومخاطر الأوبئة وموجات الطاعون، وضياع الفروض العينية، والتفريط في الأموال والأعراض والفروج.

«أجمع المحققون ممن حج من علماء المغاربة والمصريين، أن السفر في هذا الزمان، للحج، لا يجوز، لا لضرورة، ولا لغيرها، وذلك لما يقع من تضييع الصلوات الخمس، والمخاطرة بالنفس والأموال والفروج». (فتوى منسوبة إلى الشيخ محمد المامي الشمشوي).

رغم ذلك فإن الرحلة لأداء فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، بمكة المكرمة، وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة؛ مثلت للشعوب الإفريقية التي تداركتها رحمة الله، فتذوقت طعم الإيمان ونهلت وعلت من رحيق الإسلام، رحلة العمر وأمنية الأمنيات التاريخية؛ ومن أجلها استهان الأفارقة عبر القرون، ومن كل الألوان والأعراق والثقافات واللغات والنظم السياسية والاجتماعية، استهانوا بالمخاوف الماثلة المؤكدة، على النفس

والمال والعرض، وبالمهلكات المخيفة المخوفة، في ظل الظروف التاريخية غير الملائمة، يوم كان الذاهب إلى الديار المقدسة معدوما مفقودا، والعائد منها مولودا موهوبا؛

وهكذا، منذ خالط الإيمان شغاف قلوب ساكنة الأقطار المتنائية عن الحرمين الشريفين، من أطراف إفريقيا، و ساكنة الساحل والصحراء، بمجموعاتها الأثنية وتضاريسها الممتد من البحر الأحمر إلى محيط الظلمات، ومن عالج رمل الصحراء القاحلة، إلى مهابط السافانا الخصبة؛ بات إعداد وتجهيز وتموين وتأمين ركب الحج وقافلته السنوية، الهم المؤرق للأفراد والمجموعات، والمشغل الدائم للمسلم، فردا، كان، أو جماعة، اميرا أم مأمورا، عالما أم متعلما، رجلا أو امرأة؛ ومن أي دائرة كان، سلطوية، عسكرية أو مدنية، دينية أو دنيوية، اقتصادية أو اجتماعية؛ وهكذا نظم ركبَ الحج الإفريقي وقافلتَه، وقادهما، وجهزهما، وحرسهما، في مجاهل إفريقيا، أمراءُ وقادة وشيوخ وفقهاءُ وسلاطين وملوك، اشتهرت سيرهم العطرة الذائعة، فطبقت كل الآفاق، ودبجت، عن رحلات أولئك القادة السادة، وبأمرهم، وتحت رقابتهم، عشرات الكتب والنوازل، مطولات أو مختصرات، ومئات الفتاوى والقصص العلمية والسير والروايات التي فرضت نفسها على التاريخ، كمصادر ثقة رصينة، وكمراجع مؤتمنة، لمعرفة متطلبات أداء ركن الحج الركين، ليس فيما يتعلق بتفصيل أحكامه وشروطه وشعائره وآدابه، فحسب، بل ولوصف مسالك وطرق وأنجاد وأغوار قوافله الغادية الرائحة، ومعرفة ممرات ودروب أساطيله وسفنه وقواربه ومجاديفه وبنوده؛

ولقد كان لكلّ رحلة من رحلات الحج المشهورة من غرب إفريقيا، طابعها الخاص، وحظها من الأمن والخوف، ومن الراحة والوعثاء، وقد مثلت كلّ رحلة حج، بذاتها، تجربة إنسانية حية غنية، ليس في حياة أفراد الحجيج فيها وأطقم الرحلة وضباطها، فحسب، بل كان أثر كل رحلة يتسع بحسب ما يحيط بها، أو يقاربها، أو يقارنها من ملابسات، وما تأول إليه من تداعيات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية؛ ويمكن التمثيل لذلك برحلات حجّ بعض ملوك الممالك الإسلامية المشهورة المسجلة وقائعُها وتفاصيلُها، على نطاق واسع في التاريخ، وبعناية كبار الرحالة والمؤرخين؛ فلقد كانت أسعار الذهب- مثلا- تهبط في بعض مواسم الحج إلى الحضيض، عند مرور قافلة حج السلاطين «اسكيا» ملوك السونغاي المسلمين، حيث كانوا ينثرون الكثير من الذهب على الفقراء وعموم الناس، طوال طريقهم، لخبرة رعاياهم في استخراج الذهب من مناجمه حول غاوه وتمبكتو وأعمالهما.

وقد عرفت قوافل وركائب حج الأفارقة، من مختلف أقطارهم، ورغم المحاذير والأخطار، قوافل أهل العلم والصلاح والسياحة الدينية، وركائب الرحالة والمؤلفين والمؤرخين، ومراكب وركائب أرباب العمائم والمسابح والشارات؛ وتعززت آلاف الأسماء بألقاب الحاج، مسندة إلى كل الصفات الحميدة، فسمع الناس وقرأوا عن الملك والأمير الحاج، والفقيه والعالم الحاج، و الشيخ السائح الحاج، والرحالة الحاج؛ وهلم جرا.

وتبرز أهمية الحج بجانب كونه أحد أركان الإسلام في أنه أتاح لملوك إفريقيا وسلاطينها فرصة للقاء حكام الدول الإسلامية المختلفة في مصر والحجاز والشمال الإفريقي والتعرف عليهم، فتوثقت علاقاتهم بهم، «وتمّت بينهم مراسلات كثيرة، تبادلوا فيها الكثير من الهدايا؛ كما اقتبسوا الكثير من النُظم الحضارية لتلك الدول، خاصة ما يختص بنظام الحكم والإدارة والدفاع». كما كان لرحلات الحج تأثيرٌ كبيرٌ على سكان البلاد الإفريقية، من شعورهم بالأخوة الإسلامية التي تمثلت في الالتقاء بجميع إخوانهم المسلمين من شتى البقاع الإسلامية.

## الطرق التاريخية البرية والبحرية المفضلة لقافلة الحج الشنقيطية:

سلك حجاج بلادنا الحبيبة، وغرب الصحراء عموما، طرقا ومسالك شتى، تحت مختلف العناوين والأسماء التي ميزتها عبر التاريخ، للوصول إلى الديار المقدسة، وأداء فريضة الحج؛ وذلك بمراعاة عاملين: أولهما توفير الأمن والسلامة للحجيج؛ أما الثاني فيتمثل في التعاون بين سلاطين الأقاليم الإفريقية وحكام البلاد التي يمر بها الحجيج؛ ومن أبرز الخطوط البرية لقافلة الحج الشنقيطية:

1 - طريق ولاته- تنبكتو .. ثم إلى إقليم توات بالصحراء الكبرى؛ وهو طريق سلكه ملوك السونغاي المسلمون في القرن الثامن الهجري، فكان الطريق المفضل لأكثر حجاج إفريقيا من السودان الغربي والصحراء

2 - طريق تكدامس، في السودان الغربي، ثم إلى غدامس في الصحراء الليبية وربما مثلت أهم المراكز الصحراوية في استقبال قوافل الحجاج؛ وتستمر المسيرة إلى بلدة تاجورة، فالسودان فمصر؛

3 - طريق الدرب الصحراوي، وتعرف بطريق «غات» وتسلك جنوب غرب ليبيا، لتمر بين أهرامات الجيزة في مصر، ثم على سيناء، فجدة، برا أو بحرا؛

4 - طريق الساحل نحو الشرق وصولا على وادي النيل في سودان، ثم إلى ساحل البحر الأحمر، فالحجاز؛

-5 طريق المغرب الأقصى، والذي كان محطة لالتقاء ركب حجاج إفريقيا، يجتمعون مع الحجاج المغاربة، ثم تسير الجموع في موكب واحدٍ إلى ليبيا، ومنها إلى مصر، ثم إلىَ الحجاز، برعاية الملوك المغاربة العلويين خاصة.

-6 الطريق البحري، الذي تتجمع القوافل فيه من كل حدب وصوب، بالمغرب الأقصى، لتركب البحر بأمر السلطان العلوي، كما يصف شاعرنا المجيد الحاج المرحوم محمدو ولد محمدي، في قصيدته الرائعة التي يخاطب فيها السلطان في أمر الحج:

وحقق الظن أنا سوف تحملنا
على مجوفة الحيزوم كالراسي
لها دخان حريق الغاب أزعجه
أنف الجنوب بأنفاس فأنفاس..

ثم تلاحقت أحداث التاريخ، فاستحدث، أيام الاستعمار الفرنسي، خط بحري آخر، يبدا من مدينة اندر، بالسنغال، ثم يعبر مضيق جبل طارق؛ ثم فتح الله بعصر الطيران، والخطوط الجوية، فباتت رحلة الحج المرهقة المتطاولة، مجرد نزهة «مقدسة» في ساعات.

## طلعة العدد

موريتاني ما ينفرض
الامور اعليه الى عرضُ
هابوه اعدونَ وانقرض
واجبر الاستقلال ابدماه
وُكان افرح راهِ من فرضِ
باستقلالُ ومْن انتماه
حد اسماه امعرض عرضُ
وامعرض حد اسماه احماه
ما يكدر حد امس ارض
وُلا يكدر حد امس اسماه

الشيخ باي أحمدو الخديم

# قراءة في أدب الاستقلال والتحرر الوطني

بقلم: آمنة بنت خونه النبهاني ولد أمغر

**إن تعلق الإنسان بالأرض التي احتضنته وكانت أول أرض مس جلده ترابها، سنة متبعة في الشعر العربي خصوصا قديمه؛ فلا يكاد يخلو منها ديوان منه ولا تكاد تفقد في عصر من عصوره، وهذا مما يسهل فهمه بالنظر إلى أن هذا التعلق بالمحيط الجغرافي والبشري الأول، عنصر ثابت في ثقافة بني الإنسان بشكل عام، يجسد فيها النزعة إلى الولاء للمألوف والحنين إلى الماضي والسعي إلى مغالبة التحول المستمر الذي يمثله الزمان عن طريق التشبث بعنصر الثبات الأول وهو المكان.**

## قبل القبل

يؤكد الباحث الكبير الدكتور جمال ولد الحسن رحمه الله أن قراءة بعض نصوص الشعر الشنقيطي القديم، توحي بأن تعلق الشاعر بوطنه وتغنيه بمحاسنه وحنينه إلى خوالي أيامه، قد يخرج أحيانا عن كونه مجرد سنة فنية أو تقليد يتبع، فتفتتح به قصيدة المدح أو الفخر، إلى أن يصبح غرضا مستقلا أو كالمستقل، يتناول فيه الشاعر بصيغ وأساليب يتأنق في تنويعها علاقته بهذه الأرض وساكنيها.

والحديث عن الوطنية في الشعر الشنقيطي القديم لا يُقصد بها مدلول اللفظ المعاصر المترع بالمضامين السياسية الواضحة، والذي لم يكن من الوارد تبلوره في مجتمع كمجتمعنا الذي كانت معروفة سماته الثقافية والفكرية والحضارية والاجتماعية في تلك الفترة، بل نعني بالوطنية التعلق بالوطن وتمجيده؛ لا باعتبار الوطن فحسب أرضا؛ أنجادا و وهادا، بل باعتباره أرضا وسكانا وتاريخا ومعارف وأخلاقا.

ومن أبرز الشعراء الذين شكلوا مثالا على ما نحن بصدده الشاعر امحمد ولد الطلبه.

إن الدارس لشعر امحمد يدرك أن التعلق بالأرض بالمفهوم الذي عرضنا سمة بارزة من سمات شعره، لقد كان غرضا مستقلا تبدأ به القصيدة وتنتهي، ومن شعر امحمد المتعلق بالأرض:

تأوبه طيف الخيال بمريما
فبات مُعَنّىً مُستجَنّاً مُتَيّما
تأوبَّهُ بعد الهجوعِ فهاضَهُ
فأبدى من التهيامِ ما كان جمجَما
إلى أن يقول:
فكيفَ القرارُ بعدَ ما قيلَ يَمَّمَت
مرابِعَها بالحُوِّ أظعانُ مريَما
ظعائنُ يهديهنَّ في كُلِّ نُجعَةٍ
منَ القومِ مئنافٌ إذا هَمَّ صمَّما
تحمَّلنَ أن قد شِمنَ من حالِ تيرس
مُخيلاً بها ألقَى البعاعِ ودَيَّما
إلى آخر تلك القصيدة المعلقة.
ومنه أيضا قوله:
حَيِّ من ساحَةِ المُبَيدِعِ دُورا
جَنبَةَ الريِّعِ قد دَثَرنَ دُثورا
قد أضَرَّ البِلا بِها غيرَ لوحٍ
مِنْ رُسومٍ تخالُهُنَّ زَبورا
حبَّذا هُنَّ من معاهِدَ لَولا
أنَّ للدّهرِ عثرَةً وحُبورا
أوحَشَ النيشُ بعدَ أترابِ جُملٍ
ولقَد كان آهِلاً معمورا
فإلَى الرَقمَتَينِ من مُنحنى المَو
جِ بِحَيثُ الصفا يَرى التَيهورا
فالدِيارُ التّي بِجَنبِ قُدَيسٍ
عادَ معمورَ خيفِها مهجورا
فلَنا في لواهُ أيّامُ عيدٍ
عزَّ من قد بَدا بهِنَّ الحُضورا
قد قَضَينا بهِ نُذورَ التصابي
وتغبَّرت منهُ فيهِ الخُمورا
وتَمَتَّعتُ من جَناهُ ولكِن
ما مَتاعُ الحَياةِ إلّا غُرورا.

ومن فرسان هذا الغرض الشاعر سيدي عبد الله ولد أحمد دام، ذلك الشاعر الذي عاش سنوات من عمره مغتربا عن بلاده ومهد صباه، متنقلا بين أقوام لا تجمعه بهم لغة ولا نمط عيش، وليس كالغربة مدعاة إلى التشبث بحب الوطن ومستثارا لذكرياته؛ سيما إذا لم يجد المغترب في موطنه الجديد مدعاة إلى سلو عن أهله وبلاده، وهكذا كانت حال ابن أحمد دام، وقد خلدها حنينا شجيا يطرب له كل من جرب الغربة طربا خاصا، ويزداد عند سماعه من يقيم تمسكا بهذه الأرض رغم كل شيء.

وتتضح في شعر ولد أحمد دام سمة عدم التفريق بين الأرض وساكنيها والنظر إلى ذلك نظرة عامة تقدس الأرض وأهلها، وذلك في ذلك الزمن هو أسمى مراتب الوطنية في نظري.

ومن نصوص ولد أحمد دام في هذا المجال:

ألا زمن لا تسمعُ الأذنان
لغًى ملّ من أربابهن جنان
وتبدو لعيني بلدة وأحبة
عداني طويلا عنهما الملوان
فيرأب ما أثأته أيام سالم
وأيامنا في ساحة السنغان
وأخرى أقمنا في قرى جلف التي
أقمنا بها في ضيعة وهوان
بلاد رمتنا بينها – لا محببا
إلي العين مرآها – يد الحدثان
ومن يصحب الأيام أنأين جاره
وأدنت له من ليس بالمتدان
ألا ليت شعري هل إلى معهد الصبا
خلاص من أيد النأي والجولان
فهل لي بجنبي تغرريت إلى الصفا
إلى الأجرع الغربي فالجرذان
إلى جنبتي ذي قسطل متنزه
فإني إليها دائم الهيمان.

ويفصل ولد أحمد دام في قطعة أخرى خصائص ساكنة هذه الأرض التي لا يبغي بها بدلا:

أصابت بي الأيام أي وأينما
فيا هيمالي من نواي وهيما
نشأت بأرض لا أود بأهلها
أعز أناس في البلاد وأكرما
وها أنا أسعى بين ناس تخالني
لديهم إذا خاضوا الأحاديث أبكما
وتحسبهم ورق القطا قذفت به
على سدم قفر الجبا لوعة الظما
يقعن فما ينقعن إلا بلجة
غليلا فما تدري بكى أم ترنما
خليلي ما ضاق الصدور بغربة
كغربة باد لا يرى غير أعجما
ولا التهبت ذكرى صديق كماجد
تعد لديه ريبة الخل مأثما
يرد على الندمان بالأكس مثلها
وأي مجال خضت فيه تقدما
ألهفي على أمثال ذاك وإن لوى
بهم زمن قد عز أن يتصرما.

ومن أبرز شعراء هذا الغرض المكرس لحب الأرض والتغني بها وبأهلها الشاعر سيدي محمد ولد الشيخ سيديا (سيدنا) فقد خصص قصائد عديدة ومقطوعات للتغني بأرضه وكل متعلقها والحديث عن أمجادها وفضالها.

ومن شعر ولد الشيخ سيديا في هذا المنحى نصه النادر :

على دوران أوكار التحايا
تواصل بالغدايا والعشايا
بذات اليمن فالأنقاء منها
فنجد بني المبارك فالكنايا

إلى تل الحبار فنجد نصف
إلى جرعاوي الأرطي ففايا
فبيضاء التماشن فالروابي
روابي التؤمات فذي السرايا
إلى هضب السيال فأيدمات
معاهد حبهن لنا سجايا
وخرناها لنا دون الأراضي
وخارتنا لها دون البرايا
فلا أبغي بها بلدا سواها
ولاهي تبتغي أحدا سوايا
إلى آخر تلك القصيدة.
ومنها أيضا نونيته الطويلة:
أدمعا تبقيان بغرب عين
وقد عاينتما دار الكنين
بلى إن البكاء على المغاني
بمنهاج الصبابة فرض عين
وإن لم يبق منها غير رسم
كوشم في نواشر معصمين
فإن لها يدا دينا علينا
وحتم أن يؤدي كل دين
أفاويق الصفاء بها ارتضعنا
مدى حولين كانا كاملين
إلى أن يقول:
وكم سامرت سمارا فتوا
إلى المجد انتموا من محتدين
حووا أدبا على حسب فداسوا
أديم الفرقدين بأخمصين
أذاكر جمعهم ويذاكروني
بكل تخالف في مذهبين
كخلف الليث والنعمان طورا
وخلف الأشعري مع الجويني
وأوراد الجنيد وفرقتيه
إذا وردوا شراب المشربين
وأقوال الخليل وسيبويه
وأهل كوفة والأخفشين
نوضح حيث تلتبس المعاني
دقيق الفرق بين المعنيين
وأطوارا نميل لذكر داري
وكسرى الفارسي وذي رعين
ونحو الستة الشعراء ننحو
ونحو مهلهل ومرقشين
وشعر الأعميين إذا أردنا
وإن شئنا فشعر الأعشيين
ونذهب تارة لأبي نواس
ونذهب تارة لابن الحسين
إلخ..

ومن رواد هذا الاتجاه الشاعر امحمد ولد أحمد يوره، فقد خلد الأرض وأهلها وفضلها ومجدها في شعره. لقد ترك في الأرض قطعا شعرية تصلح أن تعلق حَليا لا يبلى ولا يصدأ.

ومن شعره في هذا الاتجاه:

قف بالربوع التي بالخط أدراسا
لا عار في وقفة فيها ولا باسا
تهدي إلى ذي الهوى من نشر ساكنها
بعد التقادم أنفاسا فأنفاسا
كانت سرورا وأمست وهي محزنةٌ
والدهر من صرفه ماسر إلا سا
لا تعذلوني وواسوني بأدمعكم
فأفضل الصحب عند الخطب من واسى
وأظلم الناس من يهدي الملام إلى
من لم يقاس من الأشواقِ ما قاسى
من لم ير الخط ممطورا وساكنه
فإنه ما رأى الدنيا ولا الناسا

ومنها قوله:

على شط نهر الخيل بين الحدائق
معاهد أقوت من مشوق وشائق
أربت بها الأنواء تزجى بقائد
من الرعد في أنف الجنوب وسائق
فأصبحن لم تدرك لهن حقيقة
ومن عادة الأيام قلب الحقائق.

وللأدب الحساني حضوره في هذا المجال فلم يكن الشاعر الحساني بمنأى عن الشاعر الفصيح في تعلقه ببيئته وارتباطه بوطنه الذي عاش بين ظهرانيه حيث يعتبر نص الأمير سيد أحمد ولد أحمد عيده أكبر دليل على ذلك حين عبَّر أصدق تعبير عن شعوره وإحساسه بالدفء والأمان وهو في أرض الوطن فيقول في نص من الشعر الحساني:

حامد لله إلي ابعاد
اندر وزين اديارو
وفرغ لمحار وعاد زاد
يور منب بحجارو

وبما أن الألفة أهم العوامل الداعية لحب الوطن ففي سياق آخر يقول أحد لمغنين معبرا عن فرحته بلقاء أحبته في هذا الوطن:

حامد لله فنواكشوط
ريت نختير جبار
من لحباب وشفت آفطوط
وشفت ادخانْ وازبار

وإلى جانب الارتباط بالأرض والاعتزاز بالوطن وفي خضم التجاذبات السياسية خصوصا في الاستفتاء الديكولي «استفتاء لا ونعم» يوضح أحد لمغنين أهمية هذا الاستفتاء وما يترتب عليه قائلا:

«وي» ونون اللا خيارات
والمُخير ماه مغبون
«وي» امحاليَ في الحسنات
وامحالي فالفظ نون

ولم تغب المرأة الموريتانية عن الشأن الوطني حيث كان خطابها الشعري خطابا يحمل نبرة جهادية بعد أن كان خطابا تعليميا ودينيا، فتقول مريم بنت عبد الجليل متوسلة بخير البرية محمد صلى الله عليه وسلم في أن يُقوي المقاومة الموريتانية والدين الإسلامي على القائد الفرنسي وجنوده:

يا ربنا بالمصطفى الرسول
فَقَوِّ ديننا على ديكول
وما به من كيدنا من كيد
فلتردن في الكلب بأس الكيد
واخمد شهاب ملكه في الحين
يا ربنا بجاه سَيِّد الكونين

## التطور الطبيعي

ومع دخول المستعمر إلى أرض الوطن بداية القرن العشرين، بدأ اتجاه شعري يظهر، ومن أبرز سماته النزوع إلى مجابهة المستعمر، والميل إلى التحرر، والإحساس بقدسية الأرض والشعب، والتغني بالقيم والأمجاد.

وفي الطريق إلى الاستقلال كانت هناك أحداث سياسية وعسكرية وقف عندها الشعراء ومن ذلك مثالا لا حصرا:

أدب الانتخابات

حظيت الانتخابات التي نظمها الاستعمار سنة 1946 بنصيب وافر من ما يمكن وصفه بالأدب التحرري أو الأدب الوطني إن صح التعبير، يقول الأديب محفوظ بن جار الله:

وقائلة خوفا علي دراك
عراك الورى تذكر من أهل عراك
وخذ كرنة لا تحمل النفس بينهم
تكن معهم في الرمي خدن اشتراك
فكن أحمدي الحزب تحظ وحيث لم
تكن أحمديا فانتسب لرزاك
فلا تبق مكتوف اليدين وراءهم
فقلت لها ليس الصواب بذاك

أما في الانتخابات الموالية سنة 1951 فيسر الحسن بن ابا بفوز حزب سيدي المختار ولد يحيى انجاي:

لقد طلب الأقاوم الانتخابا
ففاز فريقنا والغير خابا
فنال سوى الصواب به سوانا
وصادف رأينا فيه الصوابا
فأصبح ماء مشربنا زلالا
وأصبح ماء مشربهم سرابا
وأنشد حالهم فيهم فذوقوا
فليس يزيدكم إلا عذابا

وقد رد عليه شعراء كثر من بينهم محمد محمود بن أحمذيه:

وذكر الكتب من عمل النصارى
وناس صار مشربهم سرابا
إلى ناس شرابهم زلال
فظلوا مستلذين الشرابا
هنات لا تليق بشيب شيخ
جليل طالما قرأ الكتابا
إذا ما معشر حنقوا علينا
لنصرة أحمد ومضوا غضابا
فإنا ناصروه وما صحبنا
وعضدنا على زلل صحابا

أما باباه ولد ابت فيعلن بشكل واضح مساندته للزعيم السياسي أحمدو بن حرمة بن ببانه:

كونوا شهودا بأن الشاعر الأموي
في الله بايع يمنى السيد العلوي
فهو الإمام له إرث الإمامة ذا
قد فاز بالشرف العرفي واللغوي
لو كان كل رجال القطر وافقه
لاستوطنوا برج عز من حماه قوي
وسوف أجمع من أوصافه درا
في كل بحر ترى نظما وكل روي.

وفي الأمر نكتة في مبايعة الأموي للعلوي

وفي انتخابات : «نعم ولا» المشهودة

وقف كثر مع خيار لا ضد خيار نعم الذي دعمته القوى السياسية التقليدية، ومن شعراء تلك المرحلة محفوظ بن جار الله حين يقول:

من يكن باع في أواقي فرنسا
ورضاها عرضا ودينا وجنسا
وتناسى تلك الثلاثة إني
لست ممن تلك الثلاثة ينسى

وهو نفس موقف محمد الحنشي ولد محمد صالح الذي يقول:

وتألبوا ضد المعمر وارفضوا
مسعاته بصرامة وإباء
لا يخدعنكم المعمر إنه
متقارب في طيه متناء.

ويصرح الشاعر سيدي محمد بن مياه بوضوح بموقفه ضد التصويت بنعم:

من أنعموا لوفاق المشركين عموا
وفاق مقتصدي سبل الهدى نعم
من نعمة ترتجي في طيها نقم
أو نقمة تختشى في طيها نعم.

## فرحة العيد

احتفى الشعراء الموريتانيون بالاستقلال، وتعج المدونة الشعرية الوطنية بنصوص متعددة من أدب الاستقلال، تتفاوت من حيث مداخل التناول بين الفرح بهذا الحدث المهم في تاريخ الشعوب وبين النضال من أجل استقلال حقيقي، وممن رفعوا راية الإشادة الشيخ محمد سالم بن عدود حين يقول:

بشرى لنا ببراعة استهلال
لاحت من استقبال الاستقلال
نلناه في سلم بأهنأ غبطة
من غير ما ضغط ولا إذلال
لكن بتدبير وحسن سياسة
بالرفق والإحسان والإجلال
لم يعتقل منا بدار فتية
عانوا شدائد هذه الأغلال
كلا ولم تضرم حروب ضخمة
يجتاح فيها المال باستغلال

وفي نفس الاتجاه يقول الحسن بن أبا:

لله يوم عظيم القدر والشان
قد استقل به الشعب المريتاني
يوم كسا أرضنا ثوب السرور على
رغم العدى وطوى أثواب أحزان
يوم به أصبح الإسلام متصفا
بالنصر والكفر موصوفا بخذلان
لقد أتانا بلا حرب مضرمة
ولا إغارة فرسان وركبان

يا أيها الشعب إن الله أنقذكم
بالفضل من رق ذي ظلم وكفران

أما القيادي النهضوي محمد الحنشي ولد محمد صالح فله في الاستقلال رأي آخر:

زعم المعمر همه إرشادنا
والحق لا يخفاك حين يقال
حكموا وقالوا دولة أصبحتم
ما الحق إلا أننا تمثال
حيث السياسة والدفاع لديهم
والحكم والأقوال والأفعال.

لقد كان استقلال البلاد الذي أعلن عنه في 28 نوفمبر 1960، أعظم حدث في تاريخ الوطن وتتجلى عظمة هذا الحدث في كونه يشكل نهاية لفترة تميزت بالنضال السياسي المكثف من أجل الحصول على الاستقلال، وبداية لتمركز مشروع أول دولة موريتانية ذات كيان منذ نهاية الدولة المرابطية في القرن الحادي عشر الهجري، وفي خضم هذا الحدث العظيم الذي استهوى نفوس المواطنين اهتزت مشاعر شعراء شنقيط عامة و الشاعر أحمدو ولد عبد القادر على الخصوص الذي غمرته الإيحاءات ذات الشحنات الدلالية لهذا الحدث الذي يعتبر لحظة التحقق الوجودي لهذا الشعب فيقول بمناسبة هذا الحدث:

حييت عيد تحرري ووجودي
حرا بعيد شدائد التعبيد
حييت عيد تثقفي وتحضري
وتقدمي نحو المنى وصعودي

فهو يحاول في هذه الأبيات أن يرسم صورة متكاملة لهذا الحدث بمظاهره المختلفة ودلالاته المجردة ،فهو فاتحة جديدة للتعاون والتلاحم وتشييد البنى وهو بالإضافة إلى ذلك جسر للانفتاح على العالم يقول أيضا:

عيد به قدم الوفود لينظروا
شعبا تيقظ فالتقوا بوفودي
عيد به شرب النفوس نفوسنا
كأس التعاون والعلى المحمود
عيد به المختار لقن شعبه
كأس التعاون والعلى المحمود
عيد به ظهر الهلال مرفرفا

والشعب ردد أحسن الترديدي

وليس هذا كل ما تنبني عليه نظرة أحمدو ولد عبد القادر إلى وطنه بل نجدها تنبني كذلك على تصور زمني لحركة التاريخ تتضح في مرحلة ما قبل دخول الاستعمار وهي مرحلة ازدهار البلاد أيام كانت جسرا للتواصل الثقافي والحضاري ونقطة لحركات التحرر في مختلف أصقاع العالم فيقول:

فرحة العيد أيقظت ذكرياتي
من صميمي وحركت خطراتي
حول ماض عشناه دمعا وحزنا
وانتفضنا منه انتفاض الكماة
زاره المجاهد عقبة قدما
حامل دين أفضل النسمات

إلى أن يقول:

وأتاه المستعمرون فلا أهـــ
ـلا ولا مرحبا بهم من طغاة
يزرعون الظلام بين جبال النـ
ـور حتى تحاط بالظلمات

ثم يسترسل فيصور مراحل الكفاح والتصدي للمستعمر، وما تميزت به من بسالة هذا الشعب وشجاعته فيقول:

لم يرعهم إلا سواعد شعبي
رفعت من ثمار رأي الثقات
شعلة كالدم المثار تلظى
في احمرار جهنمي السمات
حيث كان الجهاد بحر هلاك
عبرته أقدامنا بالثبات
واستقلت بلادنا وانتصرنا
باتحاد الصفوف والجبهات
فاتحاد الصفوف أمضى سلاح
ضد كيد المستعمرين العتاة
واعتمدنا على الشباب فأحيا
دورنا في تجاوز العقبات
وفهمنا أن النضال سواء
كطعان الرمح دون شباة
أيها العيد إن ذكراك رمز
لنهوض الشعوب بعد السبات
قد ملأت الصدور أمنا وبشرا
وأنرت الوجوه بالبسمات
فاتسم بالخلود والبس حلاه
سوف تاتي قهرا وتاتي وتاتي

وتظل فرحة العيد حاضرة في ذاكرة الشاعر الموريتاني كلما حل تشرين « نوفمبر « يقول الشاعر أحمد ولد ميلود في قصيدة تحت عنوان: «تشرين المعلم»

تشرين أنت معلم قد علم الـ
ـإنسان رد الكيد في أعقابه
ذو الحب عنك تقاصرت كلماته
إذ لا يُعبر عاشق عما به
والشعر فيك تبلدت أوتاره
فغدا يروم مقالة لخطابه
لا زلت ترجع كل عام مولدا
للحق في ريعانه وشبابه
رمز التحرر والعدالة آتيا
وعروس مجدد مشرق بنقابه.

ويترنم الشاعر محمد عبد الله ولد عمر في محراب التاريخ معبرا عن فرحته بحلول شهر نوفمبر فيقول:

نفمبر العشق ياعزا ويا شمما
يا نخلة تثمر الحلوى والأحلاما
ياغرة في جبين الدهر شاهدة
إنا بنو عامر سيفا وأقلاما
ويا شماريخ تاريخ مباركة
تساقطت بلحا حلوا وأحلاما
أقبل عزيزا مصانا شامخا أنفا
فأنت طاووس هذا الدهر أياما
إن كنت خلفت ظهريا غطارفة
حلوا محياك قياما وصياما
وبوؤوك مكانا ما تناوله
تطاول المتنبي حيثما حاما
فإننا لهم خلف وبرهم
فرض، ولن تقطع الأرحام أرحاما.

فبفرحة نوفمبر وعبقه تشرئب نفوس كل الموريتانيين لتخليد هذه الذكرى ولسان حالهم يقول:

نفمبر آت من الليل فجرا
به عبق من دم الشهداء.

## الشاعر الأستاذ: محمدن ولد أشدو لـ «الشعب»:

# جئت من اندر لحضور حفل الاستقلال، وكنت من بين الفتية الذين لبسوا سروايل وقمصانا موحدة وتم استعراضهم بالمناسبة

حوار: النبهاني ولد أمغر

**الشعب: الأستاذ الشاعر محمدن ولد أشدو؛ يكاد يكون الشعر هو المعبّر الرسمي عن حال ساكنة هذا الحيز، فكيف عبر عن لحظة الاستقلال الوطني، وهل كان للشعر دور في النشأة الأولى؟**

ذ. محمدٌ ولد إشدو: يومئذ كانت أغلبية الشعب الموريتاني (أكثر من 90%) بدوا رحلا يعيشون خارج التاريخ، وخارج الزمان والمكان! وكانت مدينة انواكشوط الحالية يبابا! عدا ورشات بناء متناثرة لم تكتمل بعد، تقع جنوب شارع جمال عبد الناصر (الوحدة الوطنية الآن) وقرية من الطين هي لكصر حيث مسجد الشيخ بداه الآن! أما المثقفون - على قلتهم- فأغلبهم في العاصمة سان لويس (اندر). وقد جاء من جاء منهم إلى انواكشوط في رحلة دامت نحو 24 ساعة لحضور الحدث، وعادوا أدراجهم إلى السنغال! ولا أتذكر تعبيرا شعريا واضحا عن الاستقلال ليلة إعلانه ويومه! بل كان هناك فقط خطابان متبادلان باللغة الفرنسية بين رئيس وزراء فرنسا ميشل ديبرى ورئيس وزراء موريتاني المختار ولد داداه!

كان يوجد يومها شعراء قليلون يهتمون بالسياسة، مثل الزعيم محمد الحنشي ولد محمد صالح رحمه الله، والزعيم الشيخ ماء العينين ولد اشبيه مد الله في عمره، والأستاذ عبد الوهاب الشيخ رحمه الله، والفتى الشيخ محمد سالم ولد عدود رحمه الله. وجميعهم لم يقولوا - حسب علمي- شعرا في المناسبة، لأن الأولَيْنِ كانا في المعارضة المشككة في الاستقلال، وكانت لهما قصائد وأناشيد تستنهض الهمم، وتدعو إلى الثورة، مثل قصيدتَيْ محمد الحنشي رحمه الله:

شباب العصر إحدى الحسنيين
تلقوا فالمنية فرض عين

و

شباب العصر إفعل ما تريد
ولا تجبن ولو قطع الوريد

ونشيد الشيخ ماء العينين:

هذا آخر نومنا
بلادنا لا تشتكي.

أما الفتى الشيخ محمد سالم فكان لا يزال في البادية، ولم أرو عنه شعرا في الاستقلال.

وأما الأستاذ عبد الوهاب الشيخ، وكان يومها محرر جريدة «موريتانيا الجديدة» (سلف «الشعب») فقد رويت له نشيدا كتبه عندما زار في وفد بقيادة الرئيس المختار ولد داداه ضريح القائد ببكر بن عامر يقول فيه:

يا باني المجد مهلا
يكفيك هذا الخلود
كم جبت وعرا وسهلا
تقفو خطاك الجنود
شنقيط نبني ونعلي
سياسة واقتصادا
تاريخنا العدلَ يملي
دستورنا القسطَ شادا

ولم أرو له شيئا في مناسبة إعلان الاستقلال.

**الشعب: أين كنتم أستاذنا وشاعرنا لحظة الاستقلال، وما الذي تذكرون من مظاهر ملفتة لكم يومها ومن مواقف طريفة؟**

ذ. محمدٌ ولد إشدو: كنت بين جمهور المحتفلين بالمناسبة حول الكوخ الذي جرت فيه المراسيم؛ والذي ما يزال قائما في محيط رئاسة الجمهورية غرب المكاتب القديمة. فقد جئت بالمناسبة من مدينة سان لويس (اندر) مع سائق في الإذاعة يدعى جَيْ ضمن رتل من سيارات DS جيء به من سان لويس (اندر) لاستقبال الوفود المشاركة في الحفل. وفي يوم الاستقلال كنت من بين الفتية الذين لبسوا سراويل وقمصانا موحدة بلون العلم وتم استعراضهم ضمن الفعاليات!

وأتذكر أن مهرجانا خطابيا صغيرا أقيم مساء يوم الاستقلال على مستوى «ابلوكات» (رحمها الله) شارك فيه بعض الحاضرين، وحضره «الملونان» الوحيدان اللذان حضرا حفل إعلان الاستقلال من غير الأوروبيين والموريتانيين؛ وهما وزير خارجية تونس محمد المصمودي، ورئس الطائفة الإسماعيلية آغا خان. وقد شاركتُ - رغم صغر سني- في ذلك المهرجان، وألقيت فيه قطعة شعر لصديقي وشيخي الفتى الشيخ محمد سالم ولد المحبوبي يشكر فيها ويمدح الرئيس المختار على همته وما يقوم به من معالي الأمور، دون أن يكون قد التقى به، ودون أن يريد منه جزاء ولا شكورا، عكس ما عليه أهل اليوم! ومطلع القطعة:

«متشكرا للندب ندب زمانه».

ولم أعد أتذكر منها غير هذا الشطر! وقد نقلت الإذاعة ذلك الحدث؛ فهل ما تزال تحتفظ بالشريط؟

**الشعب: هل من نص شعري لكم مرتبط بذكرى الاستقلال الوطني تهدونه للشعب؟**

ذ. محمدٌ ولد إشدو: لم أكن يومها أقرض الشعر. ولم تنشأ مدرسة جيلي الأدبية الوطنية التجديدية إلا بعد ذلك بعامين؛ إذ يمكن أن نؤرخ لميلادها بقصيدة الشاعر الرائد أحمدو ولد عبد القادر التي ألقيت في احتفال نظمه طلاب معهد أبي تلميت (حيث كان يدرس) بمناسبة الذكرى الثانية لعيد الاستقلال سنة 1962. وهي تتصدر ديوانه أصداء الرمال، كما تتصدر كتاب أعماله الشعرية «مجموعات شعرية». وعنوانها عش يا هلال الخير. ومطلعها:

حييتَ عيد تحرري ووجودي
حرا بُعيد شدائد التعبيد

أما أنا فكانت أول قصيدة سياسية كتبتها هي «رسالة الشباب» التي ألقيت في مؤتمر رابطة الشباب الموريتاني سنة 1964 وتتصدر- هي الأخرى- ديواني «أغاني الوطن» ومطلعها:

ألا اتحدي شبيبتنا وثوري
وسيري نحو تقرير المصير.

وإني لأهديها، وأهدي جميع «أغاني الوطن» إلى الشعب بهذه المناسبة العظيمة، وأزف إلى الجميع تحياتي وتهاني وتمنياتي!

# أهداف التنمية المستدامة لتازيازت، شواهد على شراكة صناعية ناجحة في موريتانيا

يسمح تقرير التنمية المستدامة لكينروس الذي ينشر كل سنتين بإجراء تقييم لأداء الشراكة في مجالات ESG (المجالات البيئية والاجتماعية ومجال الحكامة) وللمعدن التي تستغلها على المستوى العالمي، وذلك من أجل تمكين الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية المضمنة في إطار مبادرات مثل مبادرة World Gold Council (مبادئ نشاط معدني مسؤول) أو مبادرات أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة.

**كما تظهر الأرقام والنشاطات الموجودة في تقرير 2020 المنشور مؤخرا، بالنظر إلى عدد من المعايير المعترف بها، ما هي قيمة مساهمات تازيازت وأدائها في مجالات ESG وفي أي مجال يمكن مقارنة هذا الأداء مع أداء مناجم أخرى.**

**الأداء البيئي:** على غرار مجموع مناجم شركة كينروس، تسهر تازيازت على تسيير مسؤول للنفايات الناتجة من عمليات معالجتها للمعدن الخام. فخلال زيارة التفتيش الأخيرة لخبراء مستقلين والتي تجري كل ثلاث سنوات، لم يتم التبليغ عن أي حادثة يمكن التبليغ عنها على مستوى سدود حظائر نفاياتها. وفضلا عن ذلك، سمح تفتيش قيم به في ابريل 2020 بتجديد اعتماد تازيازت مطابقة لمدونة التسيير الدولية للسيانيد لفترة ثلاث سنوات.

**الأداء الاجتماعي والاقتصادي:** تضطلع تازيازت أيضا بدور طلائعي في المجال الاقتصادي ومجالات التشغيل والمساهمة الضريبية في ميزانية الدولة والاستثمار المجتمعي؛ ويترجم أداؤها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الأرقام التالية:

- منذ بداية 2018 ولغاية الفصل الثالث من 2020، أدرت عمليات تازيازت أكثر من 19 مليار أوقية جديدة من فرص السوق المباشرة في موريتانيا، أي متوسط نحو 7 مليارات أوقية جديدة سنويا، لصالح مؤسسات مكونة من شراكات أو مملوكة لموريتانيين لوحدها.

- أما البرامج المجتمعية لتازيازت فتغطي مجموعة واسعة من الهبات والمشاريع والخدمات، خاصة في مجالات الرعاية الطبية والولوج إلى الماء الصالح للشرب والمساعدة الغذائية. وهكذا تم استثمار نحو 5 ملايين دولار بين 2018 و2020. كما تعهد تازيازت إلى التعاونيات والمقاولين المحليين بالعديد من الخدمات المقدمة للمجتمعات.

- في 2019، تم دفع 50 مليون دولار (1,9 مليار أوقية جديدة) في شكل أجور خام لصالح موظفي تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م؛ وخصصت تازيازت 1,6 مليون دولار (60 مليون أوقية جديدة)، أي 6% من ميزانيتها، للتكوين. وتم تدريجيا تقليص عدد العمال الأجانب ليبلغ أقل من 4,5% من العمال في 2020.

- في 2019، دفعت تازيازت 79,4 مليون دولار للحكومة الموريتانية في شكل ضرائب وحقوق وإتاوات. هذا بالإضافة إلى المساهمات الأخرى والدعم مثل إعادة تأهيل مواقع التنقيب التقليدي عن الذهب وبعثات الإنقاذ والطوارئ أو الهبات.

ويعتبر مستوى السلامة في العمل مرتفعا لأن المنجم حقق في 2018 الهدف الرمزي لصفر حادث مع توقف في العمل. وفي 2019، كان هذا الرقم 3 حوادث من أصل قرابة ما مجموعه 3600 موظف. ويجعل مثل مستوى الأداء هذا اليوم من تازيازت منجما من الدرجة العالمية في مجال السلامة في العمل.

**وخلال السنتين الأخيرتين، تميزت تازيازت في مجال الحكامة بواسطة تطبيق بروتوكولات متعلقة بالأخلاق في قيادة الأعمال وكذا تنوع وتعددية الاكتتاب.**

- وهكذا ارتفع مستوى مشاركة النساء من خلال التشغيل المباشر لخمسين امرأة وقرابة سبعين أخرى من طرف المقاولين. وسمحت المؤسسة أيضا باكتتاب 40 موظفا منحدرا من المجتمعات المجاورة.

وفضلا عن الإجراءات المتعلقة بعملية التموين، قامت تازيازت، على إثر التمويلات المتحصل عليها لدى وكالات البنك الدولي مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بتطبيق مختلف بروتوكولات التكوين والمتابعة من أجل السهر على حماية المجموعات الهشة، وذلك، بشكل خاص، بواسطة الوقاية من مخاطر العمل القسري في سلسلة التموين.

# ذكرى الاستقلال ومشاعر الوطنية

بقلم: منير ولد محمدن ولد اخليه

طالما شكلت ذكرى عيد الاستقلال الوطني موسما لتجدد الشعور بالانتماء للوطن وتأجيج مشاعر الوطنية عند الموريتانيين، ولنا في الأغاني والأناشيد الوطنية والشعر الوطني عموما خير دليل وشاهد على ذلك، حيث ظلت هذه الذكرى المجيدة موعدا محبوبا ينتظره المتلقون ليطل عليهم فيه فرسان الكلمة وأساطين النغم بما جد لديهم من إبداعات مرتبطة بهذا الحدث العظيم والمناسبة المحبوبة.

ولعل من الضروري أن نشير إلى أن علاقة الموريتانيين بالشعر الوطني ومن ورائه الأغاني الوطنية قبل الاستقلال، حيث شكلت النصوص الشعرية المعبرة عن رفض الاستعمار اللبنة الأولى للشعر الوطني في بلادنا، وقد كانت في الغالب نصوصا تحذر من التعاطي مع المستعمر وتقبله والتأثر به، ولعل أشهر ما قيل في هذا الصدد نص الأديب أحمد سالم ولد ببوط الذي ضمنه رأيه في استفتاء «ويّ أنون» المشهور، ذلك النص الذي صاغه في شكل نصيحة مع أنه في الحقيقة إنما يحذر من كل التصرفات والمواقف التي نصح بها في الظاهر، وهو في ذلك يتبع أسلوبا أشبه ما يكون بأسلوب الذم بما يشبه المدح. يقول ولد بوبوط:

ويّ أ نونْ الا خياراتْ
والمخيَّرْ ماهُ مغْبونْ
ويّ امْحاليَّ فالحسْناتْ
وانمْحاليَّ فالفظْ نونْ
حَرَّكْ كرْعَيكْ أ كزْ أيْديكْ
فوگ الرالةْ والْعبْ مزيكْ
وابْلَزْ فالشيْبانِ عيْنيكْ
لمْهابَ ماه فالقانونْ
جاوبْ بالمنْكبْ فرْظ اغْليكْ
لا تفرگ فمَّكْ ويّ أ نونْ
باشْ اتْعودْ اكْبيرْ أ تنْكاسْ
كلَّمْ رَدْيُو والْعبْ مرْياسْ
وادْخلْ منْ لحْزابْ الْ ساسْ
واكْبطْ لخْبارْ افْتلفونْ
لا تصحبْ كونْ ارْذالْ الناسْ
لوَّلْ منْ لرْذالْ الكْرْصونْ

وأريد هنا أن أقف قليلا عند كلمة «الكْرْصونْ»، التي تعني بالفرنسية «الولد» وتطلق على العامل اليدوي، وهو المعنى المقصود هنا، حيث كان الموريتانيون يحتقرون «الكْرْصونْ» لأنه يتعامل مع المستعمرين ويخدمهم، وأظن أن كلمة «التكْرصينْ» مشتقة من هذا المعنى، يقال: «فلان ظال إكْرصنُ فلان» أي يستخدمه في إنجاز مهام كثيرة ومتعددة وشاقة، ولا يخفى ما تحمله كلمة «التكْرصينْ» من شحنة سلبية أظن أن مبعثها هو ارتباط الكلمة أصلا بالتعاون مع المستعمر.

وبعد الاستقلال انفجرت قرائح الشعراء بإبداعات تمجد هذا الحدث العظيم وتشيد بالأبطال الذين ساهموا في تحقيقه.

ومع أن المقام لا يسمح بتتبع النماذج الشعرية الواردة في هذا السياق والوقوف عندها، فإننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض الأغاني التي شكلت جزءا من وجدان هذا الشعب وارتبطت في ذاكرته بجمال الوطن وحبه؛ ولعل من أوائل الأغاني الوطنية الخالدة التي تتبادر إلى الذهن، أغنية «يمورتان اعليك امبارك لستقلال»، التي صاغ المرحوم محمدن ولد سيد ابراهيم كلماتها جامعا بين البساطة والعمق وملامسة الوجدان. ورفعها أداء الفنانة الراحلة المرحومة ديمي بنت آب في سماوات المتعة والشجى والشجن.

يمورتان اعليك
امبارك لستقلال
موريتان اتعصرَ
واتقدم شوفْ امّال
فوگُ راية خظر
والنجمة والهلال
شوف الشعب اللّ جاد
افلتحاد اكْبال
شوف الجيش امن اولاد
موريتاني لبطال
شوف الحكومة كان
فيها ماه عمال
منكْورين امن اعيان
موريتاني لبطال

يمورتان اعليك
امبارك لستقلال

وكان للشاعر الوطني المرحوم كابر هاشم حضوره المميز في هذا المضمار، من خلال كلماته التي غنتها الفنانة كمبان بنت اعل وركان:

نفمبر آت من الليل فجرا
به عبق من دم الشهدا
يذكرني القوم قلب «قشام»
قديم تجمع فيه الصدا
لك المجد يا مدفع المخبتين
إلى الله لكنهم نجدا
لك المجد يا مدفعا خلقا
يذيق المعمر طعم الردى
نفمبر آت من الليل يحكي
مغاوير شعب يجيد الفدا

وما دمنا في سياق التذكير بالأغاني الوطنية التي شكلت وجدان الموريتانيين وألهبت مشاعرهم الوطنية فلا نستطيع إلا أن نقف عند نشيد الأرض من كلمات الشاعر المرحوم فاضل أمين:

يا أمنا يا أمنا
لك الحنان والجنا
في الأرض يُستجلى المنى
في الأرض يُستمرا الهنا
نحن بنوها الأمنا
طبنا فطابت موطنا
يا أمنا يا أمنا
يا أرض يا أم البشر
ومهبط النور الأغر
يا سفر أحلام البشر
ومنبع الماء الغمر
يا أمنا يا أمنا
يا أرضنا يا أرضنا
خذي اليك عهدنا
ان نفتديك بالقنا
شبابنا وشيبنا
يا أمنا يا أمنا
يا أيها الوكر الأبي
على مسار الحقب
يا مهد أمي وأبي
هذا أنا هذا أنا
يا أمنا يا أمنا

وليكن ختامنا برائعة شاعر الاستقلال الأول الشاعر أحمدو ولد عبد القادر «ريشة الفن» التي أدتها المرحومة ديمي بنت آب وأخرجت بها أغنيتنا الوطنية إلى فضاءات الفن العالمي، فغناها مطربون من خارج الوطن مثل صابر الرفاعي الذي كان أداؤه لها في مهرجان قرطاج بداية تألق اسمه في عالم الفن.

ريشة الفن بلسم وسلاح
ودليل يضيء وعي الرجال
إنها عالم الحقائق يحيا
بين خفق الرؤى وذوب الخيال
بين خفق الرؤى وذوب الخيال
واقتحام المنى عيون المحال
والأغاني المجنحات سكارى
سابحات في موكب الآمال
نهض الناي واليراع وقالا
كلمات بيض الحروف صقال:
هل لهذا الوجود معنى إذا لم
يتفهم هويتي ومجالي؟
وأناشيد مزمري تتغذى
من صدى أنتي وفرحة بالي؟
كنت حلما معللا بالأماني
همسات تجوب درب الكلال
تارة أبصر الحياة أخرى
ألبس الصمت في ضمير الليالي
وأنا اليوم فتية صاحبوا الف
ن ونالوا من وحيه كل غال
هللي موريتان ما ذاك إلا
ومضة من سراجك المتلالي
هللي يا بلاد ما نحن إلا
قطرة من معينك السلسال
أبشري صفقي لوثبة نبع
ظل يسقي مواكب الأجيال
حاول الغرب حبسه ذات يوم
عن مجاريه عبر هذي الرمال
وانبرى يمضغ السدود ويجري
لا يبالي بشأنها لا يبالي
وتسامى أصالة وشموخا
في رحاب الخلود ثر النوال
نهضة ترفع المعارف جسرا
ذهبيا يرقى بها للمعالي

# دار ولد ابن المقداد... ذاكرة ما قبل الاستقلال

بقلم: المختار السالم أحمد سالم

**ارتبطت مرحلة إرهاصات ما قبل استقلال موريتانيا بعدة أماكن وشخصيات من خارج الوطن. لكن ما من مكان ارتبط بالذاكرة الوطنية للموريتانيين كما كان ذلك المكان الذي يسمى ب «دار ابن المقداد»، في مدينة «سينلوي» بالسنغال.**

**كان العبور عبر «أزباره»، أو عبر «الصالة» نحو حي «أندر لبيظ» يعني الدخول إلى المنطقة التي جرى فيها الكثير من التحضيرات الأولية لاستقلال موريتانيا.. وحيث كانت تقيم النواة الأولى التي ستقود أعمال التأسيس في مختلف شؤون الدولة التي «تنبثق من الرمال» على حد التعبير الشهير.**

لعقود قبل الاستقلال، كان من شبه المستحيل دخول «أندر» دون أن يكون للداخل مساحة ضيافة في «دار ابن المقداد»، الذي عرف به «دودو سيك» أو محمدن ولد المختار، الترجمان السنغالي، الذي نبغ في الشعر العربي بشقيه الفصيح والشعبي.

كانت الميزة الرئيسية لدار ولد ابن المقداد هي أنها تحولت إلى «سوق عكاظ لشعراء وفناني وشيوخ وأمراء ووجهاء الموريتانيين» القادمين من مختلف أنحاء موريتانيا، ويمكن القول إنها كانت «استراحة سياسي» لكل فرد من أجيال التأسيس، وفضلا عن دورها السياسي والاجتماعي، فقد كان لهذه الدار دورا رياديا في الثقافة الموريتانية خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث جمعت أساطين هذه الثقافة في معارضات شعرية وفنية ولغوية، ومثلت إلى حد كبير «قطعة أندلسية مهاجرة» بسبب الدفعة القوية التي أعطتها للإبداع والمبدعين على مدى عقود من الزمن تجلت فيها عبقرية أجيال الأدب الموريتاني في تلك الحقبة، وكان لها ميزة لا تقل شأنا وهي كونها شكلت ملتقى تعارف لأجيال من منتجعي الصحراء كان لقاءهم يقتصر على الفضاءين: المحظري أو الرعوي، فإذا بهم في هذه الجزيرة الباردة يعيشون ما يشبه المهرجان الثقافي المتواصل والمتكامل شعرا ولغة وموسيقى وغناء.

خلدت روائع الشعر لحظات «دار ولد ابن المقداد» والنخبة التي ترتادها، ومكنت لمدارس شعرية من الوصول إلى ذروة الشهرة في انتشار أفقي وعمودي قل نظيره، وهو ما يحتاج عدة أطاريح لكتابة فصل من التاريخ الموريتاني لم ينل بعد ما يستحق من اهتمام، بل يبقى الخوف قائما من اندثاره وتلاشيه.

فإذا كان مشهور «المادة الأدبية» التي أنتجت في رحاب «دار ولد ابن المقداد» موثقا، فإنّ الكثير منها ضعيف التوثيق وما يزال رهين الرواية الشفاهية، كما أنّ «الدور الاجتماعي» لنخبة هذه الدار ونمط إدارة جلساتها الإبداعية شعرا وغناء ومدارسات لغوية ومجابهات شعرية وتكاتية بالغة الظرافة.. كل ذلك بات نزيل النسيان بسبب رحيل الرواد وتراجع دائرة الرواة الناقلين والموثقين وغياب الوعي بهذه الحقائق المؤسفة.. ذلك أنّ «دار ولد ابن المقداد» لم تكن مكانا عاديا بل كانت «دار ندوة» لجيل موريتاني الاستقلال.

## أطلال من الدار...

مهما يكن، وإلى عدة أجيال، ترسخ الزخم الذي تحظى به «دار ولد ابن المقداد» في المخيلة الموريتانية، والآن لننظر إلى «تلك الدار»، التي «رحلت عنها الدولة» ورحل عنها الرواد وتم وضعها على ذمة «المنطقة التراثية» بمدينة «أندر» عاصمة ولاية «سنلويس السنغالية».

حين يقع نظرك لأول مرة على دار تاريخية تعودت إكبار ذكرها منذ الفطام، لا يمكن ترجمة إحساسك بكلمات عادية.. لكنها لحظة توأمة البصر بكل ما صبغ ذلك المكان من حمولة رمزية.

لا تبعد «دار ولد ابن المقداد» عن الطرف الغربي لما يعرف ب»صالة أندر» سوى بضعة منازل في الحي المصنف كمنطقة أثرية. بعد عبور المدخل وتجاوز منظر تآكل الحائط الخارجي للمبنى التراثي، أول ما يلفت انتباهك هو تلك النخلة الطويلة المنتصبة بشموخ في الجزء الخلفي من المبنى وكأنها تسند الغرفتين المتبقيتين داخل المنزل وهما مسقوفتان بالسنك، وتضم إحداهما القبر الذي كان يشاع أنه قبر ابن المقداد وتبين أنه يعود لأخته رحمة الله عليهما، فيما سقط الجدار الأمامي للغرفة الثانية، وفي غربي حوش المنزل يقع الحمام، بينما يقع «أمبار» داخل الجزء الشرقي كتبت عليه بالفرنسية عبارة (DARA Abdoulaye Cheikh Seck)، وهذا «لمبار» هو الذي كان بمثابة خشبة مسرح لمجلس الشعر والطرب المفتوح على مدار الساعة لكل الضيوف والزائرين والمقيمين بالمنزل. وفيه جرت بعض أروع نقائض الشعر الحساني والفصيح.. وقد تحول الآن إلى مكان لإطعام القطط السائبة، وهي مهمة يقوم بها مجموعة من طلبة القرآن الكريم الذين لجؤوا للسكن في المنزل، ويبدو أن لهم مهمة أخرى وهي تعريف السياح الغربيين بتاريخ المكان.

غرفتان متهالكتان و»أمبار» وحمام وحوش.. إنه «مبنى فقير عقاريا ثري حضاريا»، يستحق أن يعتنى به من تربطهم به صلة حضارية من أجل ترميمه وصيانته وتهيئته للبقاء أكثر من «أبجدية» وصل. ففي هذا المنزل (دار ولد ابن المقداد) فتحت صفحات من تاريخ الموريتانيين، وخاصة جيل الاستقلال المؤسس بنخبته السياسية والثقافية والفنية.

# معركة الرشيد: الفشل في القضاء على القائد

بقلم الأستاذ: محمد بن سيد أحماد

**أحكمت فرنسا قبضتها على جنوب الصحراء وشمالها فوجدت نفسها حائرة في برزخ هائل يحول بين مستعمراتها ففكرت في ردم الهوة السحيقة وأوكلت الأمر إلى منظر حملتها في غرب إفريقيا كزافي كوبولاني رسميا في 27 دجمبر 1899 ليصل أرض موريتانيا كما أطلقوا عليها يوم 27 دجمبر 1902 فبدأ الرجل منذ اللحظات الأولى ينفذ الأمر بذكائه ودهائه وخبرته واتصل ببعض الفاعلين لكنه ما كاد يخطو حتى وجد مقاومة أذهلته وأربكت زحفه، فقد كانت الحدود مشتعلة قبل وصوله.**

واستطاع المجاهدون: الحاج عمر تال، الشيخ ممادو الامين دراما عبدول ببكر، أن يسجلوا أروع مثال للتضحية في سبيل هذا الوطن حين قدموا أرواحهم في الوقت الذي رفض فيه أحمد شيخو التوقيع على معاهدة من شأنها أن تشل حركة المقاومة إلا أن تصميم كابولاني كان كبيرا فبدأ الزحف شمالا وشرقا ويبدوا أنه كان يعلم علم اليقين أن الأمر لن يكون سهلا والدليل على ذلك الكاف المنسوب إليه:

تكانت يحد اتجيه

كول له عن كوبولاني

ألا ميت ميت فيه

ولل حي أعليه باني

والمتأمل لهذا الكاف سيدرك من ناحية أخرى أنه رسالة واضحة من أحد المقاومين إلى أقرانه يحذرهم فيه ويطلب منهم الاستعداد للمواجهة ، ومن أجل الوصول إلى الغاية كان لابد من إزاحة شيخ المجاهدين الأمير بكار بن أسويد أحمد من وجه منفذ المشروع وهو ما تم فعلا في معركة بوكادوم التي وقعت فاتح أبريل 1905 ليواصل طريقه حتى بنى قلعته في تجكجة واتصل بالكثير من الزعامات محاولا استرضاءها وضمها إلى صفوفه وفي هذا الإطار اتصل ب محمد المختار بن الحامد وقد لخص ولد الحامد لقاءه مع كوبولاني في هذا الكاف:

كوبولاني يغيلان

مارت عنو ماه واع

داير من راع آن

مان كاع الراص راع

ولما أظهر محمد المختار رفضه للمشروع الفرنسي من خلال بعض المواقف كانت معركة الرشيد التي تعد محاولة جادة من الاستعمار للتخلص من قائد عسكري وزعيم قبلي ومرشد روحي يشكل خطرا على المشروع الامبريالي.

فقد هاجم الفرنسيون الرشيد وحاصروه يوم 16 أغسطس 1908 بعد سلسلة من المعارك كان محمد المختار فيها مشاركا بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أهم تلك العمليات وأكثرها جرأة عملية اغتيال منظر الحملة الفرنسية كابولاني في قلعته في تجكجة يوم 12 مايو 1905 وهي العملية التي جاءت ردة فعل على مقتل المجاهد بكار بن اسويد احمد وقد أذهل هذا العمل البطولي الفرنسيين حين قامت جماعة من المقاومين بقيادة الشريف سيدي بن مولاي الزين بالتخطيط والتنفيذ له ولا يعقل أبدا أن تتم العملية وتنجح دون تنسيق أو علم أو مباركة من رجل متنفذ في حيزه الجغرافي وعسكري حذر إذ لا يمكن أن تمر مجموعة بهذا الحجم دون أن يشعر بها ومما يؤكد الأمر أن مجموعة ولد الحامد آوت أحد الجرحى الفارين والذين نفذوا العملية زد على ذلك كون الرجل تربطه روابط خاصة مع الشريف سيدي وأنه حينما طلب منه الفرنسيون التعرف على جثة الشهيد سجل لنا أروع مثال للبطل الوطني حيث جلس عند رأس جثة الشهيد وقرأ على روحه الفاتحة ثم أعاد عليه الرداء الذي كان مبسوطا عليه كل ذلك في ثبات على مرأى ومسمع من الجميع.

وبعد مقتل كابولاني عين الفرنسيون الرائد فرير جان ابتداء من 12 مايو 1905 إلى غاية 27 مايو 1905 وقد تولى الأمر في ظروف استثنائية وقام بحبس العديد من الأهالي والتنكيل بهم وأعدم المجاهد محمد بن أعميره شنقا وهو نفسه الذي قاد قبل ذلك الكتيبة الفرنسية في معركة بوكادوم التي استشهد فيها بكار.

وبعده عين مونتاني كاب ديبوسك 27 مايو 1905 ويبدو أن هذا الحاكم الجديد ليس مطلعا على أمر البلاد ولم يسمع كاف محمد المختار الموجه إلى كابولاني فقد اتصل به وأبرم معه معاهدة تم بموجبها تسليم عتاد عسكري لهذا المجاهد وهنا تبدأ المرحلة الحاسمة في حياة الرجل حين شارك في معركة النيملان 25 أكتوبر 1906 في كل تفاصيلها ودقائقها وتولى حسمها حين التحق هو ورفاقه الخمسة عشر بالمجاهدين وأجهزوا على بقية المفرزة الفرنسية بالسلاح ذاته في تلك الملحمة الخالدة عندها قلده الفرنسيون بوسام الخائن الذي يعد وسام شرف من الدرجة الأولى وبعد معركة النيملان حوصرت قلعة تجكجة مدة 24 يوما ثم انفض الجمع قبل وصول المدد بيومين.

وبعد كاب دباسك وتيسو جاء دور الكونونيل كورو 1907-1909 وهو الذي قاد حملة كبيرة لاحتلال أطار 1909 وهو الذي يقول فيه سيدي بن أحمد بن قطرب الديماني:

أحرمن يالرب من النار

عاكب ذ من صوع الكفار

مركن كنونيل ادیار

ما نتخمم عنهم نرحل

كست أطار اجان فاطار

واتركت أطار ال كوننيل

اكست التل وكاره دخليه

مانبق كنت انكيس التل

يغير ابلد كامل ما فيه

كونونيل ألا متعدل

هذا الكونونيل بالذات هو الذي نقلت عيونه إلى أعوانه في تكانت أن محمد المختار بن الحامد بن أمينوه جرح جرحا بليغا بفعل بعض الخلافات المحلية وأنه طريح الفراش في داره في قصر الرشيد، فأطلق حاكم القلعة نفير الحرب وأمر بتجهيز كتيبة تحت قيادة شامبير مكونة من: عدة فرق وتحمل المدفع الثقيل ومجهزة بكافة أنواع الأسلحة عندها تحركت روح الوطنية في

عريف في الجيش الفرنسي اختط لنفسه طريقا خاصا في المقاومة هو المجاهد: سيدي أحمد بن كنكو فأرسل أخاه أحمد على جناح السرعة ودون علم من الفرنسيين طبعا إلى محمد المختار يخبره بخطورة الأمر ويطلب منه إخلاء المدينة من الرجال والاستعداد للمواجهة كما انطلقت في ذات الوقت سيدة لنفس الغرض ووصلت مع طلوع الفجر.

تحركت الكتيبة ولما أصبحت على مشارف لكصر أطلق سيد أحمد الآنف الذكر رصاصة من بندقيته لا يخفى مغزاها في تحد واضح للتعليمات ولما سئل لماذا يفعل ذلك قال إنه رأى شخصا فخاف أن يخبر العدو فأطلق عليه النار فقتله .

وصلت الكتيبة وأقبلت من الناحية الشمالية محدثة عنصر المفاجأة فسدت بذلك «اطريق الملح « وراقبت « اطريك الزرع» وهذه الطرق والتسميات تدل على مكانة الرشيد الاقتصادية باعتباره مركزا تجاريا ومعبرا للقوافل شمالا وجنوبا وحوصرت المدينة ونصب المدفع الثقيل من الناحية الشمالية وقصفت بهذا النوع من السلاح وبذلك تكون المدينة الوطنية الوحيدة التي استعمل فيها الفرنسيون هذا النوع من المدافع .وقد أظهر الجيش الفرنسي في هذه الوقعة غطرسة كبيرة حين نكل بالنساء والأطفال وتعامل معهم بشتى أنواع البشاعة

والقساوة.

كل هذا والخطر ما زال يداهم المجاهد الجريح الذي ظل يدير المعركة بكل شجاعة وبسالة إلى أن استطاع الخروج من المدينة بسلام وطريقة الخروج ذاتها شبه معجزة لذا اختلفت الروايات في كيفيتها فمنهم من يقول إنها تمت بالتنسيق مع سيد أحمد بن كنكو ومنهم من يرجعها إلى كرامات الأولياء لكن ذلك لا يتناقض.

خرج محمد المختار إذا وانتهت المعركة مخلفة عددا من القتلى والجرحى واقتصادا مدمرا فمن القتلى استشهد من جماعة محمد المختار:

عبد الرحمن بن احمد دونا، محمد بن أمحمد بن خواه، أمحمد بن أدويك، يدي بن الكيحل، سيد ألمين بن عبد الرحمن، إسلم بن بوبو، كما قتل من قوات الاحتلال أحد الرماة وجرح العديد من الجنود جرح ضابط صف. ومع ذلك ظل المجاهد الباسل بعد هجرته يعمل جادا من أجل تخليص الديار من المعتدين كما هي الغاية النبيلة التي يبحث عنها كل أبي؛ لذا نجد ولد الكصري يستنهض همم الأبطال من أجل ذلك:

تكانت خرفت فرظ أوعيد
تجكجة وأوعيد الرشيد
والل فيهم من لمحاسيد
أنصيران محزوزه بيه
كوم يلعرب دير ليد
الهاذ الغلظ اموت فيه
أعمر ول آدم مال زيد
اعليه ألال نقص اعليه
أهاذ كامل مزال أفوت
وأتعود أولاد آدم تحكيه
العربي فرظ أعليه إموت
والركه ماه فرظ أعليه

وخلاصة القول إن معركة الرشيد ليست إلا فرصة أراد المستعمر أن يغتنمها لاجتثاث المجاهدين وتحطيم قلاعهم ومحاولة إخضاع بطل مجاهد وقائد عسكري جمع بين الخبرة الثقافية والصلاح والحنكة العسكرية والنفوذ الاجتماعي وكلها أمور عبر ابن الحامد عنها في هذا الكاف:

الزاوي لجان بامراد
يلحكن زاو باكتوب
ويلجان مستحرب زاد
نحن من أهل الحروب

# دحن حمود.. أحد أبرز رجالات الإعلام الموريتاني

ولد دحن حمود سنة 1940 في أكْجرت بضواحي لعيون وتربى في بيئة إجتماعية وعلمية متميزة، التحق مبكرا بمحظرة عمه العلامة حماه الله ولد سيدي بوبكر ولد أعمر طالب بأكْجرت والتي تعد من أكبر محاظر الحوض الغربي وأكثرها شهرة فتلقى علوم القرآن ومعظم المتون الفقهية، قبل أن ينتقل لاحقا إلى محظرة أهل بيه في تمبدغه حيث درس على شيخها العلامة الشيخ المحفوظ ولد بيه علوم اللغة والنحو وتعمق في دراسة الفقه والأصول.

انتقل إلى العاصمة نواكشوط سنة 1961 ليساهم في بناء الدولة الموريتانية الوليدة فكان الإعلام الذي يعد أحد مؤسسيه ورواده بامتياز بوابة تلك المساهمة.

بدأ مساره الإعلامي سنة 1965 بالإذاعة الوطنية معدا ومقدما لنشرات الأخبار العربية ليتولى بعد أقل من سنة منصب رئيس التحرير ثم إدارة القسم العربي في الإذاعة الوطنية وهو المنصب الذي ظل يشغله من سنة 1966 حتى اختياره نائبا في الجمعية الوطنية عن دائرة لعيون من سنة 1975 إلى يوليو 1978.

بعد انقلاب العاشر من يوليو 1978 اعتزل العمل السياسي وعاد الى الاذاعة الوطنية مكلفا بالأخبار ثم مسؤولا للعلاقات الخارجية في الاذاعة والتلفزيون من سنة 1979 حتى تقاعده عن العمل سنة 1999.

خلال مسيرته الإعلامية الممتدة لقرابة نصف قرن حافل بالعطاء غطى أحداثا محورية في تاريخ البلد وكان صوتا مرتبطا لدى الموريتانيين بقراءة النسخة العربية لخطاب الرئيس في ذكرى الاستقلال الوطني. تكون على يديه أجيال من الإعلاميين البارزين ومثل موريتانيا في عشرات الندوات والمؤتمرات في العالمين العربي والإسلامي سواء كنائب ومقرر للجنة العلاقات الخارجية في البرلمان أو مسؤول علاقات خارجية في الإذاعة والتلفزيون.

لقد غطت الصورة الإعلامية والصوت

الإذاعي المعروف لدحن حمود على شخصية دحن حمود الفقيه المتبحر في علوم الشرع وأصوله واللغوي المتمكن من ناصية الضاد شعرا ونثرا، نحوا وبلاغة.

غ. د. ح.

## الألعاب الرياضية الجماعية في موريتانيا..

# واقع مبشر ومستقبل زاهر

إعداد/
صمب ولد الداه
أبو بكر تورو

يشهد واقع أهم الألعاب الرياضية الجماعية في موريتانيا - البنيوي واللوجستي والبشري- تطورا ملحوظا وذلك في أهم مجالات الرياضة الجماعية بفضل دعم السلطات القوي للرياضة في البلد من جهة ؛ والتسييرالمميزمن قبل القا ئمين على الاتحادات الرياضية الوطنية من جهة أخرى.
وقد انعكس تشجيع الجهات المعنية ومنهجية رؤساء الاتحادات الرياضية المميزة على واقع الرياضية في البلد سواء تعلق الأمر بكرة القدم الرجالية منها والنسائية والكرة الحديدية وكرة السلة وكرة اليد.. حيث تشيرنتائج الفرق والمنتخبات الوطنية وطبيعة البنى التحتية الرياضية في البلد إلى التطور الحاصل في الرياضة الوطنية.

وللوقوف على واقع الألعاب الرياضية الجماعية في البلد وما حققته من نتائج ومكتسبات في الآونة الأخيرة التي اعتبرت عند بعض المحللين الرياضيين - فترة ذهبية- تمربها الرياضة الوطنية في البلد؛ وما وصلت إليه من تطور وتميزسنتطرق في هذا الموضوع إلى واقع لعبة كرة القدم وكرة السلة والكرة الحديدية وكرة اليد وماحققته هذه الألعاب من نتائج ايجابية و مميزة في هذه الفترة الذهبية.

### 1- كرة القدم :

عرفت كرة القدم الموريتانية في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا و ذلك من خلال الانجازات و االنتائج المميزة التي حققتها المنتخبات الوطنية مؤخرا في المنافسات الدولية والقارية بالاضافة إلى المستوى المميز للأندية الوطنية من خلال مستواها المحلي و مشاركاتها في البطولات الإفريقية والعربية.
كما تشهد في الوقت ذاته طفرة نوعية في البنى التحتية الرياضية تمثلت في إنشاء وترميم ملاعب رياضية كبيرة وذات معاييرعصرية.

### النتائج والمكتسبات:

من خلال وقوف الجهات المعنية وراء الرياضة ودعمها لهاما ديا ومعنويا توالت النتائج الإيجابية على الرياضة الوطنية وعلى مستوي وحضور الأندية والمنتخبات الوطنية لكرة القدم في الكؤوس والمحافل الدولية؛ كما تم الحصول على مجموعة من المكتسبات من أهمها:
- اكتساب منتخب وطني واعد حيث حقق سلسلة من النتائج الإيجابية بدأها بالفوز على منتخبات عالمية معروفة كرويا وذلك من خلال تصفيات كأس أمم إفريقيا والتي قبلها وغيرها من المباراة الدولية الأخرى.
- مشاركة المنتخب الوطني الأول لكرة القدم في نهائيات كأس أمم إفريقيا للأمم - مصر 2019 - ولأول مرة في تاريخه حيث تألق في هذه البطولة وحصد عدة جوائز من ضمنها جائزة أفضل مشجع وجائزة أفضل لاعب في إحدى مباراة المنتخب في هذه البطولة وكانت هاتين الجائزتين بمثابة قيمة معنوية لصالح بلادنا.
- امتلاك منتخب وطني منافس يتصدرمجموعته الحالية في تصفيات كأس أمم إفريقيا- الكاميرون 2021 بعد تعادل مع المنتخب المغربي وفوز ه الثمين على منتخب وسط إفريقيا وبذلك يكون على بعد خطوات من كتابة التاريخ والتأهل إلى نهائيات كأس أمم إفريقيا المقبلة للمرة الثانية على التوالي.
- مشاركة المنتخب الوطني للشباب الأقل من 20 سنة في البطولات والكؤوس الافريقية وكان فيها بمثابة الحصان الأسود من حيث الأداء والنتائج .
- شهرة اللاعب الموريتاني دوليا وإفريقيا ممافتح له مجال الاحتراف في الأندية العالمية الاوربية منها والافريقية والعربية مثل: بسام وبكاري انجاي واسماعييل اداياكيتي وحسن العيد وعلي أعبيد..الخ.
- الحصول على أندية وطنية قوية ومتميزة في المنافسات الوطنية والقارية مثل ناديي أفسي انواذيبو وتفرغ زينة حيث شارك نادي أفسي انواذيبو في كأس الكونفدرالية الافريقية وبطولة كأس محمد السادس للأندية البطلة وكان فيها منافسا قويا وقطع أشواطا بعيدة في هذه البطولات القارية .
- كسب ثقة الاتحادين الدولي والافريقي لكرة القدم مما دفع بالاتحاد الافريقي لكرة القدم منح جائزة أحسن منتخب في العام 2019 للمنتخب الوطني.
- التقدم في التصنيف الدولي للمنتخبات حيث وصل المنتخب الوطني إلى المرتبة 98 عالميا.
- اكتساب منشآت رياضية عالمية من ملاعب وبنى تحتية لمقرالاتحادات الوطنية الرياضية.
- ترميم وصيانة الملاعب الوطنية كما تمت توسعة وانشاء بعض الملاعب مثل

توسعة الملعب الاولمبي وملعب لكصر وملعب حي السعادة بالعاصمة انواكشوط بالاضافة إلى ترميم ملاعب في الداخل كملعب بلدية تجكجة والملعب البلدي لمدينة انواذيبو ... إلخ.

- منح الاتحاد الافريقي لكرة القدم بلادنا تنظيم بطولة كأس أمم إفريقيا للشباب 2021 ولأول مرة في تاريخها حيث ظلت ولعقود من الزمن نسيا منسيا وخارج حسابات الدول المنظمة للبطولات القارية وبهذا التنظيم تدخل بلادنا نادي الأمم الكروية الإفريقية بجدارة واستحقاق.

## منتخب سيدات كرة القدم ...ميلاد رغم التحديات

كان العام 2019 عاما تاريخيا لكرة القدم الموريتانية لأنه شهد الظهورلأول لمنتخبها الوطني للكرة النسائية بعد رحلة طويلة من تحقيق هذا الحلم الصعب قبل أن يخوض أول بطولة دولية نسائية في أوروبا.

وخاض منتخب موريتانيا للسيدات مباراته الدولية الأولى في أواخر شهر يوليو 2019 وكانت ودية ضد جيبوتي على ملعب شيخا بيديه وخسرها بثلاثة أهداف مقابل واحد .

وفي بداية شهر أغسطس من العام 2019 شاركت سيدات موريتانيا في بطولة كوتيف الدولية تحت عشرين عاما ولعب في مجموعة واحدة مع اسبانيا والهند وفريق فياريال الاسباني ، فكانت هذه أول مشاركة للمنتخب الوطني للسيدات وتحقق حلم ظهور منتخب نسائي وطني وكانت مشاركة ناجحة .

ولم تكن مهمة منتخب موريتانيا للسيدات بالأمر السهل بغض النظر عن تلقي الاتحادية الموريتانية لكرة القدم تمويل من الفيفا عبر «FIFA WORLD» الداعم للكرة النسائية للاتحادات الوطنية والذي يصل إلى 1.25 مليون دولار سنويا لكل اتحاد .

هذا وقد استغرق إنشاء المنتخب الوطني للسيدات الكثير من الوقت بفعل ثقافة المجتمع وتقاليده الرافضة لممارسة النساء كرة القدم .

ويحلم المنتخب الوطني للسيدات أن يحقق ما وصل إليه المنتخب الوطني الأول لكرة القدم من تطور وازدهار ومشاركة في المحافل الدولية الكروية .

وتعمل كرة القدم النسائية تحت مظلة الاتحادية الموريتانية لكرة القدم .

ومن النقاط المهمة أيضا فيما يتعلق بكرة القدم النسائية الوطنية هي فرض الاتحادية الموريتانية لكرة القدم على الاندية الرياضية ضرورة إنشاء فريق خاص بالكرة النسائية طبعا وإلى حد الآن لم تشرع الأندية في تلك الخطوة ولكن يمكن أن يحدث ذلك في المستقبل القريب.

## كرة السلة الوطنية... طموح وتميز

حظيت موريتانيا و منذ فترة من الزمن بمنتخب وطني لكرة السلة ساهم في تمثيل موريتانيا بوجه مشرف في عدد من المحافل الدولية وقد اعتنت الجهات المعنية بهذه الرياضة وخصصت لها مبالغ معتبرة مكنتها من الحضور داخليا وخارجيا.

وقد تم تدشين مقر خاص للاتحادية الموريتانية لكرة السلة ذو مواصفات دولية في العام 2019.

وإلى جانب تدشين مقرها شهدت هذه اللعبة تطورا ملحوظا في بلادنا .

كما تمتلك كرة السلة في موريتانيا إضافة إلى مقرها بالعاصمة مدربين ذو كفاءة عالية تم تكوينهم خارج أرض الوطن بالإضافة إلى أندية تنشط في الدوري المحلي لكرة السلة .

وقد وضعت الاتحادية الموريتانية لكرة السلة خطة لتطويرها منذ العام 2019 ترتكز على التكوين في مختلف المجالات التي تقف عليها هذه اللعبة ومن هذه المرتكزات التكوين في مختلف مجالات اللعبة بدأ بالمدربين والحكام ومسيري الفرق إضافة بناء منتخبات وطنية من جميع الأعمار تستطيع المنافسة على مستوى الصعيد الدولي والإقليمي .

وتنشط كرة السلة في بلادنا إضافة إلى العاصمة في ولايات «ازويرات، انواذيبو، بوكى، كيهيدي ، روصو، كيفة» .

وتقوم الاتحادية الموريتانية لكرة السلة بإشراف رئيسها «افال يوسف» بتنظيم بطولة سنوية بصورة منتظمة تشارك فيها جميع الفرق ويتم تقسيمها على مجموعات.

وقد قام المنتخب الوطني لكرة السلة بإجراء عدة مباريات دولية ودية ضد مالي

## لقاءات مع القائمين على واقع الرياضات الجماعية الوطنية

### اللقـــاء الأول:

## المدير العام للرياضة بوزارة التشغيل والشباب والرياضة عبد القادر ولد أحمد عبد في لقاء مع الشعب حول واقع كرة القدم الموريتانية وتطلعات الوزارة الوصية المستقبلية لتطويرها

**الشعب : ماهي وجهة نظركم كمدير عام لقطاع الرياضة بالوزارة الوصية حول واقع كرة القدم الوطنية من خلال ما تحقق في السنوات الأخيرة؟**

المدير العام لقطاع الرياضة بوزارة التشغيل والشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أرى أن كرة القدم الموريتانية شهدت قفزة نوعية في الآونة الأخيرة وذلك عائد بالأساس إلى عدة أسباب ومن أهم تلك الأسباب الدعم السخي الذي توفره الدولة للرياضة عموما وكرة القدم على وجه الخصوص حيث تم التكفل التام بمصاريف الفرق الوطنية ودعم الأكاديمية حتى أصبحت رافدا مهما للفرق ومن أهم الأسباب كذلك وجود طاقم على رأس الاتحادية يتميز بقدر كبير من الجدية والطموح والوفاء لهذه الرياضة.

وينضاف إلى كل هذا تأثر الشباب الموريتاني بالنهضة الكروية التي تشهدها المعمورة وإدراكه كذلك للآفاق الكثيرة التي تفتحها ممارسة هذه الرياضة والاحتراف فيها.

**الشعب: ماهي خطتكم المستقبلية كجهة وصية لتطوير كرة القدم الوطنية؟**

المدير العام لقطاع الرياضة بوزارة التشغيل والشباب والرياضة : يسعدني أن أقول لكم أن قطاعنا بدأ فعلا بتطبيق خطة متكاملة وطموحة للنهوض بالرياضة بما فيها كرة القدم الموريتانية وترتكز هذه الخطة على الدعائم التالية

- توفير بنى تحتية رياضية ملائمة وعلى عموم التراب الوطني.
- توفير الدعم المالي واللوجستي للأندية والاتحاديات
- التكفل التام بالفرق الوطنية
- العمل على تنظيم محكم للأسرة الرياضية من خلال إكمال وتحديث النصوص القانونية
- العمل على تحفيز الرعاة حتى نصل بالرياضة إلى مرحلة تكون فيها من أهم الموارد الإقتصادية للبلد.
- كما يعمل قطاعنا على اكتشاف المواهب ومتابعتها وذلك من خلال تنظيم البطولة المدرسية سنويا وعلى عموم التراب الوطني

والسنغال وغامبيا .
ولم تكن كرة السلة في موريتانيا حكرا على الرجال وإنما هناك مشاركة من النساء حيث تمتلك بلادنا منتخبا وطنيا نسائيا خاص بكرة السلة وقد ظهر رغم البدايات والضغوط الاجتماعية والثقافية يمارس هذه اللعبة حيث شارك في بطولات دولية وإقليمية إلا أنه لم يرتقي بعد للمستوى المطلوب ، كما يوجد منتخب وطني خاص بكرة السلة على الكراسي المتحركة ولهذ المنتخب حضور قوي في الداخل والخارج حيث حصد عدة ميداليات وكؤوس خارج أرضه وذاع صيته إذ يعتبر أول منتخب وطني يحصد ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في بطولات قارية ودولية ومثل البلاد أحسن تمثيل ويحسب له الآن ألف حساب من طرف الفرق والأندية الدولية الخاصة بكرة السلة على الكراسي المتحركة .

## لعبة كرة اليد... حضور مشرف

رغم العراقيل والمشاكل التي تعاني منها هذه اللعبة في موريتانيا من غياب للمنشآت وملاعب رياضية خاصة بها إلا أنها استطاعت أن تتقدم إلى الأمام بفضل عزيمة لاعبيها والقائمين عليها حيث شارك المنتخب الوطني لكرة اليد في عدة مناسبات دولية وإقليمية وظهر بوجه لائق ومشرف لكرة اليد الموريتانية .
تمتلك كرة اليد الموريتانية أندية وطنية متميزة تنشط في الدوري المحلي لكرة اليد متواجدة بالعاصمة انواكشوط وروصو وانواذيبو وبوكى وكيهيدي ، كما أنها بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر شيئا فشيئا في الداخل.
ولها كذلك مكانة مرموقة وتحاول الاتحادية الموريتانية لهذه الريا ضة من خلال العمل النشط والجاد الدفع بها إلى الأمام وغالبا ما نتابع منافسات هذه اللعبة على الملعب المخصص لها بدار الشباب الجديدة وتعمل الجهات الوصية على إنشاء ملاعب وبنية تحتية خاصة بكرة اليد بالعاصمة انواكشوط وبعض من المدن التي تنشط فيها هذه الرياضة هذه الرياضة الداخلية.

## الكرة الحديدية... حضور محلي وتميز دولي

تعد الكرة الحديدية من الرياضات الذائعة الصيت في موريتانيا ويعتبر اتحادها المحلي الذي تأسس 1980 من أنجح الاتحادات الرياضية حيث سبق للمنتخب الوطني للعبة أن حقق المركز في هذه اللعبة كما فاز بميدالية ذهبية في الرماية والدقة.

### لقاءات مع القائمين على واقع الرياضات الجماعية الوطنية

### اللقـــاء الثاني:

# الأمين العام للكرة الحديدية السيد ابراهيم ولد امبده في لقاء مع الشعب حول واقع الكرة الحديدية الموريتانية وتطلعاتها المستقبلية

**الشعب : ما هو واقع الكرة الحديدية الموريتانية، وماهي الإمكانيات المتوفرة لديها؟**

الأمين العام للاتحادية الموريتانية للكرة الحديدية: فيما يتعلق بواقع الكرة الحديدية تأثرت كغيرها من الرياضات الأخرى بجائحة وباء كورونا ولكن بعد منح السلطات الضوء الأخضر بعودة الأنشطة الرياضية كان أول شيئ قمنا به كاتحادية هو تدشين فضاء انواكشوط للكرة الحديدة المعروف باسم ملعب المرحوم الشيخ ولد ابراهيم وبعد ذلك تم تنظيم كأس نادي الأبطال للكرة الحديدية ونحن الآن عاكفون على الترتيبات المتعلقة بالكأس الوطنية التي تتزامن مع الفعاليات المخلدة لذكرى عيد الاستقلال الوطني ونحن كذلك نحضر للبطولة الوطنية للكرة الحديدية لمراحلها الجهوية والنهائيات التي ستقام بالعاصمة انواكشوط التي من المنتظر أن تقام في المستقبل القريب.
وبالنسبة للجانب اللوجستي تمتلك هذه الرياضة معدات لوجستية تتمثل في المكاتب المتواجدة بالمركب الأولمبي إضافة إلى المكتب الذي تم تجهيزه من طرف اللجنة الوطنية الأولمبية الرياضية وعلى مستوى المنشآت الخاصة بهذه الرياضة لا تمتلك الاتحادية في الوقت الحالي منشآت تابعة لها لكن هناك تعليمات سامية من طرف وزير التشغيل والشباب والرياضة بتسريع بناء ملعب وطني داخل هيئة المركب الأولمبي .
بالنسبة لعدد الأندية المنضوية تحت راية الاتحادية فقد شهدت تزايدا ملحوظا في عهد المكتب الحالي للاتحادية بحيث بلغ عددها 46 فريقا بدلا من 36 واللاعبين من 1300 إلى 1641 لاعبا .
لدينا كاتحادية دور محوري مهم على المستوى الدولي ويتجسد ذلك الدور في كون بلادنا «نائب الرئيس الاول لرياضات الكرة الحديدية ، للمستوى القصير والمستوى الطويل والرافا» وهذه الأنواع الثلاثة هي التي تلعب على مستوى القارة الإفريقية.
وأنا شخصيا هو ممثل القارة الإفريقية في لجنة التأديب وهو منصب ليس سهل المنال يتم تقلده على أساس التجربة والعلاقات الدبلوماسية ، كانت هناك منافسة شرسة بيننا وبين المغاربة والتونسيين على تولي هذا المنصب ، لكن حسن علاقتنا برئيس الاتحاد الدولي مكننا من الظفر بهذا المنصب المهم في هذه الرياضة.

**الشعب: ماهي تطعاتكم المستقبلية؟**

الأمين العام للكرة الحديدية السيد ابراهيم ولد امبده: كنا نعاني من إهمال تطبيق النصوص التنظيمية لهذه الرياضة ومنذ سنتين بدأنا نخطوا خطوات كبيرة نحو تفعيل هذه النصوص وتطبيقها شيئا فشيئا وهدفنا هو أن نصل للتطبيق الشامل لهذه القوانين مع نهاية مأموريتنا.
النقطة الثانية في الأشهر الأولى قمنا بتعيين اللجان الوطنية ويتعلق الأمر «بلجنة التأديب ولجنة التحكيم والإدارة الفنية» وحرصنا على استقلالية هذه اللجان ومن خلال عمل هذه اللجان والدور الذي تقوم به كل واحدة منها نحاول أن تكون هناك نتائج ملموسة في جو تطبعه اللا مركزية الإدارية .
النقطة الثالثة : نحن عاكفون على القيام بدورات تكوينية لصالح الحكام والمناديب وبعد ذلك سنقوم بدورات تكوينية أخرى لصالح المدربين بالتعاون مع خبير دولي في المجال ، من ناحية أخرى قمنا بتسمية لجنة تضم عشر خبراء ستعمل على التهيئة لأيام تشاورية نرجوا أن نحصل من خلال تلك الأيام التشاورية على توصيات ستعمل على تطوير هذه اللعبة والرفع من أدائها محليا ودوليا.

**الشعب: وزير التشغيل والشباب والرياضة في خرجاته الإعلامية وعد بدعم جميع الاتحاديات الرياضية وبناء العديد من المنشآت الرياضية ، ماهو نصيبكم من هذا الدعم ومن تلك المنشآت**

الأمين العام للاتحادية الموريتانية للكرة الحديدية : بالتأكيد نحن متفائلون بهذه التصريحات لا بل إننا لمسناها على أرض الواقع ويتجسد ذلك في بناء ملعب وطني خاص بالكرة الحديدية بالمركب الأولمبي بأمر من سيادة الوزير وهو قيد التنفيذ هذا بالإضافة إلى الدعم المالي السنوي للاتحادية المقدم من طرف الوزارة الذي تم رفع سقفه المالي ومن هذا المنبر نؤكد على جدية الرجل واستعداده التام للتعامل مع المشاكل والقضايا الرياضية وحلها في أسرع وقت ممكن.

**الشعب : هل من كلمة أخيرة وإلى من توجهونها**

الأمين العام للاتحادية الموريتانية للكرة الحديدية: أولا أود أن أشكر الإعلام الرياضي الوطني على الدور الذي أصبح يلعبه في مواكبة الأحداث الرياضية ونطالبه بالتكثيف من مواكبة الأحداث والنشاطات الرياضية ، كما نطالب رجال الأعمال الوطنيين بدعم هذه الرياضة التي تحتاج للإمكانيات للنهوض والتطور.

أما في العام 2010 فقد حقق المنتخب الوطني للكرة الحديدية فوزا مهما حصد به الميدالية لبرونزية في كأس العالم التي احتضنتها تركيا 2010 .
وتنتشر هذه اللعبة في عدة مناطق خاصة في غرب البلاد حيث تشهد تزايدا في المنتسبين بالذات من جانب الموظفين والعاملين في القطاعات الحكومية وبحسب المصادر الرسمية فإن عدد المنتسبين يتجاوز 1328 لاعبا ينشطون في 37 ناديا ومسجلين في 11 ولاية من الوطن وتشرف الاتحادية الوطنية للعبة على بطولات محلية مثل كأس رئيس الجمهورية والبطولة الوطنية للكرة الحديدية إضافة للبطولات الجهوية التي تشرف الاتحادية على تنظيمها بدعم من المؤسسات الوطنية والبلديات ولدى هذه اللعبة أندية متخصصة في انواكشوط وانواذيبو

## لقاءات مع القائمين على واقع الرياضات الجماعية الوطنية

### اللقـــاء الثالث:

# رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة السلة افال يوسف في لقاء مع الشعب حول واقع كرة السلة الموريتانية وتطلعاتها المستقبلية

**الشعب : ما هو واقع كرة السلة الموريتانية وما هي الإمكانيات المتوفرة لديها؟**

افال يوسف رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة السلة: في الحقيقة كرة السلة الموريتانية حققت نتائج جيدة في الماضي وبعد ذلك تراجعت تلك النتائج وحاولنا منذ 2015 أن نضع خطة تنظيمية لإعادة كرة السلة الوطنية إلى مسارها الصحيح وتم تقسيم الخطة إلى أربع نقاط مهمة:
الأولى : وضع إدارة عصرية تعمل تحقيق نتائج ملموسة وبهذه المناسبة قمنا باقتناء مقر خاص للاتحادية فمنذ 1957 أول مرة تحصل الاتحادية على ملكية خاصة لمقر وهذا المقر مجهز بكامل التجهيزات، شبكة الانترنت، قاعة مجهزة بالمعلوماتية، قاعتين خاصتين بالمؤتمرات.
قمنا بتجديد الترخيص الخاص بالاتحادية، وإعادة النظر في النظام الداخلي للاتحادية ، فالنظام الداخلي السابق كان نظاما مبنيا على أسس ونظم وأفكار قديمة وبالتالي عملنا على تجديده ليواكب متطلبات العصر.
النقطة الثانية : عملنا على تكوين وتأطير الأطر والفنيين لمكتب الاتحادية حيث نظمنا دورة تكوينية في سنة 2018 استفاد منها 106 مدرب لكرة السلة و36 حكما وما يزيد على 30 إداريا.
النقطة الثالثة : قمنا بدورات تكوينية لصالح المواهب الصاعدة في مجال كرة السلة وتجسد ذلك في البطولة الوطنية الموسمية الخاصة بالفئات العمرية من فئة ما فوق 21 سنة رجال وبطولة خاصة بالفتيات سنة 2019 قادمون من جميع التراب الوطني وبلغ عددهن 110 فتات، قمنا بفتح مدارس خاصة بكرة السلة على مستوى العاصمة وعلى مستوى الولايات الداخلية تعمل المدارس على تكوين الشباب أقل من 12 سنة.
النقطة الرابعة: تتعلق بالبنا التحتية وفي هذا المجال قمنا بتثبيت شبابيك مرمى خاصة بهذه الرياضة على مستوى جميع التراب الوطني، قمنا بتثبيت عشب اصطناعي على أرضية ملعب دار الشباب القديمة بقلب العاصمة، كما قمنا بتسديد جميع الديون التي كانت مترتبة على الاتحادية من 1985 إلى غاية 2018.

**الشعب: ماهي تطلعاتكم المستقبلية؟**

رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة السلة: سنقوم بتنظيم بطولة تدخل ضمن الفعاليات المخلدة لعيد الاستقلال الوطني وتضم البطولة 11 فريقا تابعة كلها للعاصمة انواكشوط وبعد هذه البطولة سنعمل على تنظيم البطولة الوطنية لكرة السلة في يناير القادم وقبلها سنقوم بتنظيم بطولة دولية على مستوى مدينة روصو في دجمبر ستشهد مشاركة أربع فرق، فريق قادم من السنغال وفريق من انواكشوط وفريق من روصو وفريق من بكى، وبالنسبة للتطلعات المستقبلية الخاصة بالمنشآت الرياضية نحن على اتصال بالوزارة الوصية من أجل الإسراع في بناء الملاعب الخاصة بكرة السلة وخصوصا ما يتعلق بمشروع بناء الصالة المغلقة التي تضم جميع الرياضات المزمع بناؤها في العام القادم، مع الذكر بأننا البلد
الوحيد الذي لا يمتلك قاعة رياضية مغلقة، كما نسعى إلى عودة المنتخب الوطني للمشاركة في المستقبل القريب في المنافسات الخارجية وهذا ما جعلنا نركز على انتظام البطولات الوطنية بهدف تغذية المنتخب من الأندية الوطنية.

**الشعب : الشعب وزير التشغيل والشباب والرياضة في خرجاته الإعلامية وعد بدعم جميع الاتحاديات الرياضية وبناء العديد من المنشآت الرياضية، ماهو نصيبكم من هذا الدعم ومن تلك المنشآت؟**

رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة السلة: نحن على اتصال بالوزير ونعمل معه على تغيير واقع كرة السلة فنحن الآن ليس لدينا ملعب يتماشى مع المعايير الدولية وفي هذا الإطار وعدنا الوزير باستعداد الوزارة للعمل معنا لبناء منشآت جديدة تراعي المواصفات الدولية، ونعمل معا نحن والوزير لكي نتمكن من تنفيذ خططنا الرامية إلى تطوير هذه الرياضة، بالفعل تلقينا دعما ماليا من طرف الوزارة وهو ما سنوظفه في تنظيم البطولة الوطنية في 2021، أما فيما يتعلق بالملاعب فالوزارة تعهدت ببنائها في أقرب وقت ممكن.

**الشعب : هل من كلمة أخيرة وإلى من توجهونها؟**

رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة السلة : أهنئ الجميع بمناسبة حلول ذكرى عيد الاستقلال الوطني وأطالب الجميع بتوحيد الصفوف من أجل النهوض بالرياضة الوطنية وقبول التحدي لتطوير البلد ككل وعلى جميع الاصعدة.

وازويرات ومناطق أخرى من البلاد.
وتعتبر موريتانيا متقدمة في التصنيف على بعض دول الجوار التي تقام فيها عدة بطولات دولية وقد قامت الدولة بتخصيص ملعب خاص بالكرة الحديدية في المركب الأولمبي، بعدما كانت تتخذ من باحات مطار انواكشوط القديم ومطار انواذيبو أماكن لممارسة بالإضافة إلى الشواطئ والصحراء أماكنة لبعضهم ،بينما نجح بممارستها بلاعب خاصة باللعبة مثل «ملعب آسكنا للملاحة واحتلال أجزاء من ملاعب كرة القدم كملعب دار النعيم وساحة المعرض القديم.
وكان الاتحاد الموريتاني من بين المشاركين في تأسيس البطولة المغاربية والانضمام مع دول المنطقة في اتحاد مشترك للعبة .
وقد حضرت موريتانيا بشكل قوي في البطولات الدولية والكؤوس العالمية في اللعبة حيث تعتبر مشاركتها دائمة وحصدت عدة ميداليات بفضل منتخبها الذي حصل على الميدالية لبرونزية في العام 2007 ببنين وعلى الميدالية الذهبية في الرماية والدقة إضافة إلى لبرونزية في مدينة «إزمير» 2010 وتعد أول مشاركة للمنتخب الوطني للكرة الحديدية سنة 1988 وهي أول مشاركة رسمية له وذلك في كأس إفريقيا للعبة وشارك في بطولتي الدار البيضاء وألمانيا سنة 2002، كما شارك سنة 2004 في بطولة فرنسا حيث وصل للدور ربع النهائي وحصل في سنة 2006 على المركز الثالث في البطولة التي نظمت ببلجيكا وفي سنة 2015 شارك في كأس إفريقيا المؤهلة لكأس العالم في اتشاد .
وللإشارة فإن لعبة الكرة الحديدية انتشرت في موريتانيا منذ ثلاثينيات القرن الماضي وتنتشر بسرعة متزايدة وخاصة في شمال البلاد وأصبحت من الرياضات المشهورة في موريتانيا ويمارسها الشباب وكبار السن في كل مكان.
ومما سبق نستخلص أن الألعاب الرياضية الجماعية في موريتانيا المختلفة تعيش فترة ذهبية واضحة للعيان مما يعني بأن لها مستقبل رائع ومزدهر.

## لقاءات مع القائمين على واقع الرياضات الجماعية الوطنية

### اللقـــاء الرابـــع:

# المدير الفني للاتحادية الموريتانية لكرة اليد أحمد فال ببانه في لقاء مع الشعب حول واقع كرة اليد الموريتانية وتطلعاتها المستقبلية

**الشعب : ما هو واقع كرة اليد الموريتانية وماهي الإمكانيات المتوفرة لديها؟**

المدير الفني للاتحادية الموريتانية لكرة اليد: المكتب الحالي منذ إنشائه 03-11-2018 إلى الآن لم يقم بأي نشاط في مجال هذه اللعبة نظرا للأزمة التي يعشها المكتب بين أعضاء المكتب ورئيسه والتي شلت حركة المكتب والاتحادية حاليا تعيش تحت رعاية الوزارة الوصية التي تسعى إلى حل الأزمة لكي تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية ، فيما يتعلق بالمنشآت المتوفرة لدينا ملعب واحد يتوفر على المواصفات الدولية ولكن العمل بهذا المنشإ توقف مع بداية الأزمة وبالتالي قد يتعرض للتلف بسبب الإغلاق وتوقف الأنشطة المتوفرة لدينا حاليا على جانب العمل الميداني هو بعض من النشاطات غير الرسمية التي أشرف عليها شخصيا بصفتي المدير الفني وتتمثل في إجراء معسكرات تدريبية لبعض الفرق المنضوية تحت راية الاتحادية وهذه الفرق قامت بتقديم طلب خطي لرئيس العصبة الجهوية لجهة انواكشوط بالسماح لهم بالدخول في معسكرات تحضيرية قبل المشاركة في البطولة الجهوية الخاصة بجهة انواكشوط التي تنوي العصبة تنظيمها وتضمن الطلب ضرورة أن أكون أنا هو المشرف على هذه التدريبات وتدخل هذه البطولة ضمن الفعاليات الرياضية المخلدة لعيد الاستقلال الوطني.

**الشعب: ماهي تطلعاتكم ا لمستقبلية ؟**

المدير الفني للاتحادية الموريتانية لكرة اليد: فيما يتعلق بالتطلعات المستقبلية التي نصبوا إليها ففي حال تمت تسوية الأزمة نهدف إلى المشاركة في البطولة العربية للشباب والبطولة الإفريقية للشباب ونحن جاهزون للبطولة في حال تمت تسوية الخلافات، من تطلعاتنا أيضا القيام بدورات تكوينية لصالح العصبة الجهوية على مستوى الولايات الداخلية التي يبلغ عددها خمس ولايات هي التي تحتوي على عصب جهوية في مجال كرة اليد وهي : كيهيدي ، لبراكنة ، اترارزة، لعصابة، الحوض الشرقي من أجل الاستفادة من دورات تكوينية في مجال التدريب والتحكيم وتكوين اللاعبين وبعد الانتهاء من تلك الدورات نهدف إلى إنشاء عصبة جهوية جديدة على مستوى الولايات التي لا تتوفر على عصب جهوية لكرة اليد.

**الشعب : وزير التشغيل والشباب والرياضة في خرجاته الإعلامية وعد بدعم جميع الاتحاديات الرياضية وبناء العديد من المنشآت الرياضية ، ماهو نصيبكم من هذا الدعم ومن تلك المنشآت؟**

المدير الفني للاتحادية الموريتانية لكرة اليد : معجب جدا بتوجهات الوزير والإدارة التي تعمل معه وتنم عن جدية الرجل في القيام بأمور مهمة تخدم الجميع مع أنه للأسف جاء في ظرفية صعبة تمثلت في جائحة وباء كورونا التي شلت العمل وأوقفت جميع الأنشطة الرياضية كما أنه جاء في ظل أزمة داخلية تعيشها الاتحادية الموريتانية لكرة اليد منذ فترة والتي نأمل أن يتم التغلب عليها في أسرع وقت ممكنز ، فيما يتعلق بنصيبنا من المنشآت الرياضية ، فالوزير وعد ببناء منشآت خاصة بجميع الرياضات الوطنية وهو مايعني أننا سنستفيد كغيرنا من هذه العملية وعلى مستوى الدعم تم رفع سقف الدعم المالي المخصص للاتحاديات ونحن من ضمن المستفيدين.

**الشعب: هل من كلمة أخيرة وإلى من توجهونها؟**

المدير الفني للاتحادية الموريتانية لكرة اليد : الكلمة موجهة إلى جميع المعنيين والغيورين على الرياضة الوطنية لدعم جميع الرياضات الوطنية بدون استثناء من أجل النهوض بالرياضة ومشاركتها في المحافل الدولية.

# وزارة التنمية الريفية

## مشروع الدعم الجهوي لمبادرة الري في الساحل

## تقديم عام

### سياق و توسيع المشروع

#### إعلان دكار

تفقت دول الساحل الست (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، لسنغال، تشاد) الملتئمة في دكار بتاريخ 31 أكتوبر 2013 في لقاء عالي المستوى حول الري في الساحل ضمن إعلان مشترك يسمى إعلان دكار) اتفقت الدول على تكاتف جهودها من أجل دفع سق و نوعية الاستثمارات في قطاع الزراعة المروية على أساس مقاربة تشاركية و نظامية لحل المشاكل و تنمية الحلول المتخذة

**مبادرة للري في الساحل 2is**

على إثر هذا اللقاء أقرت الدول، مع شركائها الفنيين و الماليين و لفاعلين في قطاع الزراعة المروية، إنشاء فريق عمل تقوده لجنة دائمة من الدول الست لمكافحة الجفاف في الساحل...

تكلف هذه اللجنة بوضع البرنامج الإقليمي" المبادرة من أجل لري في الساحل و هي عبارة عن مقاربة أكثر شمولية للتنمية و لري في الساحل ترمي إلى دعم الدول الست و إنجاز الأهداف لكمية و الكيفية المقررة في دكار

لإنجازات بالأرقام:

- المكونة أ

- عصرنة الإطار المؤسسي و التخطيط
- توقيع 15 اتفاقية للشراكة

لمستفيدون : 9 مندوبات جهوية للتنمية الريفية

صونادير

إدارة لاستصلاح الريفي بوزارة التنمية الريفية

إذاعة موريتانيا

خلية عقارية و ت ر

مركز وطني للبحوث الزراعية/ و ت ر

- إنشاء ست هيئات محلية لتسيير الماء لصالح التعاونيات منها

25% من التعاونيات النسوية

- وضع 76 تعاونية من مستخدمي المياه لصالح 480 تعاونية

منها 65% من التعاونيات النسوية

- المكونة ب : تمويل قضايا الري

تميز النتائج المسجلة على مستوى الري أساسا بما يلي :

استصلاح 500 هكتار في اترارزه و لبراكنه خاصة في المساحات

لقروية الصغيرة

لعدد 21

لمستفيدون 897

منها 25% من العنصر النسوي

• إنهاء العمل في 17 هكتارا (ترارزه - لبراكنه) من المواقع النموذجية لحلول الري

العدد 4

المستفيدون 1825

منها 85% من العنصر النسوي

• استصلاح 50 هكتارا من VISA(تقويم الري من أجل الأمن الغذائي

العدد 21

المستفيدون 1559

منها 85% من العنصر النسوي

**على المستوى المطري:**

• إعادة تأهيل 320 هكتارا من وعاء السد

العدد 2

المستفيدون 413

منها 25% من العنصر النسوي

• إعادة تأهيل الحوض الساكب في إزيف بتكّانت

العدد 7

المستفيدون 352

منها 10% من العنصر النسوي

- المكونة ج: تسيير المعارف و التنسيق

- إنشاء و تسيير منصة لتسيير المعارف (PMA)

العدد 4

المكان: ترارزه، لبراكنه، تكّانت، آدرار

منها 40% من العنصر النسوي

- إنشاء مجموعة لتقاسم المعارف الوطنية (GPCN)

العدد 1

المكان: نواكشوط

..منها 1% من العنصر النسوي

- تجهيز هذه الهيئات بأدوات المعلوماتية و المكتبية

العدد 4

- وضع استراتيجية للاتصال

العدد 1

- وضع استراتيجية

العدد 1

تزويد جهات جمع المعلومات بالهواتف الذكية

العدد 53

مطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

أكثر من مجرد سحب

## العرض المتاح

سحب 65غ - 350 غ
سحب A0 - A6
سحب 200 000 في الساعة

مطبعة المزايا مؤسسة موريتانية مختصة في مجال السحب الرقمي وعلى الأوفست يشمل حضور مطبعة المزايا المستوى الوطني .

مطبعة المزايا تمثل قطب كفاءات فريد على المستوى الإفريقي، بالإضافة إلى طاقم فني مؤهل في مجالات التصميم ووضع اللمسات الأخيرة على المسحوب Finition .

## أنواع الخدمات

الكتب ، المجلات ، الكتيبات ، الصفائح ، الملصقات.....إلخ

## سياسة الجودة لدى المطبعة

تستند على 5 قيم أساسية هي العمود الفقري للمؤسسة:

1 - إرضاء الزبون
2 - التحسين المستمر من جودة العمل
3 - تطوير الشراكات المحلية
4 - تطوير خبرات العاملين
5 - الإمتثال للمتطلبات القانونية و البيئية

## آلات الطباعة لدينا

السحب الرقمي

الطباعة على اللافتات

الطباعة على أوفست

+33 6 60 95 42 29
+222 43 33 02 03
www.imprimerie-mazaya.com
bonjour@imprimerie-mazaya.com